﴿ الحِزِّءُ الثَّالَثُ وَالْعَشَّرُ وَنَّ مِنْ ﴾

# المنشؤليني سرالان

وكتب ظاهر الرواية أتت ﴿ سَتَا وَبِالْأُ صُولُ أَيْضَا سَمِيتَ

صنفها محمد الشيباني \* حرر فيها المذهب النعاني

الجامع الصغير والـكبير \* والسير الـكبير والصغير

مُنْ الزيادات مع المبسوط ، تواترت بالسند المضبوط من المائد المضبوط من المائد المضبوط من المائد المضبوط من المائد المائد

ويجمع الست كتاب الـكافي ، للحاكم الشهيد فهو الكافي

أقوى شروحه الذي كالشمس \* مبسوط شمس الامة السرخسي

﴿ تنبيه ﴾ قدباشر جعمن حضرات أفاضل العلماء تصعيح هذا الكتاب عماعدة جاعة منذوى الدقة من أهل العلم والله المستعان وعليه التكلان

## التُهُ الْحُلِيدِ الْحِلْمِ الْحُلِيدِ الْحُلِيدِ الْحُلِيدِ الْحُلِيدِ الْحُلِيدِ الْحِلْمِ الْحُلِيدِ الْمُلْعِلَيِّ الْحُلِيدِ الْحُلِيدِ الْحُلِيدِ الْمُلْعِلَيِّ الْحُلِيدِ الْحُلِيدِ الْحُلِيدِ الْحِلْمِ الْحُلِيدِ الْحِلْمِ الْحُلِيدِ الْحُلِيدِ الْحُلِيدِ الْحِلْمِ الْحُلِيدِ الْحِلْمِ الْحَلِيدِ الْحِلْمِ الْحَلِيدِ الْحِلْمِ الْحَلِيدِ الْحِلْمِ الْحَلِيدِ الْحِلْمِ الْحَلِيدِ الْحَلِيلِ الْحَلِيدِ الْمُلْعِلَيْعِ الْحَلِيلِي الْحَلْمِ الْحَلِيلِ الْحَلِيلِي الْحَلِيلِ الْحَلِيلِ الْحِلْمِ الْحَلِيلِيلِيلِي الْمُلْعِلِي الْمُلْعِلَيْعِيلِي الْحَلْمِ الْحَلِيلِي الْحَلِيلِ الْحَلِيلِ الْحَلِيلِ الْحَلْمِ الْمُل

#### ۔ ﴿ كتاب المزارعة ﴿ ص

(قال الشيخ الامام) الاجل الزاهد شمس الأثَّة وفخر الاسلام أبو بكر محمد بن أبي سهل السرخسي رحمه الله لملاء اعلم بأن المزارعة مفاعلة من الزراعة والاكتساب بالزراعة مشروع أول من فعله آدم صلوات الله وسلامه عليه على ما روى أنه لما أهبط الى الارض أتاه جبريل عليه السلام محنطة وأمره بالزراءة واز درع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجرف وقال عليه الصلاة والسلام الزارع بتاجر ربه عز وجل وقال عليه الصلاة والسلام أطلبوا الرزق تحت خبايا الارض يمني عمل الزراءة والعقد الذي بجرى بين أننين لهـذا المقصود يسمى مزارعة ويسمى مخابرة أيضا على ماروي عن زيد بن نابت رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المخابرة فقيل وما المخابرة قال المزارءة بالثلث والربع وأنما سميت مخابرة من تسمية العرب الزارع خبيرا وقيل هذا الاشتقاق من معاملة رسول الله صلى الله عليه وسلم مع أهل خيبر فسيت مخارة بالاضافة اليهم وبيانه في الحديث ألذي بدئ الكتاب، ورواه عن أبي المطرف عن الزهري قال حدثني من لا أنهمه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للبهود حين عاملهم على خيبر أقركم ما أقركم الله وفيه بيان ان المرسل حجة فان الزهري رحمه الله أرسل الحديث حين لم بين اسم الراوي ورواه محمد رحمه الله مستدلاً به على جواز المزارعة والمعاملة فقد عامل رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل خيبر على الشطر وفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم دليل الجواز وتأويل ذلك عند أبي حنيفة رحمه الله من وجهين أحدهما أن النبي صلى الله عليه وسلم حين افتتح خيبر استرقهم وعملك أراضهم ونخيلهم بم جعلوا في أيديهم يعملون فيها للمسلمين عنزلة العبيد في نخيـل مواليهم وكان في ذلك منفعة للمسلمين ليتفرغوا للجهاد بانفسهم ولانهم كانوا أبصر بذلك العمل من

المسلمين وما جمل لهم من الشرط بطريق النفقة لهم فأنهم مماليك للمسلمين يعسملون لهم في تخلمهم فيستوجبون النفقة عليهم فجمل نفقتهم فيما يحصل بعملهم وجمل عليهم نصف مايحصل بمملهم ليكمون ذلك ضريبة عليهم عنزلة المولى يشارط عبده الضريبة اذا كان مكتسبا وقد نقل بعض هذا عن الحسين بن على رضى الله عمما والثاني أنه من عليهم برقا بهم وأراضيهم ومخيلهم وجمل شطر الخارج عليهم بمنزلة خراج المقاسمة والامام رأي في الارض الممنون بها على أهلها ان شاء جعل عليها خراج الوظيفة وان شاء جعمل عليها خراج المقاسمة وهذا أصح التآويلين فأنه لم ينقل عن أحد من الولاة آنه تصرف في رقابهمأو رقاب أولادهم كالتصرف في الماليك وكذلك عمر رضي الله عنه أجلاهم ولو كانوا عبيدا للمسلمين لما أجلاهم فالمسلم اذا كان له مملوك في أرض العرب تمكن من امساكه واستدامة الملك فيه فعرفنا ان الثاني أصح ثم بين لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان مافعله من المن عليهم بخيلهم وأراضيهم غيرمؤبد بقوله عليه الصلاة والسلام أقركم ما أقركم الله وهذا منه شبهالاستثناء واشارة الى. أنه ليس لهم حق المقام في نخيلهم على التأبيد لانه علم من طريق الوحي انه يؤمر باجلائهم فتحرز بهذه الكلمة عن نقض المهد لانه كان أبعد الناس عن نقض المهد والغدر وفيه دليل انالمن المؤةت صحيح سواء كان لمدة معلومة أو مجهولة وانالغدر بننفي عثر هذا الكلام وان لم يفهم الخصم فأنهم لم يفهموا مراد رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد صح منه التحرز عن الغدر بهذا اللفظ قال وان بني عذرة جاؤا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حين افتتح خيبر وجاءته يهودوادي القرى شركاء بنيءذرة بالوادىفاعطوا بإيديهموخشوا أن يغزوهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهؤلاء كانوا بالقرب من أهــل خيبر وان اليهود بالحجاز كانوا ينتظرون ما يؤل اليه حال النبي صلى الله عليه وسلم مع أهل خيبر فقد كأوا أعز اليهود بالحجاز كما روى انه كان بخيبر عشرة آلاف مقاتل فلما صاروا مقهورين ذات سائر اليهود وأنقادوا لطلب الصلح فمنهم يهود وادى القرى جاؤا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعطوا بالديهم أى انقادوا له وطلبوا الامان وخشـوا أن يغزوهم فكان هذا من النصرة بالرعب كما قال عليه الصلاة والسلام نصرت بالرءب مسيرة شهر فلما أعطوا بايديهم والوادى حين فعلوا ذلك نصفان نصف لبني عذرة ونصف لليهو دفجعل رسول الله الوادى أثلاثا ثلثاله وللمسامين وثلثا خاصة لبني عــدرة وثلثا لليهود فكان هذا بطريق الصلح من رسول الله صلى الله عليه

وسلم فدل أن للامام أن يصالح أهل بلده على بمض الاموال والاراضى اذا رضوا بذلك ثم كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد هم باجلاء اليهود الى الشــام على ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لايجتمع في جزيرةالعرب دينان وقال عليهالصلاة والسلام أن عشت الى قابل لاخرجن مجران منجزيرة العرب وكان فى ذلك اظهار فضيلة رسول الله صلى الله عليه وسلم وفضيلة أمته حيث ان جزيرة العرب مولده ومنشاه طهر اللة تلك البقعة عن سكنى غير المؤمن فيها وهي أفضل البقاع لان فيها الحرم وبيت الله تعالى حرم الله تعالى نع مشاركة غير المؤمن مع المؤمن في السكني فيها الا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبض قبـل ان يتمم ذلك ولم يتفرغ أبو بكر الصديق رضي الله عنه لذلك لانه لم تطل مدة خلافته وقد كان مشغولا تقتال أهل الردة حتى اذا كان في زمن عمر رضي الله عنه وكان قد سمع ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلمأجلي اليهود من خيبر وأمر يهود الوادى أن يتجهزوا بالجلاء الى الشام وكان المني في ذلك أن اليهود أنما جاوًا من الشام الى أرض الحجاز وكان مقصود رؤسائهم من ذلك طلب الحنيفية لما وجدوا في كنتبهم من بنث رسول اللَّف على اللَّه عليه وسلم ونعت أمته وبذلك كان يوصي بمضهم بمضافالما بعث الله تعالى رسول الله صلى الله عليه وسلم امتنموا من متابعته والانقياد للحقالذي دعا اليه حسدا وكفرا قال الله تمالى وكانوا من قبل يستفتحون على الذين كفروا الآية فجوزوا على سوء صنيعهم بان لايمكنوا من المفام في أرض الدرب وأن يمودوا الى الموضع الذي جاء من ذلك الموضع آباؤهم فلهذا اجلاهم عمر رضي الله عنه تم احتج عليه يهود الوادى بقولهم انما نحن في أموالنا قد أقر نا رسول الله صلى الله عليه وسلم وقاسمنا ومعنى هـذا الكلام الاشارة منهم الى الفرق بينهم وبين أهل خيبر فان خيبر قد افتتحها المسلمون فصارت مملوكة لهم فاما نحن فصالحنارسول الله صلى اللهعليه وسلم على ممض الاراضي فاقرنا في أموالنا على ماكنا عليه في الاصل ولم يظهر مناخياً نة فايس لك أن تجلينا من أرضنا فقال لهم عمر رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المج أقركم ما أقركم الله يمنى أن هذا اللفظ كان اسـتثناء من رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلح الذى جرى بينه وبيذكم فلايمنعنى ذلك من اجلائكم وان رسول الله صلى الله عليه وسلم فد عد أن لا يجتمع في أرض المرب دينان واني مجل من لم يكن له عهد من رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني عهدا خاصا سوى ذلك الصاح العام فقد كان ذلك مقيدا بالاستثناء وأنا

مقوم أموالكم هذه فمعطيكم أعانها يعني بهذا الاجلاء لاأبطل حقيكم عن أموالكم ولا أعلكها عليكم مجانا ولكني أعطيكم قيمتها وفيه دليل ان الملك الذي من الحرمة مالملك المسلم وآله متى تمذر أيفاء المين في ملكه يجب أزالته بالقيمة ولهذا قلنا في الكافر أذا أسلم عبيده مجبر على بيمه واذا أسلمت أم ولده تخرج الى الحرية بالسماية في القيمة وفيه دليل ان الامام اذا أحس بالفدر من أهل بلدة من بلاد أهل الذمة وأنهم يخبرون المشركين بمورات المسلمين يكمون له أن يجليهم من تلك الارض الى أرض أخرى وانه يقوم من أملاكهم مايتمذر نقاه فيمطيهم عوض ذلك من بيت المال أو من أرض أخرى ان كانت لماءة المسلمين كما فعله عمر رضي الله عنه فانه أمر باموالهم فقومت بتسمين ألف دينار فرفعها اليهم وأجلاهم وقبض أموالهمثم قال لبني عذرة أنا لن نظامكم ولن نسستأثر عليكم أنتم شفعاؤنا في أموال اليهود فان شئتم أعطيتم نصف ماأعطيناهم وأعطيتكم نصف أموالهم وان شئتم سلمتم لنا البيم فتوليناالذي لهم وفيه دليل أن الشفعة تستحق بالشركة في العقار فقد كانت بنو عذرة في الوادي شركاء والأحد الشركاء اذا اشترى اله الشفعة فيما اشترى كما للشريك الآخر واعا يشتريه الامام للمسلمين بمال بيت المسلمين ايستحق بالشفعة ولكن الاشكال في أنهم لم يطلبوا الشفعة حتى قال لهم عمر رضى الله عنه ما قال والشفعة تبطل بترك الطلب بعد العلم بالبيع فقيل هم قد طابوا الشفعة وأظهروا ذلك بينهم ولكنهم احتشموا عمر رضى الله عنه فلم يجاهروه بذلك فلما بلغه طلبهم قال ما قال وقبل هم عمر رضي الله عنه أن ذلك بيع شرعي وأن لهم الشفعة بذلك فعندذلك طلبوا الشفعة وقالوا بل نعطيكم نصف الذي أعطيتم من المال وتقاسمونا أموالهم فباءت منو عذرة في ذلك الرقيق والابل والغم حتى دفعوا الى عمر رضي الله عنه خمسة وأربعين ألف دينار فتسم عمر الوادي نصفين بين الامارة وبين بني عذرة وذلك زمان التحظير حين حظر عمر رضي الله عنه الوادي نصفين به ني جمع انصباً. المسلمين في جانب وانصباء بني عذرة في جانب وكان ذلك أمرا عظيما قد اشتهر في الدرب حتى جملوه تاريخا وكانوا يسمون ذلك زمان التحظير فيقول بعضهم لبعضهم كنت زمان التحظير ابن كذا ســـــ كما يكون مثله في زماننا اذا حدث أمر عظيم في الناس يجمل الناريخ منه بمنزلة وقت الوباء وغيره وقال الرهري رحمه الله كان رسول الله صلى الله عليه وسلم حينصالح أهل خيبرأعطاهم النخل على أزيعملوا ويقاسمهم نصف التمار وكان يبعث لقسة ذلك عبد الله بن رواحة فيخرص عليهم فيقول انشثنم

فلكم وان شئم فلنا وفي هذا الحديث ببان حكمين حكم المعاملة وقد بيناه وحكم الخرص فهو دليـل على أن للامام في الاراضي التي يكون للامام خراجها خراج المقاسمة وفي الارض المشرية أن يبعث من يخرص الثمار والزروع على أربابها الا أذعندالشافعي هذا الخرص عنزلة الكيل حتى اذا ادعوا النقصان بعد ذلك لانقبل قولهم الابحجة وعندنا هذا الخرص لايكون ملزما اياهم شيئا لان الذي يخرص انما يقول شيأ ظن والظن لايغني من الحق شيئا فالقول قولهم فى دعوى النقصان وعلى من يدعى عليهم الخيانة والسرقة البات ذلك بالبينة وعلى هذا الاصل جوز الشافعي رحمه الله بيم العرايا وهو بيم الثمر على رؤس النخل تتمر مجدود على الارض خرصا فيما دون خسة أوسق وقال الخرص عنزلة الكيل ولم يجوز ذلك علماؤنا رحمهم الله وقالوا الخرص ايس بمعيار شرعي تظهر به الماثلة فيكون هدا بيم الثمر بالثمر مجازفة وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم التمر بالتمر مثلا بمثل وتأويل مانسله عبد الله بن رواحة رضى الله عنه بآمر رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجهين أحدهما أن ذلك كان على سبيل النظر للمسلمين منه حتى يتحرز اليهود من كمان شئ فقد كانوا في عداوةالمسلمين محيث لاعتنمون مما يقدروا عليه من الاضرار بالمسلمين وقبل كان ابن رواحة مخصوصا بذلك حتى كان خرصه عَمْرُلَةَ كَيْلُ غَيْرُهُ لَا يَتْفَاوَتَ قَدْعَلَمُ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهُ وَسَلَّم من طريق الوحي أو كان له ذلك بدعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وبكونه مبعوث رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك بين فيما رواه بعد هذا ولا يوجد مثل ذلك في حق غيره وممنى قوله انشئتم فلمكروان شثتم فلناأي ان شئتم أخذتم على ماخرصت وأعطيتمونا نصف ذلك بمد الادراك وان شئتم أخذنا ذلك وأعطينا كم نصف ذلك بعد الادراك فهذامنه بيان أنه عدل في الخرص ولم عل الى المسلمين ولا قصد الحيف على اليهود وعن مكحول أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دفع خيبر الى أهام الذين كانت لهم على أن يعملوها فاذا بلفت الثمار كان لهم النصف وللمسلمين النصف فباث ابن رواحة رضي الله عنه فخرصها عليهم وقد بينا فائدة الحديث وفي اللفظ المذكور في هذا الحديث دليل على ما ذهب اليه أبو حنيفة رحمه الله أنه من عليهم بأراضيهم وجمل عليهم نصف الخارج بطريق خراج القاسمة وعن حجاج بن ارطاة قال سألت محمد بن على رضى الله عنه عن المزارعة بالثلث فالنصف فقال أعطي رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر بالشطر وأبو بكر وعثمان وعلى رضي الله عنهم وأهلوهم الى يومهم هذا يفعلونه وفيه دليل جواز

استمال الفياس فقد سئل عن المزارعة وجوازها استدلالا بالمعاملة التي كانت بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وأهل خيبر في النخبل وقبل بلكانت يخيبر نخيل ومزارع فقد كان عقد رسول الله صلى الله عليه وسلم معه في المزارعة عقد مزارعة وفي هذا الحديث دليل لهما على أبى حنيفة رحمه الله في جواز المزارعة والمعاملة وعن سعيد بن المسيب رضي الله عنه أن رسول اللهصلى الله عليه وسلم حين افتتح خيبر قال لليهود أقركم ماأقركم الله على أن التمر بيننا وبينكم فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم بمث ابن رواحة فخرص عليهم ثم يقول ان شئنم فالكم وان شئتم فلما فكانوا يأخذونه وفي هـ ذا الحديث بيان أن ماجري بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبينهم كان على طريقة الصلح وقد يجوز من الامام المعاملة بين بيت المال وبين الكمار على طريق الصلح مالا يجوز مثله فيما بين المسلمين فيضعف من هذا الوجه استدلالهم بمعاملة رسول الله صلى الله عليه وســلم معهم وفيــه دليل هداية ابن رواحة رضى الله عنــه في باب الخرص فانهم كانوا أهل نخل وقد علموا انه أصاب في الخرص حين رغبوا في أخـــذ ذلك وعن سليمان بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يبعث ابن رواحة فيخرص بينه وبين اليهود قال فجمموا له حليا من حلى نسائهم فقالوا هذا لك وخفف عنا وتجاوز في القسم فقال يامعشر اليهود انكم أبغض خلق آللة تعالى الى وما ذاك بحاسلي علىأن أحيف عليكم أما الذي عرضتم من الرشوة فهو سحت وأنا لانا كلها فقالوا بهذا قامت السموات والارض وأعا طلبوا من ابن رواحة رضي الله عنه ماظهر منهم من الميل الى أخذ الرشوة وترك بيان الحق لاجله فأنهم كنموا بعث رسول الله صلى الله عليه وسـلم وبعث أمتــه من كتابهم و مرفوا الكام عن مواضمه بهذا الطربق كما قال الله تمالي ليشتروا به نمنا قليلا فوبل لهم مماكنبت أبديهم وويل لهم مما يكسمبون وما طلبوا منه التخفيف من غير ميل وخيانة فقد كان ابن رُواحة رضي الله عنه يفعل ذلك من غير طلبهم وبه كان أمره رسول القصلي الله عليه وسلم على ماروى أنه عليهالصلاة والسلام قال للخراصين خففوا في الخرص فان فيالمال العرية والوصية ثم أنه قطع طمعهم بما قال انكم من أبغض خلق الله تمالي الى وهكذا ينبغي لكل مسلم أن يكون في بغض اليهود بهذه الصفة فأنهم في عداوة المسلمين بهذه الصفة كما قال الله تمالي لتجدن أشــد الناس عــدواة للذين آمنوا اليهود وقال عليه الصلاة والسلام ما خلايهودي عسلم الاحدثة نفسه بقتله وكان شكواهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في كلوةت حتى قال

لو آمن بی اُنا عشر منهم آمن بی کل بهودی علی وجه الارض به بی رؤساءهم ثم بین أن هذا البغض لا يحمله على الحيف والظلم عليهم فالحيف هو الظلم قال الله تمالى أم يخافون أن يحيف الله عليهم ورسوله فكيف بحمله ماعرضوا من الرشوة على الميل اليهم وقال أماالذي عرضتم من الرشوة فالماسعت يعني تناولالسعت من معامليكم دون المسلمين وقد وصفهم الله بذلك تقوله سماءون للكذب أكالون للسحت والسحت هو الحرام الذي يكون سببا للا تئصال مأخوذ من الـحت قال الله تعالى فيسحتكم بمذاب وقد خأب من افترى أي يستأصاته كم فقالوا بهذا قامت السموات والارض يبني ما يقوله حق وعدل وبالعدل قامت السموات والارض وكان شيخنا الامام رحمه الله يقول في هــذا الحديث اشارة الى أن أمتعة النساء وحليهن لم نزل عرضة لحواثج الرجال فان اليهود لحاجتهم الىذلك تحكموا على نسائهم فجمعوامن حلى نسائهم حكى وأن رجــلا من أهل العلم كانت له امرأة ذات بسار فسألها شيأ من مالما لحاجته الى ذلك فابت فقال لا تكونى أكفر من نساء خييركن يواسين أزواجهن بحليهن وأنت تأبى ذلك وعن ابن سيرين رحمه الله قال بمث رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن رواحة رضي الله عنه الى خبر فقال بمثني اليكم من هو أحب الى من نفسي ولا نتم على أهون من الخنازير ولا يمنه في ذلك من أن أقول الحق هكذا ينبغي لكل مسلم أن يكون في عبة رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذه الصفة فيكون رسول الله صلى الله عليه وسلم أحب اليه من نفسه وأهله وولده وماله لانه به نال العز في الدنيا والنجاة في الآخرة قال الله تعالى وكنتم على شفاحفرة من النار فانقذكم منهايعني بمنابعة رسول الله صلى الله عليه وسلم وتصديقه وبذبني أذيكمون اليهود عند كلمسلم سهذه الصفة والمنزلة أيضا فهم شر من الخنازير فيما أظهروا من عداوة رسول الله صلى الله عليه وسلم حسدا وتمنتا فكانه قال ذلك لانه قد مسخ منهم قردة وخنازير كما قال الله تعالى وجعل منهم القردة والخنازير واليه أشار رسول الله صلى الله عليه وسلم حين حاصر ني قريظة فسمع من بعض سفائهم شتيمة فقال عليه الصلاة والسلام اتشتمونى بااخوة القردة والخنازير فقالوا مأكنت فحشاياأ با الفاسم قلوذلك لاعنعني منأن أقول الحق فقالوا مهذا قامت السموات والارضأى بالحق ومخالفة الهوى والميل بها ثمقال فدخرصت عليكم نخيلكم ففيه دليل أن النخيل كانت مملوكة لهم وان ما كان يؤخذ منهم بطريق خراج المقاسمة فانشئتم فخدوه وليءندكم الشطر وانشئتم أخذته ولكم ءندى الشطر

فخدوه فال لكم فيه منافع فاخذوه نوجدوا فيه فضلا قليلا وهذا دليل علىحذاةته في باب الخرص وأن خرصه عمرلة كيل غيره حين لم مخف عليه الفضل اليسير وأنما تجوز بذلك لان رسول لله صلى الله عليه وسلم كان أمره بالتخفيف في الخرص ولم يترك النصيحة لهم في الاخذ مع شدة بغضه اياهم فدل أمه لا بنبغي للمسلم أذ يترك النصيحة لاحد من ولى أو عدو اذا كان لانخاف لى نفسه لان نصيحته محقالدين وعن الحسن بن على رضى الله عنهما أنرسولالله صلى الله عليه وسلم أعطى خبر بالشطروقال لكم السواقط قيل المراد من السواقط مايكسر من الاغصان من النخيل مما يستعمل استعمال الحطب والاصح أن المراد ما سقط من الممار قبل الادرك فال ذلك مما لم يمكن ادخاره الى وقت القسمة لآنه يفسد فشرط ذلك لهم دفعا للحرج عنهم وفيه دليل على أن مثل هدا بجمل عفوا في حق المزارع والمعامل لانه لا يتآتى التحرز عنه الا بحرج والحرج مدفوع و بن ان عمر رضي الله عنهما أن البي صلى الله عليه وسلم بمث ابن رواءة رضى الله عنه فخرص عليهم مائة وسق فقالت اليهود أشططم علينا فقال عبدالله رضى الله عنه نحن نأخذه ونعطيكم خمسين وسقا فقالت مهذا تنصرون وقوله اشططم علينا أي ظلمتمونًا وزدتمُ في الخرص والشطط عبارة عن الزيادة قال عليه السلام لاوكس ولا شطط وكان ذلك منهم كذبا وكأنوا يملمون ذلك ولكن كالامن عادتهم الكدب وقول الزور مع علمهم بذلك كما وصفهم الله تمالى به تموله وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلما وعلوا فرد عليهم تمنتهم بما قال انانأخذه وتعطيكم خمسين وسقا فقالوا بهذا تنصرون أى بالعدل والتحرز عن الظلم فألنصر موعود من الله تعالى للمادلين المتمسكين بالمدل والحق في الدنياوالآخرة. قال الله تمالي ان تنصروا الله ينصركم يعني ان تنصروا الله تمالي بالانقياد للعق والدعاءاليه واظهار العدل ينصركم ويثبت أقدامكم وعن على بن أبي طالب رضي الله عنـــه قال لا بأس بالمزارعة بالثاث و لربع واعلم بان المزارعة في جوازها اختلاف بين العلماء رحمهم الله وكان الخلاف في الصدر الاولوالتابدين رحمهم الله تعالى بمدهم واشتبهت فيها الآثار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فجمع محمد رحمه الله ما نقل من الآثار في ذلك ثم بني عليــه بيان المسئلة من طريق المنى فمن قال بجواز هامن الصحابة رضي الله عنهم على رضي الله عنه ومعاذ رضي الله عنه على ما روى عن طاوس رحمـ الله قال قدم علينا معاذ رضي الله عنـ الممن ويحن أعطى أراضينا بالثاث والردع فلم يمب ذلك علينا وفيه بيان ان ترك التكثر ممن تعين عليــه البيان

دليل التقرير فقد كان مماذرضي الله عنه متعينا للبيان لاهل اليمن لان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثه اليهم ليبين لهم الاحكام واستدل بترك التكثر عليهم بمد ما اشتهر هذا العقد ينهم على جوازه ثم روى عنه اله أمضي ذلك وفي هذا تنصيص على الفتوى بالجواز وعن طاوس رحمه الله آنه سئل عن المخابرة في الارض فقال خابروا على الشطر والثلث والربع ولا تخابروا على كيل معلوم فكان طاوسا تعلم من معاذرضي الله عنه وفيه دليل أن المزارعة على كيل معلوم يشترطه أحدهما لا تجوزويه يأخذ من يجوز المزارعة لان هذا الشرط يؤدى الى قطع الشركة في الخارج بعد حصوله وعن موسى بن طلحة قال اقطع عمر رضي الله عنه خمسة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الله بن سعد بن مالك والزبير وخبابا ورأيت هذين يمطيان أرضهما بالثلث والربع وعبسد الله وسمدا رضى الله عنهم والمراد عبد الله بن مسعود وقد ذكره مفسرا بعد هذا وهومن كبار فقهاء الصحابة وسعد بن مالك من العشرة وكانا يباشران المزارعة بالثاث والربع وفي الحديث دليل ان للامام ولاية الانطاع فيما ليس بملك لانسان بمينه لان ماكان الحق فيه المامة المسلمين فالتدبير فيه الى الامام وله أن يخص بمضهم بشيُّ من ذلك على حسب مايري كما يفعله في بيت المال وعن أبي الاسود قال اناكرنا المزارع على عهد علقمة والاسود رحمهما الله بالثاث والربع فما يعيبان ذلك علينا وهما من كبارأصحاب على وعبد الله رضي الله عنهما وفتوا هما في ذلك على موافقة فتوى على وعبد الله رضي الله عنهما حجة آيضا وعن محمد بن رافع بن خديج قال بمثرسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا الى قوم يطمس عليهم تخلا فجاء ارباب النخيل فقالوا يارسول الله ان فلانا قد طمس علينا تخلنا فقال عليه الصلاة والسلام قديمت رجلا في نفسي أمينا فان أحبيتم أن تخذوا نصيبكم عاطمس والا أخذنا وأعطيناكم نصيبكم فقالوا هذا الحق وبالجق قامت السموات والارض والمراد بالطمس المذكورفي أول الحديث الحزر والمذكور ثانيا الظلم فالطمس هو الاستئصال ومنه يقال عين مطموسة قال الله تعالى فطمسنا أعينهم وكان الحديث في ابن رواحة رضي الله عنه في أهل خير وان لم يفسره في هذه الرواية وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثت رجلا في نفسي أمينا في مهنى الرد لتعنتهم عليه وهكذا بنبغي الامام أن مختار لعمله من هو أمين عنده ثم يقبل قوله فيما يخبر به ولا برده لطمن الطاعنين فالقائل بحق لابد أن يطمن فيه بمضالناس فالناس أطوار وقلبل منهم الشكور وقد تحقق تعنتهم لما خيرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم

فقالوا هذا الحق وبالحق قامت السموات الارض وبيانه في قوله تعالى ولو اتبع الحق أهوا ،هم لفسدت السموات والارض وعن الضحاك رضي الله عنه أن ممر رضي الله عنه كان يكري الارض الجرز بالثاث والربع وكان لا يرى بذلك بأسا والمراد به الارض البيضاء التي تصلح للزراعة قال الله تمالي أو لم يروا أنا نسوق الماء الى الارض الجرز وعمر رضي الله عنه كان ممن بري جواز المزارعة وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اينما دارعمر فالحق ممه رضي الله عنه فهو حجة لمن يجوزها وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال لرافع بن خديج ما حديث البغني عن عمومتك في كراء المزارع فقال دخل عمومتي على رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم خرجوا الينا فأخبرونا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نعى عن كراء المزارع فقال ابن عمر رضى الله عنه قد كنت أعلم انا كنا نكرى الارض على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن لرب الارض ماء في الربيع الساقي الذي يتفجر منه الماء وطاءنفة من الدين قال لا أدرى كم هو قال محمد رحمه الله وهــذا عندنا هو الذي نهى عنه رسول الله صلى الله عليه ا وسلم من كراء المزارع الهم كانوا يكرونها بشي لا يدرون كم هو ولا ما مخرج وفيه دليل أن النمي المام يجوز أن يقيد بالسبب الخاصاذا علمذلك فقد قيد ابن عمر رضي الله عنه النمي المطلق بما عرف من السبب والخصوصية وهو تأويل النمي عند من اجاز المزارعة قال الزارعة مهذه الصفة لاتجوز لانها تؤديالى قطع الشركة في الخارج مع حصولها فمن الجائز أن يحصل الخارج في الجانب الذي شرط لاحدهما دون الجانب الاخر والربيع الساقي الماء وهو ما. السيل بنحدرمن الموضع الرتفع فيجتمع فيموضع تم يستيءنه الارضولكن أنو حنيفة رحمه إ الله أخــذ بموم النهي بحديثين رويا في الباب عن رافع بن خديج رضي الله عنه أحدهما أن النبي صلى الله عليه وسلم مر بحائط فأعجبه فقال ان هذا فقال رافع رضى الله عنه لي استأجر ته فقال عليه الصلاة والسلام لا تستأجره بشئ منه وهــذا الحديث بمنع حمله على هذا التأويل والثاني ما روى عن رافع ابن خديج رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن كرا، المزارع فقلت أما ذكريها بما على الربيع الساقي فقال لا فقلت أما ذكريها بالتبن فقال لا فقلت أما ذكرتها بالثاث والردم فقال عليه السلام لا ازرعها أو امنحها أخاك وهذاان ثبت فهو نص وكان هذه الزيادة لم تثبت عند من يرى جوازها وأنما الثابت القدر الذي رواه محمد رحمه الله عن رامم من خدیج رضی الله عنه أن أسد بن ظهیر جا، ذات يوم الى قومه فقال يا بنى خارجة قددخات

عليكم اليوم مصيبة قالوا ماهي قال نهي رسول لله صلى الله عليه وسلم عن كراء الارض قننا يارسول الله انا نكريها بما يكون على الربيع الساقي من الارض فقال عليه السلام لا ازرعها أو امنحها أخاك وانمــا سمى ذلك مصيبة لهم لان اكتسابهم كان بطريق المزارعة وكانوا قد تمارفوا ذلك وكان يشقعليهم تركها ملوكان المرادالتأويل الذي أشار اليهفي الحديث الاول لمبكن في ذلك كبير مصيبة لتمكنهم من تحصيل المقصود بدفع الارض مزارعة مجزء شائع من الخارج فهو دليل لابي حنيفة رحمه الله وظاهر قوله عليه الصلاة والسلام ازرعها أو أمنحها خاك يدل على سدباب المزارعة عليهم بالنهي مطلقا وبه يستدل من يقول من المتعسفة اله لا يجوز استثجار الارض بالذهب والفضة لمقصود الزراعةولكن ماروينا من حديث رافع من خديج رضى الله عنه وهو قوله لي استأجرته دليل على جواز ذلك و قدذ كر بعد هذا آثارا تدل على جوازه والمراد هما الانتداب الى ماهو من مكارم الاخلاق بأن يمنح الارض غيره اذا استغنى عن زراءتها نفسه ولا يأخد منه أجرا على ذلك وعن يملى بن أمية وكان عاملا لممر رضى الله عنه على نجران فكتب اليه مذكر له أرض نجران فكتب اليه عمر رضي الله عنه ماكان من أرض بيضاء يسقيها السماء أو تستى سحا فادفعها اليهم لهم الثاث ولنا الثلثان وما كان من أرض تسقى بالغروب فادفها اليهم لهم الثلثان ولنا الثاث وما كان من كرم يسقيه السماء أويستى سحافا دفعه اليهم لهم الثلث ولنا الثلثان وما كان يسقى بالغروب فادفعه اليهم لهم الثلثان ولنا الثاث والمراد بالاراضي التي هي لبيت المال حق عامة المسلمين أنه يدفعها اليهم مزارعة (ألانري) أنه فاوت في نصيبهم بحسب تفاوت عملهم ببن ما تسقيها السهاء أو تســ في بالفروب وهي الدوالي فهو المخابرة فأنهم يزعمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها فقال أخبرنى أعلمهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ينه عنها ولكنه قال يمنح أحدكم أخاه خير له من أن يأخد منيه خرجا معلوما أو قال خراجا معلوما وكل واحد من اللفظين لفية صحيحة والمراد نقوله أعلمهم معاذ رضي الله عنه فكانه أشار به الى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلمكم بالحلال والحرام مماذ بن جبل أو قال ذلك لانه أحدد العلم منه وهكدا ينبني لكل متعلم أن يعتقد و مملمه أنه أعلم أقر انه ليبارك له فيها أخذ منه ثم قد دعاه عمرو بن دينار الى الاخذبالاحتياط والتحرز عن موضم الشبهة والاختلاف فابي ذلك لابه كان يمتقد فيــه الجوازكما تعلمه من

أستاذه وفيه دليل اله لا بأس للانسان من مباشرة مايعتقد حوازهوان كار فيه اختلاف العلماء رحمهم لله ولا يكون ذلك منسه تركا للاحتياط في الدس وقوله عنج أحدكم أخاه اشارة الي اد نتداب الذي يناه في الحديث الاول وعن جعفر بن محمد عن أبيه قال لم بنه رسول الله صلى الله عليه وسلم عنها حتى تظالموا كار الرجل يكرى أرضه ويشـترط ما يسقيه الربيــع والنطف فلما تظالموا نهي عنها والنطف جوانب الارض فهذا اشارة الي التأويل الذي ذكره محمد رحمه الله وأن النهي كان بناء على تلك الخصومة فكان تقييمها مها وعن ابن عمر رضي لله عنه قال كما نخار ولا نرى بذلك بأساحتي زعم رافع بن خــديج أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عنها فتركما من أجل قدوله يعني من أجل ر. ايته وابن عمر كان معروفا بالزهد والفقه بين الصحابةرضي الله عنهم وأشار بهذا الى أنه يعتقد في المزارعة الجوازولكنه تركها لحيثية مطلق النهى المروى عن رسول الله صلى الله عليــه وسلم وكم من حلال يتركه الرء على طربق الزهد وأن كان يعتقد الجواز على ماجاء في الحديث لا ببلغ العبد محض الإيمان حتى بدع تسمة عشار الحلال مخافة الحرام وعن ابن عمر قال أكثر رافع رضي الله عنه على نفسه ليكريها كراء الابل معناه شدد الامر على نفسه بروايته النهي مطلقاً من غيررجوعه الى سبب النهى ولاجل روايته يترك المزارعة ويكرى الارض بالذهب والفضة كراء الابل مهو دليلنا على جواز الاجارة في الاراضي لمقصود الزراعة وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان ادا أكرى الارضاشترط على صاحبها أن لا مدخلها كلبا ولا يمذرها وهذا من المتقرر لذي اختاره عمر رضي الله عنه ولسنا نأخذ به ولا بأس بادخال الكابـ الارض لحفظ الزرع (ألا ترى) أن الحديث جاء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص في ثمن الكال للصيد والحرث والماشية وقوله ولا يعذرها أي لا يلقى فيها العذرة وهو ماينفصل من بني آدم وقد كان بين الصحابة خلاف في جو از استمال ذلك في الارض فابن عمر رضي الله عنه كان لا يجوز ذلك وكذلك ابن عباس رضي الله عنهما كان ينهيءن القاء المذرة في الارض وعن سمدرضي الله عنه أنه كان بجوز ذلك وهكدا روى عن أبي هريرة رضي الله عنه حتى كان يباشر ذلك بنفسـه فعالمه انسان على ذلك فجمل يقول مكيل بر عكيل بر وعن أبي حنيفة فيه روايتان في احدى الرواتين بجوز القاؤها في الارض اذا كان غير مخلوط بالتراب وفي الروالة الاخرىلابجوز ذلك الا مخلوطا وهو الظاهر من المذهب اذا صار مغلوبا بالتراب فحيننذ

يجوز القاؤها في الارض ويجوز ييمها لازالملوب في حكم المستهلك فاما اذا كانت غير مخلوطة بالتراب فلايجوز بيما ولا استمالها فيالارض لنجاسة عينها يميزلة الحر وكانت هذه الحرمة لاحترام بني آدم فبيم السرقين والقاؤه في الارض جائز ولكن لاحترام بني آدم لا يجوز دلك في الرجيم وهو كالشعر فان شعر الآدمي لاينتفع به بعد ما بان عنه مخلاف شعر سائر الحيسوانات وصوفها وعلى الرواية الاخرى عن أبي حنيفية اذا ألقياها في الارض وخلطها بالارض وصارت مستهلكة فيها يجوزاستمالها كذلك ولكن لايجوز بيمهاغير مخلوطة بالتراب وعن خالد الحذاء قال كنت عنـ د مجاهد فذكر حديث رافع بن خديج رضي الله عنه في كراه الارض فرفع طاوس يده فضرب صدره ثم قال قدم علينامعاذ رضى الله عنه اليمين وكان يعطى الارض على الثلث والربع فنحن نعسل به الي اليوم ومعسى ماقاله طاوس أن معاذا رضى الله عنمه كان أعلمهم بالحسلال والحرام وما كان يخنى عليمه النمي الذي رواه رافع بن خديج وقدكان بباشر المزارعة بالثلث والربع فنحن نتبرم في ذلك وتحمل النمي على ماحمله مماذ رضى الله عنه فقد كان دعا له رسول الله صلى الله عليه وسلم وحمد الله تعالى لما وفقه لما يرضى به رسول الله صلى الله عليه وسلموعن كليب بنوائل قال قلت لابن عمر رضى الله عنهمارجل له أرضوماء وليسله بذر ولا تقر أعطاني أرضه بالنصف فزرعها سذري و تقرى ثم قاسمته فقال حسن وفيه منه دليــل على أن العالم يغتى بما يعتقد فيه الجواز وان كان لا يباشره فقد روينا أن ابن عمر رضي الله عنهما ترك المزارعة لاجل النهي ثمَّا فتي يحسنها وجوازها للسائل وعن جابر رضى الله عنه قال دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على أم مبشر فقال بإأم مبشر من غرس هذا النخل مسلم أو كافر قالت بل مسلم قال عليه الصلاة والسلام لايغرس المسلم غرسا ولا يزرع زرعا فيأكل منه انسان ولا دابة ولا سبم ولا طير الاكانت له صدقة يوم القيامــة وفي رواية وما أكلت العافية منها فهي له صدقة يسنى الطيور الخارجة عن أوكارها الطالبة لارزافها وفيه دليل أن المسلم مندوب الى الاكتساب بطريق الزراعة والنراسة ولهذا قدم بمض مشايخنا رحمهم الله الزراعة على التجارة لانها أعم نفعا و أكثر صدقة وقدباشرها رسول الله صلى الله عليه وسلم على ماروينا أنه از درع بالجرف وفي الحديث ردعلي من يكره من المتعسفة الغرس والبناء وقالوا انه يركن به الى الدنيا وينتقص بقدره من رغبته في الآخرة والآخرة خيرلمن اتقى وهذا غلط ظنو دفائه يتوصل مهذا الاكتساب الى الثواب في الأخرة

وهو معنى قوله عليه الصلاة والسلام نم مطية المؤمن الدنيا الى الآخرة الغرس والبناء والكان حسنا من كل واحد ولكن معنى القربة فيــه اذا باشره المسلم دون الكافر فان الكافر ليس من أهل القربة وهو مأمور بتقديم الاسلام على الاشتغال بالغرس ولكن قد ورد أثر عن رسول الله صلى الله عليه وســـلم فيما يأثر عن ربه عز وجــل حيث قال عمروا بلادى فماش فيها عبادي فلهذا قلنا هذا الفعل حسن من كل أحد وعن ابن المسيب رضي الله عنه انه كان لابرى بأسا بكراء الارض البيضاء بذهب وفضة وعن جبير آنه كان لا يرى بأسا باجارة الارض بدراهم أو بطمام مسمى وقال هل ذلك الا مثل دار أو بيت وهو حجة على مالك رحمه الله فانه لا يجوز اجارة الارض بالطمام لظاهر قوله عليه الصلاة والسلام لايستأجربشي منه ولكنا نقول الارض غير منتفع بها كالدار والبيت وكل مايصلح ثمنا في البيع يصلح أجرة في الاجارة وتأويل النهي الاستثنجار باجرة مجهولة معدومة هي على خطرالوجودكما يكون في المزارعة وهــذا ينعدم في الاستثجار بطعام مسمى وربما يكون في هــذا نوع رفق لان من يستأجر الارض للزراعة فأداء الطمام أجرة أيسر عليه من أداء الدراهم لقلة النقود في أيدي الدهاقين وعن رافع بن خديج رضى الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة والمزاينة وقال انما يزرع ثلاثة رجل له أرض فهو يزرعها أو رجل منح أرضا فهو بزرع مامنح أو رجل استكرى أرضا بذهب أوفضة \*والمزابنة بيم النمر على رؤس النخل بتمر مجدود على الارض خرصا فالنهى عنها حجة لنا في افساد ذلكالمقده والمحاقلة قيل بيم الحنطة في سنبلها محنطة والمرب نقول الحقلة ننبت الحقلة أي الحنطة ننبت السنبلة وقيه المحاقلة المزارعة وهذاأظهر فقد فسره عليهالصلاة والسلام بقوله انما يزرع ثلاثة فهو دليل لابي حنيفة على أن الانتفاع بالارض للزراعة مقصور على هذه الطرق الثلاثة وان المزارعة بالربم والثلث لاتكون صيحة لان كلة أنما لتقرير الحكم في المذكور ونفيه عما عدا. وعن أن عباس رضى الله عنهماقال ان أمثل ماأنتم صانعون أن يستكرى أحدكم الارض البيضاء بذهب أو فضة عاما بمام يعنى أبمدها عن المنازعة والجهالة واختسلاف العلماء وحمهم الله فان الامشسل ما يكون أقرب الىالصوابوالصحة وذلك فيا يكون أبمدعن شبهة الاختلاف وعن مجاهد قال اشترك أربعة نفر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أحدهم من عندى البذر وقال الآخر من عندي العمل وقال الآخر من عندي الفدان وقال الآخر من عندي الارض

فقضي في ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لصاحب الفدان أجر أ مسمي وجعل لصاحب الممل درهما كل يوم والحق لزرع كله لصاحب البذر وألغي الارض ومهذا يأخذ من مجوز المزارعة فيقول الزارية مهده الصفة فاسدة لما فيها من اشتراط الفدار وهي البقر وآلات الزراعة على أحدهم مقصودا به وعافيها من دفع البذر مزارعه على الانفراد وكلواحد من هذين مفسد للمقد ثم و الزار-ة الفاسدة الخارج كله لصاحب البدر لانه عا بذره ( ألاترى) أن النبي صلى الله عليه وسلم ألحقه بصاحب البذر و لغي الارض يعني لم يجعل لصاحب الارض من الخارج شأ الا أنه يستوجب على صاحب البذر أجر مثل أرضه بل يستوجب ذلك عليه كصاحب الفيدان وقد أعطاه أجرا مسمى والرادأجر المشل وصاحب العمل فقد أعطاه درهما كل يوم وتأويله أن ذلك كانأجر منله في عمله وكما أنه سلم لصاحب البذر منفعة الفدان والعامل بحكم عقد فاسد فقد سلم له منفعة الارض بعقد فاسد فيستوجب أجر المثل وبهذا نبين أن المراد بالالغاء أمه لم بجمل اصاحب الارض شيأ من الخارج فكان الطحاوى لا يصحح هـ ذا الحـ ديث ويقول الخارج لصاحب الارض أورد ذلك في المشكل وقال البذر يصير مستهلكا لان البات محصل يقوة الارض فيكون النابت لصاحب الارض وجعل الارض كالام وفي الحيوانات الولد يكون مملوكا لصاحب الام لالصاحب الفحل ولكن هذا وهم منه والحديث صحيح وكل قياس بمقابلته متروك ثم في الحيوانات توجد الحضانة من الام لماء الفحل في رحمها وفي حجرها بابنهانموه بمد الانفصال فلهذا جملت تابعة للام في الملك وذلك لا يوجد في الارض ثم الخارج نماء البيدر (ألا ترى) أنه يكون من جنس البيذر وقوة الارض ويكون بصفة واحدة ثمجنس الخارج يختلف باختلاف جنسالبذر فعرفنا آله يكون غاء البذر فيكون لصاحب البذر وهذا هو الحكم في كل مزارعة فاسدةأن للمامل أجرمثل عمله ان عمل بنفسمه أو باجرائه أو بغلمانه أو يقوم استعان بهم بنسير أجر ويكون الخارج لصاحب البذر في هذه المسئلة بمينها قول جميم المتقدمين من أصحابنا رحمهم الله أما عند أبي حنيفة رحمه الله فلان الزارعة فاسدة على كل طال وعندها المزارعة فاسدة هنا كما بينا ثم صاحب البذر يؤمر فيما بينه وبين ربه عز وجل أن ينظر الى الخارج فيدفع فيه مثل ما بذر ومقدار ما غرم فيه من الاجر لصاحب الارض ولصاحب العمل ولصاحب البقر فيطيب له ذلك عا غرم فيه ويتصدق بالفضل لتمكن الحنث فيه باعتبار فساد المقد والاصل في الزارعة الفاسدة

أنه متى ربى زرعه في أرض غيره يؤمر بالتصدق بالفضل وان ربى زرعه فى أرض نسسه بمقد فاسمد لايؤمر بالتصدق فى عقد فاسد وسيأتى بيان همذا الفصل فى موضعه ان شاء الله تمالى

#### - الزارعة على قول من بجزها في النصف وأثاث كلة ٥-

(قال رحمه الله) اعلم أن المزارعة والعاملة فاســدتان في قول أبي حنيفة وزفر رحمهما الله وفي قول أبي يوسف ومحمد وابن أبي ليـلي هما جائز ان وقال الشافعي المعامـلة في النخيل والكروم والاشجار صحيحة ويسمون ذلك مسافاة والزارعة لاتصح الاتبعا للمعاملة بان يدفع اليه الكرم معاملة وفيه أرض بيضاء فيأمره أن يزرع الارض بالنصف أيضا وقد قدمنا بيان الحكلام من حيث الأخبار في المسئلة فاما من حيث المعنى فهما يقولان المزارعة عقد شركة في الخارج والعاملة كذلك فنصح كالصاربة وتحقيقه من وجهين أحدهما أن الربح هناك بحصل بالمال و العمل جميما فتنعقد الشركة بينهما في الربح عال من أحد الجانبين وعمل من الجانب الآخر وهما باعتبار عمل من أحمد الجاسين وبذر وأرض من الجانب الآخر أو نخبل من الجانب الآخر والدليل على أن للمسمل تأثيرا في تحصيل الخارج أن الغاصب للبندر أو الارض اذا زرع كان الخارج له وجمل الزرع حاصلا بسمله والثاني أن بالناس حاجـة الى عقد المضاربة فصاحب المال قد يكون عاجزًا عن التصرف بنفسـه والقادر على التصرف لا بجد مالا يتصرف فيه فجوز عقد المضاربة لتحصيل مقمودهما فكدلك ها صاحب الارض والبدذر قد يكون عاجزا عن العمل والعامل لايجدد أرضا وبذرا ليعمل فيجوز المقد بينهما شركه في الخارج لتحصيل مقصودهما وفيهذا المقد عرف ظاهر فها بين الناس في جميع البلدان كما في المضاربة فيجوز بالمرف وان كان القياس يأباه كالاستبضاع وبهذا الطريق جوز الشافعي رحمـه الله الماءلة ولم يجوز الزارعة لان الماملة بالمضاربة أشبه من الزارعة فان في الماءلة الشركة في الزيادة دون الاصل وهوالنخيل كما أن المضاربةالشركة ف الريح دون رأس المال وفي المزارعة لو شرط الشركة في الفضل دون أصل البذر بان شرطا دفع البذر من رأس الخارج لم يجز المقد فجرزنا الماملة مقصودا لهذا ولمبجوز الزارعة الا شَمَّا للصَّاجَةُ البُّهَا في ضَمَن الماءلة وقد يصح المقد في الشيُّ تَبَّعًا وان كان لا مجوز مقصودًا

كالوة فالمنقول وبيع الشرب وهذا كله بخلاف دفع الغنم معاملة بنصف الاولاد أوالالبان لاف ذلك ليس في معنى المضاربة فان تلك الزوائد تتولد من العين ولا أثر لعمل الراعي والحافظ فيها وأنما تحصل الزيادة بالعلف والسـقى والحيوان بباشر ذلك باختياره فليس لعمل العامل تأثير في تحصيل تلك الزيادة وليس في ذلك المقدعرف ظاهر في عامة البلدان أيضاولهذا لو فعل الغاصب لم يملك شيأ من تلك الزوائد فاماهـ: افلممل الزارع تأثير في تحصيل الخارج وكدلك لعمل العامــل من الســقى والتلقيح والحفظ تأثير في جودة النمار لان مدون ذلك لا محمسل الا ما لا ينتفع به من الحشف فلهذا جوزنا المزارعة والمعاملة ولم نجوز المعاملة في الزوائدالتي تحسل من الحيوانات كدود القز والديباج وما أشبه ذلك وأبو حنيفة يقول هذا استثجار باجرة مجهولة ممدومة في وجودها خطر وكل واحد من المنيين عنم صحة الاستثجار والاسنئجار بما يكون على خطر الوجود فى معنى تعليق الاجارة بالخطر والاستئجار باجرة عبهولة بمنزلة بيم بثن مجهول وكل واحد منهما عقد معاوضة يعتمد تمام الرضائم البيم بثن عبمول يكون فاسدا فكذلك الاستثجار باجرة مجهولة وهذا القياس سنده الاثر وهو قوله عليه الصلاة والسلام من استأجر أجيرا فليعلمه أجره وبيان ماذكرنا أن البذران كان من قبل العامل فهو مستآجر للارض عاسمي لصاحبها من الخارج وفي حصول الخارج خطر ومقــداره مجهولوان كان من قبل رب الارض فهو مستأجر للعامل والدليل على أن هــذا اجارة لاشركة أنه يتملق به اللزوم منجانب من لابذر من قبله وكذلك من جانب الآخر بعد القاء البيذر في الارض وعقد المعاملة يتعلق به اللزوم من الجانبين في الحال والشركة والمضاربة لايتماق بهما اللزوم والدليل عليه أنه لا بدمن بيان المدة واشتراط بيان المدة في عقد الاجارة لاعلام ما تناوله العقد من المنفعة فاما في الشركة والمضاربة فلايشترط التوقيت ولا ممنى لاعتبار العرف لان العرف يسقط اعتباره عند وجود النص بخلافه وقد وجدذلك هنا وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا تستأجره بشئ منه وقوله عليمه الصلاة والسلام فليعلمه أجره وكما وجــد العرف هنا فقد وجــد المرف في دفع الدجاج معاملة بالشركة في البيض والفروج وفى دفع البقر والننم معاملة للشركة في الاولاد والالبان والسمون وفي دفع دود القز معاملة للشركة في الابريسم ومعنى الحاجة يوجد هناك أيضائم لا يحكم بصحة شيُّ من ذلك باعتبار المرف والحاجـة فهنا كذلك واذا ثبت فساد المقد على قوله كان الخارج كله

لصاحب البذر فان كان صاحب البذر هو العامل فعليمه أجر مثل الارض فينبغي لصاحب الارض أن يشتري منه نصف الخارج بمد القسمة بما استوجب عليه من أجر المثل وكذلك يفعله المامل أن كاذالبذر من قبل صاحب الارض ومهذا الطريق يطيب لكل واحد منهما على قوله ثم التفريم بعد هذا على قول من يجوز الزارعة والماءلة وعلى أصول أبي حنيفة ان لوكان برى جوازها وأبو حنيفة رحمه الله هو الذي فرع هــذه المسائل لعلمه أن الناس لا يأخذون بقوله في هذهالمسئلة ففرع على أصوله ان لو كان يرى جوازها ثم الزارعة على قول من بجيزها تستدعي شرائط ستة أحدها التوقيت لان العقد برد على منفعة الارض أو على منفعة العامل بعوض والمنفعة لايمر فمقدارها الاببيان المدة فكانت المدةمعيارا للمنفعة عنزلة الكيل والوزن وهذا تخلاف المضاربة فان هناك بالتصرف المال لا يصيرمستهاكا فلا حاجة الى أنبات صفة اللزوم كذلك العقد وهنا البذر يصـير مستهلكا بالالقاء في الارض فبنا حاجة الىالةول بلزوم هذا المقد لدفع الضررمن الجانبين ولايكون ذلك الابمد علم مقدار الممقوم عليه من المنفعة والثاني أنه محتاج الى بيان من البذر من قبله لان المقود عليه يختلف باختلافه فان البذران كان هو من قبل العامل فالمعقود عليه منفعة الارض وان كان من قبل صاحب الارض فالمعقود عليه منفعة العامل فلا مد من بيان المعقود عليه وجهالة من البذر من جهته تؤدى الى المنازعة بينهما والثالث أنه يحتاج الى بيان جنس البذر لان اعملام جنس الاجرة لا بد منه ولا يصير ذلك معلوما الا ببيان جنس البذروالرابع أنه يحتاج الى بيان نصيب من لا بذر من قبله لانه يستحق ذلك عوضا بالشرط فما لم يكن معلوما لا يصح استحقاقه بالعقد شرطا والخامس أنه يحتاج الى التخلية بين الارض وبين المامل حتى اذا شرط فى العقد ما تنعدم به التخلية وهو عمل رب الارض مع العامل لا يصبح المقد والسادس الشركة في الخارج عند حصوله حتى أن كل شرط يؤدي إلى قطع الشركة في الخارج بمد حصوله يكون مفسدا للمقد تم الزارعة على قول من بجيزها على أربعة أوجه أحدها أن تكون الارض من أحدها والبذر والعمل والبقر وآلات العمل كله من الآخر فهذا جائز لان صاحب البذرمستأجر للارض بجزء معلومهن الخارج ولو استأجرها باجرة معلومة من الدارهم والدنانير صمحفكذا اذا استأجرهابجزء مسمي من الخارج شائم والوجه الثاني أن تكون الارض والبذر والبقر والآلات من أحدهما والعمل من الآخر فهذا جائز أيضا لان صاحب الارض استأجر العامل

ليمعل بآلاته له وذلك صحيح كما لو استأجر خياطا ليخيط بابرة صاحب الثوب أوطياناليجمل الطين بآلة صاحب العمل والوجه الثالث أن تكون الارض والبذر من أحدهما والبقر والآلات من المامل وهذا جائزاً يضالان صاحب الارض استأجر دليعمل بآلات نفسه وهذا جائز كما اذا استأجر خياطا ليخيط بابرة نفسه أو قصارا ليقصر الثوب بآلات نفسه أو صباغا ليصبغ الثوب بصبغ له فكذلك هنا وهذا لان منفعة البقر والآلات من جنس منفعة العامل لآن اقامة الدمل محصل بالبكل فيجمل ذلك نابعا لعمل العامل في جواز استحقاقه بعقد الزارعة والرابع أن يكون البذر من قبل العامل والبقر من قبل رب الارض وهذا فاسد في ظاهر الرواية لان صاحب البذرمستأجر الارض والبقر واستئجارالبقر بجزء من الخارج مقصودا لابجوزوهذا لان ، نفعة البقر ليستمن جنس منفعة الارض فان منفعة الارض قوة في طبعها يحصل به الخارج ومنفعة البقر يقام به العمل فلانعدام المجانسة لا عكن جعل البقر تبعا لمنفعة الارض ولايجوز استحقاق منفعة البقر مقصودا بالمزارعة كمالوكان البقر مشروطا على أحدهما فقط والاصل فيه حديث مجاهد في اشتراك أربعة نفر كما بينا وروى أصحاب الاملاء عن أبي يوسف رحمه الله أن هذا النوعجائز أيضا للمرف ولانه لما جاز أن يكون البقرمع البذر مشروطاعلى ربالارض في المزارعة فكذلك يجوز أن يكون البقر عدون الارض مشروطا عليه كما في جانب العامل لما جاز أن يكون البذر مع البقر مشروطا على العامل جاز أن يكون البقر، شروطاعليه بدون البدر ثم في الوجوء الثلاثة ان حصل الخارج كان بينهما على الشرط وان لم مخصل الخارج فلا شي لواحد منهما على صاحبه لان العقد المقد مينهما شركة في الخارج والمن كاذاجارة فالاجرة يتمين محلها بتميينها وهوالخارج ومع انعدام المحل لايثبت الاستحقاق وهكذا في الوجه الرابع على رواية أبي يوسف فأما في ظاهر الرواية فالخارج كله لصاحب البذر لانه عاء مذره فانه يستحقه الغير عليه بالشرط محكم عقد صحيح ولم بوجد وعليه لصاحب الارض اجرة مثل الارض والبقر لأنه صارمستوفيا منفعة أرضه وبقره بحكم عقدفاسد ومن أصحابنا رحمهم الله من نقول تأويل قوله عليه اجر المثل لارضه ونقره أنه يغرم له أجرمثل الارض مكروبة فأما البقرفلا بجوزأن يستحقه بمقدالزارعة محال فلا ينعقد العقد عليه صحيحا ولا فاسدا ووجوب أجراانل لايكون بدون انعقاد العقد فالمانع لايتقوم الا بالعقد والاصح أن عقد الزارعة من جنس الاجارة ومنافع البقر يجوز استحقاقها بعقد الاجارة فينعقد عليما

عقد المزارعة بصفة الفساد ويجب اجرمثام اكما يجب أجرمثل الارضوزعم بعض أصحابنا أن فساد العقد هنا على أصل أبي حنيفة لانه فسد العقد في حصة البقر ومن أصله أن العقد اذا فسد رمضه فسد كله فإما عندهما فينبغي أن بجوز المقد في حصة الارض وان كان نفسد فيحصة البقر والاصح أنه قولهم جميها لان حصة البقر لم يثبت فيه الاستحتاق أصلا وحصة الارض من الشروط مجمول فيفسد المقد فيه للجهالة وقد بينا نظيره في الصلح أذا صولح أحد الورثة من المين والدين على شيء في النركة وسواء أخرجت الارض شيأً أو لم تخرج فاجر المثل واجب اصاحب الارض والبقر لان محل وجوب الاجر ها الذمة دون الخارج وانما يجب استيفاء المنفمة وقد تحقق ذلك سواء أحصل الخارج أم لم يخصل وقيل ينبغي في قياس قول أى نوسف رحمه الله أن لا يزاد باجر مثل أرضه وبقره على نصف الخارج الذي شرط له وفى قول محمد يجب أجر المثمل بالغا ما بلغ على قياس الشركة في الاحتطاب وقد بيناه في كـتاب الشركة فان كان البذر من عند صاحب الارض واشترط أن يعمل عنده مع العامل والخارج بينهم أثلاث جازت الزارعة وللعامل ثلث الخارج والباقى كله لرب الارض لان اشتراط العبد على رب الأرض والبذر كاشراط البقر عليه في هذا الفصل وأنه صحيح فكذلك اشتراط العبد عليه ثم الشروط للعبد أن لم يكرن عليه دين فهو مشروط لصاحب الارض وأن كان عليه دين ففي قولهما كذلك وفي قياس قول أبي حنيفة المولى من كسب عبده المدون كالاجنى فكانه دفع الارض والبذر مزارعة الى عاملين على أن لكل واحد مهما ثلث الخارج حتى أن في هذا الفصل لو لم يشترط العمل على العبد ففي قولهما الشروط للعبد يكون لرب الارض فيجوزالمةد وفي قياس قول أبي حنيفة المشروط للمبد كالمسكوت عنه لانه لايستحق شيأ من غير بذر ولا عمل والمسكوت عنه يكون لصاحب البذر وان كان البذر من العامل والمسئلة محالها فالعقد فاسد لان اشتراط العمل على رب الارض كاشتراط اليقر عليه وذلك مفسد للمة دوان كان شرط الث الخارج المبدالعامل فان كان البذر من قبل العامل ولا دس على المبد فالمقد صحيح ولرب الارض ثاث الخارج والباقي للمامل لإن اشتراط العبدعليه كاشتراط البقر والمشروط لعبده أن لم يكن عليه دىن كالممشروط له وأن شرط لمبده ثلث الخارج ولم يشرط على عبده عملا فان كان على العبد دين فني قول أبي يوسف ومحمد هذا جائز والمشروط للمبد يكون للمامل لانه علك كسب عبده المدنون وعند أبي حنيفة كذلك الجواب لان

الشروط للمبد كالمسكوت عنه اذالم يشرط عليه العمل فهو للعامل لأنه صاحب البذر محلاف مااذا شرط عايه العمل والعبد مدنون لان العبد منه كاجنبي فكانه شرط عمل أجنبي آخر مع صاحب البذر على أن يكون له ثاث الخارج وذلك مفسد للمقد في حصة المامل الآخر على مابينه في آخر الكتاب وان كان البذر من عندصاحب الارض واشترط أن يعمل هو مع العامل لم يجز لان هـذا الشرط يعـدم التخلية بينالمامل وبين الارض والبـذر وقد مينا نظيره في الضاربة أنه اذا شرط عمل رب المال مع المضارب يفســـد العقد لانعدام التخلية والحاكم رحمه الله في المختصر ذكر في جملة ما يكون فاسدا من المزارعة على قولهما يجمع بين الرجل وبين الارضومراده أن يكون البقر والبذر مشروطا على أحدهما والعمل والارض مشروطا على الآخر وهذا فاسد الا في رواية عن أبي يوسف بجوز هذا بالقياس على المضاربة لان البذر في الزارعة، زلة رأس المال في الضاربة ويجوز في المضاربة دفع رأس المال الى العامل فكذلك يجوز في الزارعة دفع البذر مزارعة الى صاحب الارض والعمل فامافي ظاهم الرواية فصاحب البذر مستأجر للارض ولا مد من التخلية بين المستأجر وبين مااســتأجر في عقــد الاجارة وتنمدمالتخلية هنا لان الارض تكون في يد المامل فلهذا فسد العقد تم في كل موضع صار الربع اصاحب البذر من قبل فساد المزارعة والارض له لم يتصدق بشي لانه لا يتمكن في الخارجخبث فان الخارج نماء البذر يقوة الارض والارض ملكه والبذر ملكه واذا لم تكن الارضله تصدق بالفضل لانه تمكن خبث في الخارج فان الخارج أنما محصل نقوة الارض ومهذاجمل بمض مشايخنا الخارج لصاحب الارض عند فساد المقد ومنفعة الارض أنما سامت لهبالعقد الفاسد لاعلكه رقبة الارض فيتصدق لذلك بالفضل ونعنى بالفضل أنه رفع من الخارج مقدار بذره وما غرمفيه من المؤن والاجرويتصدق بالفضل وان كان هو العامل لابرفع منه أجر مثله لان منافعه لا تتموم بدون العقد ولا عقد على منافعه اذا كان البذر من قبله فلهذا لايرفع أجر مثل نفسه من الخارج ولكن يتصدق بالفضل وما يشــترط للبقر من الخارج فهو كالمشروط لصاحب البقر لان البقر ليس من أهـل الاسـتحقاق لنفســه فالمشروط له كالمشروط لصاحبه وما يشترط للمساكين للخارج فهو لصاحب البذر لان المساكين ليس من جهتهم أرض ولا عمل ولا بذر واستحقاق الخارج في الزارعة لايكون الا باحد هذه الاشياء فكان المشروط لهم كالمسكوت عنه فيكون لصاحب البذر لان استحقاقه بملك

البذر لايشترط والاجرة تستحق عليـه بالشرط فلا يستحق الامقـدار ماشرط له واذا لم يسم لصاحب البذر وسمي ماللاً خرجاز لان من لا بذر من قبله انما يستحق بالشرط فاما صاحب البذر فيستحق علكه البذر فلا ينعدم استحقافه بترك البيان في نصيبه وانسمي نصيب صاحب البذر ولم يسم ماللآخر فني القياس هذا لايجوز لانهم ذكروا مالا حاجة بهم الى ذكره وتركوا مامحتاج اليه لصحة العقد ومن لابذر منقبله يستحق بالشرط فبدون الشرط لايستحق شيأ ولكنه استحسن فقال الخارج مشترك بينهما والتنصيص على نصيبأحدهما يكمون بيازأن الباقي الآخر قال الله سبحانه وتعالى وورثه أبواه فلامه الثلث معناه وللاب مابقي فكانه قال صاحب البذر على أن لى ثلثي الخارج ولك الثاث واذا قال له اعمل ببذري فى أرضى بنفسك ويقرك وأجرائك فما خرج فهو كله لى جاز والمامل معين لان صاحب الارض والبذر استمان به في العمل حين لم يشــترط. له عقابلته شيأ ولان الذي من جانب ا العامل منفمة والمنفعة لاتتقوم الا بالتسمية في العقد فاذا لم يسم لم تتقوم منافعه وان قال على ا أنااخارج كله لك فهو جائز أيضا وصاحب الارض معير لارضه مقرض لبذره لانه شرط المامل جميع الخارج ولايستحق جميع الخارج الابعدأن يكون البذر ملكاله ولتمليك البذر منه هناطريقان أحدهما الهبة والثاني القرض فيثبت الادنى وهو القرض لانه متيقن به ثم البذرعين متقوم بنفسه فلايسقط تقومه عنه الابالتنصيص على الهبة ومنفعة الارضغير متقومة بنفسها فلا تتقوم الابتسمية البدل بمقابلتها ولم يوجد فالهذا كان ممير الارض مقرضا للبذر بمنزلة مالو دفع اليه حانوتا وألف درهم وقال اعمل بها في حانوتي على أن الربح كله لك فانه يكون مقرضا للالف مميراً للحانوت ولو قال ازرع في أرضي كرا من طمامك على أن الخارج كله لي لم يجز هذا المقد لأنه دفع الارض مزارءة بجميع الخارج وحكى عن عيسي بن أبان رحمه الله أنه قال يجوز هذا لانه لما شرط جميع الخارج لنفسه ولا يكون ذلك الابملك البذرفكانه استقرض منه البذر وأمره بان يزرعه في أرضه فيصير قابضا له بانصاله علىكه وقد بينا نظير هذا في كتاب الصرف ولكن ماذكره في الكناب أصح لان الاصل أن يكون الانسان في القاء بذره في الارض عاملا لنفسه وقوله على أن الخارج لي محتمل بجواز أن يكون المراد الخارج لي عوضًا عن منفعة الارض ويجوز أن يكون المراد الخارج لي بحكم استقراض البذر والمحتمل لايترك الاصل به ولا يثبت تمايك البذر منمه بالمحتمل فكان الغارج كاهلصاحب

البذر وعليه أجر مثل الارض لان صاحب الارض النغي عن منفعة أرضه عرضا ولم سل فله أجر منله أخرجت الارض شيأ أو لم تخرج ولو قال ازرع لي في ارضي كرا من طمامك على أن الخارج ليأو على أن الخارج نصفين جاز على ماقال والبذر قرض على صاحب الارض أخرجت الارض شيأ أو لم تخرج لان قوله ازرع لي تنصيص على استةراض البذر منه فأنه لا يكون عاملاله الا يمد استقراضه البذر منه فكان عايه بذرا مثل ما استقرض أخرجت الارض شأ أو لم تخرج لأنه صار قايضا له باتصاله عدكمه ثم ان كان قال أن الخارج بيننا نصفال فهي مزارعة صحيحة وان قال على أن الخارج لي فهو استعالة في العمل وكان محمد بن مقاتل رحمه الله يقول للبغي أن يفسد المقدهنا لامه مزارعة شرط فيها القرض اذا قال على أن الخارج بيننا نصفان والمزارعة كالاجارة تبطل بالشرط الفاسد ولكن في ظاهر الرواية قال الاستقراض مقدم على المزارعة فهذا قرض شرط فيه الزارعة والقرض لابطل بالشروط الفاسدة كالهبة وفي الاصل استشهد فقال أرأيت لو قال اقرضي ما ته درهم فاشتر لي بها كرا من الطمام نم ابذره في أرضى على أن الخارج بينا نصفان ألم يكن هذا جائزًا فكذلك ماسبق الا أن هذا مكروه لأنه في معنى قرض جر منفعة ولو دفع بذرا اليصاحب الارض على أن يزرعه في أرضه على أذالخارج بينهما نصفان فهو فاسد وهذه مسئلة دفع البذر مزارعة وقد بينا قول أبي بوسف رحمه الله وحكم هذه المسئلة على ظاهر الرواية نني الاشكال في أنه أوجب لصاحب الارض اجرا مثل أرضه ولم يسلم الارض الى صاحب البذر فكيف يستوجب عليه اجر مثله ولكنا نقول صارت منفعته ومنفعة الارض حكما كالهاءسامة الى صاحب البذر لسلامة الخارج له حكما وكذلك أن لم تخرج الارض شيأ لان عمل العامل بأمره في الفاء البذركه مله منفسه فيستوجب عليه اجر المثل في الوجهين جميما وان قالا على أن الخارج لصاحب البذر فهو جائز وصاحب البذر مدين له في الممل مير لارضه لا نه ماشر ط. باراء منافعه ومنافع أرضه عوضا فيكون متبرعا بذلك كله وان قال ازرعه لي في أ ضك على أن الخارج لك لم بجز لانه نص على استئجار الارض والمامل بجسيم الخارج حين قال ازرعه لي في أرضك والخارج كا. الصاحب البذر وعليه للماءل أجر مثل أرضه وعمله وان قال ازرعه في أرضك لنفسك على أن الخارج لي لم يجز لان قوله ازرعه لنفسك تنصيص على اقراض البذر منه ثم شرط جميم الخارج لنفسه عوضا عما أقرضه وهذا شرط فاسدالان القرض مضمون بالمثل شرعا ولكن

القرض لايبطل بالشرط الفاسد والخارج كاله لرب الارص وعليه مثل ذلك البذر لصاحبه ولو دفع اليه الارض على أن يزرع ببذره ويقره ويعمل فيها معه هذا الاجني لم مجز ذلك فها بينهما وبين الاجنبي وهو فيما بينهما جائز وثلث الخارج لصاحب الارض وثلثاه لصاحب البذر لان صاحب البذر استأجر بثاث الخارج وذلك فاسد كما لو كانت الارض مملوكة له وهذا فيما بينهما فيمعني اشتراط عمل رب الارض مع العامل ولكنهما عقدان مختلفان أحد المقدين على منفعة الارض والآخر على منفعة العامل فالمفسد في أحدهما لايفسد الآخر فلهذا كان اصاحب الارض الشالخارج والباق كله لصاحب البذر وعليه اجر مثل الرجل الذي عمل ممه وقد أجاب بمد هذا في نظير هذه المسئلة فقال يفســـد المقدكله واعـــا اختلف الجواب لاختلاف الموضوع فانه قال هناك على أن يعمل معه الرجل الآخر فبهذا اللفظ يصير العقد الفاسد مشروطا في العقد الذي جرى بين صاحب الارض وبين صاحب البذر فيفسد كله وهنا قار ويعمل معه لرجل الآخر والواو للمطف لا للشرط فقد جمل المقد الفاسد معطوفا على العقد الصحيح لامشر وطافيه فالمذالم يفسد العقد ببن صاحب الارض وصاحب البذر ولوكان البذر من قبل رب الارض كانت المزارعة جائزة والخارج أثلاثًا كما اشترطوا لان صاحب الارض والبذر استأجر عاملين وشرط لكل واحد منهما ثلث الخارج وذلك صحيح والله أعلم بالصواب

### - المذارع أن يمنع منه بعد العقد كه-

(قال رحمه الله) واذا دفع الى رجل أرضا مزارعة بالنصف يزرعها هذه السنة سذره وبقره ولما تراضيا على ذلك قال الذى أخذ الارض مزارعة قد بدالى فى ترك زرع هذه السنة أو قال أريد أن أزرع أرضا أخرى سوى هذه فله ذلك لان الزارعة على قول من بجيزها اجارة والاجارة تنقض بالعذر وترك العمل الذى استأجر العين لاجله عذر له فى فسخ العقد كن استأجر حانونا ليتجر فيه ثم بدا له ترك التجارة يكون ذلك عذرا له فى الفسخ وكدلك لو استأجر أرضا بدراهم أو بدنانير ليزرعها ثم بدا له ترك الزراعة يكون ذلك عدرا له فى الفسخ وهذا لان الاجارة جوزت لحاجة المستأجر فنى الزام العقد اياه بعد ما بدا له ترك العمل اضرار به فيؤدي الى أن يعود الى موضوعه بالا بطال والضرر عذر فى فسخ العقد ذلك العمل اضرار به فيؤدي الى أن يعود الى موضوعه بالا بطال والضرر عذر فى فسخ العقد

اللازم وكذلك أن قال أربد أن أزرع أرضا أخرى لأن البذر من قبله وفي القاء البــذر في الارض اتلاف البذر وقد يحصل الخارج وقد لا يحصل الخارجوفي الزامالعقد صاحب البذر قبل الالقاء في الارضاضرار به من حيث أنه يلزم اتلاف ملكه وذلك لا مجوز ثم له في ترك هذه الارضوزرعه أرضا أخرى غرض صحيح فتلك الارض مملوكة له أو عنحه اياها صلحها أو تكون أكثر ربعا من هذه الارض فلا يجوزانا أن نلزمه زراعة هذه الارض شاء أو أبي ومكذا لو كان استأجرها بدراهم أو دنانير الا أن هناك لايفسخ المقد اذا أراد زراعة أرض أخرى لان في القاءالمقد يديهما مع اختياره أرضاً أخرى للزراعة منفعة لصاحب الارض وهو أنه استوجب الاجر دينا في ذمت بالتمكن من الانتفاع وان لم يزرع وفي المزارعة لافائدة في ابقاء العقد مع امتناءه من زراعة هذه الارض لازحق صاحب الارض في الغلة والغلة لاتحصل بدون الزراعة فلهذا قلنا يفسخ العقد بينهما ثم في الاستئجار بالدراهم اذا أواد ترك الزراعة أصلا يكون ذلك عذرا لانه تحرز عن اتلاف البذر بالفائه في الارض واذا أراد أن يزرع أرضا أخرى لا يكون ذلك عذراله وذلك لا يصير مستحقاله عطلق العقد واذا كانالبذر من جهة رب الارض أجبر العامل على أن نروعها ان أراد ترك لزارعة سنته تلكأولم ردلان المامل هنا أجير لرب الارض وعلى الاجير الايفاء بما النزم بعد صحة العقد وهذا لانه ليس في ايفاء العقد الحاق ضرر به سوى ما النزمه بالعقد لانه النزم بالعقد أقامة الممل وهو قادر على أقامة العمل كما التزمه بالعقد وموجب العقود اللازمة وجوب تسلم الممقود عليه فاما في الفصل الاول فني الزام المقد اياه الحاق ضرر به فيما لم بتناوله العقد لان البذر ايس عمة ود عليه وفي الفائه في الارض اتلافه وان مدا لرب الارض والبذر أن يترك الزراعية في تلك الأرض أو في غيرها فله ذلك لأنه في الزام العقد اياه أتلاف بذره والبذر ليس ممقود عليه فلا مجوز أن يلزمة اللافه بالالقاء في الارض أنما هو موهوم عسى محصل وعسى لا يحصل وان كان البدر من العامل لم يكن لصاحب الارض أن عنم الزارع من الزراعة لانه مؤجر لارضه ولا يلحقه بإيفاء العقد ضرر فيها لم يتناوله العقد وأنما الضرر عليه في الزام تسليم الارضوقد التزم ذلك عطلق الزراعة الا أن يكون له عذر والعذر دين لا يقدر على قضائه الامن ثمن هذه الارض فان حبس فيه كان له أن بيمها لقضاء الدن لان في الفاء المته هنا الحاق الضرر به فيها لم يتناوله السقدوهو تمينه وقد بينا في كتاب الاجارات ان

مثل هذا عذر له في فسخ الاجارة وآنه يفسخ العقد ينفسه في احدى الرواتين وفي الرواية الاخرى القاضي هو الذي يتولى ذلك ببيعه في الدين على مافسره في الزيادات ولو دفع تخلا له مماء لة بالنصف ثم بدا للعامل أن يترك العمل أو يسافر فأنه يجبر على العمل أما أذا بدا له ترك الممل فلان في أيفاء العقد لا يلحقه ضرر لم يأمزمه بالعقد لامه التزم بالعقد أقامة العمل ولا يلحقه سوى ذلك وأما في السفر فقد ذكر في غير هــذا الموضع أن ذلك عذرله لان بالامتناع يلحقه ضرركم يلتزمه بالعـقد وفيما ذكر هنا لايكون عـذرا له لانه يتعلل بالسفر الميتنع من اقامة العمل الذي التزمه بالعقد وقيل آغا اختلف الجوابلاختلاف الموضوع فهناك وضع المسئلة فيما أذا شرط عليه أقامة العمل بيده وبعمد السفر لايتمكن من ذلك ولا يجوز أن يحول بينه وبين سفر يبتلي به في المدة لما في ذلك من الضرر عليه وهنا وضع المسئلة فيما اذا لم يشترط عليه العمل بيده فهو متمكن من اقامة العمل باجرائهوأعوانه وغلمانه بعد السفر ينفسمه فلا يكون ذلك عذرا له في الفسخ وكذلك ان بدا اصاحب النخيل أن يمنع العامل منه ويمسمل بنفسه أو يدفعه الى عامل آخر فذلك لايكون عــذرا له في الفسخ بخلاف من البسذر من قبله في باب المزارعة لان هناك هو بحتاج الى اتلاف بذره بالالفاء في الارض وهنا رب النخيل لايحتاج الى ذلك فيكون العقد لازما من جانبه نفسه كما في جانب العامل وأنما العذر من جانبه أن يلحقه دين فادح لاوفاء عنده الا من ثمن النخل فاذا حبس فيه كان ذلك عذراً له في فسخ الماملة للبيع في الدين كما بينا في الارض والله أعلم

- الارض بين رجلين يدفعها أحدهما الى صاحبه مزارعة كهـ

(قال رحمه الله) واذا كانت الارض بين رجلين فدفها أحدهما الى صاحبه مزاوعة على أن يزرعها هذه السنة ببذره وبقره على أن الخارج بينهما نصفان فالمزارعة فاسدة لان الدافع كانه قال لصاحبه ازرع نصيبك من الارض ببذرك على أن الخارج كله لك وهذه مشهورة صحيحة أوقال وازرع نصيبي ببذرك على أن الخارج كله لى وهذا فاسدلانه دفع الارض مزارعة بجميع الخارج وهي مطمونة عيسى رجمه الله وقد بيناها بالامس فان قيل لماذا لم يجمل كانه قال ازرع نصيبي ببذرك على أن الخارج بيننا نصفين وازرع نصيبك ببذرك على أن الخارج بيننا نصفين وازرع نصيبك ببذرك على أن الخارج بيننا نصفين وازرع نصيبك ببذرك على أن الخارج بيننا نصفين وازرع تصيب بدرك على أن الخارج بيننا نصفين وازرع تصيبك بدرك على أن

انتهاب الممدوم وطمعا في غير مطمع وهو أن يشترط لنفسه جزأ بما أخرجه نصيب صاحبه من غير أن يكون نه أرض أو بذر أو عمل والماقل لانقصد ذلك بكلامه عادة فلذلك حملناه على الوجه الاول وأفسدنا المزارعة والخارج كله لازارع لانه نما. بذره وعليــه أجر مثل انصف الارض لصاحبه لانه استوفى منفعة نصيبه من الارض بعقد فاسد ويطيب له نصف الخارج لأنه ربى نصف الزرع في أرض نفسه ولا فساد في ذلك النصف ويأخذ من النصف الآخر ما أنفق فيـه وغرم ويتصدق بالفضل لانه ربى زرعه فى أرض الفـير بسبب فاسد فيتصدق بالفضل ولو كان البذر من الدافع فالمقد فاسد لانه يصير كانه قال ازرع نصيبي من الارض ببذري على أن الخارج كله لى وهذه استعانة صحيحة لو افتصر عليها ولكنه قال وازرع نصيبك من الارض سندرى على أن الخارج كله لك وهدذا أيضا اقراض صحيح للبذر لو انتصر عليـه واكمن الجمع بينهما يظهر الفساد باعتبار آنه جعل بازاء عمله في نصيب الدافع منفعة اقراض البذر اياه أو تمليك البذر منه هبسة في مقدار مايزرع به نصيب نفسه فلهذا فسد العمقد والزرع كله للدافع لان افراض بي من البذر غير منصوص عليه وأنما كنا نثبت التصحيح للعقد بينهما وليس فيه تضحيح العقد فلا يجعل مقرضا شيا من البدر منــه فلهذا كان الخارج كله لصاحب البذر وللعامل عليه أجر مثــل عمله وأجر حصته من الارض لان منفعة حصته من الارض ومنفعة عمله سلمت للدافع بعقد فاسد ويطيب له نصف الريم لانه رباه في أرض نفسه ويأخذ من النصف الآخر نصف البذر وما غرم من أجر مثل نصف الارض ونصف أجر مثمل العامل ومتصدق بالفضل لانه رباه في أرض غيره بسبب فاسد ولو كان البذر من العامل على أن ثلثي الخارج له وللدافع الثلث جاز لان تقدير كلامه كانه قال ازرع نصيبك ببذرك على أن الخارج كله لك وهي مشهورة صيحة وازرع نصيبي ببذرك على أن ثلثي الخارج منه لي والثاثلك وهي مزارعة صحيحة كان المقد فاسدا لانه يصير كانه قال ازرع نصيبي سندرى على أن لك ثلث الخارج وهدا صيح ولكنه قال وازرع نصيبك ببذرك على أنالخارج كله لك وهذا اقراض للبذر لو اقتصر عليه الا أنه باعتبار الجم ميمما يظهر الفساد من حيث أنه جمل له بالعمل في نصيبه من الارض ثلث الخارج ومنفعة افراض نصف البذر وكذلك ان كان شرط الثلثين للدافع

لانه يصـير كانه قال ازرع نصيبي سذرك على أن الخارج كله لي وهـذه استعالة صحيحة ولكه قال وازرع نصيبك ببذري على أن لي ثلث الخارج وهـذا دفع البـذر مزارعة الي صاحب الارض فالهذا كان فاسدا ولو كان البذر بينهما نصفين على أن ثلثي الخارج للما. ل وثانه الآخر فهذا فاسد لان الدافع شرط للعامل ثلث الخارج من نصيب من البذر وذلك فاسد لان عمله يلاقى بذرا أو زرعا مشتركا بينهما وأحد الشريكين بعمله فيما هو فيه شريك لايستوجب الاجرعلى صاحبه فلهذا فسد العقد والخارج بينهما نصفان طيب لهما لان البذر بينهما نصفان وكل واحدد منهما انما ربي زرعه في أرضه ولا أجر لواحد منهما علىصاحبه لان العامل أنما عمل فيما هو فيه شريك وهو لعالمه فيما هو فيه شريك لا يستوجب الاجر لان شريكه في الممول يمنع تسليم العـمل الي غيره وبدون التسليم لا يجب الاجر فاسدا كان المقد أو جا مزا وكذلك لو شرط الثلثين للدافع ومعنى الفسادهنا أبين لان الدافع شرط لنفسه جزأ مما محصل في أرض العامل ببذره من غير أن يكون له في ذلك أرض ولا مدّر ولا عمل ولو اشترطاأ فالخارج بينهما أصفاف فهذا جائز لا فالمامل معين للدافع هنا فاف المشروط الكل واحد منهما بقدر حصته من البذر فكانه قال ازرع أرضك بذرك على أن الخارج كله لك وازرع أرضى سذرى على أن الخارج كله لي وهذه استمانة صحيحة فيكون العامل معينا له في نصيبه ولو اشترطا ثلثي البذرعلي الدافع وثنثه على العامل والربيع نصفان فهذا فاسدلان الدافع يصير كانه قال ازرع أرضي ببذري على أن الخارج كله لي واز رع أرضك بذرك وبذرى على أن الخارج كله لك وباعتبار الجمع بين هذين المقدين بفسد العـقد لانه جعل له بازاء عمله في نصيبه منفعة اقراض ثاث البذر وذلك فاسد ولانه أوجدله جزأ من الخارج من بذره بعمله فيما هو شريك فيــه وذلك فاســد وما خرج فثلثاه لصاحب ثلثي البذر وثلثه لصاحب ثاث البذر على قدر مذرهما والاجر للمامل لانه عمل في شيء هوشريك فيه ولا يتصدق صاحب الثاث بشيُّ منه لانه رباه في أرض نفسه وصاحب الثلثين يغرم أجر مثل سدس الارض للمامل لانه استوفى منفعة ثلث نصيبه من الارض بعقد فاسد والشركة في الارض لاتمنع وجوب الاجر على الشريك كالواستأجر أحدالشر يكين من صاحبه بيتا ليحفظ فيه الطعام المشترك ثم يطيب له نصف الزرع لانه رباه في أرضه ويبق سدس الزرع فيستوفي منه ربع بذره وما غرم من أجر مثل سدس الارض ويتصدق بالفضل لانه ربي زرعه في

أرض غيره في ذلك الجزء بسبب فاسد ولو اشترطا أن ثاث البذرعلي الدافع وثلثيه على المامل والخارج نصفان فهو فاسد لانه يصير كأنه قال ازرع ببذرك نصيبك على أن الخارج كله لك وازرع نصبي سذري وبذ ك على أن الخارج كله لي وهذه مطمونة عيسي رحمه الله والمقد فهافاسد على روانة الكتاب لان في الجزء الشروط على العامل من البذر استثجار الارض مجميع ما تخرجه وذلك فاسد فيكون للعامل ثلثا الربع وعليه سدس اجر مثل الارض لآنه ربى زرعه فى ثاث نصيب صاحب وذلك سدس الارض بعقد فاسد فيلزمه اجر مثل ذلك ويطيب له نصف الربع ويرفع من السدس الباقى ربع نصيبه من البذر وما غرم من الاجر ويتصدق بالفضل وثلث الربع طيب للدافع لانه رباه فى أرض نفسه ولو اشترطا البقر على الدافع والبذر على العامل والخارج نصفان فهذا فاسد لانه يصير كأنه قال ازرع نصيبك سذرك وبقري على أن الخارج كله لك وازرع نصيبي سذري وبذرك على أن الخارج كله لى وهذا فاسد من وجهين أحدهما ما بيننا والثاني أنه جمل لهبازاء عمله في نصيبه منفعة البقر ليممل به فى نصيب نفســه ولو كان البــذر كله من العاءل والبقر من الدافع والشرط أن يكون الخارج بينهما نصفين فهو فاسد لانه جمل بازاء منفعة عمله في نصيب منفعة البقر له بزراءته نصيب نفسه وذلك مفسد للزراعة ثم الخارج كله لصاحب البذر وللآخر مثل أجر بقره واجر مثل نصف الارض يستوفى الزارع نصف الخارج فيطيب له ويأخذ من النصف الآخر نصف البذر ونصف أجر البقر ونصف اجر مثل الارض ونتصدق بالفضل وكذلك لو اشترطا الثلثين لصاحب البذر لانه يصير كأنه قال ازرع نصبي من الارض ببذرك وتقرى على أن لك ثاث الخارج وقد بينا أن البقر اذا كان مشروطا على صاحب الارض ولا بذر من قبله أن المزارعة تكون فاسدة والله أعلم

- الماجماع صاحب الارض مع الآخر على العمل والبذر مشروط عليهما الله

(قالرحمه الله) واذا دفع الرجل الى الرجل أرضا على أن يزرعها بنفسه وبقره والبذر يينهما نصفان والخارج بينهما نصفان فهذه مزارعة فاسدة لان الدافع يصير كأنه قال ازرع نصف الارض ببذرك على أن الخارج كله لي وازرع نصف الارض ببذرك على أن الخارج كله لك وكل واحد من هذين صحيح لو افتصرا عليه لان أحدها استعان بالعامل والآخر

اعاره الارض ولكن عند الجمع بينهما يظهر المفسد بطريق المقابلة وهو أنه لما جمل للمامل بازاء عمله في نصف الارض، نفعة نصف الارض وذلك في المزارعة لامجوز والخارج بينهما نصفان على قدر بذرهما ولا أجر للمامل لانه عمل في شيء هو شريك فيه فانه ألق في الارض بذرا مشتركا ثم عمل في زرع مشترك فلا يستوجب الاجر ولصاحب الارض على العامل نصف أجر مثل الارض لانه استوفي منفعة نصف الارض محكم عقد فاسد وقد بينا أن الشركة في الخارج لاتمنع وجوب أجر مثل الارض لانه بجب اجر مثل النصف الذي هو مشغول بزرع العامل ثم يطيب نصف الخارج لصاحب الارض لابه رباه في أرضه وأما العامل فيتصدق بالفضل فيما بينه وبين رمه لانه رباه في أرض غيره بسبب فاسد وكذلك لو اشترط للمامل التي الخارج والفساد هنا ابين لان الدافع شرط للعامل الثان الخارج من نصيبه ومنفعة نصف الارض بازاء عمله وذلك مفسد للعقد وكذلك لو اشترط لصاحب الارض ثلثي الخارج لأن العامل جمل له عقابلة منفعة نصف الارض ثلث الخارج منه وعمله في النصف الآخر من الارض له وكذلك لو كان البذر ثلثاه من أحــدهما بمينه واشــترط الربــع على قدر البذر فهو فاسد أن كان ثلثا البذر من العامل فلمقابلة منفعة ثلثي الارض عقابلة عمله فى ثاث الارض لصاحبه وان كان ثلث البذر من قبل الدافع فلمقابلة منفعة ثلث الارض. بمله في ثلثي إلارض لصاحبه وكذلك ان اشترطا أن الريم بينهما نصفان فهذا فاسد والفساد هنا أبين لانه جمل الدافع للعامــل ثاث منفعة الارض وبمض الخارج من بذره بازاء عمله في نصيبه أو على عكس ذلك فيكون العقد فاسمدا في الوجوه كها والخارج بينهما على قدر البذر واذا دفع الرجل الى الرجل أرضا له على أن يعمل فيها رب الارض والمدفوع اليــه سنته هـذه سِذر بينهما نصفان على أن الخارج بينهما نصفان فهذا جائز لانه اعاره نصف الارض ليزرعه ببذر نفسه وزرع نصف الارض بنفسمه لنفسمه وكل واحد منهما صحيح ولا يظهر فساد بالجمع بينهما ولو اشــترط لرب الارض ثنثي الخارج كان هذا فاســدا لامه دفع اليه نصف الارض مزارعة بثلث ما يخرج ولكن شرط عمل رب الارض ممه وهذا شرط يمدم التخلية بين المستأجر وبين مااستأجر فيفسد به العقد والخارج بينهما على قدر بذرهما ولا أجر لواحد منهما على صاحبه لانه عمل فيما هو شريك فيه ولصاحب الارض على الآخر أجر مثل نصف الارض لانه استوفى منفعة نصف الارض بعقد فاسد ويطيب

لصاحب الارض نصيبه وتصدق العامل عا زاد على البذر والنقة والاجر الذى غرمه لانه وباه فى أرض غيره بسبب فاسد ولو اشترطا التثيين للعامل كان فاسدا أيضا لان الدافع دفع اليسه نصف الارض مزارعة بناث الخارج وشرط على نفسه معه ثم جعل له منفعة نصف الارض بإزاء عمله معما شرط له من ثاث الخارج فهذا كان فاسدا والخارج بينهما نصفان ولا أجر لصاحب الارض على العامل هنا لانه مااتنى على منافع أرضه عوضا حين لم يشترط لنفسه فهنلا مجلاف الاول فاز هناك شرط الفضل لنفسه فعرفنا اله اتنى على منافع الارض عوضا ولم بنل فكان له أجر مثل نصف الارض على صاحبه ثم يطيب لكل واحد منهما نصيبه من الزرع لان العامل لما لم مجب عليه الاجر عرفنا أن نصف الارض كان فى يده يطريق العارية ولا فساد فى ذلك فيطيب له الخارج ولو اشترطا العمل عليهما جماوالخارج بينهما فصفان والبذر من المدفوع اليه خاصة فعملا أو عمل صاحب الار وحده جمل له منفعة نصف الارض عقابلة ممله فى النصف الا خر معه من الارض وشرط لنفسه مع ذلك منفعة أو الض نصف البذر منه وذلك مفسد للمقد ثم الخارج كله لصاحب البذر ولصاحب الارض فصاحب البذر المنافقة أرضه وعمله بعقد فاسد فيجب عليه أجر المثل والله أعلم والله أله أله أله والله أعلم والله أله المنافعة أرضه وعمله بعقد فاسد فيجب عليه أجر المثل والله أعلم فصاحب البذراستوفى منفعة أرضه وعمله بعقد فاسد فيجب عليه أجر المثل والله أعلم فصاحب البذراستوفى منفعة أرضه وعمله بعقد فاسد فيجب عليه أجر المثل والله أعلم فصاحب البذراستوفى منفعة أرضه وعمله بعقد فاسد فيجب عليه أجر المثل والله أعلم

#### - ﴿ باب اشتراط شي بعينه من الربع لاحدهما كا

(قالرحه الله) واذا اشترطا أن يرفع صاحب البدر بذره من الريع والباقى بينهما تصفان فهو فاسد أياما كان البذر لان جواز المزارعة على قول من يجوزها لمتابعة الآثار فأما القياس فما ذهب اليه أبو حنيفة رحمه الله فمتى كان المقد لا على الوجه الذي ورد به الاثر أخذ فيه بالفياس ثم المزارعة شركة في الخارج وكل شرط يؤدى الى قطع الشركة بينهما مع حصول الخارج في بمضه أو في كله كان مفسدا للمقد وقدر البذر من جلة الريع فان البذر بالااتماء في الارض يتاف فهذا الشرط يؤدى الى قطع الشركة بينهما في بمض الريع أو في جميعه اذا كان لا يحصل من الخارج الا قدر البذر وهذا بخلاف المضاربة لان رأس المال هنا ليس من الربح فان بالتصرف لا يتلف رأس المال فاشتراط دفع رأس المال لا يوجب قطع الشركة بينهما في شيء من الربح ثم اشتراطه دفع البذر هنافي كونه مخالفالموجب المقد كاشتراط الشركة بينهما في شيء من الربح ثم اشتراطه دفع البذر هنافي كونه مخالفالموجب المقد كاشتراط

كون رأس المال ميهما في المضاربة ولو اشترطا أن الريح ورأس المال كله نصفان فست المقد فهذا قياسه ولو اشترطا أن يرفع صاحب البذر عشر الخارج لنفسه والباقى بينهما لصفان جاز لان هذا الشرط لا يؤدي الى قطع الشركة في شئ من الريم بينهما مع حصول الخارج فانه ما من قدر يخرج الا ويبقى بمدرفع المشر منه تسمة أعشاره ثم هــذا في المعنى اشتراط خمسة ونصف من عشرة الصاحب البدر وأربعة ونصف الآخر وذلك لا يؤدي الى قطع الشركة في شيَّ من الريع وكذلك لو اشترط العشر لمن لا بذر من قبله والباق بينهما نصفان جاز لما قلنا ولو اشترطارفع الخراج من الربع والباقى بينهما نصفان كان فاسدا لإن الخراج على رب الارض وهو دراهم مسماة أو حنطة مسماة فاشـتراط رفع الخراج بمنزلة اشتراط ذلك القدر من الخارج لرب الارض وهذا شرط يؤدى الى قطع الشركة في الريم مع حصوله لجواز أن لا يحصل الا ذلك القدر أو دونه ولو كانت الارض عشرية فاشترطا رفم المشر أن كانت الارض تشرب سعا أو نصف العشر أن كانت تشرب مدلو والباقي بينهما نصفان فهذا جائز لان هذا الشرط لايؤدي الى قطع الشركة في الخارج فانه ما من مقدار تخرجه الارض الا واذا دفع منه المشر أو نصف العشر يبقي شئ ليكون مشــتركا بينهما نصفين فان حصل الخارج أخذ السلطان حقه من عشر أو نصف والباقي بينهما نصفان لأنهما شرطا كذلك والمؤمنون عنمه شروطهم وان لم يأخذ السملطان منهم شيأ أو أخمذوا بمض طعامهم سرا من السلطان فان المشر الذي شرط من ذلك للسلطان يكون اصاحب الارض في تول أبي حنيفة رحمه الله على قياس من أجاز المزارعة وعند أبي نوسف ومحمد رحمهما الله يكون بينهما نصفين وأصل السئلة فيما تقدم بيانه في الزكاة أن من أجر أرضه العشرية فالعشر عند أبى حنيفة على رب الارض وعندهما العشرفي الخارج علىالمستأجر فني المزارعة رب الارض مؤجر للارض أو مستأجر للمامل ان كان البذر من قبله فالمشر عايه عند أبي حنيفة في الوجهين فالمشروط للعبد مشروط لرب الارض وعنــدهما العشر في الخارج فاذا لم يأخذ السلطان منهما المشر أو أخذا بمض الطمام سرا من السلطان فالخارج بينهما نصفان وكذلك المشروط للمشر يكون بينهما نصفين وكان ذلك مشروطا لحما ولوكان صاحبه قال للمامل لستأدري ما يأخذ السلطان منا العشر أو نصف العشر فانما تلك على أن النصف لي مما تخرج الارض بمد الذي يأخذ السلطان ولك النصف فهذا فاسد في قياس قول أبي حنيفة

رحمه الله وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله هو جائز بينهما على ماقالا ومعنى هذه المسألة أن الارض قد تكون محيث تكتفي عاً السما عند كثرة الامطار وقد تحتاج إلى أن تسقى بالدلاء عند قلة المطر وفي مثله الســلطان يعتبر الاغلب فيما يأخذ من العشر أو نصـف العشر وكمانهما قالًا لا ندري كيف يكون حال المطر في هذه السنة رماذا يأخذ السلطان من الخارج الارض فبهذا الشرط هما شرطا لرب الارض جزأ مجهولا من الخارج اما المشر أو نصف المشر وذلك مفسد للمقد وعند أبي يوسف ومحمد المشر أو نصف المشر يكون في الخارج والخارج بينهما نصفان فهذا في معنى اشتراط جميم الخارج بينهما نصفين وذلك غير مفسد للمقد واذا دفع الى رجل أرضا من أرض الخراج يزرعها بنفسه وبذره وبقره فما خرج منها دفع منه حظ السلطان وهو النصف مما تخرج وكان مابق بينهما لربالارض ثاث. وللعامل الثلثان فهو جائز على مااشترطا وانما يعنى خراج المقاسمة وللامام رأى في الخراج بين خراج المقاسمة وبين خراج الوظيفةوخراج المقاسمة جزء من الخارج حتى لايجب الا بوجود حقيقة الخارج بخلاف خراج الوظيفة فكان ذلك عنزلة العشر عندأبي حنيفة وهو على رب الارض فالمشروط لخراج المقاسمة كانه مشروط لرب الارض وهذا الشرط لايؤدى الى قطع الشركة وعندهما خراج القاسمة في الخارج فيكون عليهما على قدرالخارج بينهما فكانهما شرطا الثاث والثلثين في جميع الخارج فيصح العقد فان أخذ السلطان من رب الارض الخراج وترك المقاسمة فالنصف الذي شرطاه للسلطان هولرب الارض والباقي بينهما على ما اشترطا ومعنى هــذا أن الســلطان قد يفتح بلدة ويمن بها على أهلها ثم يتردد رأيه في توظيف خراج المقاسمة عليهم أو خراج الوظيفة فلا يعزم على شئ من ذلك حتى يحصل الخارج أو كان جمل عليهم خراج المقاسمة على أنه أن بدأ له أن يجمل عليهم خراج الوظيفة فعل ذلك وقد يشترط ذلك حتى لا يمطلوا الاراضي فيكون هـذا من الامام نظر الارباب الخراج فاذا بدا له بمد حصول الخارج أن يأخذ خراج الوظيفة فانه يأخذ ذلك من ربالارض ثم النصف المشروط للسلطان يكون لرب الارض أماعند أبي حنيفة رحمه الله فلايشكل لان ذلك على رب الارض وأن كان خراج المقاسمة فالمشروط له مشروط لربالارض وعندهما لان مدل ذلك أخذه السلطان من رب الارض والغنم مقابل بالفرم فماشرط لخراج المقاسمة يكون لرب الارض

بهذا الطريق وكذلك لو لم يأخذ السلطان خراجا ولا مقاسمة وترك ذلك أصلا أو أخدا شيأ من الطعام سرائم قاسمهم السلطان ما بقي فأخذنصفه فان ماأخذاه سرا لصاحب الارض ثلثه ولامزارع ثلثاه فقد عطف أحــد الفصلين على الآخر بقوله وكذلك وجوابهما نختلف فأبه يأخذ اذا لم يأخذ المطان شيأ فعطف ذلك على المسئلة الاولى دليل على أن المشروط لخراج المقاسمة يكون لرب الارض وفيما اذا أخــذا شيأ من الطعام سرا نص على أنه يكون اثلاثا بينهماففيا ذكره في هذا النوع نوع من التشويش والحاصل أن على قول أبي حنيفة المشروط للخراج يكون مشروطا لرب الارض فنىالفصلين يكون النصف المشروط لخراج المقاسمة يكون لرب الارض والباقي بينهم أثلانا وعند أبي يوسف ومحمد خراج المقاسمة في الخارج الا اذا أُخذ السلطان الخراج من رب الارض فحيننذ يكون ذلك له عوضا عما أخذه السلطان منه فاذا لم يأخد منه شيأ أو أخذاشياً من الطعام سرا فذلك مقسوم بينهما على أصل المشترط لصاحب الارض ثلثه وللمزارع ثلثاه وقد ذكر في بمض النسخ في هذا الفصل الاخير ان ماأخذاه سرا يكون لصاحب الارض ثلثاه وللمزارع ثلثه فعلى هذا يتفق الجواب في الفصول الثلاثة ويتحقق المطف فالذلك النصف لرب الارض والثاث من النصف الباقي له فاذا أخذ ثلثي الخارج فقد وصل اليهجيع هذا ولكن هذا الجواب بناء على قول أبي حنيفة فأما عندهما فالتخريج ما ذكرنا وقيل بل هــذا الجواب قولهم جميعاً لأن المقاسمة واجبة باسم الخراج كالوظيفة والخراج مؤنة تجب على رب الارض فالمشروط للخراج بمنزلة المشروط لرب الارض عندهما جيماوكذلك لو كان البذر من صاحب الارض والذي قلناه أولا من أن المسئلة على الخلافهو الاصحوقد نصعليه في بمض نسخ الاصلولو قال لاأدرى ما يأخذ السلطان في هذه السنة المقاسمة أو الخراج فانما تلك على أن أرفع مما تخرج الارض حظ السلطان مقاسمة كان أو خراجا أويكون مابقي بيننا لى الثاث ولك الثلثان فرضي الزارع بذلك فهذه مزارعة فاسدة من أمهما كان البذر لان هدذا شرط يؤدي الى قطع الشركة في الخارج مع حصول الخارج عشرا بان يأخذ السلطان خراج الوظيفة ويكون الخارج تقدر ذلك أو دومه ثم الريم كله لصاحب البذر كما هو الحكم في المزارعة الفاسدة والخراج والمقاسمة أيهما كان على صاحب الارض لما بينا أن الخراج ، وأنه للارض فيكون على صاحب الارض ثم أن كان البذر من قبل صاحب الارض فهو مستأجر للعامل ولوعمل ينفسه كان الخراج عليه فكذلك

ادا استأجر العامل فيه وان كان البذر من قبل العامل فرب الارض مؤجر للارض ومنفمة الارض تحصّل له بهذه الاجارة كما يحصل اذا استوفاها بنفسه فيكون الخراج عليه والله أعلم

#### 🗝 اب ما يفسد المزارعة من الشروط وما لا نفسدها 📚 🗕

( قال رحمه الله ) واذا اشترط رب الارض على العامل الحصاد فالمزارعة فاسدة من أبهما كان البذر والاصدل أن الممل الذي به تحصل الخارج أو يتربى في المزارعة الصحيحة يكون على المامل وذلك عنزلة الحفظ والسقى الى أن يدرك الزرع لان المزارعــة على قول من بجيزها شركة في الخارج ورأس مال المامــل فيها عمل مؤثر في تحصيل الخارج كما في المضاربة وما يكون من الدمل بعد الادراك النام الى أن يقسم كالحصاد والدياس والتذربة يكون دليهما لان الخارجملكهما فالمؤنة فيسه عليهما يقسدر الملك وما يكون من العمل بعسد القسمة كالحمل الى البيت والطحن يكون على كل واحد منهما في نصيبه خاصة لان بالمقاسمة تميز ملك أحدهما عن ملك الآخر فيكون التدبير في ملك كل واحد منهما اليه فاذا شرطا الحصاد على العامل فهذا لا تقتضيه المقد وفيه منفعة لاحد المتعاقدين فيفسد مه العقدكما لو شرط رب الارض الحمل والطحن عليــه في نصيب نفسه ولان المزارعة تنتهي باستحصاد الزرع (ألا ترى ) أن الزرع بعد ما استحصد لو دفعه معاملة الى رجل ليقيم فيه هذه الاعمال بالثاث لم يجز بخلاف مااذا كان الزرع نقلا فدفمه معاملة الى من محفظه ويسقيه بالثاث فاذا شرط الحصادعلي العامل فهذا عمل شرط عليسه بعد أنتهاء العقد واستحقاق العمل عليه بالعقد وكل شرط بوجب عليه عملا بمد آنتهاء العقد فهو فاسد نفسد به العقد وروى بشرا وان سماعة عن أبي يوسيف أن المقد لانفسد مهذا الشرط ولكن ان لم يشترطا فهو عليهماوان شرطاً فهو على الزارع لان العرف الظاهر أن المزارع يباشر هــذه الاعمال فهذا شرط | نوافق المتمارف فلا يفسد به المقد ولكن عطاق العقد لايستحق عليه الا ما تقتضيه العقد | فان شرط ذلك عليه صار مستحقا بالعرف كالواشترى حطبا في المصر بشرط أن يوفيه في منزله وفي المعاملة قال هذا الشرط نفسد الماملة لآنه ليس فيه عرف ظاهر وكان نصر بن امحى ومحمد بن سلمة رحمهما الله تقولان هذاكله على العامل شرط عليه أولم يشرط لازفيــه ا عرفا ظاهرا يتناوله والمروف كالمشروط فقد جوزنا بمضالمقود للمرف وان كان القياس

يأباه كالاستبضاع فهذا مثله وهذا هوا الصحيح في ديارنا أيضا وكان أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله اذا استفتى في هـ ذه المسئلة قال فيها عرف ظاهر ومن أراد أن لا يتعطل فعليه أن لايمتنع مما هو العرف وكذلك لو اشترطا شيأ من ذلك على صاحب الارض كان العقد فاسدا لما بينا وفي جانب رب الارض فساد العقد بهـذا الشرط على الاقاويل كلها لأنه ايس فيــه عرف ظاهر (ألا ترى ) أن رجلالو جاء الى رجل قد صار زرعه نقلا فعامله على أن يقوم عليه ويسقيه حتى يستحصد فما خرج فهو بينهما نصفان كان جائزا ولو عامله بمدمااستحصيد على أن يحصده ويدوسه ويذريه وينقيه ويحمله الى منزله أوالى موضع كذا كان العقد فاسدا وهذالان المزارعة على قولمن بجيزها انماتكون باعتبار الاثر والاثراعا جاء في مزارعة يكون للعمل فيها تأثير في تحصيل الخارج وذلك لايوجد في الفصل الثاني وفي الفصل الاول يوجد ذلك لأن الزرع يزداد بعمل العامل عنزلة التمار تخرج بعمل العامل فلهذا صبح العقد هناك ولم يصح هنا ولو دفع اليه أرضا وبذرا على أن يزرعهاسنته هذه على أن مارزق الله تمالى من شئ فهو بيننا نصفان فصار قصيلا فأرادا أن تقصلاه و ببعهاه فحصاد القصيل وبيعه عليهما لانهما أنهيا العقد عا عزما عليه والقصل في القصيل كالحصاد بعد الاستحصاد لانه عمل في ملك مشترك وليسله تأثير في زيادة الخارج فكما أن الحصاد بمد الادراك عليهما فكذلك حصاد القصيل عليهما ويستوي ان كان البذر من قبل رب الارض أو المزارع ولو استحصد الزرم فمنمهم السلطان منحصاده اما ظلما أولمصلحة رأى في ذلك أواستوفي منهم الخراج فالحفظ عليهما لان الحفظ بمد الاستحصاد بمنزلة الحصاد فان عقد المزارعة منتهي بالحصاد ولو دفع الى رجل نخلا له مماملة على أن يقوم عليه ويسقيه ويلقحه على أن الخارج بينهما نصفان فهو جائز وعلى المامل حفظه بالليل والنهار حتى يصير تمرا لان عقــد الماملة قائم بينهما مالم يصر تمرا والمعنظ من الاعمال التي تستحق على العامل بعقد المعاملة فاذا صارتمرا فقد أنتهى العقد وبقي النمر مشتركا ينهما فكان الحفظ بعد ذلك والجداد عليهما قدر ملكيهما فان اشغرط صاحب النخل على العامل في أصل الماملة بعد ما يصير تمرا كانت الماملة فاسدة لانه شرط لنفسه منهة عليه بدـد انتهاء المقد ولو أراد في الماملة الصحيحة أن مجداه بسرا فييمانه أو يلقطانه رطبا فببيمانه فان اللقاط والجذاذ عليها نصفين لما بينا أنهما انهيا المقد عا عزما عليه فان الجذاذ قبل الادراك بمنزلته بعد الادراك واكمن الحفظ على العامل مادام في رؤس النخيل

حتى يصير نمرا لان عقد المعاملة بينهما باق فانه انما ينتهى ضمنا للجذاذ واللقاط فلا يكون منتهما قبله وحال قيام المقد الحفظ مستحق على العامل والله أعلم

# - ﷺ باب الشرط فيا تخرج الارض وفي الكراب وغيره ﷺ -

(قال رحمه الله) اذا دفع الرجل أرضا له مزارعة بالنصف سنته هذه على أن البذر من قبدل العامل ففال صاحب الارض اكرمها ثم ازرعها فقال العامل أزرعها بغيركراب عاله ينظر في ذلك فان كانت تزرع بغمير كراب ويحصل الربع الا أن بالكراب أجود فان شاء العامل كرب وان شاء لم يكرب وان كانت لا تخرج زرعا بغير كراب لم يكن له أن يزرع الابكراب لان المقصود بالمزارعة تحصيل الخارج فان الممل الذي لا مدمنه لتحصيل الخارج بصير مستحقا عليه عطلق العقد وما يحصل الخارج بدونه لايصير مستحقا عليه الا بالشرط لان بمطلق العقد يستحق المعقود عليه بصفة السلامة ولا يستحق صفة الجودة الا بالشرط فاءا كانت تلك الارض بحيث لا محصل ريعها الا بكراب فهذا عمل لابد منه فيصير مستحمًا على العامل بمطلق العقد الا ان شاء أن بدع الزرع لان البذر من قبله فلا يكون العقد لازما في حقه قبل القاء البذر في الارض وان كان الربع يحصل بغير كراب ومع الكراب يكون أجرد ولكن صنة الجودة لا تستحق عطلق المـقد وبدون الكراب صفة السلامة تحصل في الريع فيتخير العامل لذلك وان كانت تخرج بعد الكراب شيأ قليلا نظرت فيه فان كان مما يقصد الناس ذلك بالزراءة تخير المزارع في الكراب وان كان ذلك شيأ لا يقصده الناس بالممل يجبر على الكراب لان مطلق العقد يتقيد بالمتعارف ولان ما لا يقصد تحصيله بالزراعة عادة يكون معينا وقضية عقد المعاوضة صفة السلامة عن العيب فيصمير الكراب مستحقاعلى العامل لنحصيل صفة السلامة لصاحب الارض في نصيبه من الخارج واذا كان بخرج بغير كراب ما يقصد بالزراعة فأدنى السلامة يحصل بغير كراب والاعلى لا يصير مستحمًا الابالشرط وكدلك ان زرع نم قال لا أستى ولكن أدعها حتى تسقيها السماء فان كانت تكتفي عاء السما الاأن السقى أجود للزرع لم يجبر على السقى وان كانت مما لايكفيه سقى السماء أجبر على الستى وكذلك لو كان البذر من قبل صاحب الارض في جميع ذلك للمني الذي قلنا ولودفع اليه أرضا وبذرا على أن يكربها ويزرعها سنته هذه بالنصف فأراد أن

نزرعهابنير كراب فليس له ذلك وبجبر على الكراب سواء كان البذر من قبل المزارع أومن قبل ربالارض لان أصل الربع وان كان يحصل بغير كراب فمع الكراب أجود وصفة الجودة تصيير مستحقة بالشرط كصفة الجودة في المسلم فيه وصفة الكتابة والحبر في العبد تصير مستحقة بالشرط وأن كان لايستحق بمطلق العقد وكدلك لو شرط في السلم فيه أن يوفيه في مصر كذا اله أن يوفيه في أي ناحية من نواحي المصر شاء وان شرط عليه أن يوفيه في إ منزله في المصر فليس له أن يوفيه في موضم آخر الا أن يكون الربيع يحصل بالكرابوغير الكراب على صفة واحدة فحينتذ لايعتبر هذا الشرط لانهغير مفيد وكذلك ان كان الكراب كيث يضر بالزرع وقد يكون ذلك عند قوة الارض فان الكراب محرق الارض والزرع واذا كان بهذه الصفة فليس على المزارع أن يكربها لان اعتبار الشرط للمنفعة لاللضرر واشتراط التثنية على المزارع في المزارعة يفسد المقد قال لانه سبق منفقتها في الارض بمد مضى السنة مخلاف الكراب فانه لانبتي منفعته في الارض بددمضي السنة فاشتراطه لايفسد المزارعة وتكلموا في تفسير التثنية فقيل المراد أن يكر بهامرتين ثم يزرع فعلي هذا اشتراط النثبية في ديارنا لايفســـد المزارعة لانه لانبتي منفعتها بـــد مضى السنة وفي الديار التي تبتي منفعتها في الارض بعد سينة أن كانت المزارعة بينهما سنة وأحيدة يفسد مهذا عالقد لأنه لاَّـةِي منفعتها في الارض بعد المدة وقيل معنى النثنية أن يكربها بعد مابحصد الزرع فيردها مكروبة وهذا الشرط مفسد للمقدلان المزارعة تنتهي بادراك الزرع فقدشرط عليه عملا بعد آنتهاء العقد وفيه منفعة لرب الارض وقيل معنى النثنية أن مجملها جداول كما نغمل بالمبطخة [ فيزرع ناحية منها وببتى مابين الجداول مكروبا فينتفع رب الارض بذلك بعد انتهاءالز ارعة وهذا مفسد لامقد والحاصل أنه متى شرط على العامل ماتبقي منفعته لرب الارض بمد مضى المدة فالمزارعة تفسد به كما لو شرط عليه أن يكرب أنهارها والمزارعة بينهماسنة واحدة فان كربالانهار سقى منفعتها بعد انقضاءالسنة وكذلك لو شرط عليه اصلاح مشاربها أو ساء حائط فيها أو أن يسرجنها فهذا كله مما تبقى منفعته في الارض بعدمضي مدة المزارعة فتكون مفسدة للمزارعة ولو دفع اليه الارض والبذر على أن يعمل سنته هذه على انه ان زرع بغير كراب فللمزارع ربم الخارج وانكربها ثم زرعها فللمزارع ثلث الخارج وان كسرب وثني ثم زرع فالخارج بينهما نصفان فهذه مزارعة جائزة على مااشترطا لانه ذكر أنواعامن

العمل وأوجب له بمقابلة كل نوع شيأ معلوما من الخارج فيصح الدقدكما لو دفع ثوبا الى خياط نقال ان خطته روميــة فلك درهم وان خطته فارسية فلك نصف درهم وهــذا لان أوان لزوم المقد من الجانبين وانعةاد الشركة بينهما في الخارج عند القاء البذر في الارض والكراب والتثنية كل ذلك يسبق القاء البذر فعند لزومالعقد نوع العمل معلوم وبدله معلوم فيجوز المقدكما في مسئلة الخياطة فان وجوب الاجر عند اقامة العمل وذلك عند العـمل مملوم والبدل مملوم وقال عيسي رحمه الله هذا الجواب غلط لانه ذكر قبل هذا ال اشتراط انتثبية على المزارع نفسد المقد وهنا قد شرط عليه التثنية وضم اليه نوعين آخرين من العمل فتمكنت الجهالة هنا فى العمل ومقدار البدل عند العقد معاشتراط التثنية فلان يكون مفسدا للمقد كان أولي وان كان لا نفسد العقد اذا كربها أو زرعها بنير كراب فينبغي أن نفست العقد اذا ثني لأنه تمين ذلك بعمله فكأنه شرط ذلك في الانتداء بعينه ولكن ما ذكره في الكتاب أصح أما اذا جملنا تفسير التثنية أن ىردها مكرونة فلا حاجة الى الفرق بين هذا وبين مامبق وان جملنا تفسير التذية أن يكربها مرتين فهناك تمين عليه الثنية بالشرط وهي مماستي منفعتها بعد مضى المدة فلا يجوز أن يجبر الزارع على اقامتها وهنا لا يتمين عليه التثنية بل يتخير هو في ذلك ان شماء فمل وان شاء لم نفمل وهذا غير مفسد للممقدكما اذا أطلق السقد يصح وتخير الزارع بين أن يثني الكراب وبين أن يكربها وبدع التثنية فان زرع بمضها بكراب ويعضها ينيركراب وبعضها بكراب وننيان فهو جائز وما زرعها يغيركراب فالخارج بينهما يكون ارباعا ومازرعها بكراب فهو بينهما اثلاثا ومازرع بكراب وثنيان فهو بينهما نصفان اعتبارا للبمض بالكل وهذا لانه لانتمين على صاحب الارض والبذر شرط عقده مهذا التبميض وهو متعارف بين الناسأن يزرع بمض الارض بكراب وننيان وبمضها بكراب وبهضها بغير كراب وهدذا مخلاف مسئلة الخياطة فان هناك ليس له أن مخيط بمض الثوب روميةوبمضه فارسية لان ذلك نفوتالمقصود على صاحب الثوبوهذاغير متمارف في الثوب الواحد أن بخاط بمضه رومية وبمضه فارسية بل يمد ذلك عيبا في الثوب وكذلك لو كان البذر من قبل المزارع في جميم ذلك وكذلك لو كان الشرط أن مازرع بكر اب وثنيان فهو بينهما نصفان فهذا والاول سواء وقدطمنوا فيهذهالمسئلةفقالوا منبغي أن لايصح اامقد هنا لان كلة من للتبديض الله شرط عليه أن يزرع البعض بكراب والبعض بثنيان والبعض

بغير كراب وذلك البمض مجهول وهذه الجهالة تفضى الى تمكن المنازعة لان العقد لازم من جانب العامل أو من جانب رب الارض اذا كان البذر من قبل العامل فينبغي أن يفسد العقد واستدلوا على هذا ما ذكره في آخر الباب من التخيير بين أجناس البذر مهذا اللفظ وأفسدوا المقدمه لهذا المنيالا أنا نقول حرف من قد يكون للصلة خصوصا في موضم يكون الكلام مدونه مختلا قال الله تمالي فاجتنبوا الرجس من الاوثان واذا كان حرف من صلة كان له أن يزرع الكل باى نوع من الاعمال الثلاثة شاء فهذه المسئلة والاولى سواء والفرق بين هذا وبين التخبير في جنس البذر بهذا اللفظ نذكره في آخرالباب ولودفع اليه الارض على أن يزرعها ببذره سنته هذه على أن يزرعها حنطة فالخارج بينهما نصفان وان زرعها شميرا فلصاحب الارض ثلثه وان زرعهاسمسها فلصاحب الارض ربعه فهذا جائز على مااشترطا لما بينا ان أوان لزوم العقد وانعقاد الشركة عند القاء البذر في الارض وعند ذلك المعقود عليه مملوم والبذر مملوم والجهالةقبل ذلك لانفضى الى المنازعة وان زرعها بمضها حنطة وبمضها شميرا وبعضها سمسما فذلك جائز في كل نوع على ما اشترطا اعتبارا للبعض بالبكل لانه لما رضى رب الارض بان يزرع كلما على صفة يكون راضيا بان يزرع بعضما على تلك الصفة وبذلك البذركما في المسئلة الاولى وكذلك لو دفع اليه أرضا ثلاثين سنة على أن ماز رع فيها من حنطة أو شمير أوشئ من غلةالصيف أوالشتاء فهو مينهمانصفانوما غرس فيها من نخل أو شجر أو كرم فهو بينهما أثلاثافلصاحب الارضالثلث وللمامل الثلثان فهو بينهما على ما اشترطاسواء زرع الكل على أحدالنوعين أو زرع بمضها وجمل في بمضها كرما قال ولا يشبه البيوع في هذا الاجاراتوالاجارات في مثل هذا تجوز وذكر حماد عن ابراهيم رحمه الله قال سألنه عن الاجير أقول له ان عملت في كذا كذا فبكذا وان عملت كذا فبكذا فقال لا بأس به انما يكر هذلك في البيوع قيل معنى هذا الفرق أن في البيوع اذا اشترى أحد شيئين وسمى لكل واحدمنهما ثمنا ولميشترط الخيار ثلاثة أياملواحد منهما كان العقد فاسدا وفي الاجارات يكون المقد صحيحا مدون شرط الخياركما في مسئلة الخياطة والمزارعة لان الثمن في البيم بجب سفس العقد والعقد يلزم ينفسه فاذا لم يشترط الخيار فيه كان المستردعليه مجهولا والثمن مجهولا عند لزوم المقد وهذه الجمالة تفضي الى المنازعة وفي باب المزارعة المقد لايلزم من جانب من البذر من قبله قبل القاءالبذر في الارضوفي الاجارة العقد وأن كان يلزم ينفسه ولكن البدل

لايجب الا بالعمل وعند ذلك العمل والبدل معلوم وجهالة صفة العمل قبل ذلك لا نفضى الا المنازعةوميل بل مراده من هذا الفرق أن في البيع اذا قال الى شهر بكذا أوالي شهرين بكذا فهذا يكون مفسدا للعقد لجهالةمقدار الثمنءند وجو بهبالعقدوفي الاجارة وجوب البدل عند اقامة العمل وكذلك في المزارعة انعقاد الشركة عندالقاء البذر في الارض وعند ذلك هو معلوم وفي بمض النسخ قال ولا يشبه هذا البيوع والاجارات فهو اشارة الياله رق بين الزارعة والبيم والاجارة اذفىالمزارعة له أن يزرع بمضها حنطة وبمضها شميرا وفىالاجارة فى مسئلة الخياطة ايسلامثل ذلك وكذلك في البيع اذا اشترى أحد الثو بين على أنه بالخيار يأخذ أعما شاءوسمي لكل واحد منهما تمناليس له أن يلتزمالعقد في نصف كل واحد منهما لما في التبعيض في البيم والاجارة من الضرر على البائم وعلى صاحب الثوب وذلك لا يوجد في المزارعة لا مايس في زرعه البمضحنطة والبمض شميرا ممنى الاضرار بصاحبالارض ثم فرق أبو بوسف رحمه الله ومحمدرحمه!لله بين|لاجارة والزارعة فهااذا استأجر بينا على|نه ان قمد فيه طحانا فلهءشرة دراهم وان قمد يبيم الطمام فيه فاجره خمسة دراهم فالعبقد فاسد في قولمها وهو قول أبي حنيفة الاول رحمه الله وقد بينا المسئلة في الاجارات والفرق لهما بين هذه المسئلة وبين مسئلة المزارعة ان هناك بجب الاجر بالنخلية وان لم يسكنها المستأجر وعند النخلية مقـدار مايجب عليه من الاجر مجهول وأما في الزارعة فالشركة لا تنعقد الا بالفاء البذر في الارض وعند ذلك حصة كل واحد منهما معلومةفيكون هذا قياس مسئلة الخياطة الرومية والفارسية. على مابينا ولو دفع اليه أرضا مزارعة على أن نزرعها سذره ونقره وعمله على أن يزرع بمضها حنطة وبمضها شميرا وبمضها سمسما فما زرع منها حنطة بيئهما لصفان وما زرع منها شميرا فلرب الارض ثائه وما زرع منها سمسها فلرب الارض منه ثلثاء وللعامل ثلثه فهذا فاســـد كله لأنه نص على التبعيض هنا وذلك البِمض مجهول في الحال وكذلك عند القاء البــذر في الارض لانه اذا زرع بمضها حنطة فلا يملم ماذا يزرع في ناحية أخرى منها فكان المقد فاسدا لهذا وعند فساد العقدالخارج كله لصاحب البذر وقد بيناحكم المزارعةالفاسدة وهذا بخلاف الاول فان هناك حرف من صلة فله أن يزرع الكل شــعيرا ان شاء وحنطة ان شاء وهنا نص على السبيض فليس له أن نروعها كلها أحد الاصناف وكذلك لو قال خددها على أن مازرعت منها حنطة فالخارج ييننا نصفان وما زرعت منها شعيرا فلي ثلثه ولك ثلثاه وما

زرءت منها سمسها فلي المثادولك الله فالعقد فاسد وهذه المسئلة هي التي استشهد مها الطاعن قال على القمى رحمه الله وجدت في بمض النسخ المتيقة في هذه المسئلة زيارة أنه قال على أن نررع كل ذلك فما فعلى هذا لا حاجة الى الفرق بينه وتبين من هذه الزيادة أن مراده من حرف من التبعيض فهو وما لو نص على التبعيض سواء وأما على ماذكره في ظاهر الرواية فوجه الفرق بين هذا وبين ماسبق أن الجهالة هنا تتمكن في المال المقد لان الجهالة في البذر فلا بد من بيان جنس البذر في عقد الزارعة وكذلك الاجر لا يصير معلوما الا بييان جنس البذر فكانت الجهالة متمكنة في صلب العقد فيفسد به العقد فأما في مسئلة الكراب والثنيان فالجهالة لم تتمكن في صلب العقد فالعقد بينهما صحيح بدون ذلك فلهذا لم تكن الجهالة المتمكمة بذكر حرف التبعيض مفسدة للمقد هناك وضح الفرق أن الكراب والثنيان كل ذلك بسبق القاء البذر في الارض والمقاد الشركة عند القاء السفر وعند ذلك البمض الذي ثني والبعض الذي كرب معلوم فيجوز العقدوأماهناعند القاءأحد الاصناف من البذر في الحية من الارض العقد في الناحية الاخرى مجهول في حق جنس البذر وجنس البدل فلهذا فسد العقد بهذا الشرط ولو دفع الارض اليه ليزرعها سذره على أنه أن زرعها حنطة فالخارج بينهما نصفان وان زرعها شعيرا فالخارج للمامل فهذا جائز لانه خيره بين المزارعة والاعارة فاشتراط الخارج كله للعامل يكون أعارة للارض منه وذلك صحيح واشتراط المناصفة ببنهما في الخارج من الحنطة يكون مزارعة صحيحة ولا يتولد من ضم أحد، هما الي الآخر سبب مفســد وان سمى الخارج من الشعير لنفسه جاز في الحنطة ولم بجز في الشعير وهي مطمونة عيسى رحمه الله على مابينا واذا دفع الارض الى صاحب البذر على أن الخارج كله لصاحب الارض الاأنه ماجمل أحد العقدين مشروطا في الآخر ولكنه عطف أحدهما على الآخر ففساد أحدهما لايمنع صحة الآخر فان زرعها حنطة فالخارج بينهما نصفان وان زرعها شميرا فالخارج لصاحب البذركما هو الحكم في المزارعة الفاسدة ولو دفع اليه أرضا وكر حنطة وكر شمير على أنه ان زرع الحنطة فيها فالخارج بينهما نصفان والشمير مردود عليه وان زرعها الشمير فالخارج لصاحب الارض وبردالحنطة كلها فهوكله جائز على ما اشترطا لانه استمان بالمامل في أحــد العقدين واستأجره بنصف الخارج في الآخر وخــيره بينهما وكل واحد منهما صحيح عنـــد الانفراد ونو اشترط الخارج من الشمير للعامـــل جاز أيضا لان اشتراط

جميع الخارج له يكون اقراضا منه وقد بينا هـذا أنه بانفراده صحيح فكدلك عند التخيير بينه وبين المزارعة ولودفع اليه الارض وحدها على أنهان زرعها حنطة فالخارج بينهما نصفان وان زرعها شعيرا فالخارج كله للعامل وان زرعها سمسها فالخارج كله لصاحب الارض فلهذا جاز في الحنطة والشعير على ماقالا لان العقد في الحنطة مزارعة صحيحة بينهما في النصف وفي الشعير اعارة للارض من العامل وهو صحيح أيضا وأما في السمسم فلايجوز لان في السمسم يكون دفعا للارض مزارعة بجميع الخارج وهي مطمونة عيسي رحمه الله لما بينا ولوكان البذر من صاحب الارض جاز في جميع ذلك على ما قالاه لانه في الحنطة العقد مزارعة صحيحة وفي السمسم استعانة بالعامل وفي الشعير اقراض للبذر منه واعارة للارض وكل واحد صحيح عند الانفراد فكذلك اذا خيره بين هذه الانواع لانه ماجمل البعض مشروطا في البعض على البعض فلا يتولد من هذا العطف مدى يفسد بهالمقد والله أعلم البعض على البعض فلا يتولد من هذا العطف مدى يفسد بهالمقد والله أعلم

#### ـه باب العذر في المزارعة والاستحقاق كه⊸

(قال رحمه الله) واذا دفع الرجل الي رجل أرضه سنته هده على أن يزرعها ببذره ونفقته بالنصف فلها تراضيا على ذلك أراد صاحب الارضأن يأخذ أرضه قبل أن يعمل فيها الذى قبضها شيأ وبعد ما كر بها وحفر أنهارها وسوى مساقيها لم يكن له ذلك لانه مؤاجر لارضه ولا يحتاج في المضى على هذا العقد الى اتلاف شي من ملكه فيلزم العقد بنفسه في حقه كما لو أجرها بدراهم لم يكن له أن يفسخها الا بعذر الدين فان حبس في الدين ولا وفاء عنده الا من ثمن الارض في نشيد يكون هذا عذرا لصاحب الارض في فسيخ المزارعة وبيع علما الارض في الدين لان في المضي على أن هذا العقد يلحقه ضرر في نفسه واذا كان الضررالذي يلحقه في ماله يدفع صفة اللزوم فالضرر الذي يلحقه في النفس وهو الحبس في الدين أولى (ألا ترى) أن العقد قد تمتنع صحته في الابتداء لدفع الضرر فان من باع جذعا من سقف لا يمكنه تسليمه الا بضرر لا يجوز البيع ولو أجر ما يلحقه ضرر في تسليمه لا يلزمه الاجارة فكذلك تنمدم صفة اللزوم بعذر الدين لدفع الضرر فان باعها بعد الدين لم يكن عليه من نفقة فكذلك تنمدم صفة اللزوم بعذر الدين لدفع الضرر فان باعها بعد الدين لم يكن عليه من نفقة العامل شي لانه لم يزدفيها مالا متقوما من عنده والذي أني به عجرد المنفعة والمنفعة لا تتقوم الا بالتسمية والمقد والمسمى بمقابلة المنفعة هنا جزء من الخارج فان لم يحصل الخارج بأن لم يزوع بأن لم يؤوع بالتسمية والمقد والمسمى بمقابلة المنفعة هنا جزء من الخارج فان لم يحصل الخارج بأن لم يؤوع

أصلا لايستوجب شيأ آخر ولان المزارع عامل لنفسه لانه استأجر الارض ليقيم العمل فيها لنفسه والعامل لنفسه لايستوجب الاجر على غيره وان لم يأخذها حتى زرعها فنبت الزرع ولم يستحصد حتى حبس القاضي رب الارض في الدين فأراد أن يأخذها ليبيعها فليس له ذلك لانااز ارعة تأكدت بالقاء البذر في الارض والشركة انعقدت بينهما في الخارج وفي البيع اضرار بالعامل في ابطال حقه في الزرع وفي التأخير الى أن يستحصد الزرع ضرربالفرماء فان نصيب رب الارض من الزرع بباع في دينهم أيضا وما فيه من النظر للكل يترجح على مافيه اضرار بالبعض ولئن كان في التأخير اضرار بالغرماء فضرر التأخير دون ضرر الإبطال واذالم يكن بدمن الحاق الضرر بأحدهما ترجح أهون الضرربن واذا علم القاضى ذلك أخرجه من السجن لأنه انما يحبسه ليقضي دينه اذا كان متمكنا منه فاذا لم يكن عنده وفاء الامن ثمن الارض وهو غيرمتمكن من بيمها شرعا لم يكن ظالما في تأخير قضاء الدمن وانما تحبس الظالم ( ألاترى ) أن المديون اذا ثبت افلاسه عند القاضي أخرجه من السجن فهنا أيضا يخرجه حتى يستحصد الزرع ولا يحول بين صاحب الدين وبين ملازمته كما في المفلس لجواز أن يحصل في يده مال فاذا كان ملازما له أخذ ذلك المال محقه والمال غاد ورائح فاذا استحصد الزرع رد في الحبس حتى يبيع الارض ونصيبه من الزرع لان المزارعة قد أنتهت وتمكن من قضاء الدين ببيع مليكه فيحبسه لذلك ولوكان دفع الارض مزارعة ثلاث سنين فلما ثبت الزرع لم يستحصد حتى مات رب الارض فأراد ورثته أخذ أرضهم فليس لممذلك استحسانا ولكن الارض تترك في يدالزارع حتى يستحصد الزرع وفي القياس المزارعة تنتقض بموت رب الارض لانها اجارة وأنما يستحق على رب الارض بمقده ما محدث على ملكه من المنفعة فالمنفعة بعد الموت أعما محدث على ملك الورثة ولم يوجد من جهتهم الرضا بذلك وفي الاستحسان العقد يبقى بينهما لدفع الضرر عن المزارع فان في قلع الزرع من الضرر عليه ما لا يخني وكما يجوزنقض الاجارة لدفع الضرر يجوزا بقاؤها بعد ظهور سبب النقض لدفع الضرر (ألا ترى) أن الاجارة تعقد المداء لدفع الضرر فان المستمير للارض اذا زرعها تم بدا للممير أن يستردها لم يكن له ذلك وتترك في بد المستمير باجر المثل الي وقت ادراك الزرع وكذلك اذا انتهت مدة اجارة الارض والزرع بقل فالها تنزك الى وقت الادراك باجر المثل وهذا لانه كان محقا في المزارعة في الابتــداء فلا يقلم زرعه ويعقد بينهما عقد

الاجارة لدنم الغمرر فكذلك هذا كان محةا في الابتداء فتبقي الاجارة لدفع الضرر وهو نظير مانقدم فيما اذا مات المكارى في حاريق الحج أو مات صاحب السفينة والسفينة في لجة البحر فاذا استحصد الزرع أخذوها وقد التقضت الاجارة فيما بقي من السنين ولو مات قبل أن يزرع انتقضت الزارعة وأخذ الوارث الارض لانه لاحاجة الى ابفاء العقدهنا فان العقد ما تأكد بالزراءة وليس في اعمال سبب النقض ابطال حق العامل عن الزرع ثم لا ثبي على الوارثمن نفقة العامل لان المنافع لاتقوم الاباعتبار التسمية والمسمى بمقابلة منفعة الارض جزء الخارج ولم يحصل ولو كان الوقت سنة واحدة فاجر العامل الزرع حتى زرع في آخر السنة لم يمنع لأن المزارعة باقية بينهما ببقاء شيّ من المدة فان انقضت المدة والزرع نقل بعد فالزرع بين العامل ورب الارض نصفان كما كان الشرط بينهما والعمل فيما بقي عليهما لان العمل كان على المزارع في المدة وقد انتهت المدة والعمل بعد ذلك يكون باعتبار الشركه في لزرع وهما شريكان في الزرع فالعمل والمؤنة عليهما كنفقة العبد المشترك بينهما اذا كان عاجزًا عن الكسب وعلى العامل اجر مثل نصف الارض لان المزارعة لما انتهت لم يبق للمامل حق في منفعة الارض وهو يستوفي منفعة الارض بتربية نصيبه من الزرع فيها الى وقت الادراك فلا يسلم له ذلك بل عليه اجر مثل نصف الارض لصاحبها كما لو كان استأجرها بدراهم والزرع بقل كان عليه اجر مثام الى وقت الادراك بخلاف ما تقدم من موت رب الارض لان هناك بتي المقد مينهما سِقاء المدة ومنفعة الارض كانت مستحقة في المدة فاذا لم يعلم سبب التقضي بقي العقدكما كان فلا يلزمه اجروهنا العقد ماتناول ماوراء المدة المذكورة | فالمنفة فيما وراء المدة لاتسلم له الا باجرالمثل فان أراد رب الارض أن يأخذ الزرع بقلالم يكنلهذلك لمافيه منالاضرار بالمامل فيابطال حقهوهوكان محقافي الزراعة فيجب دفع الضرر عنه واذا كان يسلماربالارض اجر مثل نصف الارض كان هو فيالمطالبة بالقلع متمنتاقاصدا للاضرار به فيردعليه قصده وان أراد العامل أن يأخذه نقلا فلهذلك لانه اعاكان يترك لدفع الضررعنه وقدرضي بالتزام الضرر ولانه ناظر لنفسه منوجه فاله يمتنع من النزام أجرمثل نصف الارض مخافة أن لا بهي نصيبه بذلك ثم يقال اصاحب الارض اقلمه فيكون بينكما أو اعطه قيمةحصته منهأو انفقعلي الزرع كاهوارجع بحصته مما ينفق فينصيبه لانه زرعمشترك بينها في أرض أحــدهما فلصاحب الارض أن يتملك على شريكه نصيبه بقيمته كما في البناء

والاشجار المشتركة مينهما في ملك أحدهما وهذا لان المزارع لما رضي بالقلع فتدرضي بسقوط حقه عن حصته مجانا فيكون أرضى بذلك اذا وصـل اليه قيمة حصته أو رضى بقيمة حصته بعد القلع لانأ كثر ما فيه أن يبيع نصيبه مقلوعا وقيمة حصته قبل القلع أكثر فلصاحب الارض أن يمطيه ذلك ان شاء وان شاء ساعـده على القلم فيكون المفلوع بينهما وان شاء أنفق على الزرع كله لانه محتاج الى ابقاء حقه في نصيبه من الزرع حتى يستحصد ولا يتوصل الى ذلك الا بالانفاق فيكون له أن ينفق على الزرع كله بمنزلة العبدالمشترك اذا كان عاجزا عن الكسب لصفره وزمالة به وأحدهما غائب فللآخر أن منفق عليه ولا يكون متبرعا في نصيب الآخر بل يرجع عليه بما ينفق في نصيبه فهذا مثله الا أنه لايرجم الا بقدر نصيبه حتى أذا كان نصيبه من النفقة أكثر من نصيبه من الزرع لم يرجع عليه بالفضل لان العامل ما كان مجـبرا على الانفاق فلا يكون له أن يلزمــه الزيادة على نصيبه وانما يرجع في نصيبه باعتبار أن سلامة ذلكله بما أنفق وهذا المعنى لايوجد فيما زاد على قيمة نصيبه من النفقة ولان حق الانفاق أنما يثبت له باعتبار النظر منــه لنفسه لا على سبيل الاضرار به وذلك يختص عقدار تصيبه من الزرع ولو كان البذر من صاحب الارض فبدا له أن لانزرع بعدما كرمها العامل وحفر أنهارها كان له ذلك لانه يتضرر بالمضى على العقد من حيث اتلاف البذر بالقائه إ في الارض ولا يعلم أيحصل الخارج أم لا ثم لاشي عليه للمامل على ما بينا ان المنافع لانتقوم الا بالتسمية والسمى للعامل بازاء عمله بعض الخارج ولم يحصل الخارج قال مشاكخنا رحمهمالله وهذا الجواب في الحكم فاما فيما بينه وبدين ربه يعني بأن يعطىالعامل أجر مثل عمله لانه انما اشتفل باقامة العمل ليزرع فيحصل له الخارج فاذا أخذ الارض بمد اقامة هذه الاعمال كان هو غاراً للمامل ملحقاً الضرر به والغرور والضرر مدفوع فبقى بأن يطاب رضاه وان كان قد زرع وصار الزرع بقلا لم يكن لصاحب الارض اخراج العامل منسه وان لحقه دين لاوفاء عنده الا من ثمن هـ ذه الارض ولكنه يخرج من الحبس حتى يستحصد الزرع لان المقد تأكد بالقاء البذر في الارض والمقدت الشركة في الخارج وفي البيع اضرار بالمزارع من حيث أبطال حقه في نصيبه من الزرع وهذا نظيرالفصل الاول كم بينًا ولومات رب الارض عمل المزارع على حاله حتى يستحصد الزرع لما بينا من وجه الاستحسان فيالفصل الاول وبو انقضت السنة والزرع لم محصد ترك في الارض على حاله حتى يستحصد لانه كان محقا في

المزارعة في الابتــداء فلا يجوز أن يقلع زرعه قبــل الاستحصاد والنفقة عليهما نصفان لان الزرع بينهما نصفان واستحقاق العمل على العامل كان في المدة خاصة وعلى المزارع أجرمثل نصف الارض لانه يستوفي منفعة نصف الارض لتربية حصته فيها الى وقت الادراك فان أنفق أحدهما بغير أمر صاحبه ولا أمر قاض فهو متطوع في النفقة لان كل واحــد منهما غير مجبر على الانفاق فكان المنفق منهما متطوعا كالدار المشتركة بينهما اذا اشتريت فانفق أحدهما في مرمتها بغير أمر صاحبه كان متطوعاً في ذلك ولو دفع اليه أرضاً وبذراً على أن نزرعها سنته هــذه على أن الخارج بينهما نصفان فزرعها ولم يسـتحصد حتى هرب العامل فأنفق صاحب الارض بامر القاضي على الزرع حتى استحصد ثم قدم المزارع فلا سبيل له على الزرع حتى يوفى صاحب الارض جميع نفقته أولا لقول القاضي لا نأمره بالانفاق-تي يقيم البينة عنده على مايقول لانه يدعى ثبوت ولاية النظر للقاضي في الامر بالانفاق على هذا الزرع ولا يعرف القاضي بينته فيكلفه اقامة البينة عليه ويقبل هذه البينة منه ليكشف الحال بنير خصم أو يكونالقاضي فيه خصمه كما يكون في الانفاق على الوديمة واللقطةفاذا أقام البينة كان أمر القاضي اياه بالانفاق كامر المودع ولو كان حاضراً فيكون له أن يرجم عليه بجميع ماأنفق بخلاف ماسـبق فرجوعه هناك بقــدر حصته من الزرع لان العمل والانفاق هناك غير مستحق على العامل وأمر القاضي انما سفذ على الغائب باعتبار النظر له وذلك في مقدار حصته من الزرع لافي ايجاب الزيادة دينا فيذمته وهنا العمل مستحق على المزارع لو كان حاضرا أجبره القاضي عليه فيعتب أمره في أنبات حق الرجوع عليه مجميم النفقة ولا سبيل له على الزرع حتى يوفيه نفقته لاز نصيبه من الزرع أنما هو بالانفاق فيكمون محبوساً ما أنفق كالآبق تحبس مالجمل ولانهاستفادنصيبه من جهة رب الارض بهذه النفقة فيكون بمنزلةالمبيم محبوسا عنه بالثمن فان اختلفافى النفقة فالقول قول المزارع مع يمينه كما لوكان هو الذي أمر ه بالانفاق وهذا لان رب الارض يدعي عليه زيادة فيما ستوجبه دينا في ذمته وهو منكر لذلك وأنما يحلف على العلم لانه استحلاف على فعل بأشره غيره وهو الأنفاق الذي كان من صاحب الارض ولو لميهرب ولكن القضت مدة المزارعة قبل أن يستحصد الزرع والمزارع غاثب فان القاضي يقول لصاحب الارض انفق عليه ان شئت فاذا استحصد لم يصل العامل الى الزرع حتى يعطيك نفقتك فان أبي أن يعطيك نفقتك أبيع حصته عليه من الزرع وأعطيك

من تمنه حصته من النفقة فان لم نف حصته بذلك فلا شي الك عليه وهذا لأن بعد القضاءمدة المزارعة المزارع لابجبر على العمل لو كان حاضرا فامر القاضي عليه لا ينفذ الا يطريق النظر له وذلك في أن يقصر الرجوع على مقدار حصته من الزرع وفي الزيادة على ذلك يلحقه خسران وهو لم يرض به وبين ذلك لصاحب الارض ليكون اقدامه على الانفاق على بصيرة واكمن لايكون القاضي غارا محسب حصته من الزرع محصته من النفقة لانه حي تتلك النفقة فان أبي أن يمطى النفقة باع القاضي حصته قيل هذا بناء على قولهما فاما عند أبي حنيفة فلا بببع القاضي حصته من ذلك لانه لا يرى الحجر على الحر وبيم ماله عليه في دينه وقيل بلهو قولهم جيمالان الدين الذي لزمه تملق بنصيبه من الزرع على معني أن سلامته له متملقة بوصول النفقة الى صاحب الارض فيباع فيه كايباع المرهون والتركة في الدين ولا يتصدق واحد منهما بشيء في هذه المسائل من الزرع الذي صار له لانه لا يتمكن خبث ولا فساد في السبب الذي مه سلم الكل واحد منهما نصيبه من الزرع ولوكان البذر من العامل فزرع الارض ثم مات المزارع قبل أن يستحصد فقال ورثته نحن نعلمها على حالها فلهم ذلك لاتهم قائمون مقام المورث في ملك نصيبه من الزرع فيقومون مقامه في العمل اذا اختاروا ذلك وهذا لان مقصود رب الارض اقامة العمل لاعين العامل ( ألا ترى )أنه كان للعامل أن يستعين بهم أو بغيرهم في حياته ليقيموا العمل فكذلك بمد وفاته اذا اختاروا العمل ولاأجرلهم فىالعمل لانهم يعملون فيما لهم فيه شركه على سبيل الخلافة عن مورثهم ولا أجر عليهم في الارض انعملوها بقضاء قاض أو بنير قضاء قاض لانهم قاتمون مقام مورثهم وعقدالمزارعة لم يبطل بموت مورثهم اذا اختاروا العمل وأن قالوا لانمملها لم يجبروا على العمل لانهم انما يخلفون الميت في أملاكه وحقوقه وليس عليهم الفاء شيء مما كان مستحقا على مورثهم من ملكهم (ألا ترى ) أنهم لا يجبرون على قضاء ديونه من ملكهم فكذلك لا بجبرون على اقامـة العمل الذي كان مستحقاً عليه بمنافعهم وقيل لصاحب الارض اقلع الزرع فيكون بينك وبينهم نصفين أو اعطهم قيمة حصتهم من الزرع وأنفق على حصتهم فتكون نفقتك في حصتهم مما تخرج الارض لان المزارعة قد انقطعت بموت المامل اذا أبي الوارث اقامة العمل لفوات المعقود عليه لاالى خلفوبتي الزرع مشتركا ييهما فهو بمنزلة مالوانقضت مدة العمل والزرع بقل فاراد العامل أن قلع نصيبه وقد بينا هناك أن صاحب الارض يتخير بين هذه الاشياء الثلاثة فهو قياسه الاأن هناك اذا أراد صاحب الارض

الانفاق فأنه يرجع بنصف النفقة في نصيب العامل وهنا يرجع بجميع النفقة في نصيب الورثة لان هناك استحقاق العمل على العامل بمقابلة حصته من الزرع في المدة لابعدها وقد انتهت المدة فكانت النفقة عليهما نصفين وهنا المدة لم تنته وقد كان العمل مستحقاً على المزارع بمقابلة مايسلم له من نصف الزرع وما كان مستحقاعليه يجب ايفاؤه من تركته ولا بسلم النركه للورثة الا بمد ابفاء ما كان مستحقاً عليه فلهذا رجع مجميع ما انفق في حصة الورثة من الزرع فيستو فيه ثم يعطيهم الفضل على ذلك وكذلك لو كان الذي مات رب الارض وبقي العامل وكذلك لو كان البذر من قبل رب الارض ثم مات أحدهما فالامر فيه على ما بينا ان شاء المزارع ان كان حيا أو ورثته ان كان ميتا أن يمضوا على المزارعة فذلك لهم وان أبوا خير رب الارض وورثته بين القلم وإعطاء قيمة حصة العامل وبين الانفاق على نحوماذكرنا ولو كان البذر من العامل فلما صار الزرع بقلا انقضي وقت المزارعة فايهما أنفق والآخر غائب فهومتطوع في النفقة لان الغائب لوكاز حاضرًا لم يكن مجبرًا على الانفاق فيكون صاحبه في الانفاق على نصيبه متطوعا ولاأجر لصاحب الارض على العامل لان اجر مثل نصف الارض انما يلزم بالتزامه وهو اختياره امساك الارض الى وقت الاستحصاد بعد مطالبة صاحب الارض بالتفريغولم يوجد ذلك وأنرفع العامل الامرالي القاضي وصاحب الارض غائب فانه يكلفه البينة على ماادعي لانه ادعي ببوتولاية القاضي في الامر بالانفاق فلا يقبل ذلك منه الابيينة فان أتى بالبينة على الزرع أنه بينه وبين فلان الغائب أمره القاضي بالنفقة وان تأخرت اقامة البينة وخيف على الزرع الفساد فان القاضي يقولله أمرتك بالانفاق انكنت صادقا والنظر لهذا يحصل لانه أن كان صادقًا في مقالته فالامر من القاضي في موضعه وأن كان كاذبًا لم نتبت حكم الامر لانه علقه بالشرط فان أنفق حتى يستحصد ثم حضر رب الارض كان المزارع أحق بحصة رب الارض حتى يستوفى نفقته فان بقي شيء كان لرب الارض وان كانت نفقته أكثر لم يرجع على رب الارض بشي لان أمرالقاضي انما نفذ في حقالنائب على وجه النظر منه له وكذلك يقولله القاضي انفق على أن تـكون نفقتك في حصته من الزرع لدفع النرر ويجمل القاضي عليه أجر مثل نصف الارض لان القاضي قام مقام الغائب في ما يرجم الى النظر له ولو كان حاضرا يلزمه أجر مشل نصف الارض بتربيـة نصيبه من الزرع في الارض الى وقت الادراك فكذلك القاضي يلزمه ذلك مخلاف ما لو أنفق بنير أمر القاضي

فان هناك ليس عن الغائب مائب ليلزمه اجر مثل نصف الارض (ألا ترى)أنه لا يثبت له حق الرجوع على الغائب محصته فيها أنفق بغير أمر القاضي وثبت له حق الرجوع بحصته مما أنفق بامر القاضي فكذلك في اجر مثل نصف الارض يقع الفرق بين الفصلين لهذا المعني ولو حضروا جميما فقال المزارع يقلع الزرع وقال ربالارض ينفق عليه وآخذ منك اجر مثل نصف الارض لم يكن له ذلك لانه لا بد أن يلزم الزارع دينا في ذمته وربما يتضرر به الزارع بأن لا بني نصيبه من الزرع مذلك فيكمون له أن يأبي ذلك ثم يقول القاضي لصاحب الزرع ان شئت فاقلع الزرع مع الزارع وان شـئت فاعطه نصف قيمة الزرع وان شئت فأنفق على الزرع كله وتكون حصته الىحصة العامل من النفقة في حصته من الخارج ولا يجبرالمزارع على نفقة ولا أجر لان فيه اتلاف ملكه وأحــد لا يجبر على ذلك وان كان ينتفع به غيره وان قال اأز ارع ينفق على الزرع وأبي ذلك صاحب الارض وقال يقلم الزرع أمر القاضي أن ينفق على الزرع فتكون نفقته على حصة صاحب الارض في حصته من الزرع وعليه أجر مثل نصف الارض لانه في اختيارالانفاق ناظر لنفسه ولصاحب الارض فانه يجيي به نصيبه من الزرعويسلم له أجر مثل نصف الارض وصاحب الارض في الاباء متعنت قاصد الى الاضرار به فلايلتفت القاضيالي تعنته بخلاف الاول فان الزارع هناك يلزمه الاجر عا اختاره صاحب الارض من الانفاق ولو ساعده على ذلك فهو بالاباء يدفع الغرم عن نفسه وهنا صاحب الارض لا يلزمه شي وكل شي من هذا الباب أمر القاضي أحدهما بالنفقة كلها وصاحبه غائب لم يأمره بذلك حتى تقوم البينة على الشركة فان خيف الهلاك عليه الى أن تقوم البينة قال له القاضي أمرتك بالنفقة ان كان الامر كما وصفت وقد بينا وجه هــذا ولو كان البذر من صاحب الارض فلما صار الزرع بقلاقال العامل لا أنفق عليه ولا أسقيه فان القاضي بجبره على أن ينفق عليه ويسقيه لانه التزم ذلك بمباشرة العقد طائعا فيجبر على ايفاء ما النزمه فلو أجبره ولم يكن عنده مأ نفق أمر صاحب الارض والبذر ان ينفق عليه ويسقيه على أن برجم بذلك كله على صاحبه وان كان أكثر من نصيبه لان ذلك :ي مجبره عليه وكل نفقة يجبرعليها صاحبها فلم ينفق فامرالقاضي صاحبه بالنفقة فانفق رجم بكلها على شريكه هلكت النلةأو بقيت وكل نفقة لايجبر عليها صاحبها فانفق شريكه بامر القاضي فأنها تكون في حصة الآخر فان لم تف بها لم يكن للمنفق غير ذلك ولو أصاب الغلة آ فة وتعذر عليمه

يفاؤه للافلاس فيستحق النظرة الى الميسرة ولا يبطل أصل الاستحقاق فيكون الآخر كالفائت عنه شرعاً فيما كان مستحقاً عليه فيرجع بجميعه دينا في ذمتــه كما لو كان أمره بذلك وميا لم يكن هو مجبرا عليه لم تؤخذ منه الالتزام بمباشرة سببه وانما يلزم القاضي ذلك على سببل النظرمنه لهوممني النظر أنما يتحقق أذا كان الالزام بقدر نصيبه من الغلة على وجه يتي بهائه ولا يطالب بشي بعد هلاكه فلهذا لايمتبر أمرالقاضي الا في هذا المقدار (ألا نرى ) أن عبدا صغيرا لو كان بين رجلين فقال أحدهما ليس عندي ماأ نفق عليه ولا ما استرضم به أجسبره القاضي على ذلك فان لم يقدر على ذلك وأمر شريكه فاسترضع له رجع عليه محصته من الاجر بالغا ما لمغ ادا كان رضاع مثله وان كان أكثر من قيمة الصبي سوا. بتي الصي أوهلك لانه لما كان مجبرا على الانفاق كان أمر القاضي شريكه بالانفاق كامره لان القاضي نائب عنه في أيفاء ما كان مستحقاً عليه ودفع الظلم فيرجع عليه بنصيبه بالغا ما بلغ وعمله في الدامة المشتركة لما لم يكن مجبرا على الانفاق في القضاء فاذا أنفق الشريك لم يكن له أن برجع عليه فيما زادعلي قيمة نصيبه ولا بعد هلاك الدابة فبهذا يتضح الفرق بينهما ولو أوصى لرجال بنئل ولآخر بغلته فالنفقة على صاحب الغالة تسلم له بمقابلة ماينفق والغرم مقابل بالغيم فان أحاله فلم بخرج شيأ في سنته لم يجبر واحد منهماعلي النفقة أما صاحب النخل فلان لايسلم له شيَّ من الغلة ولانه لا يجبر على الانفاق على ملكه في غير بني آدم وصاحب الغلة | أنفق عليه صاحب النخل حتى حمل لم يكن لصاحب الغلة شئ حتى يستوفي صاحب النخل النفقة من الغلة وال لم يخرج من الغلة فيما يستقبل مثل ما أنفق لم يكن له على صاحب الغلة غرم نفقته وأنما نفقته فيما أخرجت النخل لان الفلة انما حصلت بالنفقة فلا تسلم له الفلة حتى يعطيمه ما أنفق ولكن صاحب النسلة لم يكن مجبرا على الانفاق فلا يرجع بالفضل عليمه | فكذلك الزرع الذي وصفنا قبل هذا . ولو أنفق عليه المزارع بأمرصاحبه رجم عليه بذلك بالغا ما بلغ لانه استقرض منه ماأمره بان ينفق عليه وقد أقرضه فيكون ذلك دينا عليــه في ذمته ولا سبيل له على حصته من الزرع وهذا لان أمره على نفسه نافذ مطلقا فلا يتقيد بمــا فيه نظر له وأمر القاضي عليه يتقيد بما فيه نظر له فيما لم يكن هو مجبرا عليه واذا دفع الرجل الى رجــلأرضا عشر سنين على أن يزرعها مابدا له على أن ما أخرج الله تعالى في ذلك من

أو رب الارض فالثمر بمنزلة الزرع الذي لم يبلغ في جميع ما بينا لان لادراك النمار نهاية معلومة كالزرع فيبقى المقد بعد موت أحدهما الى وقت الادراك لما فيه من النظر لهما وليس فيــه كثير ضررعلى صاحب الارض ولو مات رب الارض وليس فيه عمر انتقضت المزارعة وصار الشجر بين ورثة الميت وبين المزارع نصفين فان الشجر كالبناء لبس له نهاية معلومــة في تفريغ الارض منه وفي ابقاء العقد اضرار بصاحب الارض وهو الوارث (ألا تري)أن المستمير لو زرع الارض ثم بدا للممير ان يستردها سبق زرع المستمير الى وقت الادراك بأجر ولا يفعل مشله في الشجر والبناء فهذا مشله وكذلك لو مات الزارع وبتي صاحب الارض فان قال المزارع أما آخذ من الورثة نصف قيمة الغرس لم يكن له ذلك والخيار فيه الى صاحب الارض أو ورثته ان كان ميتا ان شاؤا قاءوا ذلك وكان بينهم وان شــاؤا أعطوا الزارع أو ورثته نصف قيمة ذلك لان الاشجار مشتركة بينهما وهي في أرض صاحب الارض فيكون عنزلة البناء الشـــترك بينهما في أرض أحدهما والخيار في التملك بالقيمة الى صاحب الارض دون الآخر لانالبناء والشجر تبع للارضحتي يدخل في البيعمن غيرذكر بمنزلة الصبغ في الثوب ولو اتصل صبغ انسان بثوب غيره كان الخيار في التملك الى صاحب الثوب لا الى صاحب الصبغ وهذا لان الآخر لا عكنه أن يتملك الارض عليه لان الارض أصل فلا تصير تبما لما هو تبع له وهو الشجر ولا في أن يتملك نصيبه من الاشجار لانه لا يستحق حق قرار الاشجار بهذه الارض ولكن يؤمر بالقلع وصاحب الارضان عملك عليه نصيبه من الاشجار كان ذلك مفيدا له لانه يستحق حق قرار جميع هذه الاشجار في أرضه فلهذا كان الخيار لصاحب الارض وكذلك لو كانا حيين فلحق رب الارض دين ولا وفاء عنده الامن عن الارض ولا عمر في الشجر فإن القاضي ينقض الاجارة ويجبر رب الارض فإن شاء غرم نصف قيمة الشجر والنخل والكرم وان شاء قلعه لان سبب الدين الفادح تقدر القاءالعقد ينهما فينقض القاضي الاجارة ليبيع الارض في الدين ويكون ذلك عنزلة انتقاض الاجارة عوت أحدهما وكذلك لو انقضت المدة لان العقد قد ارتفع بانقضاء المدة وبقيت الاشجار مشتركة بينهما في أرض أحدهما ولو كان العامل أخد الارض بدراهم مسماة لم يكن له في هذه الوجومخيار ولا لصاحب الارض ويقال له اقلع شجرك لان الاشجار من وجه سبع

للارض ومن وجه أصل ولهمذا جازبيع الاشجار بدون الارض فلا بدمن اعتبار الشبهين فيقول لشبهه بالاصل من وجه لا يكون اصاحب الارض أن تملك عليه بغيير رضاه اذا لم كن له شركة في الاشجار عنزلة صاحب السفل لا تملك على صاحب العلو علوه بالقيمة بغير رضاه واشبهه بالتيم من وجه كان له أن يتملك عليه نصيبه اذا كان شريكا له في الاشجار وهذا لأنه اذا كان شريكا له في الاشجار فله أن يمنع شريكه من قلع الاشجار لانه يبقى نصيبه من الاشجار في أرض نفســه فلا يكون لاحد أن ببطل هذا الحق عليه بالقام بنـــير رضاه ولا يتمكن من قام نصيب نفسه خاصة لان ذلك لا يكون الا بعد القسمة ولا تتحقق القسمة ينهما مالم تقام الاشجار فاما اذا كانت الاشجار كلها لاحمدهما والارض للآخر فصاحب الاشجار متمكن من المع أشجاره على وجمه لا يكون فيه ضرر على صاحب الارض فلهذا لا يكون العاحب الارض أن يتملك عليه الاشجار نقيمتها بغير رضاه الا أن يكون قلم ذلك يضر بالارض اضرارا شديدا ويكون استهلاكا وفسادآ فحينئذ يكون للمؤاجر أن يغرم للمستأجر لان صاحب الاشـجار ايس له أن يلحق الضرر الفاحش بصاحب الارض واذا كان في القام ضرر فاحش نقد بعدالقلم واحتبست الإشجار في ملك صاحب الارض فتحبس بالقيمة بمنزلة من غصب ساحة وأدخلها في بنائه فانه يضمن القيمة وليس لصاحب الساحة أن يأخذ الساحة لما فيه من الاضرار بصاحب البناء ولو دفع الي رجلأرضا مزارعة سنته هذه | يزرعها سذره وعمدله على أن الخارج بينهما نصفان فكربها العامل ويناها وحفرأتهارها ثم استحقها رجل أخذها ولا شئ للمزارع على الذي دفعها اليه من نفقته وعمله لانه لم يزد فيها شيأ من عنده أنما أقام العمل وقد بينا أن المنفعة أنما تتقوم بالتسمية والمسمى بمقابلة عمله بعض الخارج وذلك لايحصل قبل الزراعة ولان الزارعة شركة في الخارج والتداؤهامن وقت القاء البدر في الارض فهمذه أعمال تسبق العمقد فلا يستوجب بسببها شيئا على الدافع ولو استحقها بعد مازرعها قبل أن يستحصد فانه يأخذ الارض ويأمر المزارع وصاحب الارض أن يقلما الزرع لانه تبين أن الارض كانت مفصوبة والناصب لا يكون في الزراعـة محقا فلابستحق ابقاء زرعه ثم المزارع بالخيار ان شاء أخذ نصف الزرع على حاله ويكون النصف للا خر الذي دفع اليه الارض مزارعة وانشاء ضمن الذي دفع الارض مزارعة نصف قيمة الزرع نابتا في الارض وتسلم الزرع كله لانه مغرور من جهته حين أعطاه الارض على أنها

ممكه والذي جرى بينهما عقد معاوضة فيثبت الغرور بسببه وقد استحق أبقاء نصيبه من الزرع الي وقت الادراك فاذا فات عليه ذلك كان له أن يرجع عليه تقيمة حصته من الزرع ناتنا في الارض كالمشترى للارض اذا زرعها ثم استحقت وقلع زرعه وال أخذ نصف الزرع كان النصف الآخر للذي دفع اليه الارض لان الاستحقاق بمقده وهوالذي عقد وقد بينا أن الغاصب اذا أجر الدار أو الارض فالاجر له فكدا هنما يكون نصف الزرع للدافع دون المستحق ثم المستحق في قول أبي حنيفة يضمن نقصان الارض للزارع خاصه ويرجع به على الذي دفع اليه الارض وهو قول أبي نوسف الاسخر وفي قوله الاول وهو قول محمد المستحق بالخيار انشاء ضمن نقصان الارض الدافع وان شاءالزارع ثمرجع المزارع به على الدافع وهو بناء على مسئلة غصب العقار فان العقار يضمن بالاتلاف بالانفاق وفي الفصب خلاف فالدافع غاصب والمزارع في مقدار النقصان متلف لأن ذلك حصل بمباشرته المزارعة فمند أبي حنيفة وأبي يوسف الاتخر الضمان للمستحق على المتلف دون الغاصب وعند محمد له الخيار ثمالمزارع اذا ضمن يرجع بما ضمن علىالدافع لانه كان مغرورا منجهته فانه ضمن له بعقد الماوضة سلامة منفعة الارض بعمل الزراعة له ولم يسلم فيرجع عليه بسبب الغرور كالمغرور في جارية اشتراها واستولدها يرجع بقيمة الولد الذي ضمن على البائع ولو كان العــامل غرسها نخــلا وكرما وشجرا وقد كان أذن له الدافع في ذلك فلما بلغ وأثمر استحقها رجل فانه يأخذ أرضه ويقلم من النخل والكرموالشجر مافيها ويضمنان للمستحق تقصان القلم اذا قلما ذلك بالانفاق لان النقصان أعا يتمكن بالقلم عباشرتهما القلم فكان ضمامه عليهما ويضمن الغارس له أيضا نقصان الارض في قول أبي حنيفة رحمه الله وسَر قول أبي يوسف الا خر ويرجع المامل بما ضمن من نقصان القلع والغرس على الدافع وفي قول أبي وسف الآخر وهو قول محمد رحمهما الله للمستحقأن يضمن الدافع جميع ذلك النقصان وهو بناء على ما بينا فان في النقصان بالغرس الغارس هو المباشر للاتلاف والدافع غاصب في ذلك وعند محمد الناصب ضامن كالمتلف وعند أبي حنيفة وأبي يوسف ضان ذلك للمستحق على المتلف دون الفاصب ثم الفارس يرجع على الدافع لاجـل الغرور الذي تمكن في عقد المعاوضة بينهما

## -ه ﴿ باب العذر في الماملة ١٠٥٨

( قال رحمه الله ) واذا دفع الى رجل نخلاله معاملة على أن يقوم عليــه ويسقيه ويلقحه فما أخرج الله تمالي في شيُّ منه فهو بينهما نصفان فقام عليه ولقحه حتى اذا صار بسرا أخضر مات صاحب الارض فقد أنتقضت المعاملة بينهما في القياس وكان البسر بين ورثة صاحب الارض وبين العامل نصفين لانصاحب الارض استأجر العامل سعض الخارج ولو استأجره بدراهم انقضت الاجارة بموت أحدهما أيهما مات فكذلك اذا استأجره سعض الخارج ثم انتقاضها بموتأحدهما بمنزلة الفاقهما على نقضها في حياتهماولو نقضاه والخارج يسركان بينهما نصفين ولكنه استحسن فقال للمامــل أن يقوم عليــه كما كان يقوم حتى يدرك الثمر وان كر. ذلك الورثة لان في انتقاض العقد بموت رب الارض اضرارا بالعامل وابطالا لما كان مستحقاله بمقد المعاملة وهو ترك التمار في الاشجار الى وقت الادراك وان انتقض العقد يكلف الجداد قبل الادراك وفيه ضرر عليه وكما يجوزنقض الاجارة لدفع الضرر بجوز ابقاؤها لدفع الضرر وكما يجوز أن ينعقد المقد ابتداء لدفع الضرر يجوز ابقاؤه لدفع الضرر بطريق الاولي وان قال المامل أنا آخذ نصف البسر له ذلك لان ابقاء المقد لدفع الضرر عنـــه فاذا رضي بالتزام الضرر انتقض المقد بموت رب الارض الا أنه لا يملك الحاق الضرر بورثة رب الارض فيثبت الخيار للورثة فان شاؤا صرموا البسر فقسموه نصفين وان شاؤا أعطوه نصف قيمة البسر وصار البسر كله لهم وان شاؤا أنفقوا على البسر حتى يبلغ ويرجعوا بنصف نفقتهم في حصة العامل من الثمر لتحقق المساواة بينهما في ملك البسر واختصاص الورثة بملك النخل والارض وأتصال الثمر بالنخل كاتصال النخل بالارض واتصال البناء بالارض وقد مينا أن هناك عقد الشركة في النخل والبناء يكون الخيار لصاحب الارض بين هذهالاشياء الثلاثة فهذا مثله ولوكان مات العامل فلورثته أن يقوموا عليه وانكرهه صاحب الارض لأنهم قائمون مقامه وفي قيامهم على النخل تحصيل مقصو درب النخل وتوفير حقهم عليهم بترك نصيب مورثهم من الثمرفي النخل الى وقت الادراك كما صار مستحقاً له فــلا يكون لرب النخـل أن يأبي ذلك عليهم وان قالت الورثة نحن نصرمـه بسرا كان لصاحب الارض من الخيارمثل ماوصفنا لورثته في الوجه الاول ولو ماناجيعا كان الخيار في القيام عليه أو تركه الى

ورثة العامل لانهم يقومون مقام العامل وقد كان له في حياته هــذا الخيار بعــد موت رب الارض فكذلك يكون لورثته بعد موته وليس هـذا من باب توريث الخيار بل من باب خسلافة الوارث المورث فيما هو حق مالي مستحق له وهو ترك الثمار على النخيل الى وقت الادراك فان أبوا أن يقوموا عليه كان الخيارالي ورثة صاحب الارض على ماوصفنا في الوجه الاول ولو لم يمت واحد منهما ولكن القضت مدة المعاملة والبسر أخضر فهذا والاول سواء والخيار فيه الى العامل فان شاء عمل على ما كان يعسمل حتى يبلغ النمر ويكون بينهما نصفين فان في الامر بالجذاذ قبل الادراك اضرارا بهما والضرر مدفوع وقد تقدم نظيره في الزرع الا أن هناك المامل اذا اختار الترك فعليه نصف أجر مثل الارض لان استثجار الارض صحيح فينعقد بينهما عقد الاجارة على نصف الارض الى وقت الادراك وهنا لأأجر على العامــل لان استنجار النخيل لترك الثمار عليها الى وقت الادراك باطل ( ألا ترى ) أن من اشترى زرعا في أرض ثم استأجر الارض مدة معلومة جاز ولو استأجر هاالي وقت الادراك وجب أجر المشل ولو اشترى تماراعلى رؤس الاشجار ثم استأجر الاشجار الى وقت الادراك لايجب عليه أجر واذا ظهر الفرق ابتني على الفرق الاخر وهو ان هناك العمل عليهما بحسب ملكهما في الزرع لان رب الارض لما استوجب الاجر على العامل لايستوجب عليه العمل في نصيبه بعد أنتهاء المدة وهنا العمل على العامل في الكل لأنه لا يستوجب رب النخيل عليه أجرا بعد انقضاء المدة كما كان لايستوجب عليه ذلك قبل انقضاء المدة فيكون العمل كله على العامل الى وقت الادراك كما قبل انقضاء المدة وان أبي ذلك العامل خيررب النخيل بين الوجوهالثلاثة كما بيناولو لم ينقض المعاملة ولكنه لحق ربالنخل دين فادح لاوفاء عنىده الاببيع النخل وفي النخل بسرا وطلع لم يجبر على بيع النخل ويخرج من السجن حتى يبلغ الثمر وتنقضي المعاملة ثم يعاد في السجن حتى بقضي الدين لما بينا أن في البيع قبل الادراك ضررا بالعامل في ابطال حقه وفي الترك اضرار بالنرماء في تأخير حقهم وبمقابلة هذا الضرر منفحة لهم وهو ادراك نصيب غريمهمن الثمر ليباع في دينهم فيكون مراعاة هذا الجانب أولى ولو ملت أحدهما أو انقضت المدة أولحق صاحب الارض دبن فادح وقد ستى العامل النخل وقام عليه وحفظه الا أنه لم يخرج شيأ انقضت المعاملة ولم يكن له من منفعته شي على الذي دفع اليه معاملة لان المعاملة شركة في الخارج فاذا لم يحصل الخارج بمدلم تنعقد الشركة

بينهما في شيُّ فاعتراض هذه العوارض قبل العقاد الشركة كاعتراضها في المزارعة قبل القاء البذر في الارض وقد بينا أن هناك العقد ينتقض ولا شي المامل على رب الارض لان تقوم منافعه بالمسمى ولم بحصل شيء منه فهذا مثله ولو كان الطلع قد خرج وهو اسم لاول ما يبسدو بما هو أصل التمر من النخل أو صار بسرائم استحقت الارض كان النخل وما فيه للمستحق لان النخل تبع للارض كالبناء وكما ان باستحقاق الارض يستحق البناء فكذلك يستحق النخل والنمر زيادة متولدة من النخل والاستحقاق بحجة البينة يثبت في الزيادة المتصلة والمنفصلة جميما اذا كالت متولدة ثم يرجع العامل على الذي دفع اليــه النخل مماملة باجر مثله فيما عمل لانه كان استأجره بنصف الخارج وقد حصل الخارج نم لم يسلم له بالاستحقاق فيفسد العقد ويبتى عمله مستوفى بعمل فاســد فيستوجب أجر المثــل كما لو استأجره للممل بشيُّ بمينه فاستحق بعد ماأقام العـمل ولو دفع الى رجل زرعاً له في أرض قد صار بقلا معاملة على أن يقوم عليه ويسقيه حتى يستحصدفما خرج منها فهو بينهما نصفان فهو جائز بالقياس على دفع النخيل معاملة لان الحب يتولد من النبات بعـمل العامل كالتمر من النخيل ولان الريم يحصل بعمله هنا فهو بمنزلة دفع الارض والبذر مزارعة بل هـــذا أقرب الى الجوازمن ذلك لانه أبعد من الغرر فهناك لايدرى أيكون الزرع أولا وهنا الزرع تابت فالظاهر أن يحصل الربع بممله الا أن يصيبه آفة وإذا جاز المقد ثمة فهنا أولى فاذا قام عليه حتى انعةد حبه ولم يستحصدحتي مات أحدهما فالعامل أو ورثته بالخيار ان شاء [ مضي على العمل حتى يستحصد فيكون الخارج بينهما على الشرط وان شاء نقض المعاملة لان العامل استحق بتربية نصيبه من الزرع الى وقت الادراك ووارثه يخلفه في ذلك وان اختار نقض الماملة فله ذلك لان ابقاء المقد بمد موت أحدهما كان لدفع الضرر عنمه ثم يخير صاحب الزرع أو وارثه بين القلع وبين اعطاء تميمة نصيبالمامل يومثذ وبين الانفاق على الزرع حتى يستحصد تم يرجع بنصف نفقته من حصة العامــل لانه شربك في التبـم وهو مختص بملك الاصل وكذلك لو مانا جميما ولو لم يمت واحدمنهما وكان دفعهاليه أشهرا مملومة فانقضت قبسل أن يستحصد الزرع فاازرع بينهما والنفقة عليهما وعلى العامل أجر مثل نصف الارض وقد بينا هذا في الزارعة والفرق بينه وبين المعاملة في الاشتجار أن المعاملة في الفصل هدذا على قياس المزارعة فان قال العامل أريد قامه خدير صاحب الارض بين

الاشياء الشلانة كما وصفنا في الزارعة والماملة في النخيل وان أراد صاحب الارض قِلمه وقال العامل أنا أنفق عليه قال القاضي له أنفق عليه حتى يستحصد وعليك أجر مثل نصف الارض فاذا استحصدت أخذت نصف النفقة من حصته لانه مما مختار من الانفاق نقصد دفع الضرر عن نفسه وعن صاحب الارض فصاحب الارض اذا أبي ذلك عليه كان متعنتا فلا يلتفت القاضي الى تمنته ولولم تنقض المدة حتى استحصد الزرع ثم استحق رجل الارض بزرعها أخذها كامها ورجع العامل على الدافع باجر مثله فيما عمل لانه كان استأجره ببمض الخارج وقد حصل الخارج ثم لم يسلم له حين استحق فرجع عليه باجر مثله واذا دفع الى رجل نخلا فيه طلع كـفرى على أن يقوم عليه ويلقحه ويسقيه فما خرج فهو بينهما نصفان ولم يضرب له وقتا أو بين له وقتا معلوما فهو جائز لان بعد خروج الطلع لادراك الثمار نهاية معلومة بطريق العادة والمعلوم بالعادة كالمشروط بالنص فلا يضرهما ترك التوقيت ثم التمر هنا يحصل أو يزداد بعمل العامل فباعتباره تجوز المعاملة بينهما كما تجوز المعاملة قبل خروج الطلع فان قام عليه حتى صار بسرائم مات أحدهما أو كلاهما وانقضى وقت المعاملة فألخيار في العمل الى العامل أو وارثه وان أبي أن يعمل خدير صاحب النخل بين احــدي الوجوم الثلابة ولم يفرق هنا في الجواب بين الموت وبين انقضاء الوقت لان الثمر خارج عند المعاملة والشركة بينهما تحصل عقيب العقد ولا يستوجب رب النخل الاجر على العامل عندانقضاء المدة كما لا يستوجب عند موت أحدهما في المدة والعمل كله على العامل اذا اختار الترك الى وقت الادراك في الفصلين جيما ولو لم يكن شي من ذلك ولكن استحق الارض والنخل كان على الدافع أجر مثل العامل لانه استأجره للعمل سمض ما يحصل بعمله وقد حصل ثم استحق فيستوجب عليه أجر المثل ولو استحقه المستحق بمدماسقاه العامل وقام عليه وأنفق الا أنه لم يزدد شيأ حتى أخذه المستعنى لم يكن للعامل على الدافع شي لان أجر عمله نصف ما تحصل بعمله منزيادة أو أصل ثمرة ولم يوجد ذلك فان قبل فاين ذهب قولكم أن الشركة محصل هنا عقيب العقد قلنا نعم ولكن فيما يحصل بعمله على أن يكون ماهو حاصل قبل عمله نابع له فاما أن يستحق الشركة فيما هو حاصل قبل عمله مقصودا فلا لان جواز هذا العقد بينهما بالقياس على المعامـلة في النخيل ولو شرطا هناك الشركة في النخيل الحاصـل والثمر الذي لم يحصل لم يجز العقد فعرفنا أن القصود هنا الشركه فبما يحصل من الزيادة بعمله فاذا لم

بحصل شئ من ذلك حتى استحقه المستحق لم يستوجب عليه شيأ من الاجر لا به لم يستحق شيأ مما صار مستحقا للمامل بعمله ولو لم يستحق ومات أحدهما انتقضت المعاملة لا به لم يحصل بعمله شي فهو نظير موت رب النخيل فى المعاملة قبل خروج الثمار ولا يرجع واحد منهما على صاحبه بشئ فكان الكفرى كله لصاحب النخيل كما كان قبل العقد والله أعلم

## → ﴿ بَابِ مَا يُجُوزُ لَاحَدُ المُزَارَعِينَ أَنْ يَسْتَثْنَيْهُ لِنَفْسُهُ وَمَالًا يُجُوزُ ﴾

( قال رحمه الله ) واذا اشترطا في المزارعة والبذر من أحدهما أن للز ارع ماأخرجت ناحية من الارض معروفة ولرب الارض مأخرجت ناحية منها أخرى معروفة فهو فاسد لان هذا الشرط يؤدي إلى قطع الشركة بينهما في الربع معحصوله لجواز أن يحصل الربع في الناحية المشروطة لاحدهما دون الآخر لان صاحب الارض شرط على العامل العمل في ناحية من الارض له على أن يكون له عقاباته منفعة ناحية أخرى والخارج من ناحيــة أخرى فيكون هــذا يمنزلة مالو شرط ذلك في أرضين وفي الارضين اذا شرط أن نزرع أحــدهما ببذره على أن له أن يزرع الاخرى ببــذره لنفسه كان المقد فاسدا فهذا مثله ثم الزرع كله لصاحب البذر وقد بينا هذا الحكم في المزارعة الفاسدة وكذلك لو اشترطا أن ماخرج من زرع على السواق فهو للمزارع وما خرج من ذلك في الاتوار والاواعي فهو لربالارض فالمقد فاسد لما قلنا وكذلك لو اشترطا التين لاحدهما والحساللآخر كانالمقد فاسدا لان هذا الشرط يؤدي الى قطع الشركة في الخارج مع حصوله فمن الجائز أن يحصل التبن دون الحب بان يصيب الزرع آفة قبل انعقاد الحب وكل شرط يؤدي الى قطع الشركة في الخارج مع حصوله كان مفسدا للمـقد ثم الـكلام في التبن في مواضع أحـدها انهما اذا شرطا المناصفة بينهما في الزرع أو الريع أو الخارج مطلقا فالحب والتبن كله بينهما نصفان لان ذلك كله حاصل بعمل الزارع والثاني أن يشترطا المناصفة بينهما في التين والحب الاحدهما بمينه فهذا المـقد فاسد لان القصود هو الحب دون التبن فهذا شرط يؤدي الي قطع الشركة بينهما فيما هو المقصود والثالث أن يشترطا المناصفة في الحب ولم شعرضا للتبن بشئ فهذا مزارعة صحيحة والحب بينهما نصفان لاشتراطهما الشركة فها هو المقصود والتبن لصاحب البذر منهما لان استحقاقه ليس بالشرط وأنما استحقاق الأجر بالشرط فانما يستحق

الأجر مالشرط والسكوت عنه يكون لصاحب البذر وبعض أنمة بلخ رحمهم الله قالوا في هـ فدا الفصل التبن ينهما نصفان أيضا لان فما لم يتمرضا له يعتبر المرف والعرف الظاهر المناصفة بينهما في التبن والحب جميما ولان النبن في معنى التبع للحب واشتراط المناصفة في المقصود بمنزلة اشتراطه فىالتبه مالم يفصل عنه بشرط آخر فيه مقصود والرابع أن يشترطا المناصفة بينهما في الحب والتبن لاحدهما بعينه فان شرطا التبن لصاحب البدر فهو جائز لأنهما لو سكتا عن ذكره كان لصاحب البذر فاذا نصا عليه فأنما صرحا بما هو موجب للمقد فلا تنفير مه وصف المسقد وان شرطا التين للآخر لم بجز لان الآخر انما يستحق بالشرط فلو صححنا هذا العقد أدى الي أن يستحق أحدهما شيأ من الخارج بالشرط دون صاحبه بان محصل التبن دون الحب بخدلاف الاول فاستحقاق رب البدذر ليس بالشرط بل لانه عاء بذره ثم التبن للحب قياس النخل للتمر وبجوز أن يكون النخل لصاحبه لا بشرط الزارعة والتمر بينهما نصفان ولكن لايجوزأن يكون النخللامامل بالشرطفي المعاملة والتمر ينهما نصفان فكذلك في الزارعة ولو سميا لاحـدهما أقفزة معلومة فسد العقد لان هـذا الشرط يؤدى الى قطع الشركة في الخارج مع حصوله بان يكون الخارج الاقفزة الملومة لاحدهما بمينه من غير زيادة ولو دفع اليه أرضا عشرين سنة على أن يزرعها ويغرسها مابدا له على أن ما أخرج الله تمالى من ذلك فهو بينهما نصفان فهو جائز لان التالة للاشجار يمنزلة البدر للخارج واشتراط ذلك على العامل في الزارعة صميح فكذلك اشتراط الغرس على المامل بعد أن تلكون المدة معلومة وما زرع وغرس بينهما نصفان حبه وتبنه وتمره ورطبه وأصول الرطب وعنبه وكرمه وأصول الكرم وحطبه وعيدانه لان هذا كله حاصل بممله ونقوة أرض صاحبه فان الغروس تتبدل بالعلوق (ألا ترى)أذمن غصب الة فغر سها كان الشجر له عزلة مالو غصب بذرا فزرعه فان كان الكل حاصلا بعمله وقد اشترطا المناصفة في جميعه كان الكل بينهما نصفين ولو اشترطاً أن التمر بينهما جاز والثمر بينهما على مااشترطا فأما الشجر والكرم وأصول الرطبة فهو للفارس يقلمه اذا القضت المعاملة وهو نظير مابينا اذا شرط الناصفة في الحب أن التبن كله لصاحب البذر فهذا أيضا الثمر بينهما نصفان كما شرطا والشجر وأصول الرطبة كله للغارس لان استحقاقه باعتبار ملك الاصل لا بالشرط ونقلمه انقضت المعاملة لأن عليه تسايم الارض الى صاحبها فارغة ولا يتمكن من ذلك الا بقلم

الاشجار وكذلك لوكان شرطا ذلك للفارس وان كأناشرطاه لرب الارض كانت المعاملة فاسدة كما بينا في التبن لان استحقاق رب الارض بالشرط فلو جوزنا هذا الشرط أدى الى أن شبت له استحقاق الخارج فبـل أن شبت لصاحبـه بالشروط ور عا لانثبت لصاحبه بان لاتحصل الثمار ولو كان الغرس والبــذر من قبل صاحب الارض كان جائزا في جميع هذه الوجوه الاأن يشمرط الشجر والكرم وأصمول الرطبة للمامل فحينئذ تفسد المعاملة لان استحقاق العامل هنا بالشرط فلا مجوز أن يسبق استحقاق صاحب الارض في الخارج وان شرطا التمر لاحدهما يمينه والشجر بينهما نصفان لم يجزلان المقصود بالمماملة الشركة في الثمار فهذا شرط يؤدى الى قطع الشركة بينهما فيما هو المقصود فيفسد بهالعقد كما لو شرطا في المزارعة الحب لاحدهما بمينه والذبن بينهما نصفين وقد بينا هذا وان اشترطا في المزارعة ان ماخرج منها من حنطة فهو بينهما نصفان وما خرج من شــمير فهو لصاحب البـــذر كله يستوفيه فيأخذه فهذه مزارعة فاسدة وكدلك لو شرطا الشمير الذي سرق مها للذي ليس من قبله البذر فهو فاسد والمراد من هـذا أنه قد يكون في الحنطة حبات شمير فتقلم وذلك اذا اشتد حبه قبلأن تدرك الحنطة وتجف فاذا شرطا ذلك لاحدهما يمينه فسد العقد لان الحنطة والشمير كل واحــدمنهما ربع مقصود فهذا الشرط يؤدي الى قطع الشركة في ربيع مقصود وذلك مفسد للمقد ومن الجائز أن يحصل الشمير ويصيب الحنطة آفة فيختص مه أحدهما وذلك ينني صحة المزارعة بينهما ولودفم زرعا في أرض قد صار بقلا مزارعة واشترطا أن الحب بينهما نصفان والتـبن لصاحب الارض أو سكنا عنه فهو جائز والنــبن لصاحب الارض ولو شرطا التبن للمامل فهو فاســد لان دفع الزرع الذي صار قلا مزارعة كدفع الارض والبذر مزارعة وقد بينا هذا الحكم فيما اذا دفع الارض والبذر مزارعة فكذلك اذا دفع الفضل مزارعة والله أعلم

#### ﴿ باب عقد المزارعة على شرطين ﴾

(قال رحمه الله) واذا دفع الى رجل أرضا يزرعها سنته هـذه ببذره وعمله على انه ان أزرعها فى أول يوم من جمادى الأولى فالخارج بينهما نصفانوان زرعها فى أول يوم من جمادى الآخرة فالثلثان من الخارج لرب الارض والثلث للمزارع فالشرط الاول جائز والثانى

فاسد في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله على قول من أجاز المزارعة وفي قول أبي نوســف ومحمد رحمهما الله الشرطان جائزان وهذهالمسئلة تنبني على مابينافي فيالاجارات اذا دفع ثوبا الى خياط فقال ان خطته اليوم فلك درهم وان خطته غدا فلك نصف درهم ووجهالبناء عليه ان صاحب الارض مؤاجر أرضه من صاحب البذر وان كان البذر من قبل صاحب الارض فهو مستأجر للمامل وقد شرط عليه اقا. ة العمل في أحد الوقتين وسمى بمقابلة العـمل في كل وقت مدلا مخالفا للبدل الآخر فيكون عنزلة الخياطة في اليوم وفي الفد عند أبي حنيفة رحمه الله الشرط الاول صحيح والثاني فاسدا ما لانه علقه بالاول أو لانه اجتمع سببان في الوقت الثاني فاذزرعها في جمادي الاولى فالخارج بينهما نصفان وان زرعها في جمادي الآخرة فالخارج كله لصاحب البذر وعليه أجر مثل الارض ان كان البذر من قبل العامل وأجر مثل العامل أن كان البذر من قبل صاحب الارض وعندهما الشرطان جيما جاعزان فان زرعها في جمادي الأشخرة فالخارج بينهما أثلاثا ولو قال على ان مازرع من هذه الارض في يوم كذا فالخارج منه بينهما نصفاذ وما زرع منها في يوم كذا فللمزارع ثلث الخارج ولرب الارض ثلثاه فهذا فاسد كله لانه أجرها على شئ غير معروف فان مقدار مايزرع منها في الوقت الاول على شرط النصف غير معلوم وكذلك مقدار مايزرع في الوقت الثاني على شرطالثاث غير معلوم فيفسد العقدكاه للجهالة كما لو دفع ثوبه الى خياط على ان ما خاطمنه اليوم فبحساب درهم وما خاط منه غدا فبحساب نصف درهم كان فاسدا كله ولو كان في المسئلة الاولى زرع نصفها في أول يوم من جمادي الاولى ونصفها في أول يوم من جمادي الآخرة فما زرع في الوقت الاول فهو بينهما على مااشتر طاوما زرع في الوقت فهو لصاحب البذر في القول الاول وفي القول الثاني كل واحد منهما على ما اشترطا لان الشرط الاول في المسـ ثلة الاولى كان صحيحا في القول الاول وفي القول الثاني الشرطان صحيحان فزراعة البعض معتبرة بزراعة الكل اذليس في هذا التبعيض اضرار باحدوهو نظير مسئلة الخياطة اذا خاط نصف الثوب اليوم ونصفه غدا فله فيما خاطه اليوم نصف درهم اعتبارا للبعض بالكل وفيها خاطه غدا ربع درهم في قول أبي يوسف ومحمد وفي قول أبي حنيفة أجر مثله لا منقص عن ربع درهم ولا يزاد على نصف درهم اعتبارا للبمض بالكل بخلاف قوله على ان مازرع منها لان هناك صرح بالتبعيض والبعض الذي تناوله كل شرط مجهول في نفسه فكان العقد

فاسدا وهنا أضاف كل شرط الى جملة وهي معلومة والتبعيض عند اقامة العمل ولا جهالة في ذلك أيضا ولو قال على أنه ان زرعها بدالية أو سانية فالناثان للمزارع والثلث لرب الارض وان زرعها بماءسيجأو سقت ااسماء فالخارج بينهما نصفان فهوجائز على ما اشترطا وهذا بناء على قولاً في حنيفة الاكر فاما على قياس قوله الاول وهو قول زفر رحمه الله فيفسد الشرطان جيماً لأنه ذكر نوعين من العمل وجعل عقابلة كل واحد منهما جزأ من الخارج معلوما فهو بمنزلة مالو دفع ثوبا الىخياط على أمه ان خاطه خياطة رومية فأجره درهم وان خاطه خياطة فارسية وأجره نصف درهم وقد بينا هذا في الاجارات ولو قال على ان مازرع منها بدلو فللعامل ثلثاه ولرب الارض ثنثه واذزرع منها بماءسيح فللمامل نصفه فهذه مزارعة فاسدة لجهالة كل واحد من العملين فانه صرح بالتبعيض وشرط أن يزرع بعضها بدلو على ان له ثامي الخارج وذلك البعض مجهول وكذلك فما شرط الزراعة بماء السيح وهو عنزلة رجل دفم الى خياط خمسة أثواب يقطمهاقمصا على انماخاط منها روميا فله درهم فى كل توبوما خاط منها فارسيا فله نصف درهم في كل ثوب وهناك يفسد العقد كله للجهالة فهذا نياسه ولو دفع اليه أرضًا يزرعها خمس سنين مابداله على أن ما خرج منها من شي في السنة الاولى فهو بينهما نصفان وفى السنة الثانية لرب الارض الثلث وللمزارع النلثان وسميا لكل سنة شيأ معلوما فهوجائز من أبهما شرط البذر لانهذه عقود مختلفة بعضهامعطوف على البعض ففي السنة الاولى عقد اجارة مطلق وفى السنة الثانية مضاف الى وقت والاجارة تحتمل الاضافة الى وقت فى المستقبل فيجمل في حق كل عقد من هذه المقود كانهما أفردا ذلك العقد بخلاف الاول والعقد هناك واحدباتحاد المدة وانما التغاير فى شرط البدل ثم جواز المزارعة للحاجة وهما يحتاجان الى هذا لانالارض في السنة الاولى يكون فيها من القوة مالا يحتاج الى زيادة عمل لتحصيل الريم وفي السنة الثانية يحتاج الى زيادة العمل لنقصان تمكن في قوة الارض بالزراعة في السنة الاولى فيشترط للمزارع زيادة فى السنة الثانية باعتبار زيادة عمله وكذلك لو اشترطا أن البذر في السنة الاولى من قبل الزارع وفي السنة الثانية من قبل رب الارض و بينا نحو ذلك في كل سنة فهو جائز لانهما عقدان مختلفان أحدهمامعطوف على الآخر فني السنة الاولى العامل مستأجر للارض بنصف الخارج وفي السنة الثانية رب الارض مستأجر للعامل بنصف الخارج وكل واحدمن العقدين صحيح عند الانفراد فكذلك عند الجمع بينهما وهو بمنزلة رجل دفع عبده

الى حائك يقوم عليه في تعليم الحياكة خسة أشهر على أن يعطيه في كل شهر خمسة دراهم وعلى أن يمطيه الحائك في خمسة أشهر أخري في كل شهر عشرة دراهم فهو جائز على مااشترطا للمه في الذي بينا ولو دفع اليه أرضه ثلاث سنين على أن يزرعها في السنة الاولى ببذره ما بدا له على أن الخارج بينهما نصفان وعلى أن يزرعها في السنة الثانية ببذره وعمله على أن الخارج له وعليه أجر مائة درهم لرب الارض وعلى أن يزرعها في الثالثة ببذر رب الارض على أن الخارج لرب الارض وللمزارع أجر مائة درهم فهذا جائز كله لان العقد بينهما في السنة الاولى مزارعة صحيحة بنصف الخارج سواء كان البـذر من قبل رب الارض أو من قبـل العامل وفي السنة الثانية العامل استأجر الارض باجرة معلومة لمنفعة معلومةوفي السنة الثالثة رب الارض استأجر المامل ببدل معلوم لعمل معلوم وكل عقدمن هذه العقود صيح عندالانفراد فكذلك عندالجم لان الاضافة إلى وقت في المستقبل لا تمنع صحة الاجارة واذا دفع الى رجل أرضا على أن بزرعها أرزا أو قال رزا كل ذلك لغة عشر سنين ويغرسها نوى ببـذره وعمله وعلى أن يحول ذلك من موضعه الى موضع آخر من الارض ويسقيه ويقوم عليه على أن ما خرج منه فهو بينهما نصفان فهذاجائز سواء كان البذرمن قبل العامل أو من قبل رب الارض لان العقد بينهما مزارعة بشرائطها وانما في هذا العقد زيادة شرط الحوالة على العامل وهو من عمل الزراعة به يزكو الربع فيكون بمنزلة اشتراط عمل الكراب والسقى عليه ثم الحوالة تكون في بعض الاشياء الذي تزرع كالباذنجان والارز والاشجار وذلك معلوم عند أهل الصنعة وربما يحتاج اليه في البعض دون البعض فلا يشترط اعلام مايحوله بسينه امالانه معلوم بالعادة أو لان في اشتراط اعلام ذلك بعض الحرج والحرج مدفوع ولو دفع اليه أرضين على أن يزرع هـذه أرزا أو هذه أرزا بـذره وعلى أن يحول ما يزرع في هذه في هذه الاخرى وما يزرع في هذه في هذه الاخري ويسقيه ويقوم عليه فما خرج فهو بينهما نصفان فهذه مزارعة فاسدة لوجهين أحدهما أنه اشترط عليه العمل في أرضين في احداها بالزراعة وفي الاخرى بالحوالة على أن تكون الشركة بينهما في الخارج من احداهما وذلك مفسد للمقد والثاني أنه شرطعليه شرطا لايمكنه الوفاء به وهو تحويل جميم ما ينبت فى كل واحدة من الارضين الى الارض الاخرى وربما لا يمكن من ذلك بأن لا تتسم له الارض الاخرى \* يوضعه أنه لا يحول جميع مايزرع في هذه الارض الى الارض الاخرى

الا بمدأن يقلمه من الارض التي زرع فيها وعقد المزارعة في كل واحد من الارضين ممقود على حدة فبالقام ينتمي ويصير كأنه شرط عليه في كل عقد عملا بعد أنتها ،عقد المزارعة وذلك مفسد للمقد مخلاف الارض الواحدة فالمقد فيها واحد ولا ينتهي تتحويل بمض مانبت فيها من موضع الى موضع منها وكذلك في الارضين لو شرطا الزرع في احداهما والتحويل الى الاخرى والغرس في احداهما والتحويل الى الاخرى أو كانت أرضا واحمدة وشرطا أن يُورع أو يغرس ناحية منها معلومة على أن يحول ذلك في ناحية منها أخرى معلومة فهذا فاسد لأنه اذا ميز احدى الناحيتين من الاخرى كانتا في معنى أرضين وكذلك هذا الجواب في كل مليحول كالزعفر ان وتحوه واذا دفع الى رجل أرضه سنته هذه على أن يزرعها ببذره قرطها فما خرج منها من عصفر فهو للمزارع وما خرج من قرطم فهو لرب الارض أو على عكس فلك قالعقد فاسد سواء كان البذر من قبل رب الارض أو من قبل المزارع لان القرطم والمصفر كل واحد منهما ريع مقصود في هذه الزراعة فاشتراط أحد الجنسين لكل واحد منهما بعينه شرط يفوت المقصود بالمزارعة وهوالشركة بينهما في الربع وربما يؤدي الى قطع الشركة بينهمة في الريم مع حصوله بأن يحصل أحدهما دون الآخر وقد يجوز أن محصل المصفر تم تصيبه آفة فلا يحصل القرطم ويكون ذلك للذي شرط له المصفر فهو بمنزلة ما لو دفع اليه أوضأ ليزرعهاحنطةوشميرا علىأن الحنطةلاحدهما بعينهوالشمير للآخربعينه وكذلك هذا في كل شي له نوعان من الربيع كل واحدمنهمامقصود كرزر الكنال اذا شرط لاحدهما بعينه الكتلذ والآخر النزر والرطبة اذا شرطا لاحــدهما بعينه نزر الرطبة وللآخر العنب فالعقد فاسه ولو شرطاالقرطملاحدهمابعينه والعصفر بينهمانصفان أو المصفرلاحدهما بمينه والقرطم يينهما نصفان لم يجز ذلك من أيهما كان البذر لان كل واحد منهما ربع مقصود ولايجوز في المزارعة مخصيص أحسدهم ابشرط ريع مقصودله وكذلك هذا في الكتان وبزره والرطبة وبزرها بخلاف مسئلة التبن فأنه اذا شرط لصلحبه البذر والحب بينهما نصفان كان جائزا لان التبن ليس بريع مقصود (ألا ترى )انه لايشتغل بالزراعة لمقصود التبن خاصة بل المقصود هو الحب فاذا شرطاالشركة فها هو المقصود جاز العقدان شرطا تخصيص صاحب البـذر بما ليس مقصود فأمافي همنه المسائل فكل واحد من النوعين مقصود فاشتراط تخصيص أحدهماباحدالنوعين يقطع الشركة بينهما فيما هو مقصود وذلك مفسد للمقد واشتراط بزر البطيخ أوالقثاء لاحدها بمنزلة اشتراط التبن لاز ذلك غير مقصود بل هو تبع المقصود كالتين الخلاف زر الرطبة فاله مقصود وربما بلغ قيمة القت أو يزيد عليه فهو بمنزلة العصفر والكتان على ما بينا والله أعلم

## -ه ﴿ باب اشتراط عمل العبد والبقر من أحدهما كه-

( قال رحمه الله ) واذا دفع الى رجل أرضاو بذرا على أن يزرعها هو وعبده هذا فماخرج فللمزارع ثلثه والمبدء ثنثه ولرب الارض ثنثه فهذا جائز وما خرج فللمزارع ثلثاء نصيبه ونصيب عبده لان العبد ايس من أهل اللك بل المولى يخلفه في ملك ما يكون من كسبه فاشتراطالثاث لعبدالزارع يكوزاشتراطا للمزارعواشتراطعمل عبدالمزارع معه كاشتراط البقر عليه لان عمل الزراعة يتأتى له بالبقر وعن يعينه على العمل ثم يجوز اشتراط العمل على الزارع اذا كان البذر من قبله أو لم يكن فكذلك اشتراط عمل عبده معه يجوز وكذلك لو لم يشترطا على العبد عملا ولكنه شرط لعبده ثلث الريع فالمشروط للعبد مشروط لمولاه فكانه شرط الثاثين للمزارع وهو بمنزلة مالو شرط الثلث لبةره فذاك اشتراط منه لصاحب البةروسواء شرط العمل ببقره أولم يشترط ولوشرط الثاث لمكاتبه أو لمكاتب ربالارض فان اشترط عمله عليه فهو جائز وهو مزارع ممه له ثلث الربع لان المكاتب أحق بمكاسبه وهو بمنزلة الحريدا فهذا في مسنى دفع الارض والبــذر مزارعة الى حرين على أن لـكل واحدمنهما ثاث الخارج وان لميشترط عليه عملا فالمزارعة جائزة بين المزارع وربالارض فاشــتراط ثلث الخارج للمكاتب باطل لان المشروط للمكاتب لايكون مشروطا لمولاه فان الولى لا علك كسب مكانبه ما قيت الكنابة فالمشروط له كالمشروط. لاجنبي آخرو بطلان هذا الشرط لأنه ليس من جهته بذر ولا أرض ولا عمل والخارج لايستحق الا باحد هذه الاشياء ولكن هذا الشرط وراء عقد المزارعة بين المزارع وربالارض فلا نفسد به المقد بل يكون ثاث الريم للمزارع كما شرط له والثانان لرب الارض لان رب الارض والبذر لا يستحق بالشرط والزارع هو الذي يستحق بالشرط فما وراء المشروط له يكون لرب البذر وبجمل مابطل الشرط فيه كالمسكوت ءنه وكذلك لو شرط الثلث لامرأته أو لابنه أو لابيه فهو بمنزلة الشرط لاجنبي آخر انشرط عليه العمل معه كان صحيحا وان لم يشترط

عليه العمل معه كان باطلا والمزارعة بينرب الارض والمزارع صحيحة بالثاث ولو كانالبذر من العامل فهو على هذا القياس ما شرط لعبد العامل فهو للعامل سواء شرط عليه العمل أو لم يشترط والمزارعة جائزة وما شرط لمكاتبه أو لا ينهأو لامرأته فهو كالمشروط لاجني آخر فان لم يشترط عليه أن يعمل معه فهذا الشرط باطل وذلك الثلث للعامل لانهنماء مذره وصاحب الارض يستحق بالشرط فلا يستحق الا ماشرط له ولو شرط عليه العمل وعمل معه فله أجر مثله على الزارع لان المزارع استأجر الارض بثلث الخارج ثم استأجر العامل بثلث الخارج ليعمل معه وقد بينا أن هذا العقد نفسد بينهما لانعدام التخلية حين شرط عمل صاحب البذر المستأجر للارض مع العامل الآخر ولكنهما عقدان مختلفان جرى بينه وبين شخصين مختلفين فبفساد أحدهما لايفسد الآخر فيكون للعامل الآخر أجر مثله على المزارع لآنه استوفى عمله يعقد فاسد ولصاحب الارض ثاث الخارج لآنه شرطله ذلك بعقد صحيح والمثا الزرع طيب للعامل لانه لاشمكن خبث من جانب الارض حيث صح العقد بينه وبين رب الارض فيطيب له ثلثا الريع وكذلك لو شرط عمل رب الارض فهو كاشتراط بقر رب الارضودتك نفسد المزارعة بينهماوان كان على العبد دمن فعبد ربالارض اذا كان مديونا عنزلة مكاتبه لانكسبه حق غرمائه والمشروط له لايكون مشروطا لمولاه وكذلك لوشرظ عليه من العمل فالمشروط عليه لا يكون مشروطا على مولاه فيكون له أجر مثله والعقد صحيح بين العامل الذي من قبله البذر وبين رب الارض مثلث الخارج كما شرط لرب الارض ولو دفع اليه الارض على أن نزرعها سِدَرَه وعمله على أن له ثاث الخارج ولرب الارض ثلثه وعلى أن يكرمها ويمالجها سقر فلان على أن لفلان ثاث الخارج فرضي فلان بذلك فعلى العامــل أجر مثل البقر بثاث الخارج وقد بينا أن البقر لايكون مقصوداً في المزارعـة فكان العقد بينهما فاسدا وقد استوفى منفعة نقرهذله أجر مثله عليه وثلث الخارج لرب الارض وثلثاه للعامل طيب لأنه لانساد في العقد بينه وبين رب الارض واذا كان البذر من قبل رب الارض كانالثلثان له وعليه أجر مثل البقر لانه استأجر العامل بثاثالخارج وهو جائز واستئجار البقرمقصود ىثاث الخارج وهو فاسد ولو كانا اشترطا عليه أن يعمل لنفسه مع نقره بالثاث حتى استحصد الزرع جاز وهما مزارعان جميما لان عمل البقر هنا "بـــم لعمل صاحبه وقد بينا جواز اشتراط البقر على العامل في عقد المزارعة ولا فرق بين أن يشترط ذلك على العاماين

أ أوعلى أحدهم كسائر الآلات اذا شرط على أحد الماملين في الاجارة ولو كان البذر والبقر من واحد والارض من آخر والعمل من ثالث كان فاسدا لما فيه من دفع البذر والبقر مزارعة ودفع كل واحد منهما على الانفراد مقصودا يفسد عقد المزارعة فدفعهما أولى ثم الخارج كله لصاحب البذر وعليه للمامل أجر مثل عمله ولصاحب الارض أجر مثل أرضه بتصدق صاحب البذر بالفضل لانه ربي زرعه في أرض غيره بسبب فاسد ولو كان البذر من أحدهم والبقرمن الآخر والارض والعمل من الآخركان فاسدا أيضا وفيه حديث مجاهد رحمه الله كما بيناولو دفع اليه أرضا يزرعها سنته هذه بذره ونقره وعمله على أن يستأجر فها أجراء من مال الزارع فهو جائز لان هذا شرط يةتضيه العقدفان العمل عطاق العقد كله يصير مستحقا على الزارع وله أن يقيمها ينفسه وأعرانه وأجرائه وهو الذي يستأجرهم لذلك فيكون الاجر عليه في ماله وان لم يذكر فالشرط لا يزيده الا وكادة ولو اشترطا أن يستأجر الاجراء من مال رب الارض فهذه مزارعة فاسدة لان الاجير الذي يستوجب الاجرمن مال رب الارض يكون أجيراً له فانه أنما يستوجب الاجر عليه اذا كان عاملاً له واشتراط عمل أجير رب الارض كاشتراط عمل رب الارض مع الزارع وذلك مفسد للمزارعة وكذلك لو شرطا أن يسـتأجرا الاجراء من مال الزارع على أن يرجم به فيما أخرجت الارض ثم القتسمان مابقي نصفين فهذا فاسد لان القدر الذي شرطا فيه رجوع الزارع من الربيع عنزلة المشروط للمزارع فكانه شرطله أقفزة معلومة من الخارج والباق بينهما نصفان وذلكمفسد للمقد لانه يؤدى الى قطع الشركة في الخارج م حصوله وأن كان البـــذر من قبل رب الارض فاشترط على الزارع أجر الاجراء من ماله جازلما هينا أن الممل كله مستحق عليه وهو متمكن من اقامتها بنفسه وأجرائه ولو شرط أجر الاجراء على رب الارض من مالة لم يجز وهو عنزلة اشتراط عمل رب الارض والبذر مع المزارع وكذلك لو اشــترطاه على الزارع على أن يرجع به في الخارج فهو فاسد عنزلة مالو شرطاً له ذلك العقد من الخارج فيفسد مه المة دويكون الربع كله لصاحب البذر وللعامل أجره ثله فيما عمل وأجرمثل أجرائه فيماعملوا ولا يشبه هذاالضاربة فانه لو دفع الى رجل مالا مضاربة بالنصف على أن أجر الاجراء من المال كان جائزا لان ذلك شرط يقتضيه العقدفان أجر الاجراء بمنزلة نفقة المضارب اذا خرج للممل في مال المضاربة وذلك يكون في المال بغير شرط فأجراء العمل في مال المضاربة كذلك

فالشرط لا يزيده الاوكادة وهذا لان مقتضى المضاربة الشركة بينهما في الربح خامة والربح لا يظهر الا بعد أجر الاجراء كما لايظهر الا بعد رفع رأس المال فهذا الشرط لا يغير مقتضى العقد فاما عقد المضاربة فمقتضاه الشركة في جميع الربع فاشتراط أجر الاجراء من الربع أو على أن يرجع به العامل في الربع بمنزلة اشتراط رفع صاحب البذر بذره من الربع وذلك مفسد للعقد ولو كانا اشترطاأن أجر الاجراء على المضارب في ماله وعلى رب المال في ماله كان ذلك باطلا ونفسد المضاربة لانه يغير مقتضى العقد فان أجر الاجراء في مال المضاربة فاذا شرطا مخالفا لموجب العقد فيفسد به العقد والله أعلم شرط على أحدهما خاصة كان هذا شرطا مخالفا لموجب العقد فيفسد به العقد والله أعلم

#### - ﴿ بَابِ النَّولِيةِ فِي المزارعةِ والشُّركَةِ ﴿ وَا

(قال رحمه الله) رجل دفع الى رجل أرضا وبذرا يزرعها سنته هــذه على أن الخارج بينهما نصفان ولم نقل له اعمل فيه برأيك فله أن يستأجر فيه الاجراء عاله لانه النزم عمـــل الزراعة في ذمته فان شاء أقامه بنفسه وان شاء باعواله وأجرائه ولما استأجره رب الارض والبذر مطلقا لعمل الزراعةمع علمه أنه قد يمجز عناقامة جميع الاعمال بنفسه وقد يبتلي بسوء أو مرض لا عكنــه اقامة العمل معه فتمد صار راضيا بإقامته العمل بإعوانه وأجرائه وليس له أن يوليها أحدا فيدفعها اليه مع البذر يعملها على أن الخارج بينهما نصفان لانه يوجب للغير شركة في الخارج من يد ربالارض فانما رضي رب الارض بشركته لابشركة غيره ولانه لا يملك نصيبه قبل اقامة العمل فلا شمكن من انجابه لغيره عطاق المقد ولا يتمكن من انجاب نصيب ربالارض لنيره لان رب الارض لم يرض مه وان فعل ذلك فعملها الرجل فالزرع بين الآخر والاوسط نصفان لان الاول صار غاصبا للارض والبذر تتولية العقد فيه الى الثاني وابجاب الشركة في الخارج ومن غصب أرضا وبذرا ودفعهما مزارعة كان الخارج بين الغاصب والمزارع على شرطهما لاشئ منه لرب الارض ولرب الارض أن يضمن بذره أسما شاء لان كلواحد منهما غاصب فتعدى في حقه الثاني بالالقاء في الارض لاعلى وجه رضي به ربالارضوالاول بالدفغالى الثانىمع ايجابالشركة فىالخارجمنهوكذلك نقصان الارض في قول محمد وفي قياس قول أبي يوسف الاول يضمن أيهما شاء فامافي قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف الآخر فانما يضمن نقصان الارض الثاني خاصة لانه هو المتاف بعمله والمقار

يضمن بالاتلاف دون الغصب عندهما فان ضمن الثاني فله أن يرجع بما ضمن على الاول لانه مغرور من جهته وان ضمن الاول لم يرجع على الثانى بشي ً لانه ملك البذر بالضمان فانما دفع بذره مزارعة وكذلك نقصان الارض عند محمد رحمه اللهاذا ضمن الاول لم يرجع على الثاني لانه لافائدة فيه فان الثاني يرجع على الاول بما يضمنه لاجل الفرور ولو قال له أعمل فيه برأيك والمسئلة بحالها فالتوليسة جائزة ونصف الخارج للمزارع الآخر ونصفه لرب الارض ولا شيُّ منــه للمزارع الاول لانه فوض الاس الى رأيه على العموم والدفع الي الغير مزارعة بالنصف من رأيه فيقوم هو مقام رب الارض والبذر ثم هو يقيم غيره مقام نفسه في شبوت حق الشركة له في الخارج عقابلة عمله عند حصوله وقد رضي به صاحب الارض حين أجاز صنمه على المموم فهو كالوكيل يوكل غيره فيما وكل به فيصح منه اذا قيلله اعمل فيه برأيك وان ثبت أن الثانى قائم مقام الاول فانما يستحق النصف الذي كان يستحقه الاول ولا يستحق شيأ من تصيب رب الارض لانه لم يرض مذلك فلهذا كان الخارج بين المزارع الاخر وبين رب الارض نصفين ولو لم يقل له اعمل فيمه برأيك فأشرك فيمه رجلا سذر من قبل ذلك الرجل واشتركا على أن يعملا بالبذرين جيما على أن الخارج بينهمانصفان فعملا على هـذا فجميع الخارج بينهما نصفان والمزارع الاول ضامن لبـذر صاحب الارض لانه مخالف له بالقدائه في الارض على وجــه يثبت للنبير شركة في الخارج.نــه وان خلطه سذر الاخر فهو ضامن له بالخلط لانه اشتراك لم يرض به صاحب الارض والبذرثم هو بالضمان يملك بذر صاحب الارض فظهر أنهما زرعا ببذر بينهما نصفين فيكون الخارج بينهما نصفين على قدر البدر وهما ضامنان نقصان الارض لانهما باشرا عمل الزراعة فكانا مباشرين اتلاف الجزء الذي تمكن النقصان في الارض مذهاب قوتها فعليهما ضمان ذلك ولا ترجع الثماني على الأول بشيُّ من النقصان لأن الثاني عامل لنفسم والأول كالممير منمه لنصف الارض والمستمير لايرجع بما يلحقه من الضمان على الممسير ثم يأخذ كل واحــد منهما من نصيبه ماغرم وما أنفق وشصدق بالفضل لانه ربي زرعه في أرض غيره بغير رضاه ولو كان أمره أن يعمل فيها رأيه ويشارك فيها من أحب والمسئلة محالها جاز ونصف الخارج للآخر لآنه نماء بذره ونصفه بين الاول ورب الارض نصفان لآنه نماء بذررب الارض والمزارع موافق له في عمل الزراعة فيه فالخارج بينهما على الشرط ولا نبي لرب الارض على واحد

منهما لان نصف الارض زرعه الاول ونصفه زرعه الثاني والاول كالمعير منه لذلك النصف وقد رضي به رب الارض حين أمره أن يعمل في ذلك برأيه وان يشارك من أحب ولو لم يكن شاركه ولكنه دفع اليه البذر على أن يعمل فيه ويبذر مثله من عنده في الارض على أن الخارج بينهما نصفان فهذه مزارعة فاسدة لان الزارع الاول قائم في الدفع مقام المالك حين فوض الامر الى رأيه على العموم وقد بينا أن المالك اذا دفع البذر والارض الى رجل على أن يزرعها مع مثل ذلك البذر من عنده على أن الخارج بينهما نصفان لم يجز لانه يجمل منفعة نصف الارض له بازا، عمله لصاحب الارض في النصف الآخر فهذا مثله ثم المزارع الآخر له نصف الخارج لانهنماء بذره وعليه أجر نصف مثل نصف الارض لرب الارض لأنهاستوفي منفعة نصف الارض بعقد فاسد والذي يلي قبضه منه المزارع الاوللانه وجب بعقده ويكون نصف الزرع بين المزارع الاول ورب الارض على الشرط لآنه نماء بذر رب الارض والزارع الاول لم يصر مخالفا له بالدفع الى الثاني بحكم عند فاسد لان الامرمفوض الى رأيه فاعا يضمن بالخلاف لا بالمساد ويطيب لهما هذا النصف لائه لافساد في العقد الذي جرى بينهما وقد صار هذا النصف من الزرع مربي في أرض رب الارض فلا يتمكن فيه الخبث وأما اازارع الأخر فيأخذ مماأخرج بذره ونفقته وماغرم من الأجر و تتصدق بالفضل لآنه رباه في أرض غيره بمقد فاســد ولو لم يكن رب الارض أمره أن يعمل فيه برأيه أو يشارك في المزارعة والمسئلة بحالها كان الخارج بين المزارع لاول والآخر نصفين لان الاول صار ضامنا بذر رب الارض بالخلاف فالخارج نماء بذرهما بسبب عقد فاسد جرى بينهما فيكون بينهما نصفين على قدر البذر وللمزارع الاول على الآخر أجر مثل نصف الارض لآنه استرفى منفعة نصف الارض محكم عقد فاسد جرى بينهما والاول وان صار غاصبا للارض ولكن وجوب أجر المثل باعتبار العقد وهو العاقد فيكون بمنزلة من غصب أرضا وأجرها ويضمنها رب الارض نقصان الارض في نول محمد رحمه اللهوهو نول أبي نوسف الاول لان الاول غاصب للارض والثاني متلف في مقدار النقصان فيضمن أيهما شاءو يرجع به الآخرعلي الاول اذا ضمن لانه منرور من جهته والنرور يتمكن بالمقد الهاسد كما يتمكن بالمقد الصحيح وظاهر مأنقل في الكتاب بدل على أنه يضمن كل واحد منهما نصف النقصان أيهما شـاء فاما في قياس قول أبي حنيفة رأبي يوسف الآخر رحمهما الله فان رب الارض

يضمن جميع النقصان المزارع الآخر لانهمو المتلفوضان النقصان فىالعقار يجب على المتلف دون الغاصب عنــده ثم يرجع به الزارع الآخر على الاول محكم الغرور ولو دفع الى رجل أرضا وبذرا يزرعها سنته هذه بالنصف ولم يقلله اعمل فيمه برأيك فدفعها الزارع الى رجل آخر على أن يزرعها سنته هذه مذلك البذر على أن للآخر ثلث الخارج وللاول ثلثاه فعملهما الثاني على هـذا فالخارج بينهما أثلاث كما شرطاه في العـقد الذي جرى بينهما والزارع الاول صار مخالفا باشراك الغير فى الخارج بغير رضا رب المال فلرب الارض أن يضمن بذره أيهما شاء وكذلك تقصان الارض في قول محمد وأبي يوسف الاول فان ضمنها الآخر رجم على الاول بذلك كله وان ضمنها الاول لم يرجع على الآخر وفي قول أبي حنيفة وأبي يوسف الآخر رحمها الله أنمايضمن نقصان الإرض للاجر ويرجع هو على الاول ثم يأخــذ الاول من نصيبه بذره الذي ضمن وما غرم ويتصدق بالفضل لنمكن الخبث في تصرفه بخلافه ولا يتصدق الآخر بشئ قال لانه كان أجيرا بنصف الخارج وهو سهو والصحيح أن يقاللانه كان أجيرا بثلث الخارج ومعنى هذا التعليل أن المقد بين الاول والثاني صحيح وان كان الاول غاصبا مخالفا فالثاني اعااستحق الاجر على عمله بمقد صحيح فلا يلزمه أن يتصدق بشي مخلاف ما سبق فهناك الثاني أنما استحق الخارج بكونه نماء بذره وقد رباه في أرض غيره بغير رضا صاحب الارض ولو كان رب الارض قال له اعمل فيه برأيك والمسئلة بحالما كان ثلث الخارج للآخرونصفه لرب الارضوسدسه للمزارع الاوللان الاول لم يصر مخالفا بالدفع الى الثابى ولكنه أوجب له ثاث الجارج بمقد صحيح فينصرف ذلك الى نصيبه خاصة وذلك ثاثا نصدبه ورب الارض مستحق لنصف الخارج كما شرط لنفسه ويبق ثلث نصيب المزارع الاول وذلك سدس جيم الخارج فيكون له بضمان العمل في ذمته وان كان دفع اليه البذر والارض على أن يزرعها سنته هذه فما رزقه الله تمالي في ذلك من شي فهو بينهما نصفان وقال له اعمل في ذلك برأيك فدفعها المزارع الى رجل بالنصف فهو جائز وللآخر نصف الخارج لان عقد المزارع الاول مع بعد تفويض الاس الى رأي الاول على العموم كمقد رب الارض فيستجق هو فضف الخارج والنصف الآخر بين الاولي وببن رب الارض نصفين لان رب الاضما شرط لنفسه هنا نصف جيم الخارج وأنما شرط لنفسه نصف مارزعه الله تمالى للاول وذلك ماوراء نصيب الآخر فكان ذلك بينهما نصفان وفها تقسدم

أعاشرط رب الارض لنفسه نصف جميع الخارج فلا ينتقض حقه بعـقد الاول مع الثاني وكدلك لو قال على أن ماأخر ج الله لك منها من شئ فهو بينا نصفين أو قال ماأصبت من ذلك من شئ فهو بيننا نصفان فهذا وقوله وما رزقك الله سواء ولولم يقل له اعمل فيه رأيك والمسئلة محالها كان الاول مخالفا ضامنا حين زرعها الآخر لما قلنا والخارج بينهما نصفانولا شئ منه لرب الارض ويضمن رب الارض بذره أهما شاء وفي نقصان الارض خلاف كما بينا ولولم يزرع الآخر حتى ضاع البذر من بده أو غرقت الارض ففســدت ودخلها عيب ينقصها فلا ضمان على واحد منهما في شيءمن ذلك لان الاول بمجرد الدفع الى الناني لايصير مخالفا( ألا ترى ) أنه لو دفع اليه البـذر والارض واستعان به في عمل الزراعة أو استأجره على ذلك يدراهم لم يكن مخالفا وانمــا يصــير مخالفا بامجاب الشركة للغير في الخارج وذلك لايحصل بمجرد العقد ولا يدفع الارض والبذر اليه وآنما تكون حتيقة الشركة عند حصول الخارج وسببه القاء البذر في الارض على طريق المزارعة فما لم يوجد هذا السبب لايصير واحد منهما مخالفا فلهذا لاضمان على واحد منهما لرب الارض والدليل عليه أن الشركة بمقد الزارعه لاتكون في البذر بل تكون في النماء الحاصل من البذر وسببه ليس هو قبض الزارع البذر وأعاسبه القاء البذر في الارض ولودفع اليه أرضا وبذرا يزرعها سنته هـ ذه بالنصف وقال له اعمل فيه برأيك فدفعها المزارع الي آخر مزارعة على ان للمزارع الآخر الثلثين مما تخرج الارض وللاول الثلث فهذا فاسد لان ايجاب الاول للثاني انما يصح في مقدار نصيبه من الخارج وقد أوجب له أكثر من نصيبه فالزيادة على مقدار نصيبه انما يوجبها له في نصيب رب الارض والبذر وهو غير راض مذلك أوقال له اعمل فيه برأيك لانه فوض الاس الى رأيه على العموم على أن يكون له نصف الجارج فلهذا فسدالمقيد واذا حصل الخارج كان للآخر أجر مثله على الاوللانه استوفى عمله بحكم عقد فاسد جرى بينهما والزرع بين ربالارض والزارع الاول نصفان لانعمل أجيره اجارة فاسدة عنزلة عمل أجيره ان لو استأجره بالدراهم اجارة صحيحة وذلك كممله بنفســه فيكون الخارج بينهما على الشرط ويطيب لهما ذلك لانه لافساد فىالعقدالذى جرى بينهماوانما الفساد فى العقد المعقود على عمل المزارع الآخر ولسببه لاتمكن الخبث في الخارج قال ولا يشبه هذا المضاربة بريديه مابينافي كتاب المضاربة في هذه الصورة بمينها لان للمضارب الآخر نصف الريح نصيب المضارب الاول ويرجع على الاول

بسدس الربح لان الربح دراهم أو دمانير فاستحقاق رب المال بمض ما شرطه الاول للثابي لايبطل المقد بينهما ولكن يثبت للآخر حق الرجوع على الاول عثله كما لو استأجره بدراهم أودنانير بإعيانها فاستحقت وفي المزارعة الذي أوجبه الاول للآخر طعام بمينه وهو الخارج من الارض واستحقاق رب الارض والبذر بعض ما أوجبه له ببطل العقد الذي جرى يينهماه يوضح الفرق آنه لامجانسة بينالآخر وبينالخارج منالارض ملا يمكن الجمع بينهما للمزارع الآخر بعقد واحــد وفي المضاربة الاجر من جنس الربح فيجوز أن مجمع بينهما للمضارب الآخر على أن ما يأخذ مما شرط لهمن الربح مقدار ما تمكن الاول من تسليمه اليه وبرجم عليه بما زاد على ذلك الى تمام حقه دراهم أو دنانير ولو لم يكن قال له اعمل فيه برأيك والمسئلة بحالها كانالمزارع إلاول مخالفاوالخارج بينهوبين الآخر اثلاثا على شرطهما ويضمن رب الارض بذره أمهما شاء وفي نقصان الارض اختسلاف كما بينا ولو كان رب الارض قال الاول اعمـل فيــه برأيك على ان مارزق الله تعالى في ذلك من شئ فهو بيننا نصفان والمسئلة بحالها كان ثلثا الزرع للاخر والثلث بين الاول ورب الارض نصفان لان رب الارض ماشرط هنا لنفسه نصف الخارج بل نصف ما رزقه الله تمالي المزارع الاول وذلك ماوراً، نصيب مزارع الاخر فكان للمزارع الآخرجيم ماشرط له والباق بين الاول ورب الارض نصفين على شرطهما

## ۔ ﴿ باب تولیة المزارع ومشاركته والبذر من قبله ﷺ۔

(قال رحمه الله) واذا دفع الرجل الى الرجل أرضا يزرعها سنته هذه ببذره على أن الخارج بينهما نصفان وقال له اعمل فى ذلك برأيك أو لم يقل فدفعها المزارع وبذرا معها الى رجل مزارعة بالنصف فهو جائز لان الاول هنا مستأجر للأرض بنصف الخارج وله أن يتصرف فى الارض التى استأجرها بالدفع مزارعة على الوجه الذى يتصرف فى أرض نفسه (ألا ترى) أنه لو استأجرها بدراهم كان له أن يدفعها مع البذر مزارعة بالنصف فكذلك اذا استأجرها ببعض الخارج مخلاف ما سبق فهناك المزارع أجر رب الارض بنصف الخارج وحقيقة المنى ان المستأجر عامل لنفسه فانما يوجب الشركة للاجير فى حق نفسه وأما الاجير عامل المستأجر فاعاهو يوجب الشركة للاجير فى حق نفسه وأما الاجير عامل المستأجر فاعاهو يوجب الشركة للاجير فى حق نفسه وأما الاجير عامل المستأجر فاعاهو يوجب الشركة للاجير فى حق نفسه وأما الاجير

ثم اذا حصل الخارج هنا فنصفه للآخر عقابلة عمله كما أوجبه له صاحب البذر ونصفه لرب الارض بازاء منفعة أرضه كما شرط له صاحب البندر ولاشئ لصاحب البذر لانه أوجب انيره جميع الخارج من بذره بعقد صحيح وكدلك لوكان البذر من قبل الآخر لان الاول - ستأجر الاوض بنصف الخارج ثم أجرها من الآخر بنصف الخارج و للمستأجر أذ يؤاحر مها يتفاوت الناس في استيفائه ولو كان الشرط للمزارع الاشخر ثلث الخارج في المسئلتين جمعًا جاز وللآخر الثلث ولرب الارض النصف وللاول السدس طب له لامه نما، مذره في المسئلة الاولى وهو فاضل عما 'وجبه لغيره ولانه عاقد العقدين جميماً في المسئلة الثابية فيسلم الفضل له باعتبار عقده فان قبل في المسئلة الثانية هو مستأجر للارضوقد أجره بأكثر مما استآجره في العقد الثاني من غير ان زاد من عنده شيئًا فينبغي أدلا تطيب له الزيادة قلنا هذا في أجر يكون مضمونًا في الذمة فيقال أنه ريح حصل لا على ضمانه فاما في المزارعة فلابتألى هذا لان الاجر في المقد جزء من الخارج ولا يكون مضمونا في ذمة أحد وسلامته لكل واحد منهما باعتبار الشركة لا باعتبار أنه عوضءن منفعة الارض ولوكان رب الارض دفعها اليه على أن مارزق الله تمالى في ذلك من شئ مهو بيهما نصفان أو قال ما أصبت أو ماخرج لك من ذلك ولم نقل اعمل فيه برآبك فدفعها الزارع ومذرا معها الى رجـل بالنصف فنصف الخارج للآخر والنصف الآخر بين الاول ورب الارض نصفين لان رب الارض أعاشرط لنفسه هنا نصف مايرزق الله الزارع الاول وهوما وراء نصيب الزارع الآخر فيستوي ال كان البذرمن قبل الاول أو الآجر ولو دفع أرضه الى الاول على أذ يعملها سِذره على أن الخارج بينهما نصفان فدفعها الاول الى الآخر على أن يعملها سذره على أن للآخر ثلثي الخارج والاول الثاث فممامها على ذلك فثلثا الخارج للآخر لان الخارج نماء بذره فلا يستحق الغيرعليه شيئا منه الا بالشرطوانماشرطالاول ثلث الخارج ثم هذا الثاث يكون لرب الارض ولرب الارض على الزارع الاول أجر مثل ثلث أرضه لانه استأجرها منه بنصف الخارج وقد حصل الخارج ولم يسلم له ثاث ذلك النصف بل استحقه المزارع للاجر واستحقاق بمض ما هو أجر للارض اذا كان بمينه يوجب الرجوع بحصته من أجر المثل اعتبارا للبهض بالكل لانه لو استحق جميمه رجم بأجر مثل جميع الارض فكذلك اذا استحق ثلثه ولو كان البذر من قبل الاول كان ثلثا الخارج للاجيركا أوجبه له المزارع الاول والثلث لربالارض ولربالارض أجرمثل ثلث

أرضه على الزارع الاول \* فان قبل هنا كل واحد مهما أعايستحق الخارج على الاول بالشرط وثيرط النصف لرب الارض كان أسبق فكان ينبني أن لا يستحق الاجر باعجاب الاول له شيئامن النصف الذي استحقه رب الارض، قلنا نم ولكن الاستحقاق لا يثبت حقيقة قبل حصول الخارج وحكما قبل لزوم السبب والسبب في حق صاحب البذر لا يلزم قبل الفاء البذر في الارض فصح منه اشتراطه ثلثي الخارج الاخر \* وضعه أنا لو أبطلنا استحقاق الاجر في يعض ما شرط له بطل استحقاقه في الكل لانه لا مجوز الجممله بين أجر المثل وشيُّ ا من الخارج فانه يعمل فما هو شربك فيه فلا يستوجب الاجر ولو أبطلنا حق رب الارض فها زاد على الثاث من الخارج استحق أجر المثل عقابلة ذلك الجزء من الارض فالضرر الذي يلحقه يموض بمدله والضررالذي يلحق الاخر بغيرعوض فلهذا كانالحكم فيه على ماذكرنا ولو كان الاول دفعها الى الاخر منحة على أن نزرعها لنفسه فالخارج كلهله لائه نماء بذره ولم بوجب منه شيئا لغيره والمزارع الاول مستأجر الارض وللمستأجر أن يغرم لصاحب الارض على الاول أجر مشل أرضه لانه استأجر الارضمنه منصف الخارج وقد حصل الخارج واستحقه الاخر فيكون للاول عليه أجر مثله لفساد العقد بينهما باستحقاق البدل ولوكان البذر من قبل الاول فاستمان بانسان أو استأجره يعمل له فيها فنصف الخارج للاول ونصفه لرب الارض لان عمل أجــيره وممينه كعمله تنفسه ولو دفع الى رجل أرضا نزرعها تبذره بالنصف ولم تقل اعمل فيه يرأيك فشارك فيها رجلا آخر فأخر جاجيما بذرا على أن يعملا والخارج يينهما نصفان جاز لان الاول استآجر الارض فهو في التصرف فها عنزلة المالك للارض والمالك الارض لوشارك فمها رجلا على أن يزرعها ببذر مينهما والخارج نصفان جاز ويكون هو مميرانصف الارض من الآخر كذلك هنائم نصف الخارج للاخر لانه نماء بذره ونصفه بين الاول ورب الارض نصفان لانه شرط له نصف الخارج من الارض بازاء منفعة الارض وهذا الخارج الذي حصل له خارج من نصف الارض فيستحق نصفه بالشرط وعلى الاول رب الارض أجر مثل نصف أرضه لان الخارج من النصف الآخر قد استحقه الزارع الآخر وقد كان المزارع الاول أوجب لرب الارض نصف ذلك فاذا لم يسلم له رجع عليــه باجر المثل في ذلك النصف ولو اشترطا العمل على الاجير خاصة فهو فاسد لما بينا أن الاول جمل للثاني منفعة نصف الارض عقابلة عمله في النصف الاخر من الارض له والمزارعة لاتحتمل

مشل هذه المقابلة ثم نصف الزرع للاخر لانه نماء بذره وعليه نصف أجر مثل الارض المعزارع الاول لانه استوفى منفعة نصف الارض التي كانت مستحقة له بعقد فاسدو يتصدق الزارع الآخر بالفضل لانه ربح حصل له بسبب عقد فاسد تمكن فى منفعة الارض ونصف الزرع بين الاول ورب الارض نصفان على شرطهما لانه لافساد فى العقد الذى جرى بينهما فما سلم لهما يكون على الشرط بينهما طيبا لهما وعلى الاول لرب الارض أجرمثل نصف أرضه لانه شرط له النصف مما يخرج له جميع الارض وانما يسلم له النصف مما أخرجه نصف الارض فاما ما أخرجه النصف الاكترام فقد استحق المزارع الاجر كله فلهذا كان عليه أجر مثل نصف الارض والله أعلم

# - 💥 باب دفع المزارع الارض الى رب الارض أو مملوكه مزارعة 👟 -

الخارج بينهما نصفان فقبضها ثم استعان برب الارض على عملها لم يضر ذلك والخارج بينهما على الشرط في الزارعة والاجر له في عمله لان استعانته برب الارض عنزلة استعانته بفيره وعمل المين بمنزلة عمل المستمين به شمرب الارض والبذر ما أقام العمل على سبيل النقض منه للمزارعـة وانما أقام العمل على سبيل النسبرع منه على عامله وانكان اسـتأجره على ذلك بدراهم معلومة كان الاجر باطلا لان وجوب الاجر يعتمد تسليم العمل الى المستأجر وهو عامل في أرض نفسه بذره فلا يكون مسلما عمله الى غييره فلهذا لايستوجب عليه شيأ من الاجر واذا لم يستوجب الاجر كان هذا وما لو عمله على سبيل الاعانة سواء وهذا مخلاف ما اذا كان عمل ربالارض مشروطاً في عقد الزارعة لأن ذلك الشرط يمدم التخلية بين الزارع وبين رب الارض والبذر وقد بينا أن النخلية شرط العقد فكل شرط يفوته يكون مفسدا للمقد فأما في هذا الوضع فلا شمدم استحقاق التخلية باعانة ربالارض المزارع فهو قياس الرهون اذا أعاده الربهن من الراهن أو غصبه منه الراهن لم يبطل به الرهن مخلاف ما اذا شرطا أن يكون في يد الراهن في بمض المدة وكذلك لو دفعها اليه نروعها على أن له ثلث نصيبه فعملها على ذلك كان الامر بينهما على المزارعة الاولى لا يفسدها ماصنعا والشرط باطل لان رب الارض لا يكون مسلما عمله الى المزارع فكما لايستوجب عليه بمقابلة عمله

دراهم وان شرط ذلك عايه فكذلك لايستوجب جزأ من نصيبه من الخارج بل يكون هو متبرعا في العمل \* فان قيل لماذا لم يجعل هذا من المزارع بمنزلة الحط لبعض نصيبه فقد شرط لنفسه نصف الخارج في المقد الاول ثم حط ثلثه بالمقد الثاني قلنا لان عقد الاجارة تمليك منفعة بعوض فلا يمكن أن يجمل هذا كناية عن الحط كما لا يجمل بيع المبيع من البائع قبل القبض هبة ثم هذا الحط ليس عطلق بل هو عقابلة العمل وكما لا يستحق عقابلة عمــله في أرضه وبذره عوضًا على الغير فكذلك لا يستحق حط شئ مما استحقه الغير عليمه ولو كان استأجر على العمل اجراء كان اجر الاجراء على المزارع لان العمل مستحق عليــه فأنما استأجرهم لايفاء ماهو مستحق عليه فيكون الاجر لهم عقابلة دين فيذمته ولو كان استأجر على ذلك عبد رب الارض بدراهم معلومة ولا دين عليه فالاجارة باطلة لان كسب المبد الذي لادين عليه لمولاه فكما لايستحق المولى باعتبار عمله أجرا على المزارع وان شرط ذلك عليه فكذلك لا يستحقه بعمل عبده وان شرط ذلك عليه وانكان على العبد دىن فالاجارة جائزة والاجر واجب لان كسب العبد المدنون لغرمائه فاستئجار العبــد على العمل في هـذه الحالة كاستثجار بعض غرمائه وان اسـتأجر مكاتب رب الارض أو انه جاز لان المولى من كسب مكاتبه وابنه أبعد منه من كسب عبده المدنون وكذلك لو كان البذر من قبل المزارع في جميع هذه الوجوه فهما في المني مستويان لأن رب الارض أنما يعمل في الارض وهو في عمـله في أرضه لا يستوجب الاجر على غـير. والماملة في جميع ذلك قياس الزارعـة ولو دفع اليه أرضا ومذرا نزرعها سنته هـذه بالنصف فلما تراضيا على ذلك أخذ صاحب الارض البذر فبذره بنير أم الزارع فاخرجت زرعا كثيرا فذلك كلهلرب الارض وقد بطلت الزارعة لان عقد المزارعة لا شملق به اللزوم من قبل صاحب البذر قبل القاء البذر في الارض فينفرد صاحبالارض نفسخ المقد وقد صار فاسخا حين أخذه بغير أمر الزارع وزرعه لانه لايمكن أن يجمل معينا له لانه استعان به وليس لاحمد أن بمين غيره بنير رضاه فكان فاسخا للمقد مخلاف الاول فان هناك عكن أن مجمل ممينا له لآنه استمان به فلا يجمل فاسخا للمقد لآنه امتنع من العمل حتى استمان به فعرفنا أن قصده أعانته لافسخه المقد بينهما ولو كان البذر من قبسل المزارع والمسئلة بحالها كان الزرع لرب الارض لانه غاصب البذر حين أخذه بنيرأم المزارع فالعقد لم يكن لازما في جانب المزارع

قبل القاء البذر فى الارض وصاحب الارض لا يملك أن يلزمه المقد بغير رضاه فيصير هو غاصبا للبذر ومن غصب بذرا فزرعه فى أرض نفسه أو غيره كان الخارج كله له وعليه بذر مثل ذلك البذر ولا شئ له على الزارع لانه لم يسلم للمزارع شئ من منفعة الارض ولكن رب الارض فوتها عليه ولو فوتها غاصب آخر لم يكن لرب الارض على المزارع شئ فهذا أولى والته أعلم

## -مي إب الشروط التي تفسد المزارعة كا

(قال رحمه الله ) واذا دفع الى رجل أرضا له مزارعة على أن يزرعها سنته هذه سذره وعمله بالنصف وعلى أن يكرى العامل أنهارها فالمزارعة فاسدة لان رب الارض مؤاجر أرضه بنصف الخارج وكرى الانهار على الواجر كالو أجرها مدراهم وهذا لان بكرى الانهار يأتيها الماء ويتمكن المستأجر من الانتفاع بها وما لم يتمكن المستأجر من الانتفاع لايستوجب الاجر فاذا ثبت أنكرى الانهارعلى الستأجر قلنا اذا شرط على المستأجر فكانه شرط لنفسه مع نصف الخارج مؤنة كرى الانهار مقابلة منفعة الارض وذلك مفسد للمقد ثم منفعة كري الانهار تبتى بعد مضى مدة المزارعة وشرط مانبتى منفعته بعد مضى المدة على الزارع مفساللمدتمد فان عمل على هذا وكري الانهار كان الخارج للمامل لان البذر من قبله ولصاحب الارض أجر مثل أرضه لانه استوفى منفعة أرضه بمقد فاسد وللمامل على صاحبالارض أجرمثل حمله فى كرى الانهار لانه استوفى منفعة عمله بعقد فاسد فيتقاصان ويترأدان الفضل ولو لم يكن كرى الانهار مشروطا على العامل في العقد ولكن الماسلكري الانهار بنفسه فالمزارعة جائمزة ولا أجرله فيكربها لانه تبرع باضاء ماليس بمستحق عليه فهو بمنزلة ملوحوطها وكذلك اصلاح المسناةفان ذلك على رب الارض بمنزلة كرى الابهار فانشرط على الزارع في المقد فسد به المقد وأن باشره من غير شرط فالمقد جائز ولا أجر له فيما عمل ولو كان البذر من رب الارض وقد شرط على العامل لنفسه شيأ وراء مايةتضيه المزارعة ومنفعةهذا تبق بعد مضي مدة الزارعة فيفسد به المقدويكون الخلرج كله لصاحب الارض وللمامل أجر مثل عمله في جميم ذلك لا فصاحب الارض لستوفى جميم ممله بمقدفاسد ولو اشترطا على رب الارض كرى الانهار واصلاح المسناة حتى يأتيه الشرب كانت المزارعة جائزة على شرطهما سواءكان البذر من قبلالعامل أو من قبل رب الارض

لان هذا المل على رب الارض بدون الشرط فالشرط لايزيده الا وكادة وليس شي منها على العامل فاشتراطهماعليه اشتراط عوض مجهول وهو خلاف ما يقتضيه المقد فيفسديه المقد ونظيره ما لو استأجر دارا بدراهم مسماة على أن يطين رب الدار سطوحها وعلى أن يصلح مساريها لمسيل الماء جاز ذلك لان هذا على رب الدار بدون الشرط فأنه اذا لم يفعله رب الداو فوكفت البيوتوجاءمن ذلك ضرر بين كان للمستأجر أن يخرج من الدار فاشتراطه عليه لابزيده الاوكادةولو اشترط رب الدار ذلك على المستأجر كانت الاجارة فاسدة لان اشتراطه هذه الاعمال عليه كاشتراط مؤنتها لنفسه عقابلة منفعة الدار وهي مجهولة ولو اشترط على رب الارض كرامها أو الكراب والثنيان فانكان البذر من العامل فالمزارعة فاسدة لان العقد في جانب الارض يلزم ينفسه وموجبه التخلية بين الارض والمزارع واشتراط الكراب والثنيان عليه يفوت موجب العقد فيفسد به المقد ثم الكراب والثنيان من عمل الزراعة واشتراط بعض عمل الزراعة على رب الارض مفسد للمقد كاشتراط الحفظ ثم الخارج كله لصاحب البذر ولصاحب الارض أجر مثل أرضه وعمله في الكراب والثنيان ولم يرد مه انعمله في الكراب والثنيان يتقوم على العامل وانما مراده أنه يغرمأجر مثل الارض مكرونةأو مكرونة مسناة لآنه استوفى منفعتها في وقت القاء البـذر فيها وهي بهذه الصفة وأن كان البـذر من رب الارض فالمزارعة جائزة لان لزوم العقد من جهة صاحب البذر لايكون قبل القاء البذو في الارض والكراب والثنيان يسبق ذلك فاشتراطه على رب الارض لايضر ولان الكراب في الثنيان بالبقر يكون واشتراط البقر على رب الارض جائز اذا كان البذر من قبله ولا يجوز اذا كان البذر من قبل الزارع فكذلك اشتراط الكراب والثنيان ولو اشترط على أحدهما بمينه أن يسرقنها أو يمذرها والبذر من قبل العامل فالمزارعة فاستدة لأنه ان شرط ذلك على المامل فقد شرط عليه ما لبقى منفعته في الارض بعد مضى مدة الزارعة وشرط عليه اتلاف عين مال لايقتضيه عقد المزارعة وذلك مفسد للمقد وأن شرط على رب الارض فذلك عنزلة شرط الكراب والثنيان عليه لان هذا من عمل الزراعة فاشتراطه على رب الارض يكون مفسدا للمقد ويكون الخارج كله للمامل ولصاحب الارض أجر مثمل أرضه وأجرمثل عمله فما عمل من ذلك وقيمة سرقينه أن كان ذلك من قبله وأن كان من قبل المامل لم يكن له على رب الارض من قبل ذلك شئ وان كان فيه منفعة لرب الارض فما بني

لان العامل أنما عمل لنفسه وما بقي لرب الارض أثر عمله وان لم يتقوم أصل عمله على رب الارض فكذلك أثر عمله وان كان البذر من رب الارض فان كان اشترط عليه ذلك فالمزارعة جائزة ممنزلة اشتراط الكراب والثنيان وهذا لانالقاء السرقين والمذرة في الارض يكون قبل الزراعة وقبل الكراب أيضا وان لزوم العقد في جانب صاحب البذر عند القاء البذر في الارض فكانه استأجره للمعل بنصف الخارج بعد مافرغ من القاء العذرة والسرقين وأن شرطاه على العامل فالمزارعة فاسدة لأنهما شرطا على العامل مانبقي منفعته بعد مضي مدة الزارعة وللمامل أجر مثله فيما عمل وقيمة ماطرح من السرقين لان صاحب الارض استوفى ذلك كله بمقد فاسد فهو نظير من استأجر صباغا اجارة فاسدة ليصبغ ثوبه بصمغ من عنمه ففعل ذلك فانه يكون له أجر مثـل عمله وقيمة صبغه لو اشترط على العامل أن لايعذرها ولا يسرقنها والبدذر منه أو من صاحب الارض فالمزارعة جائزة والشرط باطل لان هـذا شرط لاطالب مه فان في القاء المذرة والسرقين في الارض منفمة للارض وليس فيه مضرة والمطالبة بالوفاء بالشرط يكون لتوفر المنفعة أو لدفع الضرر فاذا انعدم ذلك في هذا الشرط عرفنا أنه لامطالب به فلا يفسد العقد به واستدل في الكتاب محديث ابن عمر رضي الله عنه أنه كاناذا أجر أرضه اشترط علىصاحها أن لاندخلها كلباولا يمذرها وقد مينا أنه انما كان يشترط ذلك لمعنى التقــذر ولو كان هــذا من الشروط التي تفســد الاجارة مااشترطه ابن عمر رضي الله عنه على من استأجر منه أرأيت لو اشترط عليه أن لابدخلها كلباكما اشترطه ان عمر رضي الله عنه كان هذا مفسدا للمز ارعة وليس يفسده اهذاو تنخير المزارع ان شاء أدخلها كلبا وان شاء لم مدخلها فكذلك اذا شرط عليــه أن لايمذرها ولا يسرقنها يتخير المزارع في ذلك فلو اشترط العامــل على رب الارض دولابا أو دالية باداتها وذلك بمينه عنمد رب الإرض أولم يكن عنده فاشتراه فأعطاه اياه فعمل على هذا والبذر من العامل فالمزارعة فاسدة وان شرط ذلك لرب الارض على العامل جاز وكان ذلك على العامل وأن لم يشترط رب الارض لأنه مما يسقى به الارض والسقى على العامل فاشتراطه ما يتآنى به الستى عليه يكون مقررا لمقتضى العقد وليس الستى على رب الارض فإشتراط ما يتأتى مه الستي على رب الارض عنزلة اشتراط السني عليه وذلك مفسد للمقد وكذلك الدواب التي يستى عليها بالدولاب ان اشترطها على رب الارض فالمزارعة فاسدة

وان اشترطها على العامل جاز لان اشتراط الدولاب للسبقي كاشتراط البقر للكراب وقد مينا أناشتراط البقر على رب الارض مفسد للمقد اذا كان البذر من قبل العامل واشتراطها على العامل لا يفسد العقد فكذلك اشتراط الدواب للسقى وكذلك لو اشترط الدولاب والدواب على المامل وشرط علف الدواب كذا مختوما شميرا وسطاكل شهر وكذا من القت وكذامن التبن بشئ معروف من ذلك على رب الارض فالمزارعة فاسدة لانمايشترط على رب الارض لعلف دواب المزارع يكون مشروطا للمزارع واشتراط شئ له من غير ماتخرجه الارض يكون مفسدا للمزارعة فانها شركة في الخارج فلا يجوز أن يستحق بها مال آخر فاذحصل الخارج فهوكاه لصاحب البذر ولصاحب الارض أجر مثل أرضه ومثل ما أخذ منه المزارع من الشمير والقت والتبن لا له استوفى ذلك بعقد فاسد ولو كان اشتراط ذلك كله على العامل جاز لان علف دوامه عليه بغير شرط فالشرط لانزمده الاوكادة ولو كان البددر من رب الارض فاشترط ذلك كله على صاحب الممل جاز عنزلة اشتراط البقرلا كراب عليه وكذلك أن اشترط على رب الارض لانه لو اشترط عليه البقر لا كراب فيهذه الحالة بجوز فكذلك اذا شرط عليه الدولابوالدواب للسقي وهذا لاناازار عأجيره فانما استأجره ليقيم العمل باداة المستأجر وذلك صحيح واذا اشترطا الدواب والدولاب على رب الارض وعلف الدواب شيأ معروفا على المزارع فسننت المزارعة لانه شرط على الزارع علف دواب غيره وذلك عنزلة اشتراط. رب الارض على المزارع طعام غلامه وذلك مفسد للمزارعة سواء سمى طعاما معروفا أو لم يسم لان ذلك بمنزلة الاشتراط. منه لنفسه وكذلك لو اشترطا الدواب والدولاب على الزارع وعلف الدواب على رب الارض ولو اشـ ترطا الدابة وعلفها على أحــدهما والدولاب على الآخر جاز لان علف الدابة مشروط على صاحب الدابة وهو عليه بنسير شرط ثم في هذا الفصل اشتراط الدواب والدولاب على أحدهما صحيح أيهما كان فكذلك اشتراط كل واحدد منهما على أحدهما بمينه يكون صحيحا والله أعلم

- و باب الزارعة يشترط فيها المعاملة كه⊸

(قال رحمه الله) واذا دفع الرجل الى رجل أرضا بيضاء مزارعة وفيها نخيل على أن

يزرعها ببذره وعمله على أن ما خرج من ذلك فهو بينهما نصفان واشترطا ذلك سنين معلومة فهٰذا فاسدلان في حق الارض العامل مستأجر لها منصف الخارج على أن نزرعها سذره وفي جق النخيل رب النخيل مستأجر للعامل ليعمل فيها سصف الخارج فهما عقدان مختلفان لاختلاف المقودعليه في كل واحد بينهما وقد جمل أحد العقدين شرطا في الآخر وذلك مفسد للعبقد لنهي النبي عليه الصلاة والسلام عن صفقتين في صفقة ثم الخارج من الارض كله لصاحب البذر وعليه أجر مثل الارض لصاحب الارض وتتصدق المزارع بالفضل لآنه ربى زرعه في أرض غيره بمقدفاسد والخارج من النخل كله لصاحب النخل والعامل أجر مثل عمله فيما عمل فى النخيل ويطيب الخارج كله لصاحب النخل وكذلك لو كان الشرط بينهما فى النخلعلي الثلث والثلثين أو في الزرع على الثاث والثنثين فالجواب واحد وهذا أبين للممنى الذي بينا أذالمقد مختلف فيها ولو كاذالبذر من صاحب الارض والمسئلة محالها جاز المقد لأنه استأجر العامل ليعمل في أرضه ونخله فيكون العقد بينهما واحدا لاتحاد المعقود عليمه وهو منفعة العامل فهو بمنزلة مالو دفع اليه أرضين مزارعة ليزرعها سذر صاحب الارض وكذلك لو اشترطا على العامل في النخيل تسمة اعشار الثمار وفي الزرع النصف لان المقد لايختلف باختلاف مقدار البذر الشروط كالو استأجره لعمل معلوم بمائة درهم وبدينار يكون العقد واحدا وآنما بختلف العـقد باختلافالمعقود عليه والمعقود عليه واحـد وهو عمل العامل ولو دنماليه أرضا وكرما على نحو هذا كان الجواب كالجواب في النخل لانفاقهما في المني ولو دفع اليه أرضا بيضاء فيها نخيل فقال أدفع اليه هذه الارض تزرعها ببذرك وعملك على أن الخارج من ذلك بيني وبينك نصفان وأدفع اليك مافيها من النخيل معاملة على أن تقوم عليه وتسقيه وتلقحه فما خرج من ذلك فهو بيني وبينك نصفان أو قال لك منه الثلث ولى الثلثان وقد وقتاً لذلك سنين معلومة فهو جائز لانه لم يجعل أحد العقدين هنا شرطاً في الآخروانما جعله معطوفا على الآخر لان الواو للعطف لا للشرط مخلاف الاول فهناك جعل أحد المقدين شرطا في الأنخر لاز حرف على للشرط (ألا ترى) أنه لو قال أبيمك هذه الدار بالف درهم على أن تستأجرمني هـذه الدار الاخري شهر ا مخمسة دراهم كان هذا فاسدا لان هذا بيم شرطت فيه اجارة ولو قال أييمك هذه الدار بالف وأؤجرك هذه الدار الاخرى شهر ا بخمسة دراهم كان جائزا لانه لم يجمل أحدهما شرطافي صاحبه وكذلك لو قال أبيمك هذه الدار

بألف درهم على أن أبيمك هذه الامة بمائة دينار كان العقد فاسدا بخلاف مالو قال وأبيعك هـذه الأمة وقد أجاب فى الزيادات فى مسئلة البيع بخلاف هـذا وقد بينا وجه الروايات والتوفيق فيما أملينا من شرح الزيادات وكذلك لو دفع اليه أرضا وكرما وقال ازرع هـذه الارض ببذرك وقم على هذا الكرم فا كسحه واسقه فهذا صحيح لانه ماشرط أحد العقدين فى الاخر فلا يفسد واحد منهما والله أعلم

#### -ه ﴿ باب الخلاف في المزارعة ﴾ -

(قال رحمه الله )واذا دفع الى رجل أرضا مزارعة بالنصف سنته هذه فهو فاسد لانهما لميسمياالبذر من أحدهما بمينه والممقود عليه يختلف باختلاف من البذر من قبله لانه ان كان البذر من قبل رب الارض فالممةود عليه منفعة العامل وأن كان من قبسل العامل فالمعقود عليه منفمة الارض وجهالة المقود عليه مفسدة للمقد ثم هذه جهالة تفضي الى المنازعة بينهما لان كل واحد منهما يقول لصاحبه البذر من قبلك وليس الرجوع الى قول أحدهما باولى من الرجوع الى قولالآخر ويحكي عن الهندواني رحمه الله أنه قال هذا في موضع ايس فيه عرف ظاهر يكون البذر من أحدهما بمينه أو كان المرف مشتركا فأما في موضم يكون فيه عرف ظاهر يكون البذر من أحدهما بمينه فان المقد يكون صحيحا والبذر من قبله لان الثابت بالعرف كالثابت بالشرط كما لو اشترى بدراهم مطلقة تنصرف الى نقد البلد للعرف فتنقطع المنازعة بينهما بالرجوع الى الظاهر المتعارف وكذلك لو قال للمزارع على أن تزرعها سنتك هذه لان من البذر من قبله لانتمين مهذا اللفظ فالمزارع هو الذي نزرع البدر سواء كان البذر من رب الارض أو من قبله ولو قال على أن تزرعها سنتك هذه لنفسك بالنصف فهو جائز استحسانا والبذر من قبل الزارع لانه أنما يكون عاملا لنفسه أذا كان البذر من قبله فيكون هو مستأجرا للارض فأما اذا كانالبذر من قبل رب الارض فيكون هو أجيرا عاملا رب الارض ففي لفظه مايدل على اشتراط البذر على المزارع فيكون ذلك كالتصريح به وكان القياس أن لا بجوز حتى يسمى ما نزرعها لان بعض الزرع أضر على الارض من بعض فما لم يببن جنس البذر لا يصير مقدار مايستوفيه من منفعة الارض معلوما وهـ ذه الجهالة تفضى الى المنازعة لان رب الارض يطالبه بان يزرع فيها أقل ما يكون ضررا على الارض والمزارع

يأبي الا أن يزرع فيها أضر الاشياء بالارض وكذلك في جهالة جنس البذر جهالة جنس الاجر لان الاجر جزء من الخارج وذلك لا يصير معلوما الا بتسمية جنس البذر ولكنا نستحسن أن نجيز العمقد ونجعل له أن يزرعها مابدا له من غلة الشتاء والصيف من الحنطة والرطبة والسمسم والشمير ونحو ذلك أما لان بطريق العرف يحصل تعيين جنس البذر بتمبين الارض فان أهـل الصنعة يملمون كل أرض صالحة لزراعة شئ معـلوم فيها أو لانه لأتجرى المنازعة بين رب الارض والمزارع فيها لما لكل واحد منهما من الحظ في ذلك أو لانالزارع مستأجر للارض ومنفعة الارض معلومة يتمين الارض والضرر في أنواع ما يزرعها فيها يتفاوت فلا يفسد المقدكما لو استأجر دارا للسكني ولم يبين من يسكنها وليس له أن يغرس فيها كرما ولا شجرا لانه قال في العقد ازرعها لنفسك وعمل الغرس غير عمل الزراعة والتفاوت بينهما في الضرر على الارض فاحش فلا يستفيداً عظم الضررين عندالتصريح بأدناهما كما لو استأجر حانو تاليسكنها لم يكنله أن يقمدفيها قصاراولا حدادا ولو كان دفعهااليه على أن يزرعها سنته هذه لصاحب الارض بالنصف فهو جائز والبذر من رب الارض لانه أنما يكون زارعا لصاحب الارض اذا كان هو أجيرا له في العمل ولرب الارضأن يستعمل الزارع في زراعة مابدًا له فيها من غلة الشتاء والصيف اسـتحسانًا وكان القياس أن لايجوز حتى يبين ما يزرع أو يشترط التعميم فيقول على أن يزرع لي ما بدالي من غلة الشتاء والصيف لان العمل يتفاضل في ذلك والعمل في بعض أنواع الزرع يكون أشد على العامل من بعض فاما أن يبين جنس البذر ليصير مقدار العمل به معلوما أو يصرح باشتراط الخيار لنفسه في ذلك ولكن في الاستحسان لا يشترط هذا لما قلنا ولو دفعها اليه على أن يزرعها سنته هذه مابداللمز ارع من غلة الشتاء والصيف فهو جائز والبذر من قبل العامل لان تفويض الاس الى رأمه على العموم دليل أن يكون عاملا لنفسه في الزراعة ولوقال مامدا لرب الارض كان البذر من رب الارض لان التنصيص على كون الرأي فيه اليه دليل على أن المزار ع عامل له وذلك اذا كان البذرمن قبل رب الارض وكذلك لوقال رب الارض تزرعها ما أحببت أنا أو اشتت أنا أو ما أردت أنا فهذا كله دليل على أن البذر من قبل رب الارض ولو قال ماشتت أنت او ما أحببت أنت أو ما أردت أنت فهو دليل على أن البذر من العامل والعقد جائز في الفصلين استحسانا وفي القياس لايجوز حتى ببنا من البذر من قبله أيهما هو لان مع اشتراط

الرأى لاحدها بجوزأن يكون البذر من قبل الآخر (ألا ترى) انهما لو صرحا بذلك كان البذر من قبله فاذا سكتا عن ذكره كان من البذر من قبله مجهولا منهما ولكنه استحسن فقال الظاهر أنه أنما شرط المشيئة والحبة والارادة فىالبذر على العموم لمن البذر من قبله وهذا الظاهر يسقط اعتباره عند التصريح بخلافه وعند عدم النصريح بخلافه يبقى معتبرا كتقديم المائدة بين يدى انسان يكون اذنا في التناول بدليــل العرف وان صرح بخـــلافه فقال لا تاً كل لم يكن ذلك اذنافي التناول ولو دفع اليه أرضا وبذرا على أن يزرعها سنته هذه بالربع ولم يسمياغير ذلك فالمزارعةجائزة والربيع للزارع ان اختلفا فيه قبل العمل أو بعده لان حرف الباء للالصاق وانما يصعب الاءواض فيكونهذا اشتراط الربع لمنيستحق الخارج عوضا وهو المزارع فانه يستحقه ءوضا عن عمله فاما صاحب الارض والبذر فانما يستحقه لانه نماء بذره يوضحهان المزارع هوالمحتاج الى إن نصيبه بالشرط فاشتراط الربع مطلقا أنما ينصرف الى بيان نصيب من محتاج الى الشرطولو قال دفعت اليك هذه الارض على أن تزرعها بذرك وعملك بالربع كان الربع لرب الارض لانه هو الذي يستحق الخارج هنا عوضا عن منفعة الارض وهو المحتاج الى الشرط الاستحقاق ولو دفعها اليه على أن يزرعها حنطة من عنده إبالنصف لم يكن له أن يزرعها غير الحنطة وان كان أقل ضررا على الارض لانهما شرطا زراعة الحنطة في عقدلازم وهذا شرط مفيد فيجب الوفاء به بخلاف مااذا استأجرها بدراهم ليزرعها حنطة فزرعها شيئا هوأقل ضررا على الارض لم يضمن وعليه الاجر لان تميين الحنطة هناك غير مفيـد في حق رب الارض فان حقـه في الاجر وهو دراهم يستوجها بالنمكن من الزراعة وان لم يزرعها فلا يعتبر تعبينها بالحنطة الا في معرفة مقدار الضرر على الارض فاذا زرع فيها ماهو أقل ضررا لم يكن مخالفا اما في المزارعة فتعيين الحنطة شرط مفيد في حق رب الاض لان حق رب الارض في نصف الخارج فاعما جمل له الاجر من الحنطة فلا يكونله ان محول حقه الى شيء آخر مزراعته فيهاوان كان ذلك أقل ضررا لم يكن مخالفاً وكذلك لو قالخذ هذه الارض لتزرعها حنطة فهذا شرط عنزلة قوله على أن تزرعها الحنطة وقد ميناهذه الفصول في المضاربة ولو دفع اليه الارض والبذر على أن يكون للمزارع ربع الخارج ولرب الارض نصفه فهو جائز والائة ارباع الزرع لرب الارض والبذر لان المزارع هوالذي يستحق بالشرط فلا يستحق غير ماشرط له وماوراء ذلك مما هو مسكوت عنه يكون لصاحب البذر

لان استحقائه يكون نماء بذره لا بالشرط ولو دفع اليه أرضا فقال قد أجرتك هذه الارض هذه السنة مزارعة بالنصف فهو جائز والبذر من العامل لان رب الارض نص على أنه مؤاجر الارض واعا يكون كذلك إذا كان البذر من نبل المامل وكذلك لوقال أجرتك هذه الارض هذه السنة على أن تزرعها بالنصف أو النزرعها بالنصف نهو جائز والبسذر من قبل العامل ولو قال أجرتك هذه الارض هذه السنة بالنصف كان فاسدا لانه لم يسم زرعاولا غرسا والنفاوت بينهما في الضرر على الارض فاحش ورب الارض هو المؤاجر لارضه ليكل واحد منهما فاذا لم يبينا ذلك كان المقد فاســدا فان لم يتفاسخا حتى زرعها أو غرســها وقد أجرهــا اياه سنين مسماة كان الخارج بينهما نصفين استحسانا لانه تمين الممقود عليه في الانتهاء قبل وجوب البدل فيجمل كتعينه في الابتداء وهو نظير مانقدم في الاجارات اذا استأجر دابة للركوب أوتوبا للبس ولم سبين من بركمها ولا من يلبسها ولو قال له استأجرتك هذه السنة. تُرْدِع في هذه الارض بالنصف جاز والبذر من رب الارض فما اعطاه من حبوب أو رطبة فعليه أن يزرعها لانه صرح باستشجاره للزراعة وأنما يكون رب الارض مستأجرا لازارع اذا كان البذر من قبله ولوأرادرب الارض ان يدفع اليه شجرا أو كرما يفرسه فيها فلاءامل أن يمتنع من ذلك لانه استأجره للزراعة وهذا العمل لايقع عليه اسم الزراعــة • طلقا انما يسمى غراسة وما شرط عليه في المقد عمل الفراسة فايس له أن يكلفه ذلك ولو قال استأجرتك تدمل في هذه الارض عشر سنين بالنصف فهذا فاسمد لان العمل المشروط عليمه مجهول وبين عمل الزراعة والفراسة تفاوت عظيم فان لم يتفاسخا حتى أعطاه رب الاض بذرا فبذره أو غرساً ففرسه وعمله كان الخارج منهما على شرطهما استحسانا وجمــل التعبين في الانتهاء بتراضيهما كالتعبين في الابتداء وهو نظير الاول على ما بينا والله أعلم

- ﷺ باب اختلافهما في المزارعة فيما شرط كل واحد منهما لصاحبه ۗ ◄٥-

(قال رحمه الله) واذا كان البذر من رب الارض فأخرجت الارض زرعا كثيرا فقال رب الارض شرطت لك الثاث وقال المزارع شرطت لى النصف فالقول قول رب الارض مع عينه لان الزارع يستحق عليه الخارج بمقابلة عمله بالشرط فهو يدعى زيادة فيما شرط له ورب الارض بذكر تلك الزيادة فالقول قوله مع يمينه وعلى الزارع البينة على ما ادعى وتنرجع

بينته عند المعارضة لما فيها من أنبات الزيادة ولا يصار الى النحالف عند أصحابها جميعا رحمهم الله بمد استيفاء المنفعة لخلوه عن الفائدة وقد مينا ذلك فيالاجاراتوان اختلفا قبل أن يزرع شيثا تحالفا وترد اليمين عليه أيضا وهنا أول الزارعة لان الزارعة عقد محتمل للفسخ فاذا اختلفا في مقدار البدل فيــه حال قيام المعقود عليه تحالفا وترادا ويبدأ بالمزارع في اليمين وهذا قول أبي يوسف الاخر وهو قول محمد رحمه الله وقد بينا ذلك في البيوع أن البداءة في البيم بيمين المشترى لان أول التسليمين عليه فأول التسليمين على الزارع ثم العقد لازم في جانبه حتى لا يتمكن من الفسخ من غير عذر وصاحب البذريتمكن من ذلك فكانت اليمين في جانبه ألزم وأيهما نكل عن اليمين لزمه دءوي صاحبه لان نكوله كافراره وان أقاما البينة قبل التحالف آو بمده فالبينة بينة المزارع لانها مثبتة للزيادة واليمين الفاجرة أحق أن ترد من البينة العادلة ولو اختامًا والبذر من العامل وقد أخرجت الارض الزرع فالفول قول العامل لأن رب الارض هو الذي يستحق الخارج عليه بالشرط. فاذا ادعى زيادة فيما شرط له كان عليه أن يثبت تلك الزيادة بالبينة وعلى الآخر اليمين لانكاره وان اختلفا قبل أن يزرع تحالفا ويبدأ بيمين صاحب الارض لان أول التسليمين عليه ولان لزوم المقد هنا في جانبه واذا دفع الرجل إلى رجل أرضا وبذرا يزرعها سنته هذه على الدارارع ثلث الخارج ثلثه من نصيب أحدهما بمينه والثلثان من نصيب الآخر فهذا جائز ولهستة من ثمانية عشرسهما والباقي بين صاحى الارض خمسة أسهم منه للذى شرط للمزارع الثلثين من نصيبه وسبعة للآخر لان المزارع أجيرهما في العمل وقد استأجراه بجزء معلوم من الخارج وبينا مقدار ماله من نصيب كل واحد منهما من ذلك الجزء وذلك مستقيم فالاجير قد تسامح مع أحد المستأجرين دون الاخر وقد تمينت مع أحدهما وطلب الاجر من الآخر فاذا صح هـذا الشرط احتجنا فى النخريج الى حساب له ثلث ينقسم أثلاثًا وذلك تسمة الا ان أصل الخارج بينهما نصفان فليس لتسمة نصف صحيح فيضعف الحماب ويجمل الخارج على ثمانية عشر سهما نصيب كل واحدمتهما تسمة وقد شرطا للمزارع ثلث الخارج وهو ستة ثلثا ذلك وهو أربعة من نصيب أحدهما ونصيبه كان تسمة فاذا استحق المزارع من ذلك أربعة بتي له خمسة وثلث ذلك وهو سهمان من نصيب الآخر وقد كان نصيبه تسعة فلما استحق المزارع من ذلك سهمين بتي له سبمة ولو كانا اشترطا للمزارع الثلث ولم يزد على هـذا كان الزرع بينهما اثلاثا لان المشروط

للمزارع مطلقاً يكون من النصدين على السواء فاذا استحق المزارع ثلث الخارج بتي الباقي مينهما على ما كان أصـ ل الخارج فيكموز بينهم اثلاثًا ولو كانا اشــترطا الثلث للزارع ثلثه من نصيب هذا بعينه والثاث من نصيب الآخر وما بقي بين صاحبي الارض نصفين فللمزارع الثلث ستة من ثمانية عشر والباق بينهما لاحدهما خمسة وللآخر سبعة كما خرّجنا واشتراط المناصفة فيما بينهما فمابق باطل لازالذي شرط للمزارع ثاهى الثلث من نصيبه باشتراط المناصفة في الباقي يستوهب من نصيب صاحبه سهما واحدا ليكون ستة له من الباقي واصاحبه ستة واستيهاب الممدوم باطل وهو طمع منه في غير مطمع ولأنه طمعرفي شي من نصيب صاحبه من الخارج من غير أن يكون له أرض ولا بذر ولا عمل وعقد الزارعة انما كان بينهماوبين الزارع والشرط الباطل فما يزء. الا يؤثر في المقد الذي مينهما وبين الزارع ولو دفع رجل الىرجاين أرضا بينهمانصةين ليزرعاها سذرهما وعمايها على أن لصاحب الارض المارج ثلثه من نصيب أحدهما بعينه وثلثاه من نصيب الآخر فهو جائز لانه أجر الارض منهما مجزء مسلوم من الخارج وفاوت بينهما ذلك الاجر وذلك مستقيم فانه لا تنفرق الصفقة في حمَّه بهذا التفاوتفاذا حصل الخارج كان له الثلث ستة من تمانية عشر والباقي بين الماملين على أتني عشر سهما خمسة للذي شرط لرب الأرض الثي الثلث من نصيبه لأن نصيبه كان تسمة وقد أوجب للمزارع من ذلك أربعة فبتى له خمسة والآخر أنما أوجب لربالارض سهمين من نصيبه فيق له سبعة فاذا كانا اشتر ما أن الباقى بعد الثلث بينهما نصفان فهذه مزارعة فاسدة لان الذي شرط الله الثاث من نصيبه لرب الارض شرط لنفسه سهما من نصيب صاحبه ليستوى به وكانصاحبه عاقده عقد المزارعة في نصيبه مهذا السهم الذي شرط له وشرط عمله مه وذلك مفســد للقد المزارعة مخلاف الاول فيناك ليس بين صاحبي الارض شبهة عقد فاشتراط أحدهمالنفسه سهمامن نصيب صاحبه استيهاب المعدوم واذا فسد العقد كان الخارج بين المرّار، عين نصفين ولرب الارض أجر مثل أرضه أخرجت الارض شيئا أو لم تخرج \* فان قيل كاذينبغي أن لانفسد العقد مينهما وبينرب الارض لان المفسد ممكن فما مينها ولم تمكن في العقد الذي فيما ينهما وبين رب الارض \* قلنا العقد كله صفقة واحدة بعضه مشروط في البعض فيتمكن الفسد منه وفي جائب منه نفسد الكل ثم قد يمكن الفسد بينهما وبين رب الارض من وجهوهو أن الذي شرط الثلثين لرب الارض من نصيبه كأنه شرط ربم ذلك

على صاحبه ليستوى به فيما بتى واشتراط شيء من الاجر في الاجارة على غير المستأجر يكون مفسدا للاجارة ولو دفع رجلان أرضا وبذرا الى رجل لبزرعها على أن للعامل ثاث الخارج والثانان من ذلك لاحد صاحبي الارض ثلاثة أرباعـه وللآخر ربعه فعـمل على ذلك فللعامل ثلث الخارج والباقي بين صاحى الارض نصفين لان البذر مينهما نصفان والعامل اجيرهما بالثاث فاستحق الثاث بمطلق الشرط من نصيبهما سـهمين وكان الباقي بينهما نصـفين فالذي شرط له ثلاثة أرباع مابقي يكون شرطهاله نصف مابقي من صاحبه لنفسه وهذا منه استيهاب المدومأو طمع في غير مطمع فيلغو ولو كان البذرمن قبل العامل والمسئلة محالها جاز وكان الباقي بينهماعلى الشرط ثلاثة أرباعه للذي شرط ذلك له وربمه للآخر لان المامل هنا مستأجر للارض منهما وانما استحقاق الخارج عليه بالشرط فيكون لكل واحد منهما مقدار ماشرط لاحدهما ثلاثة أرباع الثلثين وللآخر الربسع بخلاف الاول فاستحقاقهما هناك يكون من الخارج نماء بذرهمالا بالشرط هفان تيل هنا العامل يكون مستأجرا نصيب أحدهما من الارض بجميم الخارج لان الخارج من نصف الارض ثلاثة ارباع الثلثين مثل ما شرط له واستنجار الاوض في الزارعة بجميع الخارج لا يجوز \* تلنا نعم ولكن لا يميز نصيب أحدهما من نصيب الآخر لما في ذلكمن تمكن الشيوع في العقد في نصيب كل واحد منهما واذا لم يميز لم يتحقق هذا للمني فبقي العقد بينهما علىجميع الارض بثلتي الخارج وذلك صحيح بينهما وبين صأحب البذرتم جملا الائة أرباع الثلثين عقابلة نصيب أحدهما من منفعة الارض والربع عقابلة نصيب الآخر وذلك مستقيم فيما بينهما أيضا ولو دفع رجل الى رجلين أرضا يزرعها بذرهما وعملهما على أن لصاحب الارض الشالخارج وللعاملين الثلثين الربع من ذلك لاحدهما بمينه والانة ارباعه للآخر فهذا فاسدلانهما استأجرا الارض على أن يكون جميم الاجر على أحدهماوهو الذي شرطله الربع من الباقي لان الذي شرط لنفسه ثلاثة أرباع ما بقي قمه شرط. لنفسه جميم ما يخرجه بذره فمرفنا أنه شرط نصيبه من الاجر على صاحبه وذلك مفسد للمقد «ويوضحه أنهما شرطا لرب الارض الثلث وذلك من نصيبهما نصفين فلما شرطا لاحدهما ثلاثة أرباع مابق فكان الآخر عقدعقد المزارعة بنصف الباق من نصيبه على أن يممل هو معه وذلك مفسه للمزارعةواذا فسدت كان الخارج كله للمزارعين ولربالارض أجر مثل أرضه أخرجت الارض شيئا أو لمتخرج وهوالحكم في المزارعة الفاسدة واذا دفع الرجل الى الرجل أرضا يزرعها

بذره وعمله على ان الخارج بينهما نصفان فلما حصل الخارج قال صاحب البذر شرطت لك عشر بن قفيز امن الخارج وقال رب الارض شرطت لي النصف منه فالقول قول صاحب المذر لان صاحب البذرىدعي عليمه استحةاق نصف الخارج بالشرط وهو منكر لذلك فالقول قول المنكر مع عينه والبينة بينة رب الارض لانها نثبت الاستحقاق له ولا نقال الظاهر يشهد لرب الارض فان العقد الذي يجرى بين المسلمين الاصل فيه الصحة لان هذا الظاهر يصلح لدفع الاستحقاق لا للاستحقاق به وحاجة رب الارض الى اشــداء الاستحقاق فاذا حلف صاحب البذر أعطاه أجر مثل أرضه لانه مقر له بذلك القدر وان لم تخرج الارض شيأ فقال الزارع شرطت لك النصف وقال رب الارض شرطت لي عشرين قفيزا فالقول قول المزارع لان رب الارض يدعى لنفسه أجر المثل دينا في ذمة المزارع والمزارع منكر لذلك ثم الظاهر يشهد للمزارع فازالاصل في المقود الصحة وحاجة الزارع الى دفع استحقاق رب الارض والظاهر يكنى لذلك وان اقاما البينة فالبينة بينة الزارع أيضا لانه يثبت ببينته اشــتراط نصف الخارج ورب الارض ليس يثبت بينتــه ما شهد به الشهود لأنهم شهدوا باشتراط عشرىن قفنزا وذلك لايستحق بالشرط بل نفسد نه المقد فيجبأجر المثل فتترجع الينة من تثبت بينته صحة المقد وصحة الشرط ولو لم يزرع حتى اختلفا كان القول نول رب الارض ان ادعى أنه دفها بأقفزة معلومة لان الزارع يدعى عليــه استحقاق منفعة الارض ووجوب تسليمها اليه ورب الارض منكر لذلك فالقول قوله مع عينه وائ ادعى رب الارضأنه دفها بالنصف فالفول قول المزارع أنه أخذها بمشرين قفيزا مع بمينه علىماادعي رب الارض لان رب الارض مدعى استحقاق بمض الخارج عليه والمزارع منكر لذلك وقيل لامعني ليمين المزارع هنا لانه متمكن من فسخ العقد قبل القاء البذر في الارض وقد ادعى مايفسد المسقد فكان ذلك عنزلة الفسخ منه ثم المين أنما تذبى على دعوى ملزمة ودعوى رب الارض لا تلزمه شيأ قبسل الزراعة فلا معنى لاستحلافه فان كان البذر من صاحب الارض فلها أدرك الزرع قال العامل شرطت لي النصف وقال رب الاض شرطت لك عشرين قفيزًا من الخارج فالقول قول رب الاض والبينة بينة العامل لأن العامل يدعى استحقاق جزء من الخارج على رب الارض بالشرط ورب الارض منكر لذلك فالقول قوله مع يمينه والبينة بينة العامل لانها تثبت الاستحقاق له وان لم تخرج الارض شيأ فقال العامل

شرطت لى عشرين قفيزا وقال رب الارض شرطت لك النصف فالقول قول رب الارض لان المامل مدعى أجر العمل دينا في ذمته وهو منكر لذلك والبينة بينة رب الارض أيضا لآنه يثبت ببينته صحة العقد ويشهد شهوده باشـتراط ما يُنبت بالشرط في الزارعة والآخر انما يشهدشهوده باشتراط مالا شبت بالشرط في الزارعة فكان الاثبات في بينةرب الارض أظهر ولولم يزرعحتي اختلفافالفول تولالذي يدعي الفداد منهما مع بمينه لانهينكر وجوب تسايم شئ عليـه ولو أقاما البينة فالبينة بينة الذي يدعي المزارعـة بالنصف أيهما كان لأنه يثبت يبدته صحة المقد وكونه سببا للاستحقاق فتترجح بينته بذلك ولو أخرجزرعا كشيرا فقال لصاحب الارض والبذر شرمات لكالنصف وزيادة عشرة أففزة وقال العامل شرطت لي البصف فالقول قدول العامــل لانهما اتفقا على اشــتراطـ النصف ثم ادعى رب الارض زيادة على ذلك والعامل منكر لتلك الزيادة ثم رب الارض متمنت في كلامه لانه نقر له نزيادة ليبطل مه أصل استحقاقه لاليثبت حقه فيما أقر له مه وقول المتعنت غير مقبول وان أقاما جيما البينة فالبينة مينة رب الارض لانه ثنبت سينته زيادة الشرط ولانه ثنبت سينته فساد المقد بمدما ظهر بالفاقهما ما هو شرط الصحة وهو اشتراط نصف الخارج فالزيادة هاه: ا في بينته ولو ادعى رب الارض أنه اشترط له نصف مآخرج الارض الا خمسةً قفزة [ وقال العامل لميستثن شيأ فالقول قول رب الارض لان الكلام المقيد بالاستثناء يكون عبارة عما وراء المستثنى فالمزارع مدعى عليه استحقاق نصف كامل بالشرط ورب الارض ينكر الشرط في بمض ذلك النصف معنى فالقول قوله لا نكاره والبينة بينة المزارع لانه للبت صحة الزارعة والفضل فيما يدعيه لنفسه أن لم تخرج الارض شيأ وقال المزارع شرطت لى النصف وزيادة عشرة أقفزة وقال رب الارض شرطت الكالف فالقول قول رب الارض لاتفاقهما على اشتراط النصف وتفرد المزارع بدعوى الزيادة لاليستحقها بل ليبطل العقد لها والبينة بينة المزارع لانه نثبت زيادة شرط ببينته ويثبت لنفسه أجر المثل دلنافي ذمةرب الارض ولو قال المزارع شرطت لى النصف الاعشرة أقفزة وقال رب الارض شرطت لك النصف ولم تخرج الارض شيأ فالقول قول رب الارض لان المزارع مدعى الاجر دينا في ذمـة ربالارض ورب الارض منكر لذلك وان أقاما البينة فالبينة بينة رب الارض أيضًا لآنه يثبت بينته شرط صحة العـقد وان اختلفًا قبل العـمل فقال الزارع شرطت لي

النصف وزيادة عشرة أقفرة وقال رب الارض شرطت لك النصف فالقول قول رب الارض في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله على قول من يرى جواز الزارعـة وفي قول أبي يوسف ومحمد القول قول الزارع وهذا لاز رب الارض يدعي صحة العقد ومن أصل أبي حنيفة أن القول تول من يدعى الصحة \* بيانه فيما تقد دم في الدلم اذا ادعى أحد المتعاقدين الاجل في السلم وأنكره الآخرأن عند أبي حنيفة القول قول من يدعي الاجل أيهما كان لأنه يدعي صحة العقد وعندهما القول قول رب السلم لأن السلم اليه ادا كان يدعى الاجــل ورب السلم منكر لدعواه فالقول قوله وان كان في انكاره افساد العقد وان كان المسلم اليــه منكراً للاجل فهو متعنت في هذا الانكار لان رب السلم يقرله بالاجل وهو ينـكر ذلك تمنتا ليفسد به المقد فرنا كذلك عند أبي حنيفة رحمه الله بجمل القول قول رب الارض لانه يدعى صحة العقد وعندهما يجعل القول قول الزارع لان كلامهما خرج مخرج الدعوى والانكار فرب الارض يدعي على الزارع استحقاق تسليم النفس لاقامة العمل وهو منكر فالقول قوله مع بمينه وان كان في انكاره افساد المقد وان أقاما البينة فالبينة بينة الزارع في قولهم جميما لآنه يثبت السبب المفسد بعد تصادقهما على ماهو شرط الصحة ولا يثبت الفضل فيما شرطله ولو قال الزارع شرطت لي النصف الاعشرة أقفزة وقال رب الارض شرطت لك النصف فالقول قول رب الارض عندهم جميما أما عند أبي حنيفة رحمه الله فلانه يدعى الصحة وأما عندهما فلان الزارع متمنت لان رب الارض يقر له بزيادة فيما شرط له والزارع يكذبه فما أقر له به ليفسد به العقد فكان متعنتا فان أقاما البينة فالبينة بينة رب الارض لا به بدبت شرط صحة العقد واستحقاق العمل على الزارع ببينته ولو قال الزارع قبل العمل شرطت لى النصف وقال رب الارض والبذرشرطت لك النصف وزيادة عشرة أقفزة فالقول قول الزارع لانهما أنفقاعلي شرط صحة العقد وهو اشتراط النصف ثم رب الارض مدعي شرط زيادة على ذلك ليفسد به المقد والمزارع منكر لذلك فالقول قولهمم يمينه والبينة بينة رب الارض لأنباته الشرط المفسد مع تصادقهما على ماهو شرط صحة العقد ولو قال رب الارض شرطت لك النصف الاعشرة أقفرة وقال المزارع شرطت لي النصف فالقول قول رب الارض لأن الزارع مدعى زيادة أقفزة فما شرط ورب الارض مذكر لما قلنا ان الكلام المصدر بالاستثناء يصير عبارةعما وراء المستثنى والبينة بينة الزارعلامه يثبت الفضل

في الشروط له ببياته ولو كان البــذر من قبل المامل كان حاله في جميم هذه الوجوء عزلة حال رب الارض حتى كان البذر من قبله لامهني الذيأشرنا اليه واذا دفع الرجل الي رجكين أرضاو بذرا على أن يزرعاها سنتهما هذه فما أخرج الله تمالي من ذلك فلاحدهما بمينه الثلث منه ولرب الارض الثلثان وللآخر على رب الارض أجر مائة درهم فهو جائز على مااشتر طو ا لآنه استأجر أحدهما ببدل معلوم لعمل مدة معلومة واستأجر الآخر بجزء من الخارج مدة معلومة وكل واحد من هذين العقدين جائز عند الانفراد فكذا عنــد الجمع بينهما فات أخرجت الارض زرعا كثيرا فاختلف العاملان فقال كل واحــد منهما أنا صاحب الثلث فالقول قول رب الارض في ذلك لان كل واحد منهما مدعى استحقاق الثلث عليه بالشرط. فاذا صدق أحدهما فقد أتر له بالثاث وأنكر استحقاق الآخر فالقول توله ثم لما كان كل واحد منهما يستحق عليه كان القول قوله في بيان مايستحقه كل واحد منهما عليه من الاجر أو ثلث الخارج وان أقام كل واحــد منهما البينة أنه صاحب الثلث أخذ الذي أقر له رب الارض الثلث باقراره وأخذ الآخر الثلث ببيئته لانه أثبت ما ادعاء بالبينة ولا شي له من الاجر لاز من ضرورة استحقافه ثاث الخارج ابتفاء الاجر الذي بهأتر له رب الارض ولو لم تخرج الارض شيأفة ل كل واحد منهما أنا صاحب الاجر فالقول قول ربالارض لما تلنا وان أقاما البينة فلكل واحد منهما على رب الارض مائة درهم لاحــدهما باقرار رب الارض له وللآخر بانبانه بالبينة ولايلتفت الى بينة ربالارض في هذا الوجهولا في الوجه الاول مع بينتهما لانهما المدعيان للحق قبله والبينة على المدعى دون المنكر ولوكان دفع الارض البهماعلى أن يزرعاها ببذرهاعلى أن ماخرج منه فلاحدها بعينه نصفه ولرب الارض عليمه أجر مائمة درهم وللآخر الشالزرع ولرب الارض سدس الزرع فهذا جائز لانهأجر الارض منهما نصفها من أحدهما بمائة درهم ونصفها من الآخر بثلث مايخرجه ذلك النصف وكل واحد من هذين المقدين صحيح عند الانفراد وقد بينا أن باختلاف البــدل لانتفرق الصفقة في حق صاحب الارض فان زرعها فلم تخرج الارض شيأ فقال كل واحــد منهما لرب الارض أنا شرطت لك سدس الزرع فالقول قول كل واحد منهما فيازعم أنه شرط له لان رب الارض يصدق أحدهما في ذلك ويدعي على الآخر وجوب الاجر دينا في ذمته وهذا منكر لذلك فالقول قوله لانكاره مع يمينه وان أقاما البينة أخــذ ببينة رب الارض

لانه يثبت للآخر ببينته دينا في ذمته ولو أخرجت زرعا كثيرا فادعى كل واحـ د مهما انه هو الذي شرط له الاجر وادعى صاحب الارض على أحدهما الاجر وعلى الآخر سدس الزرع فانه يأخــ ذ الاجر من الذي ادعاه عليــه لتصادتهما على ذلك و في حق رب الارض يدعي عَليه استحقاق بـض الخارج وهو ٠: كمر فالقول نوله ويقال لرب الارض أقم البينة على السدس الذي ادعيته عليه وان أقام البينة أخذ ببينة رب الارض لانه هو المدعى أنثبت لحقه ببينته ولو دفع رجل الى رجل أرضا على أن يزرعها ببذره وعمله فما خرج منــه فثلثاه للمامل والثاث لاحد صاحبي الارض بعينه وللآخر مائة درهم أجر نصيبه فهو جائز لانه استأجر من أحــدهمانصيبه باجر مسمى واستأجر من الآخر نصيبه بثاث ما يخرجه نصيبه وكل واحد منهما مستتيم فان أخرجت زرعا كثيرا فادعي كل واحد من صاحبي الارض آنه صاحب الثاث فالقول قول الزارع لان كل واحد منهما يدعى استحقاق الخارج عليهوان أقام كل واحد من صاحبي الارض البينة كان لكل واحدمنهما ثاث الخارج لانه أقر لاحدهما بثلث الخارج والآخر أثبت ببينته استحقاق ثاث الخارج ولا يلتفت الى بينة الزارع مم بينتهما لانهما الدعيان والبينة في جانب المدعى دوز المذكر واذا دفع الرجــل الى رجلين أرضا وبذرا على أن لاحــدهما بعينه ثلث الخارج وللآخر عشرين قفرزامن الخارج ولرب الارض ما بقي فزرعاها فأخرجت الارض زرعا كثيرا فالثلث الذي سمى له الثاث والثلثان لصاحب الارض وللاخر أجر مثله أخرجت الارض شيأ أو لم تخرج لان عقد المزارعة بينه وبين الذي شرط له انثلث صحيح وبينه وبين الاخرفاسدلانه شرط له شرطا يؤدي الى قطع الشركة في الخارج مم حصوله والزارعة بمثل هذا الشرط تفسد ولكن عقده مع أحدها معطوف على الدقد مم الاخر بحرف العطف وليس بمشروط فيه ففساد العـقد بينه وبين أحدهمالايفسد المقد بينه وبين الاخر فاز اختلفا في الذي شرط له الثلث منهما فالقول قول رب الارض لان كل واحد منهما يدعى الاستحقاق عليه بالشرط وان أقاما البينة كان لكل واحــد منهما ثاث الخارج لاحــدهما باقرار رب الارض له به وللاخر باثبانه بالبينة ولو لم تخرج الارض شيأ كان القول قول رب الارض في الذي له اجر مثله منهمافان أقام كلواحد منهما البينة على ما ادعى فالبينة بينة رب الارض لان رب الارض صدق أحدهما فيما ادعى عليه من اجر الشل وأغما بقيت الدعوى بينه وبين الاخر ورب الارض ببينة تثبت شرط

صحة المدة لد بينه وبين الآخر والآخر ينفى ذلك ببنته وقد بينا أن البينة التي نثبت شرط صحة المقد تترجع بخلاف ماسبق فهناك كل واحد من العقدين صحيح فلا يكون رب الارض بينته مثبتا شرط صحة المقد ولو كان صاحب الارض ائنين على مثل هذا الشرط دفعاه الى واحد والبد فدر من قبل المزارع كان في جميع هده الوجوه مشل ما بينا من حكم صاحب الارض حين كان البذر من قبله لاستوائهما في المنى وذلك يتضح لك اذا تأملت والله أعلم

## حى﴿ باب المشر في الزارعة والعاملة ﴾⊸

(قال رحمه الله) واذا دنم الرجل الى رجل أرضا سنته هذه على أن يزرعها سِذره وعمله الهالنصف فاخرجت الارض زرعاكشيرا والارض أرض عشر نفي قياس قول أبي حنيفة على قول من أجاز الزارعة يكون للمزارع نصف الخارج كاملا ويأخذ السلطان عشر جميم الخارجمن نصيب صاحب الارض انكانت تشرب سحاأ وتسقيها السماء وان كانت تسقى مدلو أودالية فنصف عشر جميع الخارج على صاحب الارض لا لهمؤاجر لارضه مجزء من الخارج ومن أصل أبي حنيفةرحمه الله ان من أجر أرضهالمشرية فالعشر يكون على الآخر وعندهما المشر في الخارج على المستأجر فهنا أيضا عنــدهما العشر على كل واحــد منهما في الخارج نصفان وان سرق الخارج قبـل القسمة أو بدـد القسمة فلاعشر عليهما لفوات محل الحق وعند أبي حنيفة رحمه الله عشر جميم الخارج على رب الارض فان سرق الطمام بمد ماحصد أو حرق قبل أن يأخذ السلطان الدشر يبطل عن رب الارض نصفه ولزمه في ماله نصفه لان حصة النصف الذي صار المزارع من المشر صار دينا في ذمة رب الارض فلا يسقط ذلك عنــه مهلاك الخارج وفي النصف الذي هو ملك رب الارض العشر باق في عينه فاذا هلك سقط عشر ذلك عنه لفوات المحل وكذلك لو كان البذر من قبل رب الارض فأنه مستأجر للعامل بنصف الخارج فيكون عشر الكل عليه عنمد أمى حنيفة لان العشر مؤنة الارضالنامية كالخراج وهو المالك للارض فاذا سرقالطمام بمد الحصادسقط عنه النصف حصة نصيبه من الخراج وأماحصة نصيب الزارع فصارت دينا في ذمته تمليكه اياه من المزارع فلا يسقط ذلك عنه بهلاك الخارج ولو أجر أرضه من رجل بمائة درهم يزرعها هذه السنة فاخرجت زرعاً كثيرا ثم وى الاجر على المستأجر فمشر جميع الطمام على رب الارض

فى قول أبى حنيفة رحمه الله وقد صار ذلك دينا فى ذمته واللآخر دين له على المستأجر فان توى دينه على المستأجر فان سرق طعام المستأجر لا يستقط عن المؤاجر المشر الذي صار دينا عليــه ولو استحصد الزرع فلم يحصــد حتى هلك فالاجر واجب لان وجوب الاجر بالمَكن من استيفاء الممقود عليه وقد تمكن المستأجر من ذلك وقد استوفاه حقيقة ولا عشر على واحد منهما لأن وجوب المشر عند الحصاد قال الله تمالي وآنوا حقه يوم حصاده وانما يصير دينا في ذمة الآجر بعد وجويه فاذا هلك الخارج قبل الحصاد لم يكن عليه شئ بخلاف مااذاهلك بعد الحصاد لان المشر قد تقرر وجوبه هنا وصار دينا في ذمة الآجر وكدلك في المزارعة أذا هلك الزرع بمد مااستحصدقبل أن محصد فلا عشر على واحد منهما في القولين جيما سواء كان البذر من قبل رب الارض أو من قبل المزارع لان المحل فات قبل أن يأتى وقت وجوب العشر فهو بمنزلة مالو استهلك النصاب قبل تمام الحول والهلاك هنا في حق المؤاجر عنزلة الاستملاك في مال الزكاة حتى أذا استهلك بمسد عام الحول فالزكاة دين عليه فاذا هلك هنا بدـ الحصاد يكون العشر دينا عليه وكذلك الجواب في معاملة النخيل والكروم هو مثل الجواب في المزارعة أنه أذا هلك قبـل الجذاذ فلا عشر على رب النخيل وان هلك بعد الجذاذ فعشر نصيب العامل دين عليه في قول أبي حنيفة فان الجذاذ في الثمار عنزلة الحصاد في الزرع وان استهاكمه رجل فليس على رب النخيل في حصته شيء من العشر الا أن يستوفي مدله من المستهلك فحينتذ يؤدي عشره لان المحــل فات وأخلف بدلا وان استوفى منه بمض البدل يؤدى العشر يقدر ذلك اعتبارا للجزء بالكل ولو صالح الامام قوما من أهل الحرب على أن صاروا ذمة له ووضع على رؤسهم شيأ معلوما وجعل خراج أراضيهم ونخيلهم وأشجارهم المناصفة فذلك جائز لانه نصب باظرا للمسلمين وربما يكون خراج القاسمة أنفع للفريقين من خراج الوظيفة فاذا دفعرجل أرضا مزارعة والبذر منه أومن العامل أو أجرها بدراهم أو أعارها رجلا ليزرعها لنفسه أو دفع الاشجار معاملة كان الجواب في جميم ذلك على نحو ما بينا في العشر لان الخراج هنا جزء من الخارج لا يجب الا بعــد حصول الخارج حقيقة فيكون عنز لة العشر في التخريج على القولين كما بينا بخلاف خراج الوظيفة فانه يجب بالتمكن من الانتفاع وان لم يزرع كان على رب الارض في الوجوء كلها واذا دفع أرضا من أرض العشر وبذرا الى رجل على أن يزرعها سنته هذه على أن للمزارع

عشرين قفيزا من الخارج فأخرجت الارض زرعاكثير افللمامل أجرمثله وعلى رب الارض عشر جميع الخارج لانه استأجر العامل اجارة فاسدة ولو استأجره اجارة صحيحة بدراهم مسماة للممل كان عشر جميع الخارج على رب الارض فكذلك هنا ولا يرفع مما أخرجت الارض نفقة ولا أجرعامل لان بازاء ماغرم من الاجر دخل في ملكه الموض وهومنفعة المامل وصار اقامة المدل باجيره كاقامته بنفسه ولو زرع الارض كان عليه عشر جميع الخارج من غير أن يرفع من ذلك بذرا أو نفقة أنفقها فكذلك أجر العامل ولو كان البذر من المامل كان الخارج له وعليه أجر مثل الارض ثم في قول أبي حنيفة رحمـه الله عشر جميم الخارج على رب الارضوعندهماالعشر في الخارج اعتبارا للاجارة الفاسدة بالاجارة الصحيحة في القولين ولو دفع اليــه الارض على أن يزرعها ببذر منهما فما خرج فهو بينهما نصفات مالمزارعة فاسدة لأنه جمل منفعة نصف الارض للمامل مقابلة عمله في النصف الآخر لرب الارض تم الخارج بينهما نصفان لان البذر بينهما نصفان والخارج نماء البذر وعشر الطمام كله على رب الارض في قول أبي حنيفة رحمه الله لانهصار مؤاجرا نصف الارض عِمَا شرط بِمَقَابِلتِه من عمله في النصف الآخر فهو بمنزلة مالو أجرها بدراهم وعندهما المشر في الخارج ولرب الارض نصف أجر مثل أرضه لانه استوفي منفعة نصف الارض محكم عقد فاسد ولهذا المني يكون العشر في نصيب العامل على رب الارض في قول أبي حنيفة لآنه قد حصل له منفعة ذلك النصف من الارض وهو أجر المثل ولا أجر للعامل لانه عمل فيها هو شريك فيه فلا يستوجب الاجر على غيره ولو دفع الى رجــل أرض عشر على أن يزرعها ببذره وعمله بالنصف فاستحصد الزرع ولم يحصدحتي استهلكه رجل أوسرقه وهو مقربه فلا عشر على واحــد منهما حتى يؤدي المستهلك ما عليــه وما أدى من شي كان على رب الارض عشره في قول أبي حنيفة رحمه الله سواء كان البذر من قبل العامل أومن قبل رب الارض لان حكم البدل حكم المبدل وسلامته بان يستوفى ممن عليه فأما ماكان دينا في ذمته فهو كالتاوي وفي قولهما ما خرج من شئ أخذ السلطان عشر ذلك والباق بينهما نصفان وكذلك لو كانت الارض مما صالح الامام أهلها على أن جعل خراجها نصف الخارج فان خراج المقياسمة عنزلة العشر وكذلك لو كان أجر أرضه العشرية بدراهم فزرعها المستأجر فاستحصد زرعها ثم استهلكها مستهلك فلاعشر على واحد منهما حتى يؤدى المستهلك ما عليه

من البدل فاذا أدى شيأ منه فمند أبي حنيفة عشر مقدار ماوصل الى المستأجر على رب الارض وعندهما عشر ذلك القدر في الخارج لأن رب الأرض في حكم العشر بمنزلة ما لو كان زرعها ننفسه عندأ بي حنيفة رحمه الله واذا غصب الرجل أرض عشر أوخراج فزرعها فأخرجت زرعا كشيرا ولم تنقصها لزراعة شيأ فالخارج على الزارع والعشر عليـه في الخارج لان رب الارض لم يسلم له شي من منفعة الارض ولا كان متمكنا من الانتفاع بها مع منع الغاصب أياه من ذلك فلا يلزمه عشر ولا خراج فاذا تمذر أيجاب ذلك عليــه وجب على الغاصب لان المنفعة سلمت له من غير عوض فكما التحق هو بالمالك في سلامة منفعة الارضله يغير عوض فكذلك في وجوب المشر والخراج عليه ولو كانت المزارعة نقصت الارض فعلى الزارع غرم النقصان لان ذلك الجزء تلف نفعله فيجب عليه ضمانه ثم في قول أبي حنيفةرحمه الله على ما ذكره أبو يوسف عشر جميع ما أخرجت الارض على رب الارض وكذلك ان كانتله أرض خراج فعليه خراجها لان ما استوفى هو من قيمة النقصان منفعة سلمت له باعتبار عمل الزراعة فكان منزلة مالو اجرالارض بذلك القدرفعليه العشر والخراج سواء كان ماوصل اليه مثل المشر أو الخراج الواجب أو أقل أو أكثر وهذا نقوى قول من يقول من أصحابنا رحمهم الله ان تقصان الارض عوض عن منفعتها وان الطريق في معرفة النقصان أن ينظر بكم تؤجر الارض قبل المزارعة وبمدها فمقدار التفاوت هو نقصان الاربض وفي هذا اختلاف بين أمَّة المخ فان بمضهم بقولون ان المنفعة عندنا لاتضمن بالاتلاف ولكن النقصان في حكم بدل جزء فاثمت من المين وطربق معرفته أن ينظر بكم كانت تشتري تلك الارض قبل الزراعة وبكم تشتري بمدها فتفاوت ما ينهما هو النقصان والقول الاول أقرب الىالصواب نناء على الجوأب الذي ذكره هنا فانهجمل النقصان بمنزلة الاجرة عند أبي حنيفة وأما في قول محمد فان كان تقصان الارض مثل الخراج أوأ كثر فلرب الارض قيمة النقصان على الغاصب والخراج على رب الارض يعطيه عايستوفى وان كانت قيمة النقصان أقل من الخراج فالخراج على الغاصب وايس عليه في من النقصان لرب الارض فكانه استحسن ذلك لدفع الضرر عن رب الارض فأنه لا يمكن انجاب موجبين على الغاصب بسبب زراعة واحدة فيجمل كأنه لم يتمكن نقصان في الارض حتى يجب الخراج على الغاصب ولا يتضرر به رب الارض وأما العشر على قوله وعلى قول أبي يوسف فني الخارج والخارج للغاصب فيؤدى

عشر الخارج ويغرم لصاحب الارض النقصان مع ذلك كما يغرم الاجر لو كال استأجرها منه وقع فى بعض نسخ الاصل الجمع بين الخراج والعشر فى تخريج قول محمد رحمه الله وهو سهوانا الصحيح ماذكرناه والله أعلم

#### م ﴿ باب المعاملة ﴾ و

(قال رحمه الله ) واذا دفع الى رجل نخلا معاملة سنين معلومة بالنصف فهو جائز على قول من يرى جواز المزارعة وكذلك معاملة الشجروالكرم والرطاب في قول علمائنا رحمهم الله وقال الشافعي لاتجوز الماملة الافى النخيل والكروم خاصة لان جواز ذلك بالاثر وانما ورد الاثر في النخيسل والكروم وهو مافعله رسول الله صلى اللهعليمه وسلم بخيبر ولكن هذا فاســد فقه كان أهل خيبر يعملون في الاشجار والرطاب أيضاكما يعملون في النخيل والكروم ثم هذا الكلام آءا يستقيم ممن لايرى تعليل النصوص فاذا كان الشافعي يرى تعليل النصوص فلا يستةيم منه معنى فيصير حكم الماملة على النخيل والكروم باعتبار ان الاثر ورد فيها فان أراد صاحب الخيل أن يخرج العامل لم يكن له ذلك الا من عدر مخلاف مالو دفع الارض والبذر مزارعة لان صاحب البذر يحتاج إلى أن ياتي بذره في الارض وفيه اتلاف ملكه فله أن لايرضي به وهنا صاحب النخيل لايحتاج في ايفاء العقد الى اتلاف شيُّ من ماله فيلزم المقد في الجانبين بنفسه ولا ينفر دأحدهما بفسخه الا بمذر كسائر الاجارات والعذر هنا أن يلحقه دين فادح لاوفاء عنده الا ببيـمالنخيل أو يكون العامل سارقاممروفا بالسرقة فخف منه على أخذ سعف النخل وسرقته أو على سرقة الثمار قبل الادراك وقد بينا أن هذا عذر في سائر الاجارات نحو اجارة الظائر لما يلحقه فيه من ضرر لم يلزمه بالمقد فهذلك في المعاملة وان كان النمر قد خرج ولم يبلغ ثم لحقه دين لاوفاء عنده الا بببع النخيل لم يكن له أن ينقض الماملة ولا يبيعه حتى يبلغ الثمر فيباع نصيب صاحب النخل من النخل من الثمر في الدين وتنتقض الماءلة فيما بقي وقد تقدم نظيره في المزارعة والمعنى فيهما سواء فان الشركة انعقدت بينهما في الثمر ولادراكه نهاية معلومة فني الانتظار توفير المنفعة ودفع الضرر من الجانبين وفي نقض الماملة في الحال اضرار بالمامل من حيث ان فيه ابطال حقه من نصيب الثمر فلدفع الضرر قلنا يخرج رب النخيل من الشجر وسبق المعاملة بينهما الى أن بدرك ماخرج

من الثمر ولو أراد العامل ترك العمل قبل خروج التمر لم يكن له ذلك الا أن يمرض مرضا يضعف عن العمل معه فيكون هذا عذرا ولا يقال ينبغي أن يؤمر في المرض أن يستأجر عاملا لبقيم العمل لان في ذلك الحاق ضرريه لم يلتزمه بمقد الماملة واذا كان عليه في ايفاء المقد ضرر فوق ما التزمه يصير ذلك عذرا في فسخ الماملة قال في الاصلأو بريد سفرا أو يترك ذلك العمل فيكون هذا عذرا له وقد بينا في أول الكتاب ان في هذا الفصل رواتين وتأويل ما ذكر هنا أن العمل كان مشر وطابيده ولو دفع الى رجل نخلا أو شجرا أو كرمامعاملة بالنصف ولم يسم الوقت جاز استحسانًا على أول ثمرة تخرج في أول سنته وفي القياس لا يجوز لان هذا استثجار للمامل وبهذا لايصير المقود عليه مملوما الابييان المدة فاذا لم بيينا لابجوز العقدكما في الزارعة ووجه الاستحسان أن لادراك التمر أواما معلوما في العادة ونحن نتيةن ان الفاء العقد مقصودهنا الى ادراك الثمار والثابت بالعادة كالثابت بالشرط فصارتالمدة معلومةوان تقدم أو تأخر فذلك يسير لايقم بسببه منازعة بينهمافي العادة بخلاف المزارعة فان آخر المدة هناك مجهول لجهالة أولها لازمايزرع في الخريف بدرك في آخر الربيع ومايزرع في الربيع يدرك ف آخرالصيفوما يزرع في الصيف يدرك في آخر الخريف نلجهالة وقت ابتداء عمل المزارعة يصير وتتالنهاية مجهولا وهذه الجهالة نفضي الىالمنازعة بينهما فلهذا لا يجوز العقد الابببان المدة ثم فيالماملة يتيقن ان العقد تناول أول ثمره وفيما وراء ذلك شك فلا نثبت الا المتيقن واذا لم يخرج عمره في تلك السنة انتقضت الماملة لان المقد لا يتناول الا ذلك القدر من المدة فكأنهما نصاعلى ذلك ولو دفع اليه أصول رطبة ثابتة في الارض معاملة ولم يسم الوقت فهو فاسد لانالرطبة ليست لها غابة بنتهى الها نموها ولكنها تنمو ماتركت في الارض مخلاف الثمار فان لها غاية تنتهي اليها فاذا تركت بعد ذلك تفسد فان كانت للرطبة غاية معلومة تنتهي اليها في نباتها حتى تقطع ثم تخرج بمد ذلك فهذه معاملة جائزة والمعاملة في ذلك على أول جزة كما في الثمار وكلشي من هذا أخرنا فليس لواحد منهماأن ينقض المعاملة الا من عذر لان المعلوم بالعادة من المدة لما جمل كالمشروط لهما في جواز المقدفكذلك في لزومه ولو دفع اليه نخلا فيه طلع معاملة بالنصف أولم يسم الوقت أو دفعه اليه بعد ماصار بسرا أخضر أوأحر غير اله لم ينته عظمه فهو جائز لآنه بحيث ينمو بعمل العامل وله نهاية معلومة فيجوز العقد باعتباره ولو دفع اليه بعد ما تناهى عظمه وايس يزيد بعد ذلك قليلا ولا كشيرا الا أنه لم يوطب فالمعاملة

فاسدة لانه لانزداد بعمله والشركة بعقد المعاملة أنما تصح فما محدث بعمل العامل أو نزداد بعمله فاذا لم يكن مهذه الصفة كان العقدفا سدا وان عمل فيه العامل فله أجر مثله ولو اشترى من رجل طلعا في نخل أو يسرا أخضر فتركه في النخل نفير أمر صاحبه حتى صارتمرا تصدق المشترى بالزيادة لتمكن الخبث في المشترى بالزيادة الحاصلة فيه من نخل صاحب النخل بغير رضاه ولو اشتراه وهو يسر أحمر قد التهيءظمه لم تصدق بشئ لانه لم يزدفيه من النخل شئ وأعا النضج واللون والطيم بحدث فيه يتقدير الله تعالى وسبب ذلك على ماجعله الله تعالى سببا الشمس والقمر والكواكب فلايتمكن فيهخبث وآنما أورد هذا لايضاح الفصل الاول وقد بينا تمام هذا الفصل فىالبيوع ولو دفع اليه رطبة له فى أرض قد صارت بلحا ولم نذته الى أن تجذ فدفعها اليه معاملة على أن يسقيها ويقوم عليها بالنصف ولم يسم ونتا معلوما فهو فاسد الا أن يكون للرطبة غاية معلومـة تنتهى اليها فحينئذ يجوز ولو دفع اليه رطبـة قد انتهى احرازها على أن تقوم عليها ويسقيها حتى تخرج بذرها على ان مارزق اللة تعالى في ذلك من بذر فهو بينهما أصفان ولم يسميا وقتا فهو جائز استحسانا لان لادراك البذر أوانا معلوما عند الزارعين والبذر أنما محصل بعمل العامل فاشتراط المناصفة فيه يكون صحيحا والرطبة لصاحبها ولو اشترطا أن الرطبة بينهما نصفان فسدت المماملة لانهما شرطا الشركة فما لا ينمو بعمل العامل والرطبة للبدر عنزلة الاشجار للثمار فكما أن شرطالشركة في الاشجار المدفوعة اليه معالثمار يكون مفسدا للمقد فكذلكهنا ولوكان دفعها اليه وهي قداح لم تتناه والمسئلة بحالها جاز العقد لان الرطبة هذا ننمو بممله فيجوز اشتراط المناصفة فيه ولادراك البذرأو أن مملوم فلا يضرهما رك التوقيت ولو دفع الى رجل غراس شجرا وكرم أو نخل قدعلق فى الارض ولم يبلغ الثمر على أن يقوم عليه ويسقيه ويلقح نخله فما خرج من ذلك فهو بينهمانصفان فهذه معاملة فاسدة الاآن يسمى سنين معلومة لانه لا يدرى في كم تحمل النخل والشجر والكرم والاشــجار تتفاوت في ذلك يتفاوت مواضعها من الارض بالقوة والضعف فان بينا مدة معلومة صار مقدار المعقود عليه من عمل العامل معلوما فيجوز وان لم يبينا ذلك لايجوز ولو دفع اليه نخلا أوكرما أو شجرا قد أطيم وبلغ سنين معلومة علىأن يقوم عليه ويسقيه ويلفح نخله ويكسح كرمه على أن النخل والكرم والشجر والخارج كله بينهما نصفان فهذا فاســد لاشتراطهما الشركة فيما هو حاصل لا بعمل المامل وهو الاشجار بمنزلة ما لو دفع الارضمزارعة على

أن تكون الارض والزرع بينهما نصفين ولو دفع اليه أصول رطبه على أن يقوم عليها ويسقيها حتى تذهب أصولها وينقطع مبتها على أن الحارج بينهما نصفان فهو فاســـد وكــذلك النخل والشجر لانه ليس لذلك نهاية معلومة بالعادة وجهالة المسدة في المعاملة نفسد المعاملة ولو دفع اليه نخلا أو شجرا أو كرما معاملة أشهرا معلومـة يعلم انها لا تخرج نمرة في تلك المـدة بان دفعها أول الشتاء الىأول الربيع فهذا فاسد لان المقصود بالمعاملة الشركة في الحارج وهذا الشرط يمنع ماهو القصود فيكون مفسدا للعقد ولو اشترطا وقتا قد يبلغ الثمر فى تلك المدة وقديةًا خر عنها جاز لانا لانعلم تفويت. وجبالعقد فهذا الشرطانما يوهم ذلك وهذا التوهم فى كل مماءلة ومزارعة فقد يصيب الزرع والنمارآفة سماوية فان خرج الثمر فى تلك المدة فهو بينهما على مااشترطا وان تأخر عن تلك المدة فللعامل أجر مثله فيما عمل ان كان تأخير ذلك ايس من ذهاب في تلك السنة لانه تبين الهما سميا من المدة مالاتخر جالثمار فيهاولو كان ذلك معلوماعند التماء العقد كان العقد فاسما فكذلك اذا تبين في الانتهاء وبهذا يستدل على جواب مسئلة السلم أنه اذا انقطع المسلم فيه من أيدي الناس في خلال المدة بآفة فانه يتربين به فساد المقد بمنزلة مألو كان منقطعا عند أبتدا. العقد وأن كان قد أحال في تلك السنة فلم بخرج شيئًا فهذه معاملة جا ُثرة ولا أجر للعامل في عمله ولا شيُّ له لانه بما حصل من الآفة لا يتبين ان الثمار كانت لا تخرج في المدة المذكورة واذا لم نتبين المفســـد بتي المقد صحيحا وموجبه الشركة في الخارج فاذا لم يحصل الخارج لم يكن لواحد منهما على صاحبه شيُّ وان كان قد خرج في تلك السنة ولم يحل الا أن الوقت قد أنقضي قبل أن يطلم الثمر فلامامل أجر مثله فما عمل لانه تبين المفسسد للمقد وهو أنهما ذكرا مدة كانت الثمار لا تخرج فيها ولو كان هذا معلوما في الانتداء كان العقد فاسدا فكذلك اذا تبين في الانتهاء في العاملة الفاسدة للعامل أجر مثله فيما عمل لان رب النخبل استوفى عمله بعقد فاسد والله أعلم

# ~ ﴿ باب من الماءلة أيضا كه ٥٠

(قال رحمه الله) واذا دفع الى رجل أرضا بيضاء سنين مسماة على أن يغرشها نخلا وشــجرا وكرم فهو بينهما نصفان وعلى ان الارض بينهما نصفان فهذا كله فاسد لاشتراطهما الشركة فيما كان حاصلا

لا بعمله وهو الارض فان قبضها وغرسها فأخرجت ثمراكشيرا فجميع الثمر والغرس لرب الارض وللغارس قيمة غرسه وأجر مثله فيماعمل وقد بينا في المسئلة طريقين بمشابخنارحهم الله في كتاب الاجارات احداهما أنه اشترى منه نصف الغرس منصف الارض والاخرى آنه اشترى منه جميع الغرس منصف الارض والاصح فيــه آنه استأجره ليجمل أرضه بستانا بآلات نفسه على أن يكون أجره نصف البستان الذي يظهر بعمله وآلاته وذلك في معنى قفيز الطحان فيكون فاسددا ثم الفراس عين مال قائمة كانت للعامل وقد تعدر ردها عليسه للانصال بالارض فيلزمه قيمتها مع أجر مثل عمله فيما عمل عنزلة ما لو دفع الى خياط ظهارة على أن يبطنها أو يحشوها ومخيطها جبة خصف الجبة كان المقد فاسدا وكانتله قيمة البطانة إ والحشو وأجر مثل عمله فما عمل وكذلك لو لم يشترط لهمن الارض شيأ ولكنه قال على أن يكون لك على مائة درهم أو شرط عليه كر حنطةأو شرط له نصفأرض أخرى ممروفة فالعقد فاسه في هـذا كله لجهالة الغراس الذي شرطه عليه وكذلك هذا في الزرع ولو دفع اليه أرضا على أن يزرعها سنته هذه كرا من حنطة بالنصف وعلى أن للمزارع على رب الارض مائة درهم كان الدقد فاسدا لاشتراط الاجر المسمى للمزارع مع نصف الخارج ثم الخارج كله لرب الارض وعليه كرحنطة مثل الكر الذي بذره الزارع وأجر مثل عمله فياعمل أخرجت الارض شيآ أو لم تخرج لان عمل المزارع في ذلك لرب الارض بامره فيكون كعمل رب الارض ينفسه وكذلك لو كان الفرس عند رب الارض واشــترط ما خرج من ذلك فهو بينهما نصفان وعلى أن للمامل على رب الارض مائة درهم فهو فاسد لاشتراط أجرالمسمى للعامل مع الشركة في الخارج فانه لو صح هذا كان شريكا في الخارج فلا يستوجب الاجر بعمله فيما هو شريك فيمه واذاعمل على هذا فالخارج كله لرب الارض وللعامل أجر مثله وكذلك لو شرط كر حنطة وسط أو شرط أن الارض بينهما نصفان ولوكان الغرس من قبل المال وقد اشترطأن الخارج بينهما نصفان على أذ لرب الارض على المزارع مائة درهم فهذا فاسد لاشتراط الاجر المسمى اصاحب الارض مع الشركة في الخارج فأنه لو صح ذلك كان هو يستوجب أجر الارض العامل فيا هو مشغول من الارض بنصيب رب الارض من الغراس وذلك لا يجوز ثم الخارج كله للمامل ولرب الارض أجر مثل أرضه لان المامل هنا استأجر الارض وعمل فيها لنفسه حين شرط لرب الارض على نفسه أجراما ته درهم مع

بمض الخارج فيكون عامـلا لنفسه وقد استوفى منفية الارض محكم عقد فاسد فعليه أجر مثل الأرض مخلاف ما تقدم ولو كان الغرس والبذر من ربالارض على أن الخارج بينهما نصفان وعلى أن لرب الارض على الزارع مائة درهم فهو فاسد أيضا ثم الخارج كله للعامل ولرب الارض أجر مثل أرضه وقيمة غرسمه وبذر مثل بذره على الزارع لآنه كالمشترى للبذر والغرس ببمض المائة التي شرطها له على نفسه فيهوظهر آنه عامل لنفسه وآنه مستأجر للارض مشتر للغرس والبذر بالمائمة وينصف الخارج ففسد المقد لجهالة الغرس ثم صار قايضا للفرس والبذر محكم عقد فاسد وقد تعذر عليه رده فيلزمه القيمة فما لامثل له والمثل فما له مثل ويلزمه اجر مثل الارض وعليه أن تصدق بالفضل لانه رباه في أرض غيره بعقد فاسد وكذلك لو شرطله الغارس مكان المائمة حنطة أو شيأ من الحيوان بمينه أو بغمير عينه فالكل في الممنى الذي يفسد مه المقد سواء ولو دفع اليه الارض على أن يغرسهاالمدفوع اليه لنفسه ما بداله من الغرس ويزرعها ما بداله على أن الخارج بينهما نصفان وعلى أن للغارس على رب الارض مائة درهم أو سمى شيأ غير المائة فهو فاســـد والخارج كله للغارس ولرب الارض آجر مثل أرضه لان رب الارض وان صار كالمشترى للغراس والبذر عا شرط له على نفسه من المال المسمى ولكنه لم علكه لفساد المقد وانمدام القبض من جهته فيكون الغارس عاملا لنفسه فكان الكل له مخلاف السبق فهناك الغارس يصير قابضًا لما اشتراه شراء فاسدا \* فان قيل هنا يذبني أن يصير رب الارض قابضا أيضا باتصاله بارضه \* قلنا المداء عمله في الغرس والزرع يكون لنفسه لانه ملك نه قبـل أن يتصل بالارض ثم هو في يد الغارس حقيقة والمشترى شراء فاسدا وانكان يملك المشترى بالقبض فرده مستحق شرعا لفساد العقد فلا بجوزجمله في مد المشتري حكما مع كونه في يدالبائم حقيقة لان يد البائم فيه يدبحق ويد المشترى محرم شرعا فاما فيما سبق فبنقض العامل يخرج من يد رب الارض ويصير العامل قايضاله حقيقة وكذلك لولم يشترط المائة واشترط أن الارض بينهما نصفان ولو كان البذر والغرس من رب الارض على أن يغرسه ويبذره العامل لرب الارض على أن ما خرج من ذلك فهو بينهما نصفان وعلى أن لرب الارض على العامل أجرا مائة درهم فهو فاسد والخارج كله لرب الارض وللعامل أجر مثل عمله لانه صرح في كلامه بما ينفي بيم الفرس والبذر منه فانه شرط آن يعمل فيهالرب الارض وانما يكون عاملا لرب الارض اذا كان الغرس والبذر

من جهته فعرفنا أنه ماباع شيأ من ذلك من العامل ولكنه استأجره للعمل بنصف الخارج وشرط عليه بازاء نصف الخارج لنفسه أيضا مائة درهم فكان فساد العقد من قبل أن العامل اشترى منه بعض الخارج الذي هو معدوم بالمسمى من المائة فكان الخارج لرب الارض وللعامل أجر مثل عمله ولو دفع اليه نخلا معاملة سنين مسماة على أن يقوم عليه ويسقيه ويلقحه فا أخرج الله تعالى من ذلك من فيه و بينهما فصفان وعلى أن لرب الارض على العامل مائة درهم أو اشترط العامل على رب الارض مائة درهم فهو فاسد لاشتراط الارض المسماة مع بعض الخارج لاحدها والخارج كله لصاحب النخل لانه تولد من نخيله وكذلك لو كان قال للمامل اعمل ذلك لنفسك أو قال اعمل لى أو قال اعمل ولم يقل لى ولا لك فهو سواء لان النخيل اعمل ذلك لنفسك أو قال اعمل لى أو قال اعمل ولم يقل لى ولا لك فهو سواء لان النخيل عملوكة لصاحبها فيكون العامل في اوجوه كلها عاملا له سواء صرح بذلك أو مخلافه والله أعلم

## - ﷺ باب الارض بين الرجلين يعملان فيها أو أحدهما ﷺ و

(قال رحمه الله) واذا كانت الارض ببن رجلين فاشترطا على أن يعد ملا فيها جيما سنتهما هذه بذرها وبقرها فما خرج فهو بينهما فصفان فهو جائز لان كل واحد منهما عامل فى نصيبه من الارض بذره وبقره غير موجب لصاحبه شيأ من الخارج منه فان اشترطا أن الخارج بينهما أثلاثا كان فاسدا لان الذى شرط لنفسه الثلث كانه دفع نصيبه من الارض والبذر الى صاحب مزارعة بثلث الخارج منه على أن يعدل هو معه وذلك مفسد للمحقد ولان ماشرط من الزيادة على النصف لصاحب الثاثين يكون أجره له على عمله وانما يعمل فيها هو شريك فيه على غيره ولو كان البذر منهما أثلاثا والخارج كذلك كان جائز الان الذى شرط لنفسه ثلث الخارج كانه أعار شريكه ثلث أثلاثا والخارج كذلك كان جائز الان الذى شرط لنفسه ثمث الخارج من بذر شريكه وأغايستحق نصيبه من الارض وأعا به ببعض العمل وذلك جائز ولو اشترطا أن الخارج نصفان كان فاسدا لان الذى كان منه ثلث البذر شرط لنفسه بمض الخارج من بذر شريكه وأغايستحق فاسدا لان الذى كان منه ثلث البذر شرط لنفسه بمض الخارج على غيره اذ هو يصير دافعاسد س الارض من شريكه مزارعة بجميع الخارج منه وذلك فاسدد ثم الخارج بينهما على قدر بذرها وعلى صاحب ثانى البذر أجر مثل سدس الارض لشريكه لانه استوفى منفعة ذلك بذرها وعلى صاحب ثانى البذر أجر مثل سدس الارض لشريكه لانه استوفى منفعة ذلك القدر من نصيبة من الارض بمقد فاسد ويكون له نصف الزرع طيبا لا تصدق شي منه منه الدرم من نصيبة من الارض بمقد فاسد ويكون له نصف الزرع طيبا لا تصدق شي منه منه الدرم من نصيبة من الارض بمقد فاسد ويكون له نصف الزرع طيبا لا تصدق شي منه منه الدرم من نصيبة من الارض بمقد فاسد ويكون له نصف الزرع طيبا لا تصدق شي منه منه الدرم الميدة من الارض بمقد فاسد ويكون له نصف الزرع طيبا لا تصدق شي منه الدرم المناس المي المنه الميال المي المياد ويكون اله نصف الزرع طيبا الا تصدق شيء منه الدرم المياد ويكون له نصف الزرع طيبا لا تصدق شيء منه الدرم المياد المياد ويكون له نصف الزرع طيبا الاحسد شير الدرم المياد ويكون الدرم المياد المياد المياد المياد ويكون الدرم المياد المياد ويكون الدرم المياد ال

لانه رباه في أرض نفسه وأما سدس الزرع فانه يدفع منه ربع بذره الذي بذره وما غرممن الاجر والنفقة فيه يتصدق بالفضل لانه رباه في أرض غييره بعقد فاسد ويكون له نصف لزرع طيبا لايتصدق بشيء منه لانه رباه في أرض غيره بمقد فاسد ولو كان الخارج والبذر ينهمانصفين والعمل عليهما جميعا الاالبقر فأنهما اشترطاه على أحدهما بعينه خاصة جاز والخارج بينهما نصفان لان صاحب البقر معين لصاحبه ببقره حين لم يشترط لنفسه شيءًا من الخارج من بذرصاحبه ولو اشترطا لصاحب البقر الثي الخارج كانت المزارعة فاسدة لان الذي شرط لنفسه الثاث كانه استأجر البقر من صاحبه بثلث الخارج من نصيبه واستثجار البقر في الزارعة مقصودا لايجوز والخارج بينهما نصفان على قدر بذرهما ولصاحب البقر أجر مثل بقره فيما كربت لانها كربت الارض قبل أن تقع الشركة بينهما في الزرع فكان مستوفيا هذه المنفعة من بقره بحكي عقد فاسد ولواشترطا البذرمن عند أحدهما بمينه والبقر من الآخر والخارج بينهما نصفان لم يجز لان صاحب البقر يصير دافعا أرضه وبقره وزارعة بنصف الخارج وقد شرط في ذلك عمل رب الارض والبقر مع صاحب البذر وكل واحد من هذين بأنفراده مفسد للمقد فاذا حصل الخارج فهو كله لصاحب البـذر ولصاحب البقر أجر مشـل بقره وأجر مثل عمله وأجر مثل حصنه من الارض على صاحب البذر ثم يطيب نصف الزرع لصاحب البذر لانه رباه في أرض نفسه ويأخذ من النصف الآخر نصف ما غرم لصاحب البقر من أجر مثل بقره وأجر عمله وجميم ماغرم له من أجر مثل الارض ونصف البذر مع نصف ما انفق فيه ويتصدق بالفضل لانه ربي هذا النصف في أرض غيره بمقد فاسد وكذلك لو اشترطا لصاحب البذر ثلثي الخارج وللآخر ثلث الخارج فهذا وماسبق في التخريج سواء لاستوائهما في المني واذا دفع الرجلان أرضا لهما وبذرا الى رجل على أن يزرعها سنته هذه فما خرج فنصفه لاحد صاحبي الارض وللآخرالثاث وللعامل السدسفهذه مزارعة فاسدة لان أحد الدافمين صار مستأجر اللمامل أن يعمل في نصيبه بجزء مما يخرجه نصيب صاحبه فانه شرط لنفسه نصف الخارج وذلك جميع ماتخرجه أرضه وبذره فعرفيا أنه جمل أجر العامل في نصيبه جزأ من الخارج من نصيب صاحبه وذلك لايجوز والخارج بينهما نصفان على قدر مذرهما وللماءل أجر مثل عمله فيما عمل ولو كان العامل حين اشترط السدس سمى أن ذلك السدس من حصة أحدهما خاصة وهو الذي شرط لنفسه السـدس فهذا تصريح

بالممنى الفسدللمقد فلا نزداد العقد بهالا فسادا ولو دفع رجل الىرجل أرضا مزارعة بالنصف واشترط حفظ الزرع حتى يستحصد على رب الارض والبذر من قبله أو من قبل العامل فالمزارعة فاسدة لان هــذا شرط. يعدم التخلية بين الارض وبين المامل في مدة الزارعة فيفسد به المقد ولو شرط الكراب على رب الارض فان كان البذر من قبل العاءل فالمقد فاسد وانكان من قبل ربالارض فالمقد جائز لانه اذا كان البذر من قبل العامل فالمقدفى ا جانب رب الارض يلزم بنفســه وهــذا الشرط يعدم التخلية بعد لزوم العقد وان كان من جانب رب الارض فلزوم المقد في جانبه انما يكون بمد القاء البذر في الارض والـكراب يسبق ذلك فكأنه اسـتأجره لعمل الزراعة في أرض مكروبة وادًا كان النخيل بين رجلين فدفه أحــدهما الى صاحبه سنته هذه على أن يقوم عليه ويسقيه ويلقحه فما خرج منذلك فهو بينهما للماءل ثنثاه والاتخر ثاثه فهذا فاسد لانالذي شرط الثلث لنفسه استأجر صاحبه للعمل في نصيبه بثاث الخارج من نصيبه وهو أنما يعمل فيما هو شريك لنفسه فيه واستئجار أحد الشريكين صاحبه للممل فبما هو فيه شريك باطل والخارج بينهما نصفان لايتصدق واحد منهما بشئ منه ولا أجر لامامل على شريكه لان قيام الشركة بينهما فيما يلاقيــه عمله يمنع تساييم عمله الى صاحبه ولو كان اشترطا ان الخارج نصفان جاز وكان العامل معينا لشريكه بممله فی نصیبه فان کان الذی لم یعمل أمر العامل ان یشتری ما یلقح به النخلفاشتراه رجع عليه بنصف عمن ذلك في المسأنتين جميما لانه وكيل في شراء نصف ما يلقح به النخلله وقد أدى الثمن من عنده فيرجع عليه بذلك مخلاف العمل فانه لا قيمة للعمل الا تتسمية العوض و تسليم نام الى من يكون العمل له والشركة تمنع من ذلك وهو نظير عبـــد بـين اثنين أمر أحدهما صاحبه بان يشترى له نفقة فينفق عليه بنصف النمن ولو استأجر مليحلق رأسه باجر لم يستوجب الاجر على شريكه لهسذا المهني ثم ما يذكر من التلقيح فيالنخل أنواع معلومة عند أرباب النخيل منها ما يشترى فيدق ويذر على مواضع معلومة من النخيل ومنها مانوجد من فحولة النخل مما يشبه الذكر من بني آدم ثم يشــق النخلة التي تحمل فيغرز ذلك فيها على صورة اوطء بين الذكور والاباث ولما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا النوع من أهــل المدينة فاســتقبحه ونهاهم عن ذلك فاحشفت النخل في تلك السنة فقال عهدى ببمار نخيلكم علي غير هذه الصفة قالوا نعموانما كانت تجيد الثمار بالتلقيح فانتهينا اذ منعتنا فاحشفت

فقال عليه الصلاة والسلام ادا أتيتكم بشئ من أمردينكم فاعملوا به واذا أتيتكم بشئ من أموردنياكم فأنتم أبصر بدنيا كموقبل ان النخيل على طبع الآدى فان النخلة خلقت من فضل طينة آدم عليه الصلاة والسلام على ما قال عليه الصلاة والسلام أكرموا النخلة فانها عمتسكم ولهذا لا تمرالا بالتاةبيح كما لاتحمل الانهى من بنات آدم الا بالوط، واذا قطمت رأسها يبست من ساعتها كالآدى اذا جز رأسه ولو اشترطا على أن يمملا جميما فيه ويسقياه ويلقحاه تلقيم من عندهما هــذه السنة فما خرج من ذلك فلاحــدهما بمينه الثلثان وللآخر الثلث فهذا فاسد لان أحدهما شرط لنفسه جزأ من الخارج من نصيب صاحبه من غير أن يكون له فيه نخل ولا عمل أو استأجره صاحبه للعمل فيما هو شريك فيه ان كان عمله أكثرمن عمل صاحبه ولو دفع نخلا الى رجلين يقومان عليه ويلقحانه بتلقيح من عندهما على اللاحد العاملين بمينه نصف الخارج والآخر سدسه ولرب النخل ثلثه فهو جائز لان ربالنخل استأجر هماللعمل في نخيله وفاوت بينهما في الاجروذلك جائزكما لو استأجر أحدهما للممل عائمة درهم والآخر عائمة دينار وكذلك لو اشترطوا ان لاحــد العاملين بعينه أجر مائمة درهم على رب النخيل وللآخر ثاث الخارج ولرب النخيل ثاثاه أو على عكس ذلك كانجا ثزا لانه استأجر أحدهما بعينه بأجر مسمى وللآخر بعينه بجزء من الخارج وكل واحد من هذين العقدين بصح عند الانقراد بهمذه الصفة فكذا اذا جم بينهما ولو اشترطوا لصاحب النخل الثلث ولاحد الماقدين بمينه الثلثين والآخر أجرا مائة درهم على العامل الذي شرط له الثلثين كان هذا فاسدا لان هذا بمنزلة رجل دفع الى رجل تخلاله معاملة هذه السنة على انالصاحب النخل الثاث وللمامل انثلثين وعلى أن يستأجر العامل فلانا يعمل معمه بمائة درهم فهذا شرط فاسد والماملة تفسد به لانه اشــترط اجارة في اجارة (ألا ترى) انه لو استأجر رجلا هذه السنة عائة درهم يقوم على الممل في نخيله على أن يستأجر فلانا يعمل معه بخمسين درهما كان العقد فاسدا لأنه اشترط اجارة في اجارة واشتراط أحد المقدين في الآخر يكون مفسدا لميا ولو دفع الى رجل أرضا سنته هذه يزرعها ببذره وبقره بالنصف على أن يستأجر فلانا يعمل منه عائمة درهم كان فاسدا ولو كان البذر من قبل صاحب الارض والشرط كما وصفنا كان المقد فاسدا أيضا هكذا ذكرنا هنا وقد تقدم قبل هذا أنه اذا كان اليذر من قبل الزارع وتسرطاان يسل فلان معه يثلث الخارج ازالمقدجا ثزين رب الارض والزأرع وهو فاسد بين المزارع وبين فلان ولو كان البذر من قبل رب الارض جاز بينه وبين العاملين جميعا وهنا أجاب في الفصاين جميما بفساد العقد فمن أصحــابنا رحهم الله من يقول أعــا اختلف الجواب لاختلاف الموضوع لأنه قال هناك ويعمل ممه فلان شاث الخارج وحرف الواو للمطف فيكون هذا عظف عقد فاسد على عقد جائز لاشتراط أحد العقدين في الآخر وهناك قال وعلى أن يستأجر فلانا يعمل معه بمائة درهم وحرف على للشرط فيكون أجــد العــقدين مشروطاً في الآخر والاصحأن يقول هناك المشروط. للآخر على صاحب البذر بثاث الخارج فيكونالعقد شركة منحيثالصورة وانما يأخذ حكم الاجارة اذا فسدت والشركة لاتفسد بالشروط الفاسدة فلما غلب هناك مهنى الشركة صححنا العقد بين ربالارض والزارع وان فسدالعةدبين الزارع والعامل الآخر لاشتراط عمله معه في الزارعة وهنا آنما شرطا للعامل أجرا مائة درهم فيكون الغلب هنا معنى الاجارة والذي كان بين رب الارض والعامل اجارة في الحقيقــة لانهاما أن يكون اجارة للارض أو اســتثجارا للعامل فيكون ذلك اجارة مشروطة في أجارة وذلك مفسد للمقد كما في المعاملة فان الميقد أجارة على كل حال لان رب النخيل استأجر العامل ولهذا يلزم العقد بنفسه من الجاسين فيفسد المسقد بينهما باشـــتراط اجارة في أجارة ثم الخارج كله لصاحب البذر فان كان هو صاحب الارض فعليه أجر مثل الزارع وأجر مثل الذي عمل معه لانه كان أجيرا له فعمله كعمل المزارع بنفسه وعلى الزارع أجر مثـل الذي عمل معه فيما عمل لا يزاد على مائة درهم لانه قد رضي بمقدار المائة وان كان البذر من قبل الزارع فعليه أجر مثــل الارض بالغا مابلغ وأجر مثــل الذي عمل معه لا يزاد على مائة درهم وهــذا يتأتى على قول محمد رحمه الله فاما على قول أبي يوسف رحمه الله فلا يزاد باجر مثل الارض على نصف الخارج على قياس شركة الاحتطاب وكذلك الشجر يدفعه الرجل الى رجاين معاملة على هـذه السنة على أن نصف الخارج لصاحبه والنصف الباق لاحد العاملين بعينه وللمامل الثاني على شريكه أجر مائة درهم في عمله نهو فاســد لاشتراطاجارة في اجارة \*يوضح جميم ماقلنا أن اشتراط عمل قيمته مائة درهم على العامل فى جميم هذه السائل سوى عمله عنزلة اشتراطمائة درهم عليه لرب الارض والنخل والشجر وذلك مفسد للمقد ولو كان نخل بين رجاين فدفعاه الى رجل سنة يقوم عليه فما خرج فنصفه العامل الما ذلك النصف.ن نصيب أحدهما بعينه والله من نصيب الآخر والباقي بين صاحبي

النخل ثلثاه للذي شرط الثلث من نصيبه للمامل وثلثه للآخر فهو على ما اشترطوا لان كل واحدمنهما استأجر العامل بجزء معلوم من نصيبه أحدهما بثاثى نصيبه والاتخر بثلث نصيبه وذلك مستقيم كما لو استأجره كل واحد منهما باجر مسمى وكان الشروط على أحدهما أكثر من المشروط على الآخر ثم ما شرط على كل واحــد منهما لنفسه الاقدر الباق من نصيبه فلا تمكن فساد في هذا الشرط ولو اشترطوا أن نصف الخارج لاحد صاحى النخل بعينه نصيبه الذي هو له والنصف الآخر للعامل ثلثاه ولصاحب النخل ثلثيه فهذه معا.لة فاسدة لانهما استأجراه للممل علىأن يكون الاجر على أحدهما بمينه خاصة ثم الخارج بينهما نصفان لا تتصدقان بشئ منه وعليهما أجر مثل العامل في عمله لهما ولا نقال ننبغي أن لابجب الاجر على الذي شرط النصف لفسه لانه ماأوجب للمامل شيأ من نصيبه وهذا لانه استأجره للممل ولكن شرطأن يكونالاجر على غيره وبهذا الشرط لاببق أصل الاجارة فعليه أجرمثله فعا عمل له ولو اشترطواأن للمامل نصف الخارج ثلثه من نصيب أحدهما بمينه وثلثاه من نصيب الآخر وعلى أن النصف الباقى بين صاحبي النخل نصفين نهو فاســـد لان الذي شرط ثلثي نصيبه للمامل لا سبق له من نصيبه الا الثلث فشتراط نصف مابق لفسه يكون طمما في غير مطمع وهو سهذا الشرط يصير كانه جمل بمض ماجمله أجرة للمامل من نصيب صاحبه لأنه لا يتصور بقاء نصف النصف له مع استحمّاق ثلثي النصف عليه فكانه شرط للعامل ما زاد على نصف النصف أجرة له من نصيب صاحبه وقد ذكر قبل هذا في الزارعة نظير هذه المسئلة وهو أن يكون الارض والبذر منهما وقال اشتراط المناصفة في النصف الباقي باطل ويقسم النصف الباقي بينهما على مقدار ما بقي منحق كل واحد منهما وهذا أفسد العقد فاما أن يقال في الفصلين جميما روايتان اذ لا فرق بينهما أو يقال هناك وضوع المسئلة ان أصل البذر غيرمشترك بينهما قبل الالقاء في الارض فالشرط الفاسد بينهما لا فسدا ازارعة ينهما وبين الزارعوهنا أصل النخل كان مشتركا بينهما قبل المعاملة وقد جملا الشرط الفاسد بينهما مشروطا في المعاملة فيفسد مه العقد ولو اشترطوا أن يقوم عليه العامل وأحد صاحى النخل بمينه والخارج بينهم أثلاثًا فهو فاسد لانها معاملة تنعدم فيها التخلية والعامل من ربي النخيل استأجر العامل سعض نصيبه على أن يعمل هو معه وذلك مفسمد للمقد ولو اشترطوا للذى يعمل من صاحبي النخيل نصف الخارج والباقي بين الأشخر والعامل نصفين كان جائزا لان العامل

من ربى النخيل عامل في نخيل نفسه اذ لاعقد بينه وبين العامل ولكن العامل أجر الآخر ينصف نصيبه ليعمل له وذلك جائز ولو اشترطوا أن يمملا جميما مع المامل على أن الخارج يينهم أثلاث فهو فاســـد لان كلواحد منهما استأجر العامل ببعض نصيبه وشرط عمله معه فهذه مماملة لايوجد فيها التخلية بين النخيل وبين العامل ولو كانا شرطا العمل علم العامل وحده في سنة بعد هذه السنة أوبعد ثلاث سنين فهو جائز لان المامسلة بمنزلة الاجارة واضافة الاجارة الى وقت معلوم في المستقبل جائز وعطف العقد الجائز على العقد الفاسد لا يفسد المعطوف لانهما لايجتممان في وقت واحد وكذلك الزارعة على هذا من أيهما كان البذر لان في الزارعة استئجار الارض واستئجار العامل أن كان البذر من رب الارض. وأذا دفع الرجلان الى الرجلين كخلالهما معاملة هذه السنة على أن تقوما عليه فما خرج فللعاملين نصفه لواحد منهما بعينه ثلثا ذلك النصف وللآخر ثلثه والباقى بين صاحبي النخل نصفان فهو جائز على ما اشترطوا لانهما استأجرا كل واحد منهما بجزء معلوم من نصيبهما وفاوتابين العاملين في مقدارالاجر وذلك لا يمنع جواز المقد لانهما يستحتانه بعملهما وقد يتفاونان في العمل من حيث الحذاقة أوالكثرة ولو اشترطواأنالنصف بينالعاملين نصفان وما بتي من صاحبيالنخل ثلثه لاحدهما بعينه وثثاه للآخر فالمعاملة فاسدة لانه لم يبق لكل واحد منهما بعد مااشترطا للعاملين الا ربم الخارج فاشتراط أحدهما الزيادة على ذلك لنفسهمن نصيب صاحبه طمع في غيرمطمم اذهو اشتراط أجرة بمضأجره مملها له على شريكه وذلك مفسد لعقدالماملة ولواشترطوا أن النصف للماملين من نصيب أحدهما بمينه ثلثا ذلك النصف ومن نصيب الآخر الثه والباقى بين صاحى النخيل ثلثاه للذى شرط. الثلث وثلثه للذى شرط الثلثين فهو جائز على مااشترطوا لان كلواحد منهما استأجر العاملين للعمل في نصيبه بجزء معلوم من نصيبه وماشرط لنفسه الا مقدار الباقي من نصيبه بعد ماشرط للعاملين وهذا ثابت بدون الشرط فلا يزيده الشرط الا وكادة ولو اشترطوا أن النصف الباقي بين صاحبي النخل ثاثاه للذي شرط الثلثين وثلثه للذي شرط الثاث كانت المعاملة فاسدة لان أحدهما شرط لنفسه زيادة على الباقي من نصيبه وذلك منه طمع فى غير مطمع وهو بالشرط الثانى كأنهجمل بعضمااستوجبه للماملين أجرة مشروطة على صاحبه ولو اشترطوا ثاث الخارج لاحد العاملين بمينه وثلثاه لصاحبي النخل وللعامل الآخر اجر مائة درهم على صاحبي الخلجاز لأبهما استأجر اأحدالعاملين بثلث الخارج

وهي معاملة صحيحة واستأجر الخارج الآخر للعمل باجر مسمى وهي اجارة صحيحة ولوكانوا اشترطوا المائة على أحد صاحبي النخل بعينه كانت المعاملة فاسدة لان الذي استأجره أحدهما بالدراهم ان كان استأجره لنفسه فعمل أجيره كعمله بنفسه واشتراط عمله في المعاملة يفسدها وانكان استأجره ليعمل لهما فاشتراط أجر أجيرهما على أحدهما خاصة يكون مفسداللعقد وقد جعلا ذلك مشروطا في المعاملة فالخارج لصاحبي النخل وللعامل على الذي شرط له الثلث أجر مثله بالغا ما بلنم على صاحبي النخل لانهما استوفيا عمله بعقد فاسد وتسمية الثاث له بعد فساد العقد لا يكون معتبرا عند محمد رحمه الله فكان له أجر مثله بالغا ما بلغ وللمامل الاخر أجر مثله لا يجاوز به مأنة درهم على الذي ترط له المائة لانه هو الذي عاقده عقد الاجارة والتزم البدل له بالتسمية ثم يرجع هو على شريكه بنصف ما لزمه من ذلك لامه عمل لمها جيما بحكم عقد فاسد وهو في نصيب صاحبه عنزلة النائب عنه في الاستثجار فيرجع عليه بما يلحقهمن الغرم في نصيبه ولو كانوا اشترطوا أزالائة على العامل الذي شرطوا له الثاث كانت المعاملة فاسدة وقد بينا هذا فيما اذا كانالما ل واحدا أنه يفسد العقد لاشتراط الاجارة في الاجارة فكمذلك أذا كأن العامل أثنين والخارج لصاحبي النخل وعليهما للذى شرط له الثلث أجرمثله وأجر مثل صاحبه بالفا ما بلغ لان صاحبه أجره وعمل أجسيره يقع له فيكون كعمله سفسه ولصاحبه عليه أجر مثله لايجاوز به مائة درهم لانه استوفى عمله بمقد فاسد وقد صح رضاه تقدر المائة فلا يستحق الزيادة على ذلك واذا دفع رجل الى رجلين أرضا له هذه السنة يزرعانها ببذرهما وعملهما فما أخرج الله تعالى منها فنصفه لاحد العاملين بمينه وثلثه للآخر والسدس لرب الارض فهو فاسدلانهما استأجرا الارض وشرطا أن يكون جميع الاجر من نصيب أحدهماخاصة فاذالآ خرشرط لنفسه جمياء الخارج من بذره ولو التمترطوا لاحدهما أربمة أعشار الخارج والآخرالثلث ولربالارض مابتي فهو جائز لان كل واحد منهما اسـتأجر الارض بجزء مملوم من نصيبه من الخارج أحدهما بخمسي نصيبه والآخر شلث نصيبه وكما يجوز التفاوت في أجرة الماملين بالشرط فكذلك في اجارة الارضم: هما ولواشترطوا ان نصف الخارج لاحدهما بمينه ولرب الارض عليه مائة درهم وللآخر الثاث ولرب الارض السدس جاز على مااشتر طوا لان أحدهما استأجر نصف الارض باجر مسمى والآخر بجزء من الخارج وكل واحد منهما صحيح وبسبب اختلاف، جنس الاجر أو منفعة العقد لانتفرق

الصفقة في حق صاحب الارض ولا يتمكن الشيوع ولو اشترطوا على أن ما أخرجت الارض بينهما اثلاث ولرب الارض على أحدهما بعينه مائة درهمكان فاسدا لان الذي التزم المائة جم لصاحب الارض من نصيبه بين أجر المسمى وبمض الخارج وذلك مفسد للعقد وكذلك لو اشترطوا المائة على رب الارض لهما كان فاسدا لان رب الارض التزم لهما معمنفعة الارض مائة درهم عقابلة نصف الخارج ففيما يخص المائة من الخارج هو مشترى منهما وشراء المعدوم باطل ففسدالمقدلذلك وان اشترطا المائة على رب الارض لاحدهما بعينه وقد اشترطوا ان الخارج بينهم اثلاث فني قياس قول أبى حنيفة رحمه الله على قول من أجاز الزارعة هذه مزارعة فاسدة والخارج لصاحبي البذر ولرب الارض عليهما أجر مثل الارض وفى قول أبى يوسف ومحمدر حمهما الله المزارعة بين رب الارض والزارع الذي لم يشرط عليه المال جائزة فيأخذهو الثاث ورب الارض السدس ويكون نصف الخارج للمزارع الآخر وعليمه لرب الارض أجر مثل نصف أرضه لان رب الارض هنا اعا صار مشتريا بمض نصيب أحدهما عا شرط له من المائمة فأنما تمكن المفسد فيما بينهما الا أن من أصل أبي حنيفة رحمه الله أن الصفقة الواحدة اذا فســد بعضها فســد كامها ومن أصلهما أن الفساد يقتصر على ما وجدت فيه العلة المفسدة وقد بينا نظائره في البيوع وقيل بل هذا ينبني على اجارة الشاع فان العـقد لما فسد بين رب الارض وبين الذي شرط عليــه المائة فلو صح في حق العامل الآخر كان اجاره نصف الارض مشاعا وذلك لا يجوز عند أبي حنيفة رحمهالله خلافا لهما والاول أصح لان المقد مع الفساد منعقد عندنا فلا يتمكن بهذا المني الشيوع في أصل العقد والله أعلم

# - ﷺ باب مشاركة العامل مع آخر

(قال رحمه الله) واذا دفع الرجل لرجل نخلا له معاملة هذه السنة على أن يقوم عليه ويسقيه ويلقحه فما خرج منه فهو نصفان ولم يأصره أن يعمل فى ذلك برأيه فدفعه العامل الى رجل آخر معاملة على ان للا خر ثلث النخارج فعمل على ذلك فالخارج كله لصاحب النخل وللعامل الا خر على الا ول أجر مثله ولا أجر للاول على رب النخل لان العامل الاول خالف أص رب النخل حين دفعه الى غيره معاملة فائ رب النخيل انما رضى بشركته فى الخارج لا بشركة الثانى فهو حين أوجب الشركة فى الخارج للعامل الثانى صار مخالفا لرب النخل فيما

أمره به بمنزلة الغاصب فلا يستوجب عليه الاجر بعد ماصار غاصبا سواء أقام العمل بنفسه أو بنائبه ثم العامل الاول استأجر الثاني بثلث الخارج وقد حصل الخارج ولم يسلم له لاستحقاق رب الخل ذلك عليه فأنه متولد من نخله فلا يستوجب عليه بدون رضاه وهو مارضي بأن يستحق الثاني شيئا من الخارج ففسد العقد بينهما لاستحقاق الاجرة فيرجع على العامل الاول باجر مشله فان هلك النمر في بدالعامل الآخر من غير عمله وهو في رؤس النخل بآفة أصابته فلا ضمال عليه ولا على الاول لانهما بمنزلة الغاصبين والزبادة المتولدة من عين المفصوب اذا تلفت من غير صنع أحد لا تكون مضمونة وان هلك من عمل الاجير شيء فان كان ذلك عملا خالف فيه ما أصره به العامل الاول فالضمان فيــه لصاحب النخــل على العامل الآخر دون الاول لانه مباشر للاتلاف وأنما أتلفه نفمل أنشأه من عنده ولم يكن مأموراً به من جهة العامل الاول فيقتصر حكم ذلك الفعل عليه كولد المفصوبة اذا أتلفــه متلف في بد الفاصب كان الضان على المتاف دون الغاصب وان هلك في بدي من عمل في شي لم تخالف فيه ماأمره به الاول فلصاحب النخل أن يضمن أي العاملين شاء لان الثابي وان باشر الاتلاف ولكن كان عاملا ذلك العمل للاول حين استوجب عماملته الاجرعليه إ فيكون عمله كعمل الاول بنفسه فلصاحب العمل أن يضمن أيهما شاء فان ضمن الآخررجم على الاول بما ضمن لانه مغرور من جهته حـين عمل له بامره وان ضمن الاول لم يرجم على الاخر لانه حين ضمن صار كالمالك ولو كان ربالنخل أمر الاول أن يعمل فيه رأمه والمسئلة بحالما فدفعه الى الآخر جاز لانه فوض الامرابي رأيه على العموم والاشراك والدفع الى الغير معاملة من رأيه ثم نصف الخارج لرب النخل وثلثه للآخركما أوجبه له الاول من نصيبه وبقى السدس للأول وهو طيب له لانه استحق ذلك بالتزام العمل بالعقد ولو قال رب النخل للال مارزقك الله فيه من شئ فهو بيننا نصفان أو ما أخرج الله لك أوقال له اعمل فيه برأيك فـدفعه الىآخر معاملة بالثلث أو النصف كان جائزا والباقي بمـد المشروط للآخر بين الاول وصاحب النخل نصفين كما شرطا لان الذي رزق الله الماسل الاول هو الباقي وقد شرطا المناصفة فيه ولو دفع الى رجل أرضا وبذرا مزارعة على السلمزارع من الخارج عشرين تفيزا ولرب الارض ما بقي وقال له اعمل برأيك فيه أو لم يقل فدفع المزارع الارض والبذر الى رجل بالنصف مزارعة فسل فالخارج لرب الارض لانه نماء بذره وقد كان

المقد بينه و بين الاول فاســدا باشــتراط مقدار معلوم له من الخارج بالعقدين فلا يصح منه ايجاب الشركة للثاني في الخارجسواء قال له اعمل فيه رأيك أولم قبل لا به أجيره لاشريكه في الخارج واذا لم يصحمنه اشراك الثاني في الخارج لم يصر مخالفالصاحب الارض والبذر فما فعله فيكون الخارج كله لرب الارض وللآخر على الاول أجر مثله لامه استأجره شلث الخارج وقدحصل الخارج ثم استحته رب الارض وللاول على رب الارض أجر مثل ذلك العمل لانه لما لم يصر مخالفا لرب الارض كان عمل أجيره كعمله بنفسه وقد سلم ذلك لرب الارض بمقد فاسد وكذلك ان لم تخرج الارض شيأ لان بفساد العقد الاول يفسد العـقد الثاني فالثاني انما أقام العمل بحكم اجارة فاسدة فيستوجب أجر المثل على من استأجره وان لم تخرج الارض شيأه كما لو الديتأجره رب الارض اجارة فاسدة ولو دفع اليه الارض والبذر مزارعة بالنصف وقال اعمل فيه برأيك أولم قل فدفعها الى آخر مزارعة على أن للآخر منه عثمرين قفيزا فالمزارعة بين الاول والثاني فاستدة ولاثاني على الاول أجر مثل عمله والخارج بين الاول ورب الارض نصفان لان العقد بينهما صحيح وعمل أجيره كعمله ينفسه والاول لايصير مخالفا وان لم يكن رب الارض قال لهاعمل فيه مرأمك لانه انما يصير مخالفا بإيجاب الشركة للغير في الخارج ولم يوجد ذلكولو دفع اليه أرضا علىأن يزرعها سذره وعمله بمشرين قفيزًا من الخارج والباقي للمزارع أو كان شرط أقفزة للمزارع والباقي لرب الارض فدفيها المزارع الى آخر مزارعة بالنصف والبذر من عند الاول أو من عند الآخر فعمل فالخارج بين الزارعين نصفان لان الاول مستأجر للارض اجارة فاسدة فيصح منه استثجار العامل للممل فيــه أو اجارتها من غيره بالنصف اذا كان البذر من عند الآخر لان الفاسد من العقد معتبر بالجائز في حكم التصرف فالخارج بين المزارعين نصفان ولرب الارض أجر مثمل أرضه على الاول ولو لم يممل الآخر في الارض بعد ما تمافدا المزارعة حتى أراد رب الارض أخـ ذ الارض وبعض ماتماقدا عليه كان له ذلك لان العـ قد مينه وبين الاول اجارة فاسدة والاجارة تنقض بالمذر فان كان البذر في المقد الثاني من عند الآخر ينقض المقد الثاني بينه وبين الاخر لاستحقاق نقض المقد الاول بسبب الفساد وأن كان البذر من عند الاول ينقض استثجار الاول للثاني لفساد العقد أيضا فان كان الاخرقد زرع لم يكن لرب الارض أخذ أرضه حتى يستحصد الزرع لان الزارع الاخر محق في القاء البذر في

الارض وفي القام اضرار به من حيث ابطال حقه فيتأخر ذلك الى أن يستحصد ولو كان رب الارض دفعها الى الاول مزارعـة بالنصف وقال له اعمل فيهابرأيك أو لم يقل فدفعها الاول وبذرا ممها الى الثاني مزارعة بعشرين قفيزا من الخارج شرطاه للثاني أو للاول فالعقد الثاني فاسد وللاخر على الاول أجر عمله والخارج بين رب الارض وبين الاول نصفان لاز اقامته العمل بأجيره كاقامته بنفسه واستئجار الارض بنصف الخارج كان صحيحا بينهما ولوكان البذر من الاخر كان الخارج كله له لان المقد بينه وبين الاول فاسد والخارج نماء بذره وعليه للاول اجر مثل الارض لان الاول أجر الارص منه اجارة فاسدة وقد استوفى منافعها وعلى الاول لرب الارض أجر مثل الارض لانه أجر الارض بنصف الخارج وقد حصل الخارج ثم استحقه الاخر فيرجع رب الارض على الاول باجر مثل أرضه ولو دفع الى رجل مخلاله معاملة بالنصف وقال له اعمل فيه برأيك أو لم يقل فدفعه العامل الى آخر مماملة بمشرين تفيزًا من الخارج فالخارج بن الأول وصاحب النخل نصفان وللاخر على الاول أجر مثله لفساد المقد الذي جرى بينه وبين الاخر ثم الاول هنا لم يصر مخالفا لرب النخل بالدفع الى الثاني وأنما يصير مخالفا بايجاب الشركة لانسير في الخارج ولم يوجــد حين وجد المقد الثاني وكان عمل أجيره كعمله ينفسه فلمذا كان الخارج بينه وبين صاحب النخل نصفين ولوكان الشرط فى الماملة الاولى عشرين تغيرا لاحدهما بعينه وفى الثانية النصف فالخارج لصاحب النخل لان العقد الاول فاسد فيفسديه العقد الثاني اذ الاول ليس بشريك في الخارج فلا يكونلهأن يوجب الشركة لغيره في الخارج واذا لم تجز الشركة للثاني لم يصر الاول مخالفا فيكون الخارج كله لصاحب النخل وللآخر على الاول أجر عمله وللاول على صاحب النخل أجر ماعمــل الآخر ولا ضمانعليهما في ذلك لانعــدام سبب الضمان وهو الخلاف والله أعلم

#### -ه ﴿ باب مزارعة المرتد كه هـ-

(قال رحمه الله) واذا دفع المرتد أرضه وبذره الى رجل مزارعة بالنصف فعمل على ذلك وخرج الزرع فان أسلم فهو على ما اشترطا وان قتل على ردته فالخارج للمامل وعليه ضمان البذر ونقصان الارض للدافع فى قياس قول أبى حنيفة رحمه الله على قول من أجاز

الزارعة أخرجت الارض شيأ أو لم تخرج وعلى قولهما هذه المزارعة صحيحة والخارج بينهما على الشرط وهو بناء على اختلافهم في تصرفات المرتد عنــدهما تنفذ تصرفاته كما تنفذ من المسلم وعند أبي حنيفة يوقف لحق ورثته فان أسلم نفذ عقد الزارعــة بينهما فكان الخارج على الشرط وان قتل على ردته بطل المقد وبطل أيضا اذنه للعامل في القاء البدر في الارض لان الحق في ماله لورثته ولم يوجد منهم الرضا بذلك فيصير العامل بمنزلة الغاصب للارض والبذر فيكون عليه ضمان البذرونقصان الارض أخرجت الارض شيأ أو لم تخرج والخارج كله له لانه ملك البذر بالضمان وان كان البذر على العامل وقتل المرتد على ردته فان كان في الارض نقصان غرم العامل نقصان الارض لان اجارة الارض بطلت حين قتل على ردته وكذلك الاذن الثابت في ضمنه فيكون صاحب الارض كالماصب للارض والزرع كله له وان لم يكن في الارض نقصان فالقياس أن يكون الخارجله ولاشي عليه لانه عنزلة الغاصب والغاصب للارض لايضمن شيأ الا اذا لم يتمكن فيها نقصادوفي الاستحسان يكون الخارج على الشرط بين العامل وورثة المرتد لان ابطال عقده كان لحق ورثته في ماله والنظر للورثة هنا في تنفيذ المقد لانه اذا نفذ العقد سلم لهم نصف الخارج واذا بطل العقدلم يكن لهم شئ فنفذ عقده استحسانا مخلاف الاول فهناك لو نفذ العقد لم مجب لهم نقصان الارض ورعا كان نقصان الارض أنفع لهم من نصف الخارج وهو نظير العبد المحجور عليه اذا أجرنفسه للممل فان هلك في العمل كان المستأجر ضاءنا قيمته ولا أجر عليه وان سسلم وجب الاجر استحسانًا لأن ذلك أنفع للمولى وهذا القياس والاستحسان على قول أبي حنيفة رحمهالله وأما عندها فالمزارعة صحيحة فان كان المرتد هو المزارع والبذرمنه فالخار جله ولا شئ لرب الارض من نقصان الارض والبذر وغيره اذا قتل المرتدفي قول أبي حنيفة رحمه الله لان رب الارض سلطه على عمل الزراعةوهو تسايط صحيح وشرط لنفسه عليهعوضا بمقابلته وقد بطل التزامه للموض حين قتل على ردته لحق ورثته فالهذا كان الخار جاورثة المرتد لانه نماء بذر الرتد ولا شئ عليهم لرب الارض وان كان البذرمن قبل الدافع فالخارج على الشرط في قولهم جميما لان صاحب الارض مستأجر للمرتد بنصف الخارج وحقورثته لانتملق عنافعه ( ألا ترى ) أنه لوأعان غيره لم يكن لورثة عليه سبيل ولان المنفعة للورثة في تصحيح العقدهنا فانه لو لمتصم اجارته نفسه لم يكن لورثته من الخارج شي والحجر بسبب الردة لا يكون فوق

الحجر بسبب الرق ولوكانا جمعياص تدين والبذر منالدافع فالخارج للعامل وعليه غرمالبذر ونقصان الارض لان المامل صارك الماصب للارض والبذر حين لم يصبح أمر الدافع اياه بالزراعة فيكون الخارج له وعليه غرم البذر ونقصان الارض لورنة الدافع واو أسلما أو أسلم صاحب البدذركان الخارج بينهما على الشرط كما لوكان مسلما عند المقد وهذا لان المامل أجير له فاسلام من استأجره يكني لفساد العقدسواء أسلم هو أو لم يسلم وانكان البــذر من العامل وقد قنل على الردة كان الخارج له وعليه نقص ان الارض لان اذن الدافع له في عمل الزارعة غير صحيح في حق ورثته فيغرم لمم نقصان الارض وان لم يكن فيها نقصان فلا شي لورثة رب الارض لان استئجار المامل الارض بنصف الخارج من بذره باطل لحق ورثته وكذلك اذا أسلم رب الارض فهو بمنزلة ما لو كان مسلما في الابتداء وان أسلما أو أسلم المزارع وقنهل الاخر على الردة ضمن الزارع نقصان الارض لورثة المقتول على الردة لان أمره اياه بالمزارعة غير صحييح في حق الورثة وان لم ينقصها شيآ فالقياس فيــه ان الخارج للمزارع ولاشي لرب الارض ولا لورثه لبطلان العقد حين قتل رب الارض على ردته وفي الاستحسان الخارج بينهما على الشرط. لان معنى النظر لورثة القتول في تنفيذ العقد هنا كما بينا وعند أبي نوسف ومحمد الخارج بينهماعلى الشرط ان قنلا أو أسلما أو لحقا بدار الحرب أو مانا وكذلك قول أبي حنيفة رحمه الله في مزارعة المرتدة ومعاملتها لان تصرفها بمد الردة ينفذكما ينفذ من المسلمة بخلاف المرتد واذا دفع المرتد الى مرتد أو مسلم تخيلا له معاملة بالنصف فعمل على ذلك ثم قتل صاحب النخيل على ردته فالخارج لورثته لانه تولد من نخل هم أحتى به ولا شي للمامل لان الرَّىد كان استأجره ببعض الخارج وقد بطل استثجاره حين قتل على ردَّنه لحق ورثته | ولو كانصاحب النخيل مسلما والعامل مرتدافةتل على ردته بمد ماعمل أو مات أو لحق مدار الحربأو أسلم فهو سواء والخارج بينهماعلى الشرط لانابارتد أجر نفسه سمض الخارج ولا حق لورثه في منافعه وفي تنفيذ هذا المقد منفعة ورثته ولو كانا عقدا المزارعة والمعاملة في جميع هذه الوجوه وهما مسلمان والبذر من الدافع أو المامل ثمارتد أحدهما أيهما كان ثم عمل المامل وأدرك الزرع ثمقتل على الردة كان الخارج بينهما على الشرط عندهم جميما لان ردته انماتوجب التوقف في التصرفات التي ينشئها بعد الردة فاما مانفذ من تصرفاته قبل الردة فلايتفير حكمه بردته فوجود الردة فىحكم تلك النصرفات كمدمها

### ۔ ﷺ باب مزارعة الحربي ﷺ۔

( قال رحمه الله) واذا دخل الحربي دار الاسلام بامان فدفع اليه رجل أرضا له وبذرا مزارعة هذه السنة بالنصف فهو جائز والخارج بينهما على مااشــترطا لانه التزم أحكامنا في والمعاملات ما دام في ديارنا والزارعة اجازة أو شركة وكل واحدة منهما معاملة تصح بين السلم والحربي ف هذه المدة لان الحول كامل لاستيفاء الجزية والكافر لا يمكن من المقام في دارنا تمــام مدة استيفاء الجزية بغير جزية فيتقدم اليه في الخروج فان أقام سنة بعد ما تقدم اليه وضع عليه الخراج وجعله ذميا ولم يدعه يرجع الى دار الحرب ولو اشترى الحربي المستأمن أرضا عشريةأو خراجية فدفعها الى مسلم مزارعة جاز والخارج بينهما على ما اشترطا ويوضم عليه في قول أبيحنيفة رحمه الله في أرضه ألخراج ولا يترك أن يخرج الى دار الحرب بل يجمله ذميا لان خراج الرؤس تبع لخراج الاراضي فاذا التزم خراج الارض كان ملتزما خراج الرأس أيضا والاختلاف بينه وبين صاحبيه رحمهماللة فيما اذا كانت الارض عشرية وقدتقدم بيانه في كتاب الزكاة فيما اذا كان المشترى ذميافكذلك اذا كان المشترى مستأمنا ولو دخل المسلم دار الحرب بامان فاشترى أرضا من أهل الحرب فدفعها الى حربى مزارعة أو أخذ المسلم أرض الحربي مزارعة بالنصف جاز لانه يساماهم ما دام في دار الحرب بالشركة والاجارة والزارعة لا يخرج منها \* ولو كان اشترط لاحدهما عشرون تفيزًا من الخارج جاز في قول أبي حنيفة ومحمد يأخذها من سميتله من الخارج والباقي الآخر ان بتي شيء وفي قول أبي يوسف الزارعة فاسدة والخارج لصاحب البذر وللآخر الاجر اذا أسملموخرجالينا وهو بناء على أن المقود التي تفسد بين المسلمين كمقد الربا هل يجرى بين المســلّم والحربي في دار الحرب وقد بيناه في كتاب الصرف والمزارعة بين السلمين التاجرين في دار الحرب بمنزلتها في دار الاسلام لانهما مخاطبان باحكام الاسلام ومعنى الاحراز في مالهما قائم ومباشرتهما الزارعة في دار الحرب وفي دار الاسلام سواء فيما يصح ويفسد والمزارعة بين مسلم تاجر فى دار الحرب وبين رجل أسلم هناك جائزة بالنصف وكذا بمشرين قفيزا من الخارج لأحدهما فى نول أبى حنيفة خلافًا لابى يوسف ومحمد بمنزلة عقد الربابين التاجر فى دار الحربوالذي أســلم هناك وبين اللذين أسلما ولم بهاجرا واذا اشترى المسلم أو التاجر أرضا في دار الحرب ا فدفعها الى حربى مزارعة بالنصف فلما استحصد الزرع ظهر المسلمون على تلك الدار فالزرع

والارض كلهما لمن افتتحها لان الارض وان كانت مملوكة للمسلم فهي بقمة من بقاع دار الحرب فتصير غنيمة لظهور السلمين على الدار والزرع قبل الحصاد تبع للارض لاتصاله بها ولهذا يستحق بالشفية ولو كان الزرع حصد ولم يحمل من الارضحتي ظهروا على الدار كانت الارض ونصيب الحربي من الزرع فيا للمسلم نصيبه من الزرع لان التبعية زالت بالحصاد وصارت كسائر المنةولات فنصيب الحربي من ذلك يصير غنيمة كسائر أمواله ونصيب المسلم لا يصير غنيمة كسائر أموالهمن المنقولاتوالدايل على زوال التبعية حكم الشفعة فان الزرع المحصود لا يستحق بالشفعة وأن لم يحمل من الارض ومن أيهما كان البذر فالجواب سوا، وكذلك لو كان صاحب الارض هو الحربي والزارع هو المسلم فان كان الزرع لم يحصد فنرك الامام أهلها وتركه في أيديهم يؤدون الخراج كما فمل عمر رضي الله عنه باهــل السواد كانت الارض لصاحبها أيهما كان والزرع بينهما على مااشــترطا لانالامام قرر ماـكمهما فيه بالمن واذا جاز ذلك في حصة الحربي فني حصة المسلم أولى ولو دخل مسلمان دار الحرب بامان فاشترى أحدهما أرضا فدفعها الى صاحبه مزارعة بالنصف فاستحصد الزرع ولم يحصد حتى ظهر المسلمون على الدار فالارض والزرع فيء لما قانا وان ظهروا علينا بعد ما حصد الزرع فالارض في والزرع بينهما على ما اشترطا لانه منقول مشترك بين مسلمين في دار الحرب فلا يصير غنيمة بالظهور على الدار وان دفيها المسلم الى حربى مزارعة بالنصف والبذر من أحدهما بعينه والعمل عليهما جميما فاخرجت الارض الزرع ثم أسلم أهل الدار وقد استحصد الزرع أولم يحصــد جاز في تول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله والخارج بينهما على الشرط وفي نول أبي يوسف رحمه الله الخراج لصاحب البذر وللآخر الاجر وهذا لان اشتراط عمل صلحب الارض مع الزارع في الزارعة أنما يفسد العقد في دار الاسلام فاما في دار الحرب بين المسلم والحربي، فهو على الخلاف الذي بينا ولو لم يسلم أهل الدار ولكن ظهر المسلمون على الدار كانت الارض وما فيها فياً ولا شئ على صاحبه لآحدهما من أجر ولا غيره لان هذه الماملة كانت في دار الحرب فلا يطالب أحدهما صاحبه يشيُّ منه بعد ما ظهر المسامون على الدار لاز الارض ان كانت للحربي فقد صارت غنيمة وكذلك ان كانت للمسلم فلا يكون له أن يطالب صاحبه باجرها ونفس الحربي تبدلت بالرق فلا تتوجه له المطالبة بالاجر على المسلم ولا للمسلم عليه وان تركهم الامام في أرضهم كما ترك عمر رضي الله عنه أهل السواد

فهذا بمنزلة اسلامهم عليها لانه يقرر ملكهم فى أراضيهم وحريتهم فى رقابهم بالمن كما يتقرر ذلك بالاسلام لو أسلموا والماملة كالمزارعة في جميع ما ذكرنا وان كانت المزارعة في دار الحرب بين الحربيين بالنصف أو باقفزة مسماة من الخارج فاسلم أهل الدار قبل أن يحصد الزرع وقد استحصد أو بعد ما حصد جاز على ما اشترطا لانهما باشرا المقد حين لم يكوما ملتزمين لاحكام الاسلاموقد كان الخارج بينهما على ما شترطا قبل اسلامهما فيتأ كدملكهما بالاسلام ولو أسلم أهل الدار قبل أن يزرع ثم زرع كانتالمزارعة فاسدة على شرط الاتفزة المساة والخارج لصاحب البــ ذر لان العقد لا يتم من الجانبين قبل القاء البذر في الارض فالاسلام الطاري قبل تمام العقد كالمقترن باصل العقد ولو كان زرع ثم أسلموا وهو بقل لم يسبل ثم عمل فيه بعد ذلك حتى استحصد كان فاسدا أيضا لان المقصود هو الحب والاسلام حصل قبل حصول ماهو المقصود وهو الشركة بينهما في الحب الذي هو مقصود مخلاف مااذا أسلموا بعد الاستحصادوهذا لان كلحال بجوز ابتداء عقد المزارعة فيها فاسلامهم في تلك الحالة يفسد المزارعة بشرط عشرين قفيزا وكل حالة لا يجوز ابتداء عقد المزارعة فيها فاسلامهم في تلك الحالة لا يؤثر في العقد اعتبار الحالة البقاء بحالة الابتدا. وما دام الزرع قلا فالتداء المزارعة فيه يصح فاذا أسلموا وكان المقد بشرط عشرين قفيزا فسد بخلاف مابمد الاستحصاد والله أعلم

## **ح**کم باب مزارعة الصبي والعبد کی⊸

(قال رحمه الله) والعبد المأذون له في التجارة بمنزلة الحر في المزارعة وكذلك الصبي الحر المأذون له في التجارة لان عقد المزارعة من عقود التجارة فانه استشجار للارضأو للعامل أو هو عقد شركة في الخارج والتجار يتعاملون به فالمأذون فيه كالحر البالغ فان زارع العبد انسانا فلم يزرع حتى حجر عليه مولاه فحيث كان للحر أن يمتنع عن المضى في المزارعة فلمولى العبد أن يمتنع منه ويحجر عليه وحيث لم يكن للمولى منع العبد منه ولا يبطل المقد بحجر المولى عليه لان منع المولى اياه بالحجر كامتناعه بنفسه وله أن يمتنع اذا كان البذر من قبله وليس له أن عتنع اذا كان البذر من قبله وليس له أن يمتنع اذا كان البذر من قبل الآخر فكذلك منع المولى اياه بالحجر عليه وهذا لان الحجر يبطل المقد اللازم في حالة الاذن ولا يمكن المولى من ابط له وما لم يكن لازما فللمولى أن

يمتنع من التزامه بعد الحجر الا أنه اذا كان البذر والارض من العبد فحجر المولى عليه قبل الزراعة فله أن يمنع الزارع من الزراءة واذا أخذ العبد أرض الذير مزارعة ليزرعها ببذره ثم حجر المولى عليه فنفس الحجر منع منه للمزارعة وينفسخ العقد به لانصاحب الارض والبذر أذا كان هو العبد ففي القاء البذر في الارض اتلاف له وللمولى أن لا برضي مذلك فما لم يمتنع المزارع من القاء البذر في الارض لا ينفسخ العقد واذا كان العبدهو المزارع ببذره فبنفس الحجر فات المعقود عليه فان العبد لا يملك البذر بعد ذلك بالقائه في الارض ولا في منافعه باقامة عمل الزراعة بدون إذن المولى فلهذا جعل نفس الحجر عليه فسخا للزراعة وكذلك الصي الحر يحجر عليــه أنوه أووصيه وكذلك الماملة في الاستنجار الا أن في المعاملة الحجر بمد العقد لا يبطل العقد أيهما كان العامل لان المعاملة تلزم بنفسها من الجانبين ولو لم يحجر عليه ولكنه نهاه أو نهى مزارعه عن العمل بعد العقد أو نهاه عن العقد قبل أن يعقد كان نهيــه باطلا وله أن يمقد ويممل وكذلك الصي لان هذا حجر خاص في اذن عام وهو باطل (ألا ترى) أن عند ابتداء الاذن لو استثنى المزارعة لم يصح استثناؤه فكذلك بعد الاذن اذا نهاه عن العقد أو المضي عليمه من غير أن يحجر عليمه فاذا اشترى الصي التاجر أرضائم حجر عليه أبوه فدفعها مزارعة الى رجل بالنصف بزرعها سذره وعمله فالخارج للمامل وعليــه نقصان الارض لان اذن الصي في زراعة الارض بمله الحجر باطل فكان العامل عنزلة الناصب فعليه نقصان الارض والخارج له وان لم يتمكن في الارض نقصان كان الخارج بينهما على الشرط استحسانا لان منفعة الصبي في تصحيح العقد هنا فأنهلو بطل لم يسلم لهشي أ ولا محجر الصي عما تمحض منفعته من العقود كقبول الهبة ولا يتصدق واحد منهمًا بشئ لان المقد لما صح منه كان هو في ذلك كالبالغ أو المأذون ولوكان البذر من قبل الدافع كان الخارج للمامل وعليه غرم البذر في الوجهين جميعا أو نقصان الارض ان كان فها تقصان سواء أخرجت الارض شياً أو لم تخرج لان اذن الصي في الزراعة والقاء مذره في الارض بإطل فيكون المزارع كالغاصب للارض والبذر منيه فعلييه غرم البيذر ونقصان الارض والخارج له ويتصدق بالفضل لانه حصل له يسبب حرام شرعا واذا دفع الحر الى العبد المحجور عليه أرضا وبذرا مزارعة بالنصف سنته همذه فزرعها فحصل الخارج وسلم العامل فالخارج بينهما على الشرط لانه استأجر العبد للعمل بالنصفالخارجوقد بينا أنالعبد الحجور

عليه أذا أجر نفسه وسلم من العمل وجب له الاجر استحسانًا وأن مات في العمل فصاحب الارض والبـذر ضا.ن لقيمته لانه غاصب له بالاسـتعمال والزرع كله له سواء مات قبــل الاستحصاد أو بعده لأنه يملك العبد بالضمان من حين دخل في ضمانه فأنما أقام عمل الزراعة بعبد نفسه فالخارج كله له ويطيب له ذلك لانه ربى زرعه في أرض نفسه ولكونه غاصباللعبد لا يتمكن الخبث في الزرع وان مات الصبي الحر من عمل الزراعة بعد مااستحصد الزرع فالزرع يينهما على مااشترطا طيب لمهاكما لو أسلم الصبي لان باستحصاد الزرع تأكدت الشركة بينهما فىالخارج والصبي لايملك بالضمان فازمات وجبعلى عاقلة صاحب الارض دمة الصبي لكونه سبباً لاتلافه على وجه هو متعد فيه لا يتغير حكم الشركة بينهما في الخارج بخـلاف العبد وكذلك الحكم في الماملة في النخيل والاشجار ولو كان البذر من العامل وهو حر كان الخارج كله للمامل لانه نماء بذره اكتسبه بعمله والعبد في الاكتساب كالحر وان كان محجوراً فلا شي لرب الارض من تقصان ولا غيره ما لم يمتق لانه شرط بمض الخارج لصاحب الارض بمقده وذلك لايصح من المحجور عليه حال رقه وأنما زرع الارض متسليط صاحب الارض اياه على ذلك فلا يغرم نقصان الارض مالم يمتق العبد فاذا عتق رجم عليه رب الارض باجر مثل أرضه لانه كان شرط له نصف الخارج بمقابلة منفعة الارض وقد استوفى المنفعة وحصل الخارج ثم استحقه المولى فيكون عليه أجر مثل أرضه بعـــد العتق ولا يرجع على الصبي بشيُّ وان كثر لان التزامه بالمقد غير صحيح في حقه في الحال ولا بدد البلوغ وأن مات العبد أو الصي في عمل الارض لم يضمنه رب الارض لانهما عملالانفسهما فلا يكون صاحب الارض مستعملا للعبد ولا متسببا لاتلاف الصي وان كمانت الارض لم تخرج شيأ فلا شيء على رب الارض من ضمان بذرهما ولا غيره لانهما عملا لانفسهما فى القاء البسذر في الارض ولم يكن من صالحب الارض عمل في بذرها تسببا ولا مباشرة وأذا حجر الرجل على عبده أو النه وفي بده نخل فدفعه الى رجل معاملة بالنصف فالخارج كله لصاحب النخل ولا شئ للعامل لانهما شرطا للمامل نصف الخارج بمقابلة عمله وذلك باطل من الصي ومن العبد المحجور مالم يمتق فاذا عتق العبد كان عليه أجر مثل العامل لان التزام المبدف حق نفسه صحيح وقد استحق المولى الخارج بعد ماحصل الخارج واذا دفع العبد المحجورعليه أرضا مماكان في يده أو أرضا أخذها من أراضي مولاه الى رجل يزرعها ببذره

وعمله هذه السنة بالنصف فزرعها العامل فأخرجت زرعاكثيرا ونقص الزرع الارض فالخارج للمامل وعليه نقصان الارض لرب الارض لانه في حق المولى بمنزلة الغاصب للارض فان عقد الزارعة من المحجور عليه صحيح في حق المولى فان عتق العبد رجع العامل عليه بما أدى الى مولاه من نقصان الارض لانه صار مغرورا من جهة العبد بمباشرته عقد الضمان والعبد يؤاخذ بضمان الغرور بعد المتق بمنزلة الكفالة ثم يأخذ العبد من المزارع نصف ماأخرجت الارض لان الدقد صح بينهما في حقهما فيكون الخارج بينهما على الشرط فاذا أخذ نصف الخارج باعه واستوفى من ثمنه ماغرمـه للمزارع فان كان فيـه فضل كان لمولاه لان ذلك كسب أكتسبه فيحال رقه وما أكتسب العبد في حال رقه تقضي دينه منيه فان فضل منه شيُّ فهو للمولى وان قال المولى قبل أن يمتق العبد أنا آخدَ نصف ماأخرجت الارض ولا أضمن العامل نقصان الارض كان له ذلك ان عتق العبد أو لم يمتق لا ذالمقد كان صحيحا بين العبد والزارع وأنما امتنع بموده في حق المولى لدفع الضرر عنه أو لانمدام الرضا منه به فيكون رضاه به في الانتهاء بمنزلة الرضابه في الانتداء وانكانت الارض لم تنقصها الزراعة شيأ فالخارج بين المولى والمزارع نصفان لان فى تصحيح هذا المقدمنهمة للمولى وهوسلامة نصف الخارج له وأنما كان يمتنع صحته في حتمه لدفع الضررولا ضرر هنا واذا دفع العبد المحجور عليه الى رجل أرضا من أرض مولاه وبذرا من بذر مولاه أو ما كان من تجارته قبل أن يحجر عليه مزارعة بالنصف فزرعها المزارع فأخرجت زرعا أو لم تخرج وقد نقص الارض الزرع أولم ينقصها فللمولي أن يضمن الزارع مذره ونقصائه أرضه لان الزارع غاصب لذلك في حق اأولى فان أذن العبد المخجور عليه بالقاء البذر في الارض في حق المولى بأطل فان ضمنه ذلك ثم عتق العبد رجم عليه المزارع ما ضمن من ذلك لاجل الفرور وكان نصف الخارج للعبد يستوفى منه ماضمن ويكون الفضل لمولاه وان شاء المولى أخذ نصف الزرع فكانله ولميضمن الزارع من البذر والنقصان شيأ لان المقد صحيح فيما بين العبد والمزارع وثماا كان لاينفذ في حق المولى لانعدام رضاه به فاذا رضي به تم العقد والله أعلم

حى باب الكفالة في الزارعة والماملة №

(قال رحمه الله) واذا دفع الرجل الى رجل أرضا له يزرعها هذهالسنة بالنصف وضمن

له رجل الزراعة من الزارع فالضمان باطل لان المزارع مستأجر للارض عامل والمزارعة لنفسه الاان يكون العمل مستحقا لرب الارض عليه وانما يصح الضمان بما هو مستحق على الاصيل للمضمون له فاذا كان الضمان شرطا في الزارعــة فالمزارعة فاســـدة لانها استئجار للارض فتبطل بالشرط الفاســد وان لم مجمــلاه شرطا في المزارعة صحت الزارعة والضمان باطلوان كاذ البذر من رب الارض جاز الضمان والمزارعة في الوجهين جميعا لان رب الارض مستأجر للمامل وقد صارت اقامة العمل مستحقة عليه لرب الارض وهو مما تجري فيه النيابة في تسليمه فيصح التزامه بالكفالة شرطا في العقد أو مقصودا بعد عقد المزارعة عنزلة الكفالة بالاجرة والثمن في البيم وان تعنت الزارع أخذ الكفيل بالعمل لانه التزم المطالبة بإيفاء ماكان على الاصيل وهو عمل الزراعة فاذا عمل وبلغ الزرع ثم ظهر المزارع كان الخارج بينهما على مااشترطا لان الكفيل كان نائبًا عنه في اقامة العمل وللكفيل أجر مثل عمله ان كان كفل بأمره لانه التزم العمل بأمره وأوفاه فيرجع عليمه بمثله ومثله أجر المثل كالكفيل بالدين اذا أدى وان كان الشرط على الزارع أن يعسمل ينفسمه لم يجز الضمان لان ماالتزمه المامل هذا لأتجرى النيابة في ايفائه وهو عمل المزارع بنفسه اذ ليس في وسم الكفيل ابقاء ذلك فيبطل الضمان وتبطل المزارعة أيضا ان كان الضمان شرطا فيها والمماملة في جميع ذلك عنزلة الزارعة ولو كان الكفيل كفل لرب الارض بحصته مما تخرج الارض والبذر من صاحب الارض أو من العامل فالكفالة باطلة لان نصيب رب الارض من الزرع أمانة في مد المزارع سواء كان البذر من قبله أو من قبل رب الارض حتى لايضمن مايهلك منه بذير صنعه والكفالة بالامانة لا تصح عنزلة الكفالة بالوديمة أنما تصح الكفالة بما هو مضمون النسليم على الاصل ثم تبطل المزارعة ان كانت الكفالة شرطافيها والماملة في هذا كالمزارعة ولو كفل رجل لاحدهما عن صاحبه بحصته مما تخرج الارض ان استهلكها صاحبها فان كان ذلك شرطا في أصل الزارعة فالمزارعة فاسبدة وان لم يكن شرطا فيها فالمزارعة جائزة والكفالة جائزة لانها أضيفت الى سبب وجوب الضمان وهو الاستهلاك واضافة الكفالة الى سبب وجوب الضمان صيحة الاأن هدفا دين يجب لاحدهما على صاحبه لا بسبب عقد المزارعة وعقد الزارعة بين اثنين بشرط أن يعطى أحدهما صاحبه كفيلا بدين آخر وجب له عليمه يكون صحيحا كمقد البيم على هـذا الشرط فاذا شرطا الكفالة في المزارعـة

فسدت الزارعة لهذا وان لم يكن شرطا فيها جازتاازارعة والكفالة فان استهلك المضمون منه شيأ ضمنه الكفيل ويأخــذ به الطالب أبهما شاء واذا كانت المزارعة فاســدة والبذر من قبــل العامل وضمن رجل لصاحب الارض حصته ممــا تخرج الارض فالضمان باطل لانه مع فساد المزارعة لايستحق صاحب الارض شيأ من الخارج والكفالة عاليس عضمون على الاصل بإطل ولا يؤخم الكفيل بأجر مشل الارض لأبه لم يضمنه وأعاضمن الطمام وأجر مثل الارض دراهم فلا يجوز أن يجب عليـه بالكفالة غير ماالتزمه واذاكان الاجر للمامل أو لرب الارضكر حنطة بعينها لم يكن لصاحبه أن ببيعه قبل القبض لان الاجرة في الاجارة عنزلة الموض في البيم وما كان بمينه من العروض المستحق بالمبيم لا يجرز بيمه قبل القبض فان هلك بعد العمل أو استهاكه الذي في يديه كان عليه أجر المثل لان مهلاكه قبل التسليم فات القبض المستحق بالعقد فيفسد العقد ولزمه رد مااستوفى في تحكمه من المنفعة وقد تعذر عليه رده فيلزمه أجر مثله واذاكان الشرط بعض الخارج في المزارعة والمعاملة فاستحصد الزرع ولم يحصد أو بلغ التمر ولم يحرزتم باع أحــدهما حصته قبل أن يقبضها جاز بيمه لانحصته أمانة في يد الآخر كالوديمة فينفذ تصرفه فيهاقبل القبض وان هملك فلا ضمان على واحد منهما لان هلاك الامانة في يد الامين كهلاكها في يد صاحبها وان استهلكها أحدهما ضمن نصيب صاحبه لانه استهلك ملكا تاما مشتركا بينهما فيضمن نصيب صاحبه جبرانًا لما أتلف من ملكه والله أعلم

# ۔ﷺ باب مزارعة المريض ومعاملته ﷺ۔

(قال رحمه الله) واذا دفع المريض أرضه الى رجل مزارعة يزرعها ببذره وعمله على أن الخارج بينهما على كذا فزرعها فأخرجت زرعا كثيرا واجر مشل الارض أكثر من نصيب صاحبه أضمافا وعليه دين يحيط بماله وأجر الارض ثم مات والمزارع أجنبي أو أحد ورثته ونقصان الارض أكثر من أجر مثلها فالخارج بينهما على مااشترطا ولاشئ للمامل من الاجر والنقصان لان تصرف المريض حصل فيما لاحق فيه لفرمائه ولا لورثته وهى منفعة الارض التي توجد في حياته فان حق الورثة انما يتعالى بما يتصور بقاؤه بعد مو به وحق الفرماء انما يتعلق بما يمكن ايفاء الدين منه (ألا ترى) أنه لو أعار المريض من صاحب الدفر

أرضه ولم يشترط عليه عوضا بمقابلة منافعها لم يعتبر ذلك من ثلثه وكأن ذلك منه في مرضه وفي صمته سواء فكذلك اذا دفعها مزارعة بجزء يسير من الخارج وفي تصرفه محض منفعة للغرماء والورثة وهوسلامة مقدار المشروط بمقابلة الارض من لزرع لمم ولولا عقدالمزارعة ماسلم لهم ذلك واذا أببت صحة تصرفه وكان عمل العامل في الارض باذن صحيح فلا يلزمه شي من نقصان الارض ولو كان البذر من صاحب الارض وسمى للمامل تسمة أعشار الخارج ولادين على الريض ولا مال غير الارض والطمام فأنه ينظر الى الزرع يوم خرج من الارض وصار له نيمة كم يساوى تسمة اعشاره فان كان مثل أجر الارض أو أقل منه فلما قام عليه وسقاه حتى استحصد صار أكثر من أجر مثله وأكثر من ثلث مال رب الارض فللمزارع تسمة اعشار الخارج فان كانت قيمة تسعة اعشاره حين خرج أكثر من أجر مثل المزارع فقام عليه وسقاه حتى استحصد صار أكثر من أجر مثله وأكثر من ثلث ما ترك الميت فأبي الورثة أن يجيزوا أخذ الزار ع من حصته من الخارج أجر مثله وثاث ما ترك وصية له ان لم يكن من ورثته والباقي لورثة صاحب الارض لان صاحب الارض استأجر العامل بما جمل له من الخارج واما يصير المزارع بايجابه شريكا في الخارج حين ثبت الخارج فاذا كانت قيمة مانبت مثل أجر مثله أوأقل لم تمكن في تصرفه محاباة فيقدر ثم ملك المزارع في نصيبه بمقدصيم ثم الزيادة بعد ذلك انما حدثت على ملك صحيح له فلا يمتبر ذلك من ثلث مال الميت فأمااذا كانت قيمته حين نبت أكثر من أجر مثله فالزيادة على مقدار أجرالمثل محاباة له والمحاباة لاتسلم الامن الثلث بمــد الدين فبقى الثابت كله موقوفا على حق المريض فيثبت حقه في الزيادة الحادثة فيه فلا يسلم للمزارع من جميع ذلك بعد مااستحصد الزرع الا مقدار أجرمنله وما زاد على ذلك الى تمام المشروط له يكون وصية فيمتبر من ثاث ماله فيحتاج هنا الى ممرفة شيئين.أحدهما ان عمل المزارع وان لم يكن مالا منقوما فبالعقد يتقوم بمقدار أجر المثل ولا وصية في ذلك القدر من المشروط له كما لواستأجر المريض أجير العمل آخر له بل أولى لان هناك استأجره بما كان حاصلا له لا بعدله وهنا استأجره عال محصل أو يزداد بممله والثانى آنه يعتبر قيمة حصته حين يصير للزرع قيمة لاحين نبت لآنه يكون مملكا منه نصيبه بدوض والتمليك أنما يجوزفى الزرع بعدما يصمير متقوما كالتمليك بالبيم وهو وأن صار شريكا فيها نبت ولكنه يحتاج الى قيمة نصيبه ليقابل ذلك باجر مشله وما ليس بمتقوم

لا يمكن معرفة قيمتــه فيعتبر أول أحوال امكان التقوم فيه كاحــد الشريكين في الجنين اذا أعتق نصيبه وهو موسر يضمن لصاحبه قيمة نصيبه معتبرا بما بمد الانفصال قال وانما هذا مثل رجل استأجر في مرضه رجلا ليخدمه سنته مجارية له بعينها لامال له غيرها فدف مهااليه وخدمه الرجل السنة كلها وولدت الجارية وزادت في بدنها ثم صارت تساوى أكثر من أجر مثل الرجل ثم مات المريض فان كانت قيمتها يوم وقعت الاجارة وقبضها الاجيرمثل أجر مشله أو أقل كانت له نزيادتها لانه لا محاباة فيها ولا وصية وانما اعتبرت قيمتها وقت القبض لأن الاجرة قبل استيفاء المنفعة لاعملك ينفس العقد وأنما تملك بالقبض وأن كانت قيمتهايومئذ أكثر من أجر مثله فانه يمطي الاخر منهامقدار أجر مثله وثلث ماترك الميت بمدذلك من الجارية وولدها وصية له ويرد قيمة البقية على الورثة لانه يمكن فيها معنى الوصية بطريق المحاباة فلا تكون سالمة للاجير وتبق موقوفة علىحق المريض فيثبت حقه في الزيادة متصلة كانت أو منفصلة فلا يسلم الاجير منها الا مقدار أجر مثله وثلث التركة بمد ذلك منها ومن ولدها بطريق الوصية وفيا زاد على ذلك يلزمه رده الا أنه تسذر الرد لمكان الزيادة الحاصلة في يده بعد ماعلمها فرد قيمة الزيادة «فان قيل أما علمها بالقبض محكم سبب فاسد فينبغي أن يرد عينها مع الزيادة ، قلنا لا كذلك بل كان السبب صحيحا يومنذ لان تصرف المريض فيما يحتمل النقص بعــد نفوذه يكون محكوما بصحته ثم ينقض بعــد موته مايتعذر تنفيذه والمقصود من هذا النقص دفع الضرر عن الورثةوذلك يحصل برد قيمة الزيادة عليهم ولولم يكن في رد العين الاضرر التبميض على الاجسير لكان ذلك كافيا في تحول حقهم الى القيمة وأن كان الزارع وارث المريض كان الجواب كذلك الا أنه لاوصية له لقوله عليــه الصلاة والسلام لاوصية لوارث فان كانت قيمة نصيبه أجر مثل المزارع أو أقل حين نبت الزرع وصارت له قيمة فجميع المشروط سالم له وان كان أكثر من أجر مثله فانما يسلم له من الخارج مقدار أجر مثله حين استحصد الزرع والباقي كله ميراث عن الميت وان كان الزارع أجنبيا وعلى الميت دين يحيط بماله كان الزارع أسوة الغرماء فانما يثبت له من الحصة في الزرع على ما تقدم ذكره حتى اذا لم بكن من قيمة حصته حين صار متقوما زيادة على أجر مثله فقد صم تسمية حصته له في الكل والزيادة الحادثة بمــد ذلك تكون زيادة على ملكه الا أن عين ذلك لاتسلم له لان المريض لا يملك تخصيص بمض الغرماء بقضاء الدين

الا بائما اشترىمنه ما تكون ماليته مثل ماأعطاه من الثمن لانه يدخل في ملكه مايقوم مقام الخرجه في تملق حقالفرما. به وذلك لايوجد به فلهذا لايختص العامل به ولكن لما ثبت حقه بسبب لا محاباة فيه ولا تهمــة كان هو أسوة الغرماء في تركـته وان كـانت حصــته أكثر من أجر مثل عمله فانما يضرب مع الغرماء في الخارج بمقدار أجر مثل عمله حيين استحصد الزرع لان ما زاد على ذلك كان وصية له ولا وصية مع الدين وكذلك مسئلة الجارية هو أسوة الغرماء فيما ثبت له فيها على الوجسه الذي بينا من الفرق بينما أذا كمانت قيمتها حين قبضها مثل أجر مثله في خدمته أو أكثر من ذلك ولا تشبه المزارعة في هذا الضاربة فان الريض لو دفع الي رجل ألف درهم مضاربة على ان للمضارب تسعة أعشار الربح وربح عشرة آلاف ثممات المريض وأجر مثل المضارب في عمله مائة درهم فان الورثة يَأَخَذُونَ رأس المال والباق بينهم وبين المضارب على الشرط ولاينظر في هذا الى أجر مثله لان هناك رأس المال قد رجم الى ورثته والربيح بمال لم يكن لرب المال ولا يتعلق به حق ورثته وغرمائه (ألا ترى) اله لولم يشترط شيئا من الربح لنفسه بان أقرض المال منه كان صحيحا فني اشتراطه بمض الربح لنفسه منفمة غرمائه وورثته والبذر في الزارعة ليس برجم الى رب الارض وأنما يكون جميم الخارج بينهما فيكون تصرف الريض فيما تملق به حق غرمائه وورثته ولو كان يرجم الى صاحب البذر رأس ماله ويكون ما بقى بينهما لـكنا نجوز ذلك أيضاكما نجوزه في المضاربة \* فان قيل بنبغي أن ينظر الى قيمة البذر ويقابل ذلك باجر مثدله ولا ينظر الى قيمة الخارج؛ تلنا أنما ينظر الى قيمة ما يوجبه للمزارع بمقابلة عمله وهو لاتوجب له شيئًا من البذر أنما توجب له حصته من الخارج فلهذا ينظر الى قيمة ما يوجبه له والى أجر مثله واذا دفع الصحيح الى مريض أرضاً له على أن يزرعها هذه السنة ببذره فما خرج منها فهو بينهما نصفان فزرعها المريض سِـذر من قبـله ليس له مال غيره فأخرجت زرعا كثيرا ثم مات من مرضه فانه ينظر الى حصة رب الارض مما أخرجت الارض يوم صار الزرعمتقوماكم قيمته لانالمريض استأجر الارضهنا عا أوجب لصاحبها من الحصة فان كانت حصته بومنذ مثل أجر مثل الارض أو أقل فاذ الخارج بينهما على الشرط لانه لاوصية فيها ولا محاباة وقد تم ملك رب الارض في نصيبه ثم الزيادة حادثة بمد ذلك على ملكه وهذا لانه قابض لنصيبه باتصاله بأرضه أو بكونه في بدأمينــه لان الزارع أمين في نصيب رب

الارض ولمذا لوأصاب الزرع آفة لم ينرم له شيئا وان كانت حصة يومنذا كثرمن أجر مثل الارض نظر الى حصته يوم تقع القسمة لانه تمكن معنى الوصية هنا بطريق المحاباة فيثبت حق المريض فيما يحدث من الزيادة فالماليمطيرب الارض منها مقدار أجر مثل أرضه وثلث إ تركة الميت مما بتي بطريق الرصية وكذلك ان كان رب الارضأحد ورثته الا أنه لاوصية له فلا يأخذ الا قدر أجر مثله من الخارج يوم تقع القسمة في الموضع لذي تتمكن فيه الوصية ولوكان غير وارث وعلى الميت دين يحيط بماله كان الجواب كـذلك الا أنه أسوة الغرماء بما ثبت له مرذلكفان المريض لم يدخل في ملكهمايقوم مقام ماأوجبه له في تملق حق الغرماء | به فيبطل تخصيصه اياه بذلك ويكون هو أسرة الغرماء بما ثبت له ولو كان الذي عليه دين أنر في مرضه بدى بحق رب الارض لان حقه ثبت بسبب لا تهمة فيه فيكون هو بمنزلة غريم الصحة يقدم حة على المقر له في المرض الا أنه لاوصية له مالم يقض الدين لان الدين مقدم على الوصية وان كان واجباباتراره في المرض لكونه أقوى من الوصية (ألا ترى)ان الدين ا يمتبر من جميـمالمال والوصية من الثلث وادا دفع المريض بخلاله معاملة بالنصف فقام عليــه العامل ولقحه وسقاه حتى أثمرتم مات رب النخيل ولا مال له غير النخيل وثمره فانه رظر الى الثمر يوم طلع من النخل وصاركـفرى وصارت له قيمة فان كـان نصف قيمته مثل أجر المامل أو أنمل فللمامل نصف الثمر وان كان أكثر من أجر مثله نظر الى مقدار أجر مثل العامل يوم تقم القسمة فيعطى العامل ذلك وثاث تركة الميت بما بتي من حصته وصية له الا أن يكون وارثًا فلا وصية لهوهذا لانالمريض استأجرالعامل بما شرطلهمن الثمر وانما يصير | شريكا في الثمر بعد طاوعه وآنما يمكن تقويمها حين تصير لها قيمة فلهذا يعتبر قيمة حصته عند ذلك واذا كان على المريض دين يحيط عاله فان كانت قيمة النصف من الكفرى حين طلمت مثل أجره ضرب مم الفرماء بنصف جميم التمر لانه لا محاباة هنا ولا وصية فتكون الزيادة حادثة على ملك تام له الا أن تخصيصه اياه نقضاء حقه يبطل فيكون هو أسوة الغرماء بنصف جميع الثمر وان كانت قيمة نصفه أكثر من أجر مثله ضرب ممهم في التركة بمقدار أجر مثله لتمكن الرصية هنابطريق المحاباة ولو دفع الصحيح الى المريض نخلا له معاملة على ان للمامل جزأ من مائة جزء ومما يخرج منه فقام عليـه المريض باجرائه وأعوانه وسقاه والقحه حتى صار تمرا ثم مات ولامال له غيره وعليه دين ورب النخل من ورثته وأجر مثل ذلك الممل

أكثر من حصة فايس له الا ماشرط له لان المريض اعا تصرف هنا فيما لاحق فيه لفرمائه ولورته وهو منافع دنه (ألا ترى) اله لوأعانه مهذه الاعمال ولم يشرط لنفسه شيئامن الخارج كان ذلك صحيحًا منه فني اشتراطه جزأ من الخارج بمقابلة عمله وانرقل منفعة غرمائه وورثته ولو دفع الريض الى رجل زرعاً له في أرض لم يستحصد أو كفرى في رؤس النخيل أو ثمرا في شجر حين طلع ولـكنه أخضر ولم يبلغ بمد على أن يقوم عليه حتى يبلغ بالنصف فقام عليه العامل حتى بلغ ثم مات صاحب الشجر والزرع ولم يدع مالا غيره فاله ينظر الى حصة العامل يوم قام عليه فزاد في يده لانه انما يصير شريكا عند ذلك فان الماملة امجاب الشركة فيما يحصل بعدله وأول أحوال ذلك حين تظهر زيادة من عمله فان كانت قيمته أكثر من أجر مشاله كان له من حصته مقدار أجر مثله وقت القسمة وثلث التركمة بطريق الوصية وكذلك ان كان أحد ورثته الا أنه لاوصية له وان لم يكن من ورثته وكان على الميت دين محيط بماله ضرب العامل بما ثبت له من ذلك على ما وصفنا مع الغرماء ولا وصية له وهذا في التخريج وما تقدمذكره سواء واذا أستأجر المربض رجلا يخدمه هذه السنة بجاربة بمينها فلماوقمت الاجارة لم يخدمه حتى زادت الامة وكانت قيمتها يوم وقعت الاجارة مثل أجر مثل الاجير فخدمه السنة كلها ودفع اليه الجارية فولدت عند الاجير ثم مات المريض ولا مال له غيرها فللاجير من الجارية وأولادها مقدار أجر مثله والثلث مما يبقي بطريق الوصية لانه لم يملكها بنفس العقد قبل استيفاء المنفعة فما زاد يكون على ملك المريض وتجمل هذه الزيادة كالموجودة عند المقد فيتمكن معنى الوصية بهذا الطريق حين سلم الجارية اليه بعد استيفاء الخدمة وحدوث الزيادة فانما السالمله منهاومن أولادها مقدار أجرمثله عوضاعن الخدمة والثلث مما يبقى بطريق الوصية أعطى وصية من الجارية فان بتى شئ كان له من أولادها في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله ناء على أصله از في تنفيذالوصية الجارية أصل والاولاد تبهم على مأنبينه في الوصايا ان شاء الله تعالى ويقال له أد قيمة مابقى دراهم أودنا نيرا ورد الجارية وولدها ويكون لك أجر مثلك في مال الميت لانه يلحقه عيب التبعيض ولم يكن هو راضيا بذلك فيكون له أن بردها بالعيب ولكن اذا ردها بطلت الوصية بالمحاباة له لان ذلك كانفيضمن المتمد وقد بطل المقد بالرد وان أبي أن يردها أعطى الورثة قيمة ما بتي لازالة المحاباة ودفع الضرر عن الورثة ويرد القيمة يندفع الضرر عنهم وثبوت الخيار له في الرد لمسذا المعني أيضًا وهو آنه يلزمه زيادة لم

رض بالنزامها فيكونله أن يردها لذلكولو كانت الجارية حبن وقمت الاجارة دفعها المريض الي الاجير فلم يخدم الاجير حتى زادت في يده وصارت قيمتها أكثر من أجر مثله ثم خدمه بمه ذلك حتى تمت السنة ومات المربض ولم يدع ما لا غيرها وقد ولدت الجارية أولادا فالجارية وجميع أولادها للاجيرلانه بالقبض قدملكها وليس فيها فضل فتم ملسكه في جميعها لانمدام المحاباة ثم الزيادة حدثت على ملك تام له فيكون سالما له وكذلك أن كان الاجير أحد ورثته الا أن يكونولدا أو زوجة فرد الجارية وولدها فيكون بينهم ميرانا لان استثجار الولد والزوجةعلى الخدمة لا يجوز ولإ يستوجبون الاجر يهذا العقد فتثبت هي في يد الاجير بسبب باطل فعليه أن يردها مم الزيادة بخلاف المزارعة والمعاملة لان الولد والزوجة في ذلك العمل كسائرالورثة فانه غير مستحق عليهما دينا بخلاف الخدمة وان لم يكن من ورثته وكان على الميت دين يحيط عاله فان كانت الجارية لافضل فيها عن أجر مثله يوم قبضها الاجير قسمتهي وولدها بين الغرماء وبينه ويضرب في ذلك الاجير بقيمتها وقيمة ولدها لانه لا محاباة في تصرفه هنا ولكن فيـه تخصيص الاجير بقضاء حقه من ماله وذلك يرد لحق الفرما. الا ان الولد حــدث على ملك صحيح له فلهذا ضرب مع الفرما. بقيمتها وقيمة ولدها فما أصابه كان له في الجارية وما أصاب الغرماء قيل له أد قيمة ذلك الى الغرماء دراهم أو دنانير لان حقهم في المالية لا في العين وباداء القيمة يصل اليهم كمال حقهم وبندفع عنه ضرر التبعيض فان أبي ذلك بيعت الجارية وولدها فقسم الثمن بينه وبين الفرماء يضرب الغرماء بدينهم ويضرب الاجير بأجر مثله لأنه حين أبي ذلك تمذر ردها بسبب عيب التبعيض أو بما لحقمه من زيادة مال لم يرضُ بالنزامه بعقد المعاوضة والاجرة اذا كانت بمينها فردت بالعيب ينفسخ العقد وتبقى المنفمة مستوفاة محكم عقد قد انفسخ فيكون رجوعه باجر مثله فلهذا يضرب باجر مثله وفي هذا نوع اشكال فأن الزيادة المنفصلة المتولدة بمد تمام الملك تمنم الرد بالميب فيبق أن لا يكون له أن لايردها ولكن بغرم للفرماء قيمة الزيادة دراهم أو دنانير وعكن أن يقال الزيادة اعاعم الرد اذا لم يجبردها مع الاصل فانه لا يجوز أن يسلم بنير عوض بعد رد الاصل وهذا لا يوجد هنا فان حق الفرماء ثابت في الزيادة كما هو ثابت في الام لانه ان لم يثبت حقهم فيه باعتبار صعة السبب وخلوه عن المحاباة فقد ثبت حقهم فيه ببطلان تخصيص الاجير بابفاء حقه مراعاة لحقهم وان كان في قيمة الجارية يوم قبضها الاجير فضل عن أجر مثله وكانت قيمتها يوم وقمت

الاجارة مثل أجر الاجير الا ان الاجير لم يخدم المريض حين قبض الجارية يضرب الاجير في الجارية وولدها عقدار أجر مثله فما أصابه كان له في الجارية وولدها وقيل له اد قيمة ما أصاب الغرماء فان أني بيمت الجارية وولدها واقتسموا الثمن يضرب فيه الاجير بأجر مثله لانه لم يملكها لنفس المقد وانما علكها بالقبض وعند القبض لما كانت قيمتها أكثر من أجر مثله نقيت موقوفة على حق المريض لتمكن الوصية فها بطريق المحاباة فلهذا كان التخريج على ماقال واذا استأجر الرجل في مرضه رجلا مخدمه بجارية قيمتها ثلثمائة درهم وأجر مثل الاجير في خدمته مائة درهم فخدمه الاجير حتى أتم الخدمة وقبض الجارية ثم مات المريض ولا مال له غيرها فالاجير بالخيار ان شاء أخذ الجارية كلها وأعطى الورثة أربمة اتساع قيمتها وان شاء نفض الاجارة وردها على الورثة لان المريض حابي تقدر ثلثيها حين كان أجر مثله مثل قيمة ثلثها والمحاباة وصية فلاننفذ الافي مقدار الثلث فاحتجنا الى حساب لثلثيه ثلث وذلك تسمة فثلثها وهو ثلاثة يسلمله ومن الثلثين يسلم لهالثاث بينهما وعليه ازالة المحاباة فيما وراء الثلث وذلك فى أربمة الساع قيمتها فاذا اختار ذلك فقد وصل الى الورثة كمال حقهم وثبوت الخيار له في العقد لما لحقه من الزيادة وان نقض الاجارة وردها كان له في مال الميت أجر مثله مائة درهم وثباع الجاربة حتى يستوفى دغه والباقى لاورثة وقد يطلت الوصية بالمحاباة حين اختار نقض العقد ولا يشبه هــذا ما رصنت لك قبله من الزارعة والمماملة اذاكان فيها محاياة فان هناك أنما يسلم له مقدار أجر مثله والثلث مما يبقى بطريق الوصية ويرد الفضل واذا قال أعطى قيمة الفضل لم يكن له ذلك لان الخارج من الزرع والثمار يحتمل التبميض فلا يتضرر هو برد الفضل على الورثة فامذا لا يكون له أن ينقل حق الورثة من المين الي القيمة ولو كمان أجر مثل الاجير يوم وقمت الاجارة ثلثمائة درهم فدفع اليــه المريض الجارية وخــدمة الاجير جيم السنة ثم مات المربض وقد زادت الجارية في بدنها أو في السعر أو ولدت في بد الاجير قبل موت المريض بعد ما كمات السنةأو قبلأن تكمل وعلى المريض دين كثيرفان الجاربة نزيادتها وولدها بينهم يضرب الاجير في ذلك نقيمتهاوقيمة ولدهايختصمون وتضرب الغرماء بدينهم لآنه لامحاباة هنا فكانت الجارية وولدها للاجير الا أن تخصيص المريض اياه بقضاء حقه من ماله يرد بعد موته فلهذا ضرب هو بقيمتها وقيمة ولدها يوم يختصمون فما أصاب الاجير كان له من الجاربة وولدها لان حقه في عينها وما أصابالغرماء قيل للاجير أدّ قيمته

دراهم أو دنانيرالي الغرماء لان حقهم في المالية فان أبي أخذت الجاربة وولدها وبيما فضرب الاجير في الثمن باجر مثله والفرماء بدينهم لان العقدقد انفسخ حين أخذت من بده وانتقض قبضه فيها بسبب سابق على قبضه ولوكانت الجارية لم تزد ولم تلد ولكنها نقصت في السمر عند الاجير حتى صارت تساوي مائة والمسئلة محالما فلا ضمان على الاجير في نقصانها لان تقصان السمر فتور رغائب الناس فيها ولامهتبر بذلك في شيٌّ من عتمود المعاوضات وبضرب الغرماء في الجارية بدينهم والاجير بقيمتها وهي مائة درهم لان يخصيصه الاجير بقضاء حقه مردود بعدموته ثم ما أصاب الاجير فهو له من عينها وما أصاب الفرماءقيل للاجيراعطهم قيمة ذلك لان حقهم في المالية فان أبي بيمت الجاربة وضربالاجير في تمنهاباجر منله ثلما ثة درهم لان المقد قد أنفسخ بانتقاض قبضه فيها فأنما يضرب هو باجر مثله والفرماء مدنهم بخلافالاول فهناك لم ينتقض قبضه فيها فأنما يضرب نقيمتها لذلك وان نقصت في البدنحتي صارت تساوي مائة درهم فان قيمة الجارية يوم قبضها الاجيروهي ثلّمائة بين الاجير وبين الغرماء فما أصاب الغرماء ضمنه لهم الاجير في ماله وتسلم له الجارية وليس له أن يردها لانها | دخات في ضمانه يوم قبضها على وجــه التملك بمــقد الماوضة وقد تعيبت في يده بالنقصان الحاصل في بدنها فلا يملك أن يردها للميب الحادث ولكن يغرم للمرماء حصتهم من ماليتها يوم دخات فى ضمامه ولو دفع المريض نخلا له معاملة الىرجل بالنصف فاخرج النخل كـفرى يكون نصفه مثل أجر العامل أو أنل فقام عليه وسقاه حتى صارتمرا يساوى مالا عظيما مم صار حشفا قيمته أقل من قيمة الكفرى يوم خرج تم مات المريض وعليه دين فان ماله يقسم بين الذرماء والعامل يضرب فيمه العامل بقيمة نصف الحشف فقط فما أصامه كان له في حصته من الحشف وما أصاب الفرماء بيم لهم في دينهم ولا ضمان على الدامل بالنقصان هنا لانه كان أمينا في الخارج فلزيادة انما حصلت في عين هي أمانة بغير صنعه وتلفت بغير صنعه فلا يضمن شياً منها لاحد مخلاف ماسبق وانمها هدفها عنزلة ولد الجاربة في المسئلة الاولى التي ولدت في بد الاجمير أو مات أو حــدث به عيب لم يضمنه الاجير لان الزيادة حدثت من غير صنعه وهلكت كذلك فلا تكون مضمونة عليه وأن كان هو ضامنا للاصل ولو كان اليت لادين عليه والسئلة بحالها كاذلاماءل نصف الحشف وللورثة نصفه ولاضمان على العامل فيما

صار من ذلك حشفا لانه لو تلف الكل من غير صنع العامل لميضمن لهم شيأ فاذا صار حشفا أولى أن لايضمن لهم النقصان والله أعلم بالصواب

#### ــــ باب الوكالة في المزارعة والمماملة كهــــ

( قال رحمه الله ) واذا وكل الرجل الرجل بأرض له على أن يدفعها مزارعة هذه السنة فدفعها مزارعة بالثلث أو أقل أو بأكثر فهو جائز لان الموكل حين لم ينص على مقدار من الخارج فقد فوض الامر فيه الى رأيه فبأى مقدار دفعها مزارعة كان ممتثلا لامره محصلا لمقصوده الا أن يدفعها بشئ يعلم أنه حابى فيه بما لايتغابن الناسفى مثله فحينتُذ لايجوز ذلك في قول من يجبز المزارعة لان مطلق التوكيل عندهم يتقيد بالمتعارف فان زرعها الزارع فخرج الزرع فهو بين المزارع والوكيل على ما اشترطا لاشي منه لرب الارض لانه صار غاصبا مخالفا وغاصب الارض اذا دفعها وزارعة كان الزرع بينه وبينالمدفوع اليه على الشرط ولرب الارض أن يضمن نقصان الارض في قول أبي يوسف الاول وهو قول محمدر حمهما الله انشاء الوكيل وان شاء المزارع فان ضمن الزارع رجم على الوكيل به لانه مفرور من جهته وفي قول أبي يوسف الآخر يضمن المزارع خاصة لانه هو المتلف فأما الوكيل فغاصب والمقار عنده لايضمن بالفصب تم يرجع المزارع على الوكيــل للفرور فان كان حابى فيــه بما تنهان الناس في مثله فالخارج بين الزارع ورب الارض على الشرط والوكيل هو الذي قبض نصيب الموكل لانه هو الذي أجر الارض وانما وجب نصيب رب الارض بعقده فهو الذي يلى قبضه وليس لرب الارض أن يقبضه الا بوكالة من الوكيل فان كان رب الارض أمر الوكيل أن يدفعها مزارعة ولم يسم سنة ولاغيرها جاز للوكيل أن يدفعها مزارعة سنته الاولى فاند فمها أكثر من ذلك أو بمدهد والسنة ولم يدفع هذه السنة لم يجز في الاستحسان وفي القياس مجوز لان التوكيل مطلق عن الوقت فني أي سنة دفعها وفي أي مــدة دفعها لم يكن فعمله مخالفًا لما أمره الموكل به فجاز كالوكيل باجارة الدور والرقيق ولكنه استحسن وقال دفع الارض مزارعة يكون فيوقت مخصوص من السنة عادةوالتقييد الثالت بالمرف في الوكالة كالثابت بالنص فاذا دخله التقييدمن هذا الوجه يحمل على أخص الخصوص وهو وقت الزراعة من السنة الاولى كالوكيل بشترى الاضحية يتقيد بأيام الاضحية من السنة

الاولى مخسلاف اجارة الدور والرقيق فانها لأنختص يوقت عرفا فراعي فيها مطلق الوكالة أنما الزارعة نظير التوكيل باكراء الابل الى مكة للحج عليها فأنها تختص بايام الموسم في السنة الاولى لان هذا يكون في وقت مخصوص من كل سنة عرفا فيحمل على أخص الخصوص وهو وقت خروج القافلة من السنة الاولى خاصة ولوكان البذر من رب الارضكان هذا أيضا على أن مدفعه بما تنفان الناس فيه لان هذا توكيل بالاستنجار فان صاحب الارض يكون مستأجرا للمامل والتوكيل بالاستنجار كالتوكيل بالشراء فأنما ينفذعلي الموكل اذاكان بغبن يسمير ورب الارض هو الذي يهلي قبض حصته وليس للوكيــل قبضها الا باذنه لان رب الأرض هنا ما استحق نصيبه بعقد الوكيل بل بكونه نماء بذره فان دفعه الوكيل عا لانتغان الناس فيه كان الخارج بين الوكيل والمزارع على الشرط لأنه بالخلاف صار غاصبا للارض والبذر فيكون عليه ضمان مثل ذلك البذر للموكل فان تمكن في الارض نقصان بالزارعة المرب الارض أن يضمن النقصان أمهما شاء في قول أبي توسف الاولوهو قول محمدلان المزارع متلف والوكيل غاصب فان ضمن المزارع رجع به على الوكيل للغرور ولا يتصدق الزارع بشي مما صار له في هذه المسئلة ولا في المسئلة الاولى ولكن الوكيل يأخذ مثل ماغرم من نقصان الارض وبذرا مثل الذي غرم ويتصدق بالفضل لان الخبث تمكن في تصرف الوكيل حين صار كالفاصب فعليه أن تتصدق بالفضل وأنما بدفعها الوكيل مزارعة هنا أيضا في المسئلة الاولى خاصة استحسانًا فان دفعها بعد مضى تلك السنة فهو مخالف غاصب للارض والبذر والحكم فيه مابينا في الفصل الاول واذا وكل رجلا بان يأخذ له هذه الارض مزارعة هذه السنة على أن يكون له البذر من قبل الموكل فللوكيل أن يأخذها عا تنفان الناس فيه وان أخذها عــا لانتفان الناس فيه لم يجز على الموكل الا أن برضا به ويزرعهاعليه لانهوكيل بالاستئجار فهو نمنزلة الوكيل بالشراء فلا ينفذته رفه بالغبن الفاحش على الموكل الا أن برضا مه وزراعة الموكل بمد العلم عا صنع الوكيل دليــل الرضا مه فهو كصريح الرضا فان زرعها الموكل فحصل الخارج كان الوكيل هو المأخود بحصة رب الارض يستوفيه منه الموكل فيسلمه اليه لان رب الارض استحق ذلك بالشرط والوكيل هو الذي شرط له ذلك فان أخذ ذلك رب الارض من الموكل بغير عضر من الوكيل برئ الوكيل لوصول الحق الى مستحقه وان كان الوكيل أخذها عالا تنفان الناس فيه وهو لم مخبره مذلك حتى زرعها الموكل وقد

أمره الوكيل بزراءتها كان الخارج للمزارع على الوكيل ولرب الارض أجر مثل أرضه مما أخرجت الارض لان الوكيل استأجرها بما سمى من الخارج وقد حصل الخارج ثم استحق الموكل فيكون لرب الارض على الوكيل اجر مثل الارض مما أخرجت الارض لان ذلك من ذوات الامثال ولا شي للوكيل على الموكل لأنه هو الذي أمره نزراءتها وقد كان استئجاره نافذا عليه فالتحقت هذه بأرض مملوكة له دفمها اليغيره وأمره أن يزرعها من غير أن يشترطعليه شيأ وان كان الوكيل دفع اليه الارض ولم يأمره بزراعتها ولم يخبره بما أخــذها به فالخارج للمزارع لأنه غاء بذره وتصرف الوكيل عالايتغابن الناس فيه لم ينفذ عليه ولا شي لرب الارض على الوكيل هنا لانالزارع عنزلة الناصب حين زرعها بغير أمرالوكيل ومن استأجر أرضا فغصبها غاصب وزرعها لم يكن لرب الارض على المستأجر أجرها مخلاف الاول فان هناك الوكيل أمر الزارع نزرعها فيجمل بمنزلة ما لو زرعها ينفسه فيلزمه اجر مثلها لصاحبها تم على الزارع هنا نقصان الارض لرب الارض لانه زرعهاينير اذن صاحب الارض على وجه الفصب ولا يرجع به على الوكيل لان الوكيل لم يفره بل هو الذي اغتر حين لم يسأل الوكيل ولم يستكشف حقيقة الحال ويتصدق الزارع بالفضل لانه ربي زرعه في أرض غيره بسبب خبيث واذا لم يبين الوقت للوكيل هنا فهو على أول سنة وأول زراعة استحسانا ولو كان وكله بان يآخذ له أرض فلان ومذرا مزارعة فانأخذها بما تتمامن الناس فيه جاز ورب الارض هو الذي يقبض نصيبه من الزرع لانه علك نصيبه بكونه نماء مذره لا بشرط الوكيل له ذلك بالمقد وان أخذ بما يتماين الناس فيه لم يجز على الموكل الا أن برضي مه لانه وكله بان يؤاجره وذلك يتقيد بما يتغابن الناس فيه عند من بجبز المزارعة فان عمل المزارع في جميم ما ذكرنا فحصل الخارج فهو بينهما على الشرط وانكان الوكيل أخذه عالايتغان الناس فيه من قلة حصة الزارع وأمر المزارع فعمل ولم يبين ذلك له فالمزارع متطوع في عمله في القياس والخارج كله لرب الارض وفي الاستحسان الخارج بينهما على الشرطوجه القياس ان تصرف الوكيل بالغبن الفاحش لم ينفذ على الموكل معينا في اقامة العمل وجه الاستحسان انه أما لاينفذ تصرف الوكيل على الموكل في الموكل بالغبن لدفع الضرر عن الموكل والضرر هنا في امتناع نفوذ التصرف عليه لانه اذا نفذ تصرفه عليه استحق ما شرط له من الخارج وان قَلْ ذَلْكُ وَاذَا لَمْ يَنْفُذُ لَمْ يُسْتَحَقُّ شَيًّا عَلَى أَحَدَيْمَا اللَّهُ عَلَى وَهُو نَظْير القياس والاستحسان في العبد

اذا أجر نفسه في عمل وسلم من ذلك العمل فان كان الموكل لم يسم للوكيل الوقت فهو على أول سنة وزراعه استحساناً فان مضت السنة قبل أن يأخذ ثم أخذ لم يجبر الموكل على العمل فان رضي به وعمل كان بينهما على الشرط بمنزلة ما لو أخــذ أرضا وبذرا ليزرعها واذا دفع الرجل الى الرجل نخلا ووكله بأن يدفعها معامله هذه السنة أو لم يسم له وقتا فهذا على أول سنة للمرف فان دفعه بما تتغامن الناس فيه جاز وصاحب النخل هو الذي يـلي قبض نصيبه لآنه عللك التمر عملكه النخل لابالمــقد الذي باشره الوكيل فان دفعه عا لانتغان الناس فيـــه فالخارج لصاحب النخل لآنه وكله باستثجار العاءل فلا ننفذ تصرفه بالغبن الفاحش على الموكل وللعامل اجر مشله على الوكيل لانه استأجره ببعض الخارج وقد حصـل الخارج واستحقه رب النخل فيستوجب الرجوع باجر مثله ولو وكله بأن يأخذ نخلا بعينه فأخذه مَا تَنَاسُ النَّاسُ فيه جازعلي الشرط وصاحب النخل هو الذي يلي قبض نصيبه لأنه يملكه بسبب تولده من نخله وان أخذه بما لايتفاين الناس فيه من قلة نصيب العامل لم يلزم العامل ذلك الا أن يشاء فان عمله وقد علم نصيبه منــه أو لم يعلم كان له نصيبه الذي سمى له أما اذا علم به فلوجو ددلالة الرضا منه بالاقدام على العمل بعد العلم محقيقة الحال وأما اذالم يعلم به فهو استحسان لما فيه من المنفعة للمامل فانه لو لم يبفذ تصرفه عليه لم يستوجب شيأ واذا أمره أن ياخذ له نخلا معاملة أو أرضا مزارعة أو أرضا وبذرا مزارعة ولم يمين شيأ من ذلك لم يجز لان الوكيل عاجز عن تحصيل مقصود الموكل مع هــذه الجهالة المستتمة فان العــمل يختلف باختلاف النخل والاراضي على وجه لايمكن أن يوقف فيه على شيُّ معلوم واذا أمره بأن يدفع أرضه مزارعة أو أن يدفع نخله معاملة الى رجل ولم يمين الرجل جاز لان دفع الارض مزارعـة بمنزلة اجارتها ومن وكل غيره بأن يؤاجر أرضه مدة معلومة جاز وان لم يبين من يؤاجرها منمه لان المعقود عليه منفعة الاراضي وهي معلومة لاتختلف باختلاف المستوفى وكذلك في المما. لة مقدار العـمل قد صار معلوما ببيان النخل على وجه لايختلف باختلاف المامل ولو أمره بأن يدفع أرضه هذه مزارعة فأعطاها رجلا وشرط عليه أن يزرعها حنطة أو شميرا أو سمسها أو ارزا فهو جائز لان دفع الارض مزارعة لهذه الاشياء متعارف فمطلق التوكيل ينصرف الى هذه الاشياء كاما والوكيل يكون ممتثلاً أمره في جميع ذلك وكذلك لو وكله أن يأخذ له هذه الارضوبذرا ممها مزارعة فاخذها مع بذر حنطة أوشميرا أوغير

ذلك من الحبوب جاز ذلك على ااو كل لانه وكله ليؤاجره في عمل الزراعة وهو في جميم ذلك ، تمارف فمطلق التوكيل ينصرف الىجيع ذلك ولووكله أن يأخذ له هذه الارض مزارعة فأخذها منصاحبها للموكل على أن يزرعها حنطة أوشرط عليه شعيرا أوغيره لم يكن له أن نزرع الاماشرط عليه رب الارض لان الوكيل اذا امتثل أمره كان عقده كعقد الموكل سفسه وهو لوأخذ أرضامزارعة ليزرعهاحنطة لم يكن لهأن نزرعهاغير الحنطة لانصاحبالارض أنما رضي بان يكون أجر أرضه الحنطة فلا يملك المستأجر أن يحولها الى غيره ولو وكاء بان مدفع أرضا له مزارعة هذه السنة فأجرها ليزرع حنطة أو شعيرا بكر من حنطة وسط أو بكر من شمير وسط أو سمسم أو أرز أو غير ذلك مما تخرجه الارض فذلك جائز استحسانا وفي القياس هو مخالف لاذا اوكل آغا رضي بالزارعة ليكون شريكا في الخارج وقد أني بغير ذلك حين أجرها باجرة مسماة ولكنه استحسن فقال قد حصل مقصود الآمرعلي وجه يكون أنفع له لانه لودفعها مزارعة فلم يزرعها أو أصاب الزرع انه يكن لرب الارض شئ وهنا تقرر حق رب الارض دينا في ذمة الستأجر اذا تمكن من زراعتها وان لم نزرع أو أصاب الارض آفة ومتى أنى الوكيل بجنس ماأس به وهو أنفع للآمر مما نص عليــه لم يكن مخالفا واذا لم يكن مخالفا كان عقده كمقد الموكل ننفسه فللمستأجر أن نزرع مامداله والتقييد بالحنطة أو الشمير غير مفيد هنا في حق رب الارض فانه لاشركة له في الخارج بخلاف الدفع مزارعة وان أجرها بدراهم أو ثياب أو نحوها مما لايزرع لم يجز ذلك على الموكل لانه خالف في الجنس فرب الارض نص على أن مدفعها مزارعة وذلك اجارة الارض يشئ تخرجه الارض فاذا أجرها اوكيل بشئ لاتخرجه الارض كان مخالفا في جنس مانص عليه الموكل فهو عزلة الوكيل بالبيع بالف درهم اذا باع بالف دينار لا ينفذ على الموكل بخلاف مااذا باعه بالنى درهم وكذلكان أمرهأن يدفعها هذهالسنة مزارعة فىالحنطة خاصة فأجرها بكر حنطة وسط جاز ويزرعها المزارع مابداله من الزراعات مما يكون ضرره على الارض مثل ضرر الحنطة أو أقل منها لان تسمية رب الارض الحنطة معتبرة في معرفة مقدار الضرر على الارض به وهو لم يخالفه في الجنس حـبن سمى الآخر كر حنطة وسـط وان أجر بنير الحنطة صار مخالفا للموكل في جنس ماسمي له من أجر الارض فلا سنفذ تصرفه عليه ولو وكله أن يدفعها مزارعة بالثلث فدفعها على ان لرب الارض الثلث جاز لان حرف

الباء يصحب الاعواض ورب الارض هو الذي يستحق الخارج عوضاعن منفعة أرضه فكان هذا عنزلة التنصيص على اشتراط الثاثلة فانقال رب الارض انما عنيت أن للمزارع الثاث لم يصدق لازما مدعيه يخالف الظاهر الاأن يكون البذر من قبله فيكون القول قوله حينتُذُ لان الزارع هو الذي يستوجب الخارج عوضًا عن عمله بالشرطولو وكله أن مدفعها مزارعة بالثاث فأجرها من رجل بكر حنطة وسط مخالف لان رب الارض هنا نص على ما هو منافع أرض وهو ثاث الخارج وقدد أجرها بغير ذلك ثم هنا نص على الشركة في الخارج والاجارة بكر من حنطة ليس فيها معنى الشركة فكان هــذامخالفة في الجنس في العقد الذي أمره به فان زرعها الستأجر كان الخارج للمزارع وعليه كر حنطة وسلط للمؤاجر لان الؤاجر صار غاصبا للارض ولرب الارض ان يضمن نقصان الارض ان شاء الزارع وان شاء الوكيل في قول أبي توسف الاول وهو قول محمد رحمهما الله لان الوكيل غاصب والزارع متاف فان ضمنها المزارع رجع بها على الوكيل لأجل الغرور ويأخذا اؤاجر مناالحكر الذي أخرجته الارض ماضمن ويتصدق بالفضل لآنه كسب خبيث وان وكله بان يؤجرها بكر حنطة وسط فدفعها مزارعة بالنصف على ان نزرعها حنطة فزرعها فهو مخالف لان ماأتى به أضر على الموكل مماأس، به لانه أمره بعقد يتقرر به حقه في الاجر اذا تمكن المستأجر من الانتفاع بها وان لم ينتفع ولانه نص على اجارة محضه وقد أتى بعـ قد الشركة فكان مخالفاوتفريع هذه كتفريعالاونى ولووكله أذيأخذ هذه الارضمزارعة فاستأجرها الوكيل بكر حنطة لم بجز على الآمر لان ما أنى به أضر عليه لانه أازمه الكر دينا في ذمته عند تمكنه من الزراعة وان لم يزرع وهو ما أصره مذلك فلا ينفذ تصرفه عليه الا أن برضي به ولو وكله بان يأخذها له مزارعة بالثلث فأخذها الوكيل على أن يزرعها المزارع ويكون للمزارع ثاث الخارج ولرب الارض ثلثاه لم مجزهذا على الزارع لان الكلام الذي قاله الزارع أنما يقم على أن لرب الارض الثلث لما بينا أن ربالارض هو الذي يستحق الخارج عوضا عن منفعة الارض فما يصحبه حرف الباء يكون حصته من الخارج وقد أني بضده ولو كان أمره أن يأخذ الارض والبذر والمسئلة محالها جاز ذلك على الزارع لان الممقود عليه هنا هو عمل العامل وهو الذي يستحق الخارج بمقابلة عمله فاذا شرط الثلث له كان ممتثلا أمره ولو وكله أن يدفع نخله هــذا معاملة بالثاث فدفعها على أن الثلثين للعامــل لم يجز ذلك على رب

النخيل لان العامل هو الدي يستحق الخارج بالشرط فأنما ينصرف أمر رب النخيل مهذأ اللفظ الى اشتراط الثاث له ولو وكله أن يأخذ له نخل فلان هذه السنة معاملة بالثاث فأخذه على أن الثلثين لرب النخل جاز عليه لما قلنا ولو وكلهأن يأخذ هذه الارض هذه السنة و ذرا ممها مزارعة فأخذ الوكيل البذر والارض على ان الخارج كله لرب الارض وعليه للمزارع كر حنطة وسط فهذا جائز كان البذر من حنطة أو من غييرها لان ماباشره من العقد أنفع للموكل فانه يستوجب الاجر بتسليم النفس وان لم يستعمله أو أصاب الزرع آفة وان شرط الآخر دراهم أو متاعا بعينــه لم يجز وانما اســتحسن اذا شرط له شيئا ممـا تخرجه الارض أن أجره لما بينا في الفصـل الاول ولو أمره أن يأخذها له بالثلث والمسئلة محالها لم يجز في شيء من ذلك لانه نص على عقد الشركة في الخارج هنا ولانه لا مدرى ان ثلث الخارج يكون مثــل ماشرط له من الاجر أو أقل أو أكثر ولو وكله أن يأخذ هـــذا النخل معاملة فأخذه على أن الخارج لصاحب النخل وللعامل كر من تمر فارسي عليه جازلانه اشترط له أفضل مايخرج من النخل وهذا العقد أنفع له من الوجه الذي قلنا وان كان شرط له كرا من دقل جيد نظر في النخل فان كان ذلك دقلا جاز وان كان فارســيا لم مجز ذلك على العامل بمنزلة مالو شرط له كرا منحنطة أو شميرأودرهماوذلك لاينفذ عليه الاأن يرضى به لان تعيينه النخل في المعاملة يكون تنصيصا على أن يكون أجره من جنس مايخرج ذلك النخل ولو وكله بان يأخذ له نخــل فلان معاملة بالثلث فأخذه بكر تمر فارسي جيــد لم يلزم المامل الا أن يشاء لانه لايدري لعل الثاث أكثر مما شرط له فان كان يعلم إن الثاث يكون أقل من ذلك فهو جائزلانه متيقن بتحصيل مقصوده فان قيل قد قلتم آمه أمر بمقد الشركة بهذا اللفظ وما أتى به من الاجارة غير الشركة قلنا نم ولـكن الاسباب غير مطلوبة بمينها بل بمقاصدها فأنما يعتبر اختلاف السبب اذا لم يعلم بأنه حصل مقصوده الذي نص عليه علي وجه هو أنفع له فاما اذا علمنا ذلك يقينا فلا معنى لاعتبار الاختلاف في السبب فلهذا ينفذ تصرفه عليه والله أعلم

- ﴿ بَابِ الزيادة والحط في الزارعة والمعاملة ﴿ صَ

أظير البيع والاجارة وقد بينا أن الزيادة هناك تصح حال قيام المةود عليه على وجه يبطل المداء المقد ولا يصح بمد هلاك المقود عليه والحط صحيح بمد هلاك المقود عليه لان الحط اسقاط. محض وفي الزيادة معنى التمايك فكذلك في المزارعة والماءلة واذا تماقد الرجلان مزارعة أو معاملة بالنصف وعمل فيها العامل حتى حصل الخارج ثم زاد أحدهما الاخر من نصيبه السدس وحصل له الثلثين ورضى بذلك الآخر فان كان ذلك قبــل استحصاد الزرع ولم يتناهى عظم البسر جاز لان المداء العقد بينهما في هذه الحالة يصح مادام المتقود عليه محيث بزداد بعمل العامل فتصح الزيادة أيضامن أبهما كان لصاحبه وان كان بعد استحصاد الزرع وتناهى عظم البسر فان كان الزائد صاحب النخل وصاحب البذر في الماملة فهو باطل لان المداء المقد بينهما في هذه الحالة لا يصح فكان عمني الزيادة في الثمن بمد هلاك المعقودعليه وهذا لاز المقد قد أتهي فلا يمكن اسناد الزيادة على سبيل الالنحاق باصل المقد وهي في الحال هبة غمير متسوم فلا يكون صحيحا وان كان الآخر هو الزائد فهو جائز لانه يستوجب بالشرط فيكون هـذا منه حطا لازيادة فان كان شرط بمقابلة عمـله نصف الخارج ثم حط ثلث هـ ذا النصف واكتفى بثاث الخارج والحط بعـ د هلاك المعقود عليه صحيح وكذلك ان كان صاحب الارض الذي لا بذر من قبله هو الذي زاد صاحب البذر لانه يستوجب بالشرط بمقابلة منفعة أرضه فيكون هذا منه حطا لازيادة واذا اشــترطا الخارج في المعاملة والزارعة نصفين واشترطا لاحدهما على صاحبه عشرين درهما فسدت الزارعة والمعاملة من أيهما كان البذر أو الشرط لتضمن هذا العقد شراء المدوم أو الجمع بين الشركة في الخارج والاجرة دينا في الذمة بمقابلة عمل المامل أو منفعة الارض ثم الخارج كله لصاحب البذر في الزارعة ولصاحب النخل في الماءلة هـذا هو حكم فاسد الزارعة والمامـلة وكذلك لو زاد أحدهما صاحبه عشرين قفيزا الاأن هذا الشرط يؤدى الى قطع الشركة بينهما في الخارج مع حصول الخارج وهو مفسد للمقد والله أعلم

- النكاح والصلح من الجناية والخلع والعنق والمكائبة في الزارعة والمعاملة كان

(قال رحمه الله) واذا نزوج الرجل امرأة بمزارعة أرضه هـذه السنة على أن يزرعها بندرها وعملها فاخرج فهو بينهما نصفان فالنكاح جائز والمزارعة فاسدة لاشتراط أحد العقدين

في الاجر والزارعة كالبيع تبطل بالشروط الفاسدة والنكاح لايبطل هكذا قال ابراهيم النكاح يهدم الشرط والشرط يهدم البيع وعلى قول أبي يوسف التسمية صحيحة وصدافها أجر مثل نصف الارض وعلى قول محمد رحمه الله التسمية فاسدة ولهامهر مثلها الا أن يجاوز ذلك باجرمثل جميع الارض فحيننذ لها أجر مثل جميع الارض لان التزوج بذل منفعة الارض عقابلة نصف الخارج وبمقابلة نصفهافان المشروط لهاعلى الزوج المثالنكاح ونصف الخارج لانالبذر من قبلها فانما تتوزع منفعة الارض عليهما باعتبارالقيمة كما هو قضية القابلة ونصف الخارج مجهول أصلا وجنسا وقدرا فبكان مايقابل البضع من منفعة الارض مجهولا أيضا جه لة التسمية ومثل هذه الجهالة تمنع صحة النسمية فيكون لها مهر مثلها كما لو تزوجها يثوب الا أن يتيقن بوجود الرضا منها يكون صدافها منفعة جميع الارض لانها لما رضيت به بمقابلة سنين كانت بمقابلة أحدهما أرضا فلهذا لايجاوز بالصداق أجر مثل جميعالارض وأبو يوسف يقول الانقسام ببن البضع ونصف الخارج باعتبار التسمية لاباءتبار القيمة فيتوزع نصفين كما هو قضية المقاسمة بين المجهول والمملوم بمنزلة مالوأوصي بثلث ماله لفلان وللمساكين كان لفلان نصف الثاث فهذا أيضا يكون الصداق منفعة نصف الارض والنفعة مال متقوم في حكم الصداق فتصحالنسمية ويلزم تسليم منفعة نصف الارضاليما وقد عجز عنذلك لفساد المزارعة فيكمون لما اجر مثل نصف الارض فان طلقها قبل الدخول بها كان لما في قول أبي يوسف رحمه الله نصف المسمى وهو ربع اجر مثل الارض وفى قول محمد رحمه الله لها المنفعة لفساد التسمية وان زرعت المرأة زرعاً فأخرجت الارض شيأ أولم تخرج فجميم الخارج المرأة لانه عا. بذرها وعليها في قياس قول أبي يوسف نصف أجر مثل الارض ولاصداق لها على الزواج لانها استوفت منفعة جميع الارض ونصف ذلك صداقها والنصف الآخر استوفته محكر مزارعة فاسدة فعليها أجر مثل نصف الارض وعند محمد رحمه الله عليها أجر مشل جميم الارض فيتقاصان ويترادان فضلا ان كان وان كان البذر من قبل الزوج فتزوجها على أن دفع أرضا وبذرا مزارعة بالنصف والمسئلة بحالها فالنكاح صحيح والمزارعة فاسدة وللمرأة مهر مثلها بالغا ما بلغ عندهم جميما لان الزوج شرط لهما نصف الخارج بمقابلة البضع وبمقابلة العمل والخارج مجهول الجنس والقدرووجود أصله على خطرنلم يصع تسميته صداقا فكان لها مهر مثلها بالغاما بلغ وهو الاصل في هذا الجنس أنه متى كان المشروط بمقابلة البضع بعض

الخارج فالتسمية فاسدة عندهم جميما ومتى كان الشروط. منفعة الارض أو منفعة العامل بمقابلة البضم فني صحةالتسمية اختلاف كما بينا حتى لو تزوجهاعلى أن يأخذ أرضها ليزرعها سذره وعمله بالنصف فللمرأة مهر انثل بالاتفاق لان الزوج شرط لما نصف الخارج ءمابلة بضمها ومنفعة الارض ولو تزوجها على أن يأخذ أرضها وبذرا معها مزارعة بالنصف فالمسئلة على الاختلاف لأنها شرطت عمل الزوج بمقابلة بضعها ونصف الخارج فيكون الصداق نصف عمل الزوج في قول أبي يوسف كما بينا ولو نزوجها على أن دفع اليها نخلا معاملة بالنصف فلها مهر مثلها لان الزوج شرط لها نصف الخارج بمقابلة بضمها وعملها ولو تزوجها على ان دفعت اليه تخلا معاملة بالنصف فالمسئلة على الخلاف لان الزوج التزم العـمل بمقابلة بضعها ونصف الخارج فهذه ست مسائل في النكاح وست اخرى في الخام على هـذه الصورة فالمرأة في الخلع بمنزلة الزوج في النكاح لان بذل الخلع عليها له فني كل موضع ذكرنا في الذكاح أنه يكون لها صداق مثالها فني الخلع بجب عليها رد المقبوض لانالبضع لايتقوم عند خروجه من ملك الزوج وأنما يقوم باعتبار رد المقبوض وكذلك هذه المسائل الست في الصلح من جناية المهد الا أن في كل موضع كان الواجب في النكاح صداق مثلها فني الصلح من دمالممد الواجب الدية لان بذل النفس هو الديةعند فساد التسمية في الصلح بمنزله مهر المثل في الاحكاح وأما كل جناية ليس فيها قصاص أو جناية خطا وقمت على الصلح ءنها عقــدة مزارعة أو معاملة نحو ما وصفنا فان العقد في جميع ذلك فاسدبالانفاق وارش الجناية واجب لان هذا صلح عن مال على مال فيكون عنزلة البيع ببطل بالشرط الفاسد كما تبطل المزارعة فاشتراط. كل واحد من العقدين في الآخر يفسد كل واحد منهما فأ ما العتق على شرط الزارعة في جميع هذه الوجوه فعلى العبد فيه قيمة نفسسه بالغا مابلفت لان الولى أنما يزيل عن ملكه في المتق مالا متقومافضد فساد النسميه يكونرجوعه بقيمة المبدكما لو أعتق عبده على خمر ولا بدخل هنا الخلاف بين أبي نوسف ومحمد رحمهما الله على قياس جمل العتق اذا كان شيًّا بعينه فاستحق أو هلك قبل القبض لان هناك التسمية كانت صحيحة وهنا أصل التسمية فاسد فيكون هذا نظير المتقءلي الحمر وأما الكتابةعلى نحو ذلك فالكتابة فاسدة مع المزارعة والمعاملة لان المكتابة لا تصح الا بتسمية البدلوهو عقد محتمل للفسخ بمنزلة البيع فاشتراط كل واحد من العقدين في الآخر يفسدهما جميعا فان عملها المكاتب ءتق ان خرج ثبى أو لم يخرج اذا كان محمله محل آخر بان كان المولي صاحب النخل أو صاحب الارض والبذر لانه أو فى العمل المشروط عليه بمقابلة رقبته ومع فساد التسمية يترك المتق بابغاء الشروط كما لو كاتبه على خر فأدى الحرثم للمكاتب على مولاه أجر مثله وللمولى عليه رقبته فان كانت نيمة رقبته أكثر من أجر المثل فعليه ان يؤدي الفضل وان كان أجر مثله أكثر من قيمة رقبته لم يكن على مولاه شيء لانه مال المتق بمقابلة ما أو فى من العمل فلا يتمكن استرداد شيء منه واسترداد بدله كاسترداده شمفي الكتابة الفاسدة المولى أحق بمنافعه فلا يتقوم عليه منافعه الا بقدر ما محتاج اليه المكاتب وذلك مقدار قيمة رقبته واذا كان محل المستأجر بان كان البذر من قبل المكاتب في يعتق وان زرع الارض وحصل الخارج لان الجعل هنا بعض الخارج وهو مجهول اللون والجنس والقدر ومثل هذه الجهالة تمنع المتق وان أدى كما لو كاتبه على توب شمالخارج كله فى يد العبد هنا الى ان يرده المولى رقيقا واذا رده المولى رقيقا كان الخارج للمولى باعتبار أنه كسب عبده لا باعتبار أنه مشروط فى الكتابة فلهذا لا يعتق العبد به واقه أعلم

حري باب عمل صاحب الارض والنخل فيها بامر العامل أو بنير أمر. ◄٠-

(قال رحمه الله) واذا دفع الى رجل أرضا وبذرا على أن يزرعها هذه السنة بالنصف فبذره العامل وسقاه فلما نبت قام عليه رب الارض بنفسه وأجرائه وسقاه حتى استحصد بغير أمر المزارع فالخارج بينهما نصفان ورب الارض متطوع فيما صنع لان الشركة بينهما قد انمقدت في الخارج حين بذره العامل وسقاه وصار العقد بحيث لا يملك رب الارض فسخه فاقامة العمل بعد ذلك كاقامة أجنبي آخر ولو عمل أجنبي آخر فيها كان متطوعا فيما صنع والخارج بين رب الارض والمزارع على الشرط فكذلك اذا فعدل رب الارض ذلك فان كان استأجر لذلك فعمل أجيره كعمله وأجر الاجير عليه لانه هو الذي استأجره ثم رب الارض انما عمل فيما هو شريك فيه فلا يستوجب لملاجر على غيره ولو كان المزارع بذر البذر فلم ينبت ولم يسقه حتى سقاه رب الارض بغير أمره فنبت فلم يزل يقوم عليه ويسقيه البذر فلم ينبت ولم يسقه حتى سقاه رب الارض بغير أمره فنبت فلم يزل يقوم عليه ويسقيه حتى استحصد فالخارج لرب الارض والمزارع متطوع في عمله ولا أجر له وهو القياس ولكنا فستحسن أن يجمل بينهما على مالشترطا ويجمل رب الارض متطوعا فيما عمل وجه القياس ان

رب الارض استرد الارض والبذر قبل المقادالشركة بينهما لان الشركة بينهما في الخارج لافي البذر وعجرد القاء البذر في الارض وكونه في الجوالق سواء ولو أخــ ذرب الارض البذر وزرع نفسه كان الخارج كله اليه لانه صار مستردا في حال هو ملك فسخ الزارعة في تلك الحالة فكذلك اذا استرده بعد الالقاء في الارض قبل السقى وجه الاســتحـــان ان سبب الشركة في الخارج القاء البذر فيقام هذا السبب، قام حقيقة الشركة ببيان الزرع (ألا تري) أنه يقام مقامه في لزوم العقد حتى لاعلك رب الارض فسخه بعد ذلك قصدا ومنع المزارع من العمل فيكون هذا منه اعالة للمزارع أو عمله فيما هو شربك فيه فيكون الخارج بينهما على الشرطكا في الفصل الاول وهو نظير مااستشهد به لو ان رجلا بذر أرضا له فلم ينبت حتى سقاه رجل فنبت كان الزرع الذي سقاه في القياس عنزلة من غصب مذرا وزرعه وفي الاستحسان الزرع لصاحب الارض والذي سقاه معين له وهذا لانه بعبد الزراعة يكون اذًا لكل واحد منهما في سقيه والقيام عليه مستعينا به دلالة فينزل ذلك منزلة أمره اياه بذلك نصا بخلاف ما قبل الزراعة فله تدبير في تقديم عمل الزراعة وتأخيره واختيار ما نزرعه في كل أرض فلا يكون هو آمر للفاصب بان يزرع بذره في أرضه فيكون الفاصب عاملا انفسه فكذلك في مسئلة الزارعة بعد ما بذره الزارع هو كالمستعين بصاحب الارض في سقيه والقيام عليه فكانه أمره بذلك نصا فيكون رب الارض عاملا له لا لنفسه ولو مذره ربالارض ولم يسقه ولم ينبت حتى سقاه المزارع وقام عليه حتى استحصد فالخارج بينهما على مااشترطا أما اذا كان ذلك بامر الزارع فهو غير مشكل لانه لو بذره وسقاه كان ممينا للمزارع فاذا بذره ولم يسقه أولى وأما اذا كان بنيرأمره فلان بمجرد القاءالبذر في الارض لم يحصل الخارج وآنما حصل بالستي والعمل بمد وقد باشره المزارع فيكون الخارج بينهما على الشرط وهذا الفعل من رب الارض محتمل يجوز أن يكون على طريق الفسيخ منه لعقد ا المزارعة ويجوزأن يكون على وجه النظر لنفسه وللعامل كيلا يفوت الوقت لاشتغال المزارع بممل آخر أو لمرض حل به وبالاحتمال لا ينفسخ المقد فلهذا كان الخارج بينهما على الشرط ولو أخذه رب الارض فبذره في الارض وسقاه فنبت ثم انالمزارع يقوم عليه ويسقيه حتى استحصد فالخارج لرب الارض والمزارع متطوع في عمله ولا أجر له لانه قد استحكم اســــترداد رب الارض حين بذره وسقاه حتى نبت من حيث ان بالنبات تحصــل الشركة

في الخارج ولم يوجد من جهة المزارع ليكون شريكا في الخارج فاعما نبت الخارج كله على ملك رب الارض وانفسخ به عقد الزارعة فصار كان لم يكن ثم الزارع بالعمل بعد ذلك بغير أمره متطوع فلا يستوجب عليه الاجر وان كان البذر من قبـل المزارع فبذره ولم يسـقه حتى سقاه رب الارض وقام عليه حتى استحصد فالخارج بينهما على الشرط استحسانا وكذلك لو بذره رب الارض ولم يسقه حتى سقاه المزارع وقام عليه حتى استحصد فالخارج بينهما على الشرط ولو بذره رب الارض وسقاء حتى نبت ثم قامعليه المزارع وسقاه فالخارج كله لرب الارض وهو ضامن لمثل ماأخذ من البدر والمزارع متطوع في عمـله لانه كان غاصبا لما أخذ من البذر وقد استحكم ذلك بنباب الخارج على ملكه فكانت زراعة ، في هذه الارض وفي أرضله أخرى سواء فيكون الخارج كله له والمزارع منطوع لانه عمل في زرع غيره بنبر أمره واذا دفع الى رجل نخلا له معاملة بالنصف فقام عليه العامل وســقاه وحفظه فلما خرج طامه أخذه صاحب النخل بغير أمر العامل وقام عليه وسقاه ولقحه حتى أدرك الخارج فهو ببنهما على ما اشترطا لان الشركة قد تأ كدت بخروج الطلم فيكون رب النخل بمـــد ذلك معينا للمامل في النخل بمنزلة أجنبي آخر بعينه ولا أجر لصاحب النخل في تلقيحه وعمله لانه متبرع فيــه لم يآمره العامل به ولو كان العامل حين قبض النخل أخذه صاحبــه بغير أمره فسقاه وقام عليه حتى طلم طامه تم قبض منه العامل فلقحه وسقاه وقام عليه حتى صارتمرا فجميع ما خرج لصاحب النخل ولا شيء للعامل منه لان الشركة أنما تنعقد بينهما مخروج الطلع وحين خرج لم يكن وجد من العامل عمل فيه لا حقيقة ولا حكما فيكون الخارج كله على ملك صاحب النخل تم لا يتغير ذلك بعمل العامل بل هو فيما عمل كاجنى آخر واو كان صاحب النخل قبضه وسقاه وقام عليه فلم يخرج طلمه حتى قبضه العامل بغير أمرصاحبه فسقاه وقام عليه حتى خرج طلمه ثم لقحه وقام عليه حتى صارتمرا فالخارج بينهما على الشرط لما بينا ان الشركة انما تنعقد عندحصول الطلع وقدوجدالعمل من العامل عند ذلك على الوجه الذي اقتضته المعاملة فيصير الخارج مشـتركا بينهما كما في مسئلة المزارعة بل أولى لان هناك رب الارض والبذر علك فسخ المقد قصدا قبل القاء البذر في الارض وهنا لا علك ثم هناك لا مجمل رب الارض مستردا فيما أقام من العمل ويجمل الخارج بينهما على الشرط فهذا أولى وفي جيه هذه المسائل لو كان رب الارض والنخل فعل مافعل بامر العامل والزارع كان الخارج

بينهما على الشرط لان المزارع استمان به في العسمل وه و قصد اعانته لااقا.ة العسمل لنفسه فتكون الاستمانة به بمنزلة الاستمانة بغيره ولو كان استأجر رب الارض والبذر أو رب النخل على ذلك باجر معلوم فالخارج بينهما على الشرط ولا أجر له على المزارع لا نه عمل فيما هو شريك فيه ولو أمره أن يستأجر لذلك أجراء فقمل فالخارج بينهما على الشرط وأجر الاجراء عليه ولو كانت المزارعة والماملة الاولى بالنصف ثم دفعها العامل الى رب الارض والنخل لعمل على أن له الثلثان من الخارج والثلث للعامل فالخارج بينهما نصفان على المزارعة الاولى لان العامل استأجر رب الارض والنخل لاممل مجزء من نصيبه ولو استأجره بدراهم لم يستوجب الأجر فكذلك اذا استأجره مجزء من نصيبه ولا مجمل هسذا حطا منه ابعض نصيبه من الخارج لان هذا الحط في ضمن العقد الثانى لا مقصودا بنفسه وقد بطل العقد الثانى فيبطل مافي ضمنه والله أعلم

## - استراط بمض العمل على العامل كاه

(قال رحمه الله) واذا دفع الى رجل نخلاله مماه له على أن يلقحه فاخرج منه فهو بينهما نصفان ولم يشترط صاحب النخل على العامل من الستى والحفظ والعمل شيأ غير التاة يت نظرت فيه فان كان النخل محتاج الى الحفظ والستى فالمعاملة فاسدة لان العمل الما يستحتى على العاه ل بالشرط ولا يستحق عليه الا المشروط واذا كان الممن لا يحصل بالعمل المشروط عليه فله سواه من الاعمال يكون على رب النخل ولو شرط عليه ذلك فسد المقد لان موجب المعاملة النخلية بين العامل ويين النخيل فالمتراط بعض العمل على رب النخل بعدم التخلية في فسد به المقد فكذلك استحقاق ذلك عليه وانما قلنا أن ذلك استحق عليه لاز المقصود هو في الشركة في الخارج فلا بد من اقامة العمل الذي به يحصل الخارج ولا يمكن الجاب غلى العامل من غير شرط فيكون على رب النخل ذلك ليتمكن من تسليم نصيب العامل من الخارج اليه كما شرطه له فان لقحه العامل فله أجر مثله فيا عمل وقيمة مالقحه به لانه ومرف عين ماله ومنافعه الى اصلاح الن الغير بعقد فاسد فيستحق عليه أجر مثله بازاء منافعه وقيمة ما لقحه به بازاء المين الذي صرف عين ماله ومنافعه الى اصلاح النخل فكان له أجر مشله وقيمة ما لقحه به وان كان الخارج كله لصاحب النخل فكان له أجر مشله وقيمة ما لقحه به وان كان الخارج كاه لصاحب النخل فكان له أجر مشله وقيمة ما لقحه به وان كان الخارج كاه لصاحب النخل فكان له أجر مشله وقيمة ما لقحه به وان كان

لا يحتاج الى حفظ ولا الى سقى ولا عمل غيرالتلقيح فالمعاملة جائزة لان العمل الذي محصل به الخارج مستحق على العامل بالشرط. وما وراء ذلك غير محتاج اليه فلايكون مستحقاً على رب النخل مالا محتاج اليه فذكره والسكوت عنه سوا، وأن كان لايحتاج الي ستى ولكن لو سقى كان أجود لثمرته الا ان تركه لا يضره فالمماملة جائزة لان المستحق بعقد المماوضة صفة السلامة في الموض فأما صفة الجودة لا تستحق عطاق المقدفلا يكون على ربالنخل شئ من العمل هنا وان كان ترك الستى يضره ونفسه بعضه الا أنه لايفسد كله فالمعاملة فاسدة لان عطاق الماوضة يستحق صفةالسلامة عن العيب وذلك لابحصل بالعمل المشروط. على العامل فلا بد من القول باستحقاق بمض العمل على زب النخل وهو ما محصل به صفة السلامة وذلك مفسد للمقد وان كان ترك اشتراط التلقيح عليه وقد أشــترط ما سواه لم يجز لان ترك التلقيح يضره على مابينا أن النخيل اذا لم يلقح أحشفت التمر فقد بقي بمض العمل ا على صاحب النخل وهو ما يحصل به صفة السلامة وكذلك كل عمل لا يصلح النخل الا به ولم يشــترطه على العامل ولو كان النخل نخلا لا يحتاج الى النلقيح وكان بحيث يحصل ثمره بغير تلقيح الا أن التلقيح أجودله فالمعاملة جائزة لانءطلق العقد يستحق صفة السلامة لاصفة الجودة ولو دفع اليه النخل ملقحا واشترط عليه الحفظ والسقى جاز لان النخلية بين النخل والماء لي أنما تشترط بمد المقد وقد وجد مخلاف ما أذا دفع اليه غير ملقح واشترط التلقيح على رب النخل فان ذلك لا يجوزلان التخلية تنعدم عقيب المقد وما يلقحه صاحب النخل والماملة يلزم بنفسها من الجانبين فاشتراط ما يفوت موجبه يفسد العقد وفي الاول التلقيح من رب النخل كان قبل العقد فما هو موجب العقدوهو التخلية بين العامل والنخل عقيب العقد موجود وان اشترطا أن يلقحه صاحبه ثم يحفظه العامل ويسقيه لم يجز لان العفد انعقد مينهما في الحال فالشرط مفوت موجب العقدوان كان مضافا الى مابعد فراغ صاحب النخل من التلقيح فذلك مجهول لا مدرى يعجله صاحب النخل أو يؤخره والجهالة في التداء مدة المعاملة مفسدة للمعاملة الاأن يشترط أن يلقحه في هذا الشهر صاحب النخل على أن يخفظه العامل ويسقيه منغرة الشهر الداخل فيجوز لاناتداء مدة المعاملة هنا فيغرة الشهر الداخل وهو معلوم والمعاملة عقد اجارة فنجوز اضافتها الى وقت في المستقبل ولو دفعه اليه واشترط. التلقيح والسقى على العامل والحفظ على رب النخل لم يجز لان هذا الشرط يعدم التخلية فى

جميع مدة الماملة فالحفظ محتاج المها لآن لدرك الثمار الا ان يكون في موضع لا يحتاج الى الحفظ فتحوز الماملة والشرط باطل لانه أنما يمتبر من الشروط مايكون مفيدا فأما مالا يفيد فالذكر والسكوت عنه سواءولو اشترطالناةيج والحفظ على العامل والسقى على رب النخل لم يجز أيضا لاذ هذا الشرط يعدم النخلية فان كان قد يصلح بغيرستي الا اذالستي أفضل له لم يجز أيضا لانصفة الجودة تستحق بالشرط فاذا كانت هذه تحصل بما شرط. على رب النخل لم يكن بد من اعتباره وان كان الستى لايزيد فيه شيأ ولا يضره تركه فالمعاءلة جائزة والشرط باطل لانه ايس في هذاااشرط فائدة فذكره والسكوت عنه سوا، ولو دفع الى رجل أرضا وبذرا على أن يزرعهاهذه السنة فما خرجمنه فهو بينهما نصفان ولم يشترط عليه سقيا ولاحفظا فان كانت أرضا يسقيها السماء لا يحتاج فيها الى ستى ولا حفظ مثـل أرض الجزيرة وبحوها فالمزارعة جائزة على شرطهما لان ما يحصل به الخارج قد شرط على المزارع وما سواه من الممل غير محتاج اليه فلا يكون مستحقا على واحــد وانكان لايستغني عن الحفظ والسقي فالمزارعة فاسدة لانهلايستحق على العامل الا العمل المشروط فما وراء ذلك مما محصل مه الخارج يكون على رب الارض فكانه شرط ذلك عليه وهو مفسد للمقد لانمدام التخلية وان كان الزرع لا مجتاج الى سقى ولكنه لو سقى كان أجود له فهو جائز على شرطهما لان عطاق المتد يستحق صفة السلامة لأماية الجودة مخلاف مااذا شرط ذلك على رب الارض في هـذه الصورة لان صفة الجودة تستحق بالشرط. وان كان اذا ترك السق هلك بهضه وخرج بمضهحيا عامرا عطشانا فالمزارعة فاسدة لان بمطلق المـقد يستحق صفة السلامة وذلك لا يكون الا عالم يشترط على العامل فيكون ذلك مستحقا على رب الارض ولو اشترط جميم الممل على المامل لا الحفظ فانه اشسترطه على رب الارض فالمزارعة فاسدة لان بهذا الارض أن سِذره كانهذا فاسدا لان العقد شعقد مينهما في الحال فالتخلية تنعدم الى أن نفرع رب الارض من البذر فان كان اشترط على رب الارض الســـقي والسقي او ترك لم يضره ولكنه أجود للزرع انستي فالمزارعة فاسدة لان صفة الجودة تستحق بالشرط وان كاز الستي لايزنده خيرا فالمزارعة جائزة والشرط باطللانه غيرمفيدوان كان المطررعا قل فزاد الزرع وربما كثرالم يزده الستي خيرا لمبجز الزارعة لان هذا الشرط ممتبر مقيد من وجه والاصل في

الشرائط في المقد أنه يجب اعتبارها الاعند التيةن مخلوها عن الفائدة ويبتى هندا موجب اعتبار الشرط وباعباره يغسد العقد لانعدام النلخية واذا بذر الرجل فلم ينبت شئ حتى دفعها الى رجل على أن يسقيه وبحفظه فما خرج منه فهو بينهما نصفان فهو جائز لوجود التخلية بين الارض والمزارع عقيب العقد ولو دفعها اليه قبل أن سِـذرها على أن سِذرها رب الارض ويسقيها الزارع ويحفظها فهذا فاسد لان العقد انسقد مينهما في الحال والتخلية "نعدم الى أن بذرها رب الارضوان كان رب الارض اشترط له أن يبذر على أن يحفظ الزرع بعد ذلك ويسقيه لم يجز أيضا لما بينا انهما أضافا العقد الى وقت فراغ رب الارض من البذر وذلك غير مملوم فقد يمجل رب الارض البذر وقد يؤخر ذلك وجهالة مدة المزارعة تفسد العقد الاأن يشترط أن يزرع في هذا الشهر على أن يحفظه العامل ويسقيه من غرةالشهر الداخل فيجوز حينئذ لأنهما أضافا العقد الى وقت معلوم فانما ينعقد العقد بعهد مجيء ذلك الوقت والتخلية توجد عقيب انعقاد العقد ولو أن البذر من المزارع على أن الذي يلى طرح البذر في الارض رب الارض واشترطا لذلك وتتا يكون الستى والحفظ بعده أولم يشترطا فالمزارعة فاسدة لان رب الارض مؤاجر لارضه والعقد يلزم من جانبه ينفسه فيلزمــه تسليم الارض فاذا شرط عليه طرح البذر في الارض فهذا شرط يمدم التخلية بخلاف الاول فهناك أنما يلزم المقد منجهة صاحب البذر بمد القاء البذر فى الارض فيكون اضافة المزارعة الى وقت معلوم ولكن يدخل على هذا الحرف المعاملة فأنهأ تلزم بنفسها وقدبينا أن الجواب فيها وفي الزارعــة أذا كان البذر من قبل رب الارض سواء فالوجه أن تقول اشتراططرح البذر على رب الارض بمنزلة اشتراط البقر عليه اذا كان البذر من قبله غير مفسد للمقد واذا كان البذرمن المامل مفسدا للعقد فكذلك اذا اشترطا طرح البذر فى الارض عليه وكذلك لو اشترط الحفظ والستى على رب الارض فهذا شرط يمدم التخليـة ولولم يشترط الحفظ والستى على واحد منهما ودفعها اليمه على أن يزرعها بالنصف جاز وكان الستى والحفظ على المزارع لان رب الارض أنما أجر أرضه وليس عليه من العمل قليل ولا كثير وأنما العمل الذي محصل به الخارج على المزارع فالسكوت عنه بمنزلة الاشتراط على المزارع وذلك غير مفســد للعقد واذا دفع الى رجل أرضا على أن نزرعها سذره وعمله بالنصف فزرعها فلما صار الزرع نقلا باع رب الارض الارض بما فيها من الزرع أولم يسم زرعها فالبيع مو قوف لان المزارع مستأجر

للارض ومع المؤاجر المين المستأجرة في مدة الاجارة تتوقف على اجارة المستأجر لان في نفوذ العقد ضرر عليه لان المؤاجر لايقدر على التسليم الا باجارة المستأجر فيتوقف البيم على اجارته كالراهن اذا باع المرهون فان أجازه المزارع جاز لان اجازته في الانتهاء كالاذن فيها من الزرع أو بدع اذا كان باعها بزرعها لان الزرع تبع الارض مادام متصلا بها فيثبت للشفيـم حق الشفعة فيه ولو أراد أخذ الارض دون الزرع أو الزرع دون الارض أو أخذ الارض وحصة رب الارض من الزرع دون حصة المزارع لم يكن له ذلك لأنه تمكن من أَخَذَ الْكُلُّ فَلَيْسُ لَهُ أَنْ يَأْخُذُ البَّمْضُ لَمَّا فَيْهُ مِنْ تَفْرِيقَ الصَّفْقَةُ عَلَى المُسترى ثم يقسم الثمن على قيمة الارض والزرع فحصة الارض لرب الارض وحصة الزرع بينهما نصفان لان الملك في الزرع بينهما نصفان وكذلك لو كان البذر من رب الارض لان بعد القاء البذر في الارض العقد لازم من جهته فلا ينفذ بيعه الا باجازة المزارع وان لم يجزه حتى استحصد الزرع ومضت السنة وقدباعها مع الزرع فللمشترى أن يأخذ الارض ونصف الزرع بحصته من الثمن اذا قسم على قيمة الارض وقيمة الزرع يوم وقع البيع لان المزارعـة قد التهت باستحصاد الزرع فزال المانع من التسليم فيتم العقد فيما هو ملك البائع ألا ترى أنه لو كان ابتداء البيع منه بمد استحصاد الزرع كان جائزا فى الارض وحصته من الزرع فهذا مثله وهو عنزلة مالو باع الراهن المرهون ثم افتكه الراهن قبـل أن يفسخ البيع ثم للشفيـم أن يأخذ ماتم فيه المقد وهو الارض وحصة رب الارض من الزرع ما لم يحصد وليس له أن يأخمه بمض ذلك دون بمض والجواب في الماملة قياس الجواب في المزارءـة في جميم ماذكرنا ان البيع قبل الادراك لايجوز الا باجازة العامل وبعد الادراك بجوز فيحصة رب النخل في الثمر مع النخل وفي حصة العامل لايجوز الا باجازته فان جد النخل وحصدالزرع في هذه المسائل قبل أن يأخذ الشفيع ذلك لم يكن للشفيع على الزرع ولا على التمر سبيل لزوال الانصال ولكنه يأخــذ الارض والنخل بحصتهما من الثمن ولولم يذكر البائع الثمر والزرع في البيع لم يدخل شيءمن ذلك فيه سواء ذكر في البيم كل حق،هو لها أومرافقها أولم يذكر الا في رواية عنأ بي يوسف رحمه الله فاله يقول بذكر الحقوق والمرافق بدخل النمر والزرع وان قال بكل قليل أوكثير هو فيها أو منها دخــل الزرع والنمر الا أن يكون

قال من حقوقها وقد بينا هذا في كتاب الشفعة ولو اختصم البائم والمشـترى في ذلك قبل أن يستحصد الزرع وتكمل السنة وأراد أحدهما نقض البيم وقد أبي المزارع أن بجيز البيم فالامر في نقض البيع الى الشترى لان البائم عاجز عن التسليم اليه لما أبي المزارع الاجازة وفيه ضرر على المشتري فيكون له أن يفسخ البيع الا أن يسلم له البائع ما باعــه وان كان البائم هو الذي أراد نقض البيم فليس له ذلك لان البيم نافذ من جهته لمصادفته ملكه ولا ضرر عليه في ابقائه فليس له أن ينقضه وهكذا في الرهون اذا أبي المرتمن أن يسلم فان أراد المشترى فسخ العقد فله ذلك وان أراد البائع ذلك ليس له ذلك اذا أبي المشرى ولم يذكر ان المزارع أو المرتهن اذا أراد نقض البيم هــل له ذلك أم لا والصحيح اله ليس له ذلك لانه لاضرر عليه في تقاءالعقد بينهما آعا الضرر عليه في الاخراج من مده وله أن يستدم اليد الى أن تنتهي المدة وذلك لا ينافي بقاء العقد فلهذا لا يكون لواحد منهما فسخ المقد فان لم يرد واحد منهما نقض البيم وحضر الشفيع فأراد أخذ ذلك بالشفعة فله ذلك لان وجوب الشفعة بعتمد لزوم العقد وتمامه من جهة البائم وقد وجد ذلك ثم يكون هو يمنزلة الشترى انسلم له المبيم والا تقضه فان قال البائم والمشتري لايسلم لك البيم حتى يسلم للمستري لم يكن لمها ذلك لان حق الشفيع سابق على ملك المسترى شرعا ولكن الامر فيه الى الشفيع وهو بمنزلة المشترى في جميع ذلك حين قدمه الشرع عليه بعدماطلب الشفعة وأن علم الشفيع بهذا الشراء فلم يطلب بطلت شفعته وأن سلم الشراء بعد ذلك للمشترى فاراد الشفيع أن يطلب الشفعة فليس له ذلك لأن سبب وجوب حقه قد تقرر فتركه الطاب بعد تقرر السبب يبطل شفعته وان لم يكن متمكنا من أخذه وان طاب الشفعة حين علم فقال له البائع هات الثمن وخذها بالشفعة والا فلا شفعة لك فان سلم البائع الارض للشفيع فعليه أن يعطيه الثمن وان لم يسلم الارض فللشفيع أن يمنع الثمن حتى يعطيه الارض لانه قام مقام المشرى في ذلك ولاحقُ للبائم في استيفاء النمن مالم يتمكن من تسليم المفود عليه ولا يبطل ذلك شفعته لانه قد طلبها حين علم وكذلك لو كان البذر من رب الارض وكذلك هذا في معاملة النخيل في جميع ماذكرنا والله أعلم

مع باب موت المزارع ولا يدرى ماصنع في الزرع واختلافهما في البذر والشرط كرة والمسرط كرة والسرط كرة والسرط كرة والمرادع و

ولا يدرى مافعل فضمان حصة رب الارض في مال المزارع من أيهما كان البذر لان يصيب رب الارض كان أمانة في يد المزارع فاذا مات مجملا له كان دينا في تركته كالوديمة يصير دينا بموت المودع في تركته اذا كان لا يعلم ماصنع بها وكذلك اذا مات العامل بعد ماطلع التمر فالغ أولم يالغ فلم يوجد في النخيل شي لان نصيب رب النخل كان أمانة في بد العامل واذا مات رب الارض أو الزارع أو مانا جميعا فاختلف ورثنهما أو اختلف الحي منهما مع ورثة الميت في شرطالانصباء فالقول قول صاحب البذر أو ورثته مع العميين لان الاجر بستحق عليه بالشرط فاذا ادعى عليه زيادة فى والمشروط أنكره هو كان القول قوله معمينه ان كان حيا وان كان ميتا فورثته يخلفونه فالقول قولم مع أعالهم بالله على علمهم والبينة بينة الآجر لانه شبت الزيادة مبينته فان اختلفوا في صاحب البذر أيضا كان القول قول المزارع مع يمينه على الثباب ان كان حيا وان كان ميتا فالقول قول ورثته مع إيمانهم على العلم لان الخارج في مد المزارع أو في يد ورثته فالقول قول ذي اليد عند عدم البينة والبينة بينةرب الارض لانه خارج محتاج الى الاثبات بالبينة ولو كانا حيين فاختلفا فأقام صاحب الارض البينة انه صاحب البسذر وانه شرط للمزارع الثاث وأقام الزارع البينة أنه صاحب البذر وانه شرط لرب الارض الثلث فالبينة بينة ربالارض لامه هو الخارج المحتاج الىالانبات بالبينة وان علم أن البذر من قبل رب الارض وأقاما البينة على الثلث والثلثين فالبينة بينة المزارع لأنه يثبت الزيادة سينته واذا مرض رجلوفي بده أرضارجل قد أخذهامزارعة وعليه دين في الصحة والبذر من قبله فأقرانه شرط لصاحب الارض الثلثين ثم ماتوأ نكر ذلك الغرماء فان كان أقر بعد ما استحصد الزرع مدئ بدين الغرماء لان هذا بمنزلة الاقرار بالمين والريض أذا أقر بدين أو عين لم يصدق في حق غرماء الصحة فيبدأ بدينهم فيقضى فان بتى شئ كان لصاحب الارض مقدار أجر مثلها من الثلثين الذي أقر له به ولان في مقدار أجر المشل أقر بسبب موجب للاستحقاق وهو بملك مباشرة ذلك السبب فيحقورثته فيصح أقراره بذلك القدر من جميع ماله فان بقي من الثلثين بعد ذلك شي كان له من الثلث لان الزيادة على مقدار أجر المثل محاباة منه والمريض لو أنشأ المحاباة في مرضموته اعتبرت من ثلثه فكذلك اذا أقر بهوان كان أقر بذلك حين طلم الزرع وفى ثلثى الزرع فضل عن أجر المثل يوم أقر بذلك فلم يثبت حتى استحصد الزرع ثم مات فان صاحب الارض يضرب مع غرماء الصحة بمقدار أجر مثل

الارض من الثاثين فيتحاصون في ذلك لانه أقر عـا علك انشاءه فان التـداء عقد المزارعة قبــل ادراك الزرع صحيح فتنــني التهمة عن اقراره في مقــدار أجر المشــل ويجمــل كما لو أنشأ العقد النداء فنثبت الزاحمة بين غرماء الصحة وبين صاحب الارض في ذلك مخلاف الاول فان بعد استحصاد الزرع لا مجوز المداء عقد المزارعة بيهما فيتمكن في افراره سهمة في حق غرماء الصحة وأن كان الدين عليه باقراره في المرض فني الفصــل الآول تتحاصون في ذلك لانه أقر بدين ثم تعمين وقد جمع بين الاقرارين حالة المرض فكانهما وجمعا معاوفي الفصل الثاني مدئ باجر المثل لانه لا تهمة في أفراره في حال يتمكن من أنشاء العقد ولهذا كان مزاحمًا لغرماً، الصحة ومن يزاحم غرماء الصحة يكون مقــدما على المقر له في المرض ولو كان البذر من قبل رب الارض كان المريض مصدقا فيما أقرله به لان القول قول رب البذر هنا في مقدار ما شرطله ولو أن المريض أقر أنه كان معينا له كان القول قوله في ذلك فاذا أقر أنه كان مزارعة بجزء يسير أولى أن تقبل قوله في ذلك وأن كان عليه دين الصحة لان اقراره هنا تصرف منه في منافعه ولا حق للفرماء والورثة في ذلك ولو كان المريض رب الارض وعليــه دن الصحة فأقر في مرضه بعد ما استحصد الزرع آنه شرط للمزارع الثلثين تم مات مدئ مدن الصحة لان هـذا أقرار منه بالعين في مرضه فان بقي شي كان للمزارع مقدار أجر مثله من ثلثي الزرع لان اقرراه بذلك القدر صحيح في حق الورثة فاله تقر بالعين بسبب لامحاباة فيه ولو أقر بالدين بعد اقراره في حق الورثه ثمالياقي من الثلثين وصية له من الثلث لان الباقء الباق محاباة ويكون وصية تعتبر من الثلث أقر بها أو أنشأها وان كان أقر بذلك حين زرع المزارع ووثلثي الزرع بومئذ فضلءن أجر مثله ثم مات بعد ما استحصد الزرع يحاص المزار عغرماء الصحة بمقدار أجر مثله من ثاثى ماأخرجتالارض عنزلة ما لو أنشا المقدلان وجوب هذا القدر بسبب لأتهمة فيه ثم الباقي وصية له وانكان الدىن على المريض باقراره في مرضه فني الوجــه الاول تتحاصون وفي الوجه الثاني مدي باجر مثل المزار عومال رب الارض في هذه المسئلة كحال الزارع في المسئلة الاولى وكذلك الحكم في المعاملة اذا مرضصاحب النخل وأقر بشئ من ذلك فهو نظير الفصل الاول فيها ذكرنًا من النخريج وأن كان المريض هو العامل فقال شرط لي صاحب النخل السدس فالقول قو له إذا صدقه صاحب النخل لان الذي من جهته مجردالعمل ولو قال كنت ممينا له كان القول

قوله فهنا أولى ولا يقبل بينة غرماء العامل وورثته على دعوى الزيادة لانه مكذب لهم في ذلك والشهود انما يتبتون الحق له فبعد ما أكذبهم لا تقبل شهادتهمله والورثة يقومون مقامه ولو ادعى هو ذلك قبل موته وأقام البينة لا تقبل بينته فكذلك غرماؤه وورثته بعــد موته ولا مين على رب النخل أيضا لان اليمين ينبني على دعوى صحيحة وان كان المريض صاحب النخلوالعامل أحد ورثته فأقر له بشرط النصف بعد ما بلغ التمر فاقراره باطل لانه أةر بالمين له واقرار المريض لوارثه بالعين باطلوانكان أقر حين بدأ بالعملوطلع الكفري ثم مات بعد ما بلغ التمر أخذ العامل مقدار أجر مثله من نصف التمر لان اقراره هنا عنزلة انشاء المقد فلا تمكن فيهالتهمة بقدر أجر الثلو محاص أصحاب دين الصحة به وسدأ به قبل الدين الذي أقر به في مرضـه ولا حق له في الزيادة على ذلك لان الزيادة على ذلك وصية للوارث ولا وصية لوارث وان أراد الوارث العامل أن يستحلف بقية الورثة على ما بقي له مما أُتَّر له به المريض بعد ماأخذ أجر مثله فان اقرار المعاملة كان في المرض فلا بمين عليهم لا مهم لو أقروا بما ادعى لم يلزمهم شئ وان ادعى أنها كانت في الصحة وأنه أقر له بها في الرض استحلفوا على عملهم لانهم لو أقروا بمــا ادعي لزمهم فان أنكروا استحلفوا على عملهم لرجاء أ نكولهم وان كان المريض هو العامل ورب النخل من ورثته صدق فيما أقر به من الة نصيبه كما لو زعم انه كان ممينا له وهذا لان تصرفه فى مافعه وللمريض أن يتبرع بمنافعه على وارثه الا ان بينة غرمائه وورثته على الزيادة مقبولة في هذا الوجه ولهم أن يستحلفوه ان لم يكن لهم بينة لاناقرار المريض فيما يكون فيه منفعة للورثة باطل ولولم يقر بذلك كانت البينة منهم على دعوى الزيادة مقبولة ويستحلف الخصماذا أنكر فكذلك اذا طلب اقراره بما أقر بهوالله أعلم

## -ه ﴿ بَابُ المزارعة والمعاملة في الرَّمن ﴾ ح-

(قال رحمه الله) رجل رهن عند رجل أرضا ونخلا بدين عليه له فلما قبضه المرتهن قال له الراهن احفظه واسقه ولقحه على أن الخارج بيننا نصفان ففمل ذلك فالخارج والارض والنخيل كله رهن والمعاملة فاسدة لان حفط المرهون مستحق على المرتهن فلا يجوز أن يستوجب شيأ بمقابلته على الراهن (ألا تري) أنه لو استأجر على الحفظ لم يجز الاستئجار فكان هذا بمنزلة مالو شرط عليه ماسوى الحفظ من الاعمال فتكون المعاملة فاسدة والخارج

كله لرب النخل الا أنه مرهون لانه تولد من عين رهن وللمرتهن أجر مثله في التلقيح والستى دون الحفظ لان الحفظ مستحق عليه بحكم الرهن فأما النلقيح والستى فقد أوفاه بمقد فاسد ولا تقال ننبغي أنسطل عقد الرهن يعقد المعاملة لان المرهون هو النخل والارض وعقد المماملة يتناول منفعة العامل والعقد في محل لايرفع عقدا آخر في محل آخر وكذلك لو كان الرهن أرضا مزروعة وقد صار الزرع فيها تقلا ولو كان الرهن أرضا بيضاء فزارعه الراهن عليها بالنصف والبذر من المرتهن جاز والخارج على الشرط لانصاحب البذر مستأجر الارض والمرتهن اذا استأجر المرهون من الراهن يبطل عقد الرهن لان الاجارة ألزم من الرهن وقد طرأ المقدان في محل واحد فكان الشاني رافعاً للاول فلهـذا كان الخارج على الشرط وليس للمرشمن أن يميدها رهنا وان مات الراهن وعليه دين لم يكن المرشمن أحق مها من غرمائه لبطلانعقد الرهنوان كان البذر من الراهن كانت المزارعة جائزة وللمرتهن أن يعيد الارض في الرهن بعد الفراغ من الزرع لان العقد هنا يرد على عمل المزارع فلا سطل به عقد الرهن الا انالمرتهن صار كالمير للارض من رب الارض ( ألا ترى) أنه لو دفعها إلى غيره مزارعة برضاالمرتهن والبذر من قبل الراهن كان المرتهن كالمعير للارض لأنعرضي بأن ينتفع هو بالارض وذلك باعارة فيخرج به من ضمان الرهن ولكن لا سبطل به عقد الرهن لان الاعارة أضمفمن الرهن فيكون لهأن يميد الارض في الرهن وان كان الرهن أرضا بيضاء وفيها محلفامره الراهن بأن يزرع الارض ببذره وعمله بالنصف ويقوم على النخل ويسقيه ويلقحه ومحفظه بالنصف أيضا ففعل ذلك كله فقد خرجت الأرض من الرهن وليس للمرتهن أن يعيدهافيه والخارج بينهما على الشرط لان المرتهن صارمستأجرا للارضوأما النخل والنمر فلا تصبح المعاملة فيها لان العقد في النخل رد على منفعة العامل فلا سبطل به عتمد الرهن وببقاء عقد الرهن الحفظ مستحق عليه ثم النخل والتمر لايفتكهما الا باداء جميم الدين وان هلك النخل والثمر هلك بحصة قيمة النخل من الدين مع قيمة الارض لانه صار مضمونًا بذلك القدر حين رهنه والتمر الذي هلك صار كان لم يكن وللعامل أجر مثل عمله في النخل لا في الحفظ وكذلك ان كان البذر من رب الارض الا ان الارض تعود رهنا هنا اذا الفضت المزارعة لأن المرتمن هنا في معنى المعير لها من الراهن فان مات الراهن كان المرتمن أحق سها من غرمائه سواء مات بعد ما انقضت المزارعة أو قبلها لبقاء عقد الرهن واختصاص المرتمن

بالمرهون بحكم عقد الرهن وان تقصها الزرع شيئا ذهب من مال الراهن لما بينا أنهمن ضمال الرهن حين كان المرتهن مميرا من الراهن والله أعلم

## - 🍇 باب الشروط الفاسدة التي تبطل وتجوز المزارعة 💸 –

( قال رحمـه الله ) واذا شرط المزارع على رب الارض مع حصـته من الزرع دراهم ماهومة أو شيأ من الممل فسدت الزارعة لان باشتراط شئ من العمل عليه تنعمه التخلية وباشتراط الدراهم علية يجتمع الاجارة مع الشركة فى الخارج وذلك مفسد للمزارعة فان قال ابطل الشرط لتجوز الزارعة لم يجز ولم يبطل بابطاله لان هذا شرط تمكن فما هو من صلب المقدومن موجباته فباسقاطه لاينقاب العقد صحيحا كاشتراط الحمر مع الالف فى ثمن المبيم وكذلك لو اشترط أحدهما على صاحبه الحصاد أو الدياس أو التنقية وقد بينا فساد المقد في هذا الشرط وما فيه من اختلاف الروايات ثم هذا الشرط من صلب العقد فلا نتقلب العقد صحيحا اذا أسقطه من شرط له ولو اشترطا لاحدهما خيارا مصلوما في الزارعة جاز على ما اشترطاً لان عقد الزارعة يتملق به اللزوم فيجوز اشتراط الخيار فيه مسدة مملومة كالبيم والاجارة وان كان خيارا غير مؤنت أو الى وتت مجهول فالزارعة فاسدة فان أبطل صاحب الخيار خياره وأجاز المزارعة جازت كما في البيع والاجارة وهذا لان هذا الشرط زائد على ما تم به المقد فهو غير متمكن فيما هو موجب المقد والمماملة قياس المزارعــة في ذلك وأن اشترط أحدهما على صاحبه ان ما صار له لم يبعه ولم يهبه فالمزارعة جائزة والشرط باطل لأنه لا منفعة فيه لواحد منهماوالشرط الذي لامنفعة فيه ليس لهمطالب فيلغوا وسبقي العقدصحيحا وذكر في بعض نسخ الاصل إن على قول أبي يوسف الآخر تبطل المزارعة بهذا الشرط لان فيه ضررا على أحدهما والشرط الذي فيه الضرر كالشرط الذي فيهالمنفعة لاحدهما فكما ان ذلك مفسد للمقدفكدًا هذا قال لو شرط عليه أن يبيم نصيبه فيه بما تة درهم فسدت المزارعة لان في هذا الشرط منفعة ولكن الفرق بينهما عا ذكرنا اذالشرط الذي فيهمنفعة يطالب به المنتفع والشرط الذي فيه الضرر لا تتوجه المطالبة من أحد فان أبطل صاحب الشرط شرطه في الفصل الثاني لم تجز المزارعة أيضاً لان في البيع منفعة لكل واحد منهما فلايبطل الشرط بابطال أحدهما الا أن يجتمعا على ابطاله فحينئذ يجوز العقد وأن كان اشترط عليه أن يهب له نصيبه فسدت الزارعة للمنفعة فى هـذا الشرط لاحدهما فان أبطله صاحبه جازت المزارعة لان المنفعة فى هذا الشرط للموهوب له خاصة فتسقط باسـقاطه وهو شرط وراء ماتم به المقد فاذا سقط صار كان لم يكن فبتى المقد صحيحا والله أعلم

## -ه کتاب الشرب کاب

قال الشيخ الامام الاجل الزاهد شمس الاعة وغر الاسلام أبو بكر محمد بن أبي سهل السرخسي رحمه الله أملا. \* اعلم بازالشرب هو النصيب من الما. للاراضي كانت أو لغيرها قال الله تمالي لما شرب ولكم شرب يوم معلوم وقال تعالى و ببئهم أن الماء قسمة بينهم كل شرب محتضر وقسمة الماء بين الشركاء جائزة بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس يفعلون ذلك فاقرهم عليه والناس تعاملوه من لدن رســول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا من غير نكير منكر وهو قسمة تجرى باعتبار الحق دوناالمك اذ الماء في النهر غيرمملوك لاحد والقسمة تجرى تارة باعتبار الملك كقسمة الميراثوالمشترى وتارةباعتبار الحق كقسمةالغنيمة بين الفاغين ثم بدأ الكتاب بحديث رواه عن الحسن البصرى رحمه الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من حفر بثرا فله ما حوله أربعين ذراعا عطنا لما شقه والمراد الحفر في الموات من الارض عند أبي حنيفة رحمه الله باذن الامام وعندهما لا يشترطاذن الامام على ما نبينه وظاهر الحديث يشهد لمما لان النبي صلى الله عليه وسلم ذكر الحفر فقط ومثل هذا في لسان صاحب الشرع لبيان السبب لقوله عليه الصلاة والسلام من ملك ذا رحم محرم منه فهو حر ولكن أبو الحسن رحمه الله يقول الفقناعلى ان الاستحقاق لا يثبت بنفس الحفر مالم يكن ذلك في الموات من الارض وهذا اللفظ لا يمكن العمل بظاهره الا بزيادة لا يدل اللفظ عليها ولا يقوى الاستدلال بهائم فيه دليـل على ان البئر لها حريم مستحق من قبل أن حافر البئر لا يتمكن من الانتفاع ببئره الا بما حوله فاله يحتاج أن يقف على شفير البئر يستى الماء والى أن ببني على شفير البئر مامركب عليه البكرة والى أن ينبني حوضا يجمع فيه الماء والى موضع تقف فيه مواشيه عند الشرب ورعما يحتاج أيضا الى موضع تنمام فيه مواشيه بعد الشرب فاستحق الحريم لذلك وقدر الشرع ذلك باربعين ذراعا وطريق معرفة المقادير النص دون الرأى الا ان من المله، وهم الله من يقول أربعين ذراعا من الجوانب الاربعة من كل جانب

عشرة أذرع لان ظاهراللفظ يجمع الجوانب الاربع والاصح ان المراد التقدير باربعين ذراعا من كلجانب لان المقصود دفع الضرر عن صاحب البئر الاول لكيلا يحفر أحد في حربمه بئرا أخرى فيتحول اليها ما ببئره وهـ ذا الضرر رعـا لا يندفع بمشرة أذرع من كل جانب فان الاراضي مختلف بالصلابة والرخاوة وفي مقدار أربمين ذراعا من كل جانب يتيقن لدفع هذا الضرر ويستوى في مقدار الحريم بئر العطن وبئر الناضح عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما حربم بئر العطنأر بعون ذراعا وحريم بئر الناضح سبعون ذراعا واستدلا بحديث الزهرى أن النبي عليهالصلاة والسلام قال حربم المين خمسهائة ذراع وحريم بئر العطن أربعون ذراعا وحريم بثر الناضح ستون ذراعا ولان استحقاق الحريم باعتبار الحاجة وحاجة صاحب البئر الناضح الي الحريم أكثر لانه يحتاج الى موضع يسير فيه الناضح ليستقي فيه الماء من البئر بذلك وفى بئر العطن أنما يستق بيده فلا يحتاج إلى هذا الموضع واستحقاق الحريم بقدر الحاجة (ألاترى) أن صاحب العين يستحق من الحريم أكثر مما يستحق صاحب البثر لان ماء العين يفيض على الارض وبحتاج صاحبه الى اتخاذ الزارع حول ذلك لينتفع بما يفيض من الماء والى أن ينبى غــديرا بجتمع فيه الماء فاستحق لذلك زيادة الحريم واستدل أبو حنيفة رحمه الله بالحديث الاول فأنه عليه الصلاة والسلام قال من حفر بثرًا فله ماحولها أربعون ذراعا وليس فيــه فصل بين بئر المطن والناضح ومن أصله أن العام المتفق على قبوله والمــمل به يترجح على الخاص المختلف في قبوله والعمل به ولهذارجح قوله عليه الصلاة والسلام مأخرجت الارضففيه العشر على توله عليه الصلاة والسلام ليسافيما دون خمسة أوسق صدقة وعلى نوله عليه الصلاة والسلامايس في الخضر اوات صدقة ورجح أصحابنا رحمهم الله قوله عليه الصلاة والسلام التمر بالنمر مثلا عمل على خبر المرايا ولان استحقاق الحرىم حكم ثبت بالنص بخلاف القياس لان الاستحقاق باعتبار عمله وعمله في موضع البثر خاصة فكان ينبغي أن لا يستحق شيأ من الحريم ولكنا تركنا التياس بالنص فبقدر ماأنفق عليه الآثار ثبت الاستحقاق وما زاد على ذلك مما اختلف فيه الاثر لا ثنبت استحقاقه بالشك هذا أصل أبي حنيفة رحمه الله فى مسائل الحريم ولهذا لم يجمل للنهر حريما وكذلك فى غير هذا الموضع فانه قال لايستحق الغازي لفرسمه الاسهما واحدا لان استحقاقه ثبت مخلاف القياس بالنص فلا ثنبت الا القدر المتيقن به فأما حريم المين خسمائة ذراع كما ورد به الحديث لان الآثار الفقت عليــه

ولكن عنـد بعضهم الخسمائة في الجوانب الاربعة من كل جانب مائة وخمسة وعشرون ذراعا والاصح أن له خسمائة ذراع من كل جانب وقد ذكر أبو يوسف في الأمالي هذا مفسرا في بئر الناضح قال يتقدر حريمه بستين ذراعامن كل جانب الا أن يكون الرشا أطول من ذلك فهذا دليل على أن المذهب التقدير من كل جانب عاسمي من الذرعان ثم الاستحقاق من كل جانب في الموات من الارض بما لا حق لاحد فيه أما فيما هو حق الغير فلا حتى لوحفر انسان بئرا فجاء آخر وحفر على منتهى حــد حريمه بئرا فانه لا يستحق الحريم من الجانب الذي هو حريم صاحب البئر الاول وانما يستحقه من الجوانب الأخر فيما لاحق فيه لان في ذلك الجانب الاول قد سبق اليهوقد ثبت استحقاقه كما قال عليه الصلاة والسلام منا مباح من سبق فلا يكون لاحد أن يبطل عليه حقه ويشاركه فيه وعن ابن مسعو درضي الله عنه قال أسفل النهر آمر على أهل أعلاه حتى يرووا وفيه دليل أنه ليس لاهل الا على أن يسكروا النهر ويحبسـوا الماء عن أهل الاسفل لان حقهم جميعاً ثابت فلا يكون لبعضهم أن يمنع حق الباقين ويختص بذلك وفيـه دليل على أنه اذا كان الماء في النهر بحيث لا يجرى في أرض كل واحد منهم الا بالسكر فانه يبدأ باهل الاسفل حتى يرووا ثم بعد ذلك لاهل الاعلى أن يسكروا ليرتفع الماء الى أراضيهم وهذا لان في السكر احداث شي في وسطالنهر المشترك ولا يجوز ذلك مع حق جميع الشركاء وحق أهل الاسفل ثابت مالم يرووا فكان لهم أن يمنعوا أهل الاعلى من السكر ولهذاساهم آمراً لان لهم أن يمنعوا أهل الاعلى من السكر صاحب الدابة المطوف أمير على الراكب لانه يأمرهم بانتظاره وعليهم طاعته بحق الصحبة فى السفر وفيه حكاية أبى يوسف رحمه الله حين ركب مع الخليفة يوما فتقدمه الخليفة لجوده الله فناداه أنها القاضي الحق في فقال أنو يوسف ان دايتك اذا حركت طارت وان دابتي اذا حركت قطمت واذا تركت وقفت فانتظرنى فان النبي عليهالصلاة السلام قال صاحب الداية العطوف أمير على الراكب فامر بان يحمل أبو يوسف رحمه الله على جنبة له وقال احمل أباك على هذا أهون من تأميرك على وعن محمد بن اسحق يرفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا بلغ الوادي الكعبين لم يكن لاهل الاعلى أن يحبسـوه عن الاســفل والمراد به الماء في الوادى والوادى اسم لموضع في أسفل الجبل ينحدر الماء من كل جانب من الجبــل فيجتمع

فيه ويجرىالى الموضع الذي ينتفع به الناس فقوله اذا بلغ الوادى الكعبين ليس تقدير لازم بالكمبين بل الاشارة الى كثرة الماء لان فى موضع الوادىسمة فاذا بلنم الماء فيه هذاالمقدار فهوكثير يتوصل كل واحدمنهم الى الانتفاع به بقدر حاجته عادة فاذا أراد أهــل الاعلى أن محبسوه عن أهل الاسفل فأنما قصدوا بذلك الاضرار باهل الاسفل فكأنوا متمنتين في ذلك لامنتفعين بالماء واذا كان الماء دون ذلك فريما لا يفضل عرب حاجــة أهل الاعلى فهم منتفعون مهذا الحبس والماء الذي يتحدر من الجبل الى الوادي على أصل الاباحة فمن يسبق اليه فهو أحق بالانتفاع به بمنزلة النزول في الموضع المباح كل من سبق الى موضع فهوأحق به ولكن ليس له أن تتمنت وتقصد الاضرار بالنسير في منعه عما وراء موضم الحاجة فمند قلة الماء بدئ أهل الاعلى أسبق الى الماء فلهم أن يحبسوه عن أهل الاسفل به قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم للزبير بن العوام رضى الله فى حادثة معروفة وعند كـثرة الماء يتم النَّفاع صاحب الاعلى من غير حبس فليس له أن يتعنت محبسه عن أهل الاسفل وعن رسول الله صلى الله عليـه وسـلم قال المسلمون شركاء في ثلاث في الماء والـكلا والنار وفي الروايات الناس شركاء في ثارَث وهذا أعم من الاول ففيه اثبات الشركة للناس كافة المسلمين والكفار في هذه الاشياء الثلاثة وهو كذلك وتفسير هذه الشركة في المياه التي تجرى في الاودية والانهار العظام كجيحون وسيحون وفرات ودجلة ونيل فان الانتفاع مهـا بمنزلة الانتفاع بالشمس والهواء ويستوى فى دلك المسلمون وغيرهم وليس لاحدان بمنع أحدا من ذلك وهو بمنزلة الانتفاع بالطرق العامة من حيث التطرق فيها ومرادهم من لفظة الشركة بين الناس بيان أصل الاباحة والمساواة بين الناس في الانتفاع لا أنه تملوك لهم فالماء في هذه الاودية ليس بملك لاحدة فأما مايجري في نهر خاص لاهل قرية ففيه نوع شركة لغيرهم وهو حق السعة من حيث الشرب وستى الدواب فأنهم لا عنعون أحدا من ذلك ولكن هذه الشركه أخصمن الاول فليس لنير أهل القرية أن يسقوا تحيلهم وزروعهم من هذا النهر وكذلك الماء في البئر حوضه وكرمه فهو أخص بذلك الماء مع بقاء حقالستى فيه للناس حتى اذا أخذ انسان من حوضه ماء للشرب فليس له أن يسترده منه واذا أني الى باب كرمه ليأخذ الماء من حوضه للشرب فله أن يمنعه من أن يدخل كرمه لانهذا ملك خاصله ولكن ان كان يجدالماء قريبا

من ذلك الموضع في غير ملك أحد يقول له اذهب الي ذلك الموضع وخذ حاجتك من الماء لانه لا تضرر مذلك وان كان لا يجد ذلك فاما أن يخرج الماء اليــه أو مكنه من أن يدخل فيأخذ بقدر حاجته لان له حق السعة في الماء الذي فيحوضه عند الحاجة فأما اذا أحرز الماء في جب أو جرة أو قرية فهو مملوك له حتى يجوز بيعه فيه وليس لاحــد أن يأخذ شيئا منه الا برضاه ولكن فيـه شبهة الشركة من وجه ولهـذا لايجب القطع لسرقته وعلى هذا حكم الشركة في الكلا في المواضع التي لا حق لاحد فيها بين الناس فيه شركة عامة فلا يكمونُ لاحد أن يمنع أحدا من الانتفاع به فاما ما ببت من الكلا في أرضه مما لم ينبته أحد فهو مشترك بين الناس أيضا حتى اذا أخذه انسان فليس لصاحب الارض أن يسترده منه واذا أراد أن يدخل أرضه ليأخذ ذلك فلصاحب الارضأن يمنع من الدخول في أرضه ولكن ان كان يجد ذلك في موضع آخر يأمره بالذهاب الى ذلك الموضع وان كان لا يجــد وكان بحيث يخاف على ظهره فاما ان يخرج اليه مقدار حاجته أو يمكنه من أن يدخل أرضه فيأخذ مقدار حاجته فاما مأأ نبته صاحب الارض بان ستى أرضه وكربها لنبت الحشيش فيها لدوامه فهو أحق بذلك وليس لاحد أن ينتفع بشئ منه الا برضاء لأنه حصل بكسبه والكسب للمكتسب وهذا الجواب فيما لم ينبتــه صاحب الارض من الحشيش دون الاشجار فاما في الاشجار فهو أحق بالاشجار النابّة في أرضه من غييره لان الاشجار تحرز عادة وقد صار محرزاً له من يده الثابتة على أرضه فأما الحشيش فلا يحرز عادة وتفسير الحشيش ما تيسرعلي الارض مما ليس له ساق والشجر ماينبت على ساق وبيان ذلك فى قوله تعالى والنجم والشجر بسجدان والنجم ماينجم فتيسر على الارضوالشجر ماله ساق وبيان الشركة في النار انمن أوقد نارا في صخر لاحق لاحد فيه فلكل واحد أن ينتفع بناره من حيث الاصطلاء بها وتجفيف الثياب والعمل بضوءها فاما أذا أراد أن يأخذ من ذلك الجمر فليس لهذلك أذا منمه صاحب النار لان ذلك حطب أو فحم قــد أحرزه الذي أوقد النار وانما الشركـة التي أثبتها رسول الله صلى الله عليه وسلم في النار والنار جوهر الحر دون الحطب والفحم فان أخــذ شيئًا يسيرا من ذلك الجمر نظر فان كان ذلك ماله قيمة اذا جمله صاحبه في كان له أن يسترده منه وان كان يسيرا لاقيمة له فليس له أن يسترده منه وله منه أن يأخذه من غير استثذان لان الناس لا يمنمون هذا القدر عادة والمانع يكون متمنتا لامنتفعا وقد بينا ان المتمنت ممنوع

من التمنت شرعا وعن عائشة رضى الله عنها قالت نهىرسول الله صلى الله عليه وسلم عز بيم نقع الماء يسى المستنقم في الحوض وبه نآخذ فان البيع تمليك فيستدعى محلا مملوكا والماء في الحوض ليس يملوك لصاحب الحوض فلا يجوز بيمه فلظاهر الحديث لا يجوز بيم الشرب وحده لان ما يجرى في النهر الخاص ليس بمماوك للشركاء والبيم لايسبق الملك وانما الثابت لاشركاء في النهر الخاص حق الاختصاص بالماء من حيث ســـقي النخيل والزرع ولصاحب المستنقع مثل ذلك وبيع الحق لايجوز وعن الهيثم ان قوما وردوا ماءفسألوا أهله أن يدلوهم على البئر فأبوا فسألوهم أن يمطوهم دلوا فابوا أن يمطوهم فقالوا لهم ان أعناتنا وأعناق مطايانا قد كادت تقطع فابوا أن يمطوهم فذكروا ذلك لممر رضي اللهعنه فقال لهم عمر فهلا وضعتم فيهم السلاح وفيه دليل أنهم اذا منعوهم ليستقوا الماء منالبئر فلهم أن يقاتلوهم بالسلاح فاذا خافوا على أنفسهم أو على ظهورهم من العطش كان لهم فىالبثر حق السمة فاذا منعوا حقهم وقصدوا اتلافهم كان لهم أن يقاتلوهم عن أنفسهم وعن ظهورهم كما لو قصدوا فتلهم بالسلاح فاما اذا كان الماء محرزا في اناء فليس للذي يخاف الملاك من العطش أن يقاتل صاحب الماء بالسلاح على المنع ولكن يأخذ منه فيقاتله على ذلك بنير سلاح وكذلك في الطعام لانه ملك محرز اصاحب ولهذا كان الآخذ ضامناً له فاذا جاز له أخذه لحاجته فالمانع بكون دافما عن ماله وقال عليه الصلاة والسلام من قتل دون ماله فهو شهيده كيف يقاتل من اذا قتله كان شهيدا على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم فاما البئر مباح غير مملوك لصاحب البئر فلا يكون هو في المنع دافعا عن ملكه ولكنه مانع عنالمضطر حقه فكان له أن يقاتله بالسلاح وللاول أن يقاتل بما دون السلاح لان صاحب الماء مأمور بأن يدفع اليه بقدر ما يدفع به الضرورة عنه فهو في المنع مرتكب ما لا يحل فيؤدبه على ذلك بنير سلاح وليس مراد عمر رضى الله عنه المقاتلة بالسلاح على منع الدلو فان الدلو كان ملكا لهم ولو كان المراد ذلك فتأويل توله فهلا وضمتم فيهمالسلاح أى برهنتم عندهم ماممكم من السلاح ليطمئنوا اليكم فيمطونكم الدلو لا أن يكون المراد الامر بالقتال وعن عروة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أحيا أرضا ميتة فهي له وليس لمرف ظالم حقوفيه دليل على انالموات من الاراضي عملك بالاحياء وأصم ماقيل في حد الموات أن نقف الرجل في طرف العمر ان فينادى باعلى صوته فالى أى موضع ينتهي صوته يكون من فناء العمران لان سكان ذلك الموضع يحتاجون إلى ذلك

لرعى المواشي وما أشبه ذلك وما وراء ذلك من الموات ثم عند أبي حنيفة رحمه اللهانما يملكها بالاحياء بمد اذن الامام وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله لاحاجة فيه الى اذن الامام لان النبي صلى الله عليه وسلمة د أذن فى ذلك وملكها ممن أحياها أو لانه لاحق لاحد فيها فكل من سبقت يده اليهاوتم احرازه لهافهو أحق بها كمن أخذ صيدا أو حطبا أو حشيشا أو وجد ممدنا أو ركازا في موضع لاحق لاحد فيه وأبو حنيفة استدل بقوله عليه الصلاة والسلام ليس للمرإ الاماطابت به نفس امامه وهذا وان كان عاما فمن أصله ان العام المتفق على قبوله يترجح على الخاص وقال صلى الله عليه وسلم الا ان عادى الارض هي لله ورسوله ثم هي لكم من بعد فما كازمضافا الى الله تعالى والرسول صلى الله عليه وسلم فالتدبير فيه الى الامام فلا يستبد أحد به بغير اذن الامام كخمس الغنيمة فرسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث أشار الى ان هذه الاراضي كانت في يد المشركين ثم صارت في بد المسامين بايجاف الخيـل فكان ذلك لهم من الله تمالى ورسوله عليه الصلاة والسلام وما كان بهذه الصفة لم يختص أحد بشئ منه دون اذن الامام كالغنائم وقوله صلى الله عليه وسلم من أحيا أرضا ميتة لبيان السبب وبه نقول ان سبب الملك بمد اذن الامام هو الاحياء ولكن اذن الامام شرط وليس في هذا اللفظ اينغي هذا الشرط بل في قوله عليه الصلاة والسلام وليس لعرف ظالم حق اشارة الى هذا الشرط فالانسان على رأى الامام والاخــ في بطريق التفالب في معنى عرق ظالم وقبل مدنى قوله عليه الصلاة والسلام وليس لمرق ظالم حق أن الرجل أمَّا غرس أشجارًا في ملكه فخرجت عروقهاالي أرض جاره أو خرجت أغصائها الى أرض جاره فانه لايستحق ذلك الموضع من أرضجاره تلك الاغصان والمروق الظالمة فالظلم عبارة عن تحصيل الشيُّ في غير موضعه قيل المراد بدرق الظالم أن تتعدى في الاحياء ، اوراء أحد الموات فيدخل في حق الغير ولا يستحق بذلك شيئا من حق الغير وعن عمر رضى الله عنه قال من أحيا أرضا ميتة فهي له وليس بمد ثلاث سـنين حق والمراد بالمحجر المعلم بعلامــة في موضع واشتقاق الـكلمة من الحجر وهو المنع فان من أعلم في موضع من الموات علامة فكانه منع الغير من احياء ذلك الموضع فسمى فعله تحجيرا وبيان ذلك ان الرجل اذا مر بموضع من الموات فقصد احيا. ذلك الموضع فوضع حول ذلك الموضم احجارا أو حصد ما فيها من الحشيش والشوك وجملها حول ذلك فمنم الداخل من الدخول فيها فهذا تحجير ولا يكون أحياء أنما الاحياء أن يجعلها صالحة للزراعة بان

كربها أو ضرب عليها المسناة أو شق لها نهرا ثم بعد التحجير له من المدة ثلاث سنين كما أشار اليهعمر رضي الله عنه لانه يحتاج الى أن يرجم الى وطنه ويهيئ أسبابه ثم يرجع الى ذلك الموضع فيحييه فيجمل له من المدة للرجوع الى وطنه سنة واصلاح أموره فى وطنه سنة والرجوع الى ذلك الموضع سنة فالى ثلاثة سنين لاينبغي أن يشتغل باحياء ذلك الموضع غيره ولكن ينتظره ليرجع وبعد مضي هذه المدة الظاهر أنه قد بدأله وأنه لايربد الرجوع اليها فيجوز لنيره احياؤها هذا من طريق الديانة فاما في الحير اذا أحياها انسان باذن الامام فهي له لان بالتحجير لم تصر مملوكة للاول فسبب الملك هو ألاحياء دون التحجير وعن طاوس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أن عادي الارض لله ورسوله فمن أحيا أرضا ميتة فهي له والمراد الموات من الاراضي مهاه عاديا على معنى ان ماخر بت على عهد عاد وفي العادات الظاهرة ما يوصف بطوله مضى الزمان عليه ينسب الى عاد فمناه ما تقدم خرابه بما يعلم اله لاحق لاحد فيه وعن أبي مسر عن أشياخه رفعوه الى النبي صلى الله عليه وسلم أنه قضي في السراج من ماء المطر اذا بلغ الماء المحمين أن لا يحبسه الاعلى جاره قال أبوه ممسر السراج السواقي وهي الجداول التي عند سفح الجبل يجتمع ماء السيل فيها ثم ينحدر منها الى الوادي وقد بينا أن مراده من هذا اللفظ العبارة عن كثرة الماء وعن سمعيد بن زيد بن عمرو بن نَفَيْلِ قَالَ رَسُولَ اللهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمُ مِنْ أَخَذَ شَبِّراً مِنْ أَرْضَ بِغَيْرِ حَقَّ طُوقَهُ اللهُ مِن سبيم أرضين قبل معناه من تطوق في أرض الغير فالموضم الذي يضم عليه القدم بمنزلة شبر من الارض وقيل معناه من نقصمن المسنات في جانب أرضه بان حول ذلك الى أرض جاره فذلك قدر شبرمن الارض أخذه أو كانأرضه مجنب الطريق فجمل المسناة على الطريق لتتسم به أرضه فهو في مني شبر من الارض أخذه بنير حق وهو منى الحديث الذي روى لمن الله من غير منارالطريق يمنى العلامة بين الارضين وقيل أنماذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم الشبر على طريق التمثيل للمبالغة في المنع من غصب الاراضي وليس المراد به التحقيق ثم فى الحديث بيان عظم الماء ثم في غصب الاراضى وهو دايل أبى حنيفة رحمه الله في أمه لا ضمان على غاصب الاراضي في الدنيا لان النبي عليه الصلاة والسلام بين جزاء الآخذ بالوعيد الذي ذكره فى القيامة ولو كان حكم الضمان ثابتا لكان الاولى أن يبينه لان الحاجة الى معرفته أمس تمجمل المذكور من الوعيد جميع جزائه فلو أوجبنا الضمان مع ذلك لم يكن الوعد جميع جزائه

وللفقهاء في معنى مثل هذه الالفاظ طريقين أحدهماالحمل على حقيقتهانه يطوق ذلك الموضم في القيامة ليعرف به مافعله ويكون ذلك عقوبة له كما قال عليه الصلاة والسلام لكل غادر لواء يوم القيامة يركز عند باب استه تعرف به غدرته والمراد به بيان شدة العقوبة لاحقيقة ماذكر من أنه يظوق ذلك الموضع من الارض يوم القيامــة فقد قال الله تمالي يوم تبـــدل الارض غـير الارض وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسـلم قال لاتمنعوا الماء مخافة الكلا يريد به أن صاحب البئراذا كان له مرعى حول بثره فلا بنبغي له أن يمنع من يستقي الماء من بئره لنفسه أو لظهوره مخافة أن يصيب ظهره من ذلك الكلا لأن له في حق الشقة في ماء البئر فلا يمنعه حقه ولكن يحفظ جانب أرضه وما فيه من الكلا حتى لايدخل دابة المستقى فى ذلك الموضع وان شق عليه ذلك أخرج اليه منَّ الماء مقــدار حاجته وحاجة ظهره وعن نافع رفع حديثه الى النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تمنعوا أحدا ماء ولا كلأ ولا نارافانه متاع للمقوين وقوة للمستعينين والمقويهو الذي فني زاده والمستعين هو المضطر المحتاج وقد بينا أن صاحب الشرع عليه الصلاة والسلام أنبت بين الناس في هذه الاشياء الثلاثة شركةعامة بطريق الاباحة فلاننبغي لاحد أن يمنع أحدا مما جمله الشرع حقاً له واذا كان لرجل نهر أو بئر أو قناة فليس له أن يمنم ابن السبيل أن يستى منهافيشرب ويستى دابته وبميره وشياهه فان ذلك من الشقة والشقة عندنا الشرب لبني آدم والبهائم وهذا لان الحاجة الى الماء تتجدد في كل وقت ومن سافر لا عكنه أن يستحصب الماء من وطنه لذهابه ورجوعه فيحتاج الى أخــذ الماء من الآبار والانهار التي تكون على طرقه وفي المنع من ذلك حرج وكما يحتاج الى ذلك لنفسه فكذلك يحتاج اليه لظهره لانه في العادة يمجز عن السفر بغيرم كب وكذلك يحتاج الي ذلك للطبخ والخبز وغسل الثياب وأحد لابمنع أحدا من ذلك فان كان له جدول مجرى نيه الماء الي أرضه ومجنب ذلك الموضع صاحب ماشية أذا شربت الماشية منها أنقطع الماء لكثرة المواشي وقلة ماء الجدول فقد اختلف المتأخرون رحمهم الله في هذا الفصل منهم من يقول هذا من الشقه وليس لصاحب الجدول أن يمنع ذلك وأكثرهم على أن له أن يمنع في مشـل هـذه الصورة لان الشقه مالا يضر بصاحب النهر والبئر فامامايضربه ويقطع حقه فلهأن يمنع ذلكاءتبارا بستي الاراضي والنخيل والشجر والزرع فله أن يمنع من يريد ســـقي تخله وشجره وزرعه من نهره أو قناله أو بثره

أو عينه وليس لاحد أن يفعل ذلك الا باذنه إما لانه يريد أن يسوى نفسه بصاحب الحق فيها هو المقصود فالنهر والقناة انما بشق لهذا المقصود وليس لغير المستحق أن يسوى نفسه بالمستحق فيما همو المقصود بخلاف الشقة فذلك بيم غير مقصود لان النهر والقناة لايشق في المادة لاجله أو لانه محتاج الى أن محفر نهرا من هـــــــــذا النهر الى أرضه فيكسر به ضفة النهر وليس له أن يكسر ضفة نهر الغير وكذلك في البئر يحتاج الى أن يشق نهرا من أس البئر الى أرضه وما حول البئر حق صاحب البئر حريما له فليس لنسيره أن يحدث فيه شيأ من ذلك بنير اذنه وكذلك ان كان يريد أن يجرى ماءه في هذا النهر معصاحب النهر ليستى مه أرضه لان النهر ملك خاص لاهل النهر فلا يجوز له أن ينتفع بملك الغير الا باذنه فانكان قد أنخذ شجره أو خضره في داره فاراد أن يستى ذلك الموضع بحمل الماء اليمه بالجرة فقد استقضى فيــه بعض المتأخرين من أمَّة باخ رحمهم الله وقالوا ليس له ذلك الا باذن صاحب النهر والاصح أنه لا يمنع من هذا المقدار لأن الناس يتوسعون فيه والمنع منه يعد من الدناءة قال عليه الصلاة والسلام ان الله يحب معالى الامور ويبغض سفسافها فان أذن له صاحب النهر في ستى أرضه أو عادة ذلك الموضع فلا بأس بذلك لان المنع كان لمراعاة حقه فاذا رضي به فقد زال المانع وان باعه شرب يوم أو أقل من ذلك أو أكثر لم يجز لان ذلك الماء في النهر غير مملوك انما هو حق صاحب النهر وبيع الحق لايجوز لانه مجهول لا يدرى مقدار مايسلم له من الماء في المدة المذكورة وبيع المجهوللايجوز وهو غررفلا تدرىأن الماءيجري في ذلك الوقت في النهر أو لايجرى واذا إنقطع الماء فليسللبائم تمكن اجرائه ونهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر وكذلك لو استأجره لانه يلتزم تسليم مالا يقدر على تسليمه أوتسليم مالا يعرف مقداره ثم المقصود من هذا الاستثجار الماءوهو عين والاستئجار المقصود لاستهلاك المين لابجوز كاستنجار المرعى للرعى واستنجار البقرة لمنفعة اللبن مخلاف استثجار الغائر فان لبن الآدمية في حكم المنفعة لان منفعة كل عضو بحسب مايليق به فرفعة الثدى اللبن ولهذا لا يجوز بيع لبن الآدمية ولان المقد هناك يرد على منفعة النربية واللبن آلة فيذلك بمنزلة الاستثجار على غسل الثياب فالحرض والصابون آلة في ذلك والاستئجار لممل الصناعة فان الصنع بمنزلة الآلة في ذلك فاما هنا لامقصود في هذا الاستثجار سوى الماء وهو عين وكذلك لو شرط في اجارته أوشرابه شرب هذه الارض وهذاالشجر وهذا

الزرع أو قال حتى يكتني فهذا كله باطل لمهني الجهالة والغرر واذا اشترى الرجل شرب ماء وممسه أرض فهو جائز لان الارض عين مملوكة مقدورة التسليم فالعقد يرد عليها والشرب يستحق بيما وقد يدخـل في البيع بيم مالا يجوز افراده بالبيع كالاطراف من الحيوانات لايجوز افرادها بالبيم ثم يدخل بيما فى بيع الاصل وبمض المتأخرين من مشايخنا رحمهم الله أفتى أن يبيع الشرب وان لم يكن معه أرض للعادة الظاهرة فيه فى بعض البلدان وهــذه عادة معروفة بنسف قالوا المأجور الاستصناع للتعامـــلوان كان القياس يأباه فكمذلك بيع الشرب بدون الارض واذا استأجر أرضا مع شربها جازكما يجوز الشراء وهذا لان المقصود الانتفاع بالارض من حيث الزراعة والغراسة وانما يحصل هــذا المقصود بالشرب فذكر الشرب مم الارض في الاستئجار التحقيق ماهو المقصود بالاستثجار فلا نفسد به العقد واذا اشترى الرجل أرضا لم يكن له شربها ولا مسك مابها لان العقد يتناول عين الارض بذكر حدودها فما يكون خارجا من حدودها لا بدخل تحت العقد الا بالتسمية والشرب والمسيل خارج من الحدود المذكورة فان اشترط شربها فله الشرب وليس له المسيل لان الشرب غير المسيل فالمسيل الموضع الذي يسيل فيه الماء والشرب الماء الذي يسيل في المسيل فباشتراط أحدهما لاثنبت له استحقاق الاجر وانما يستحق المشروط خاصة ومجمل فما لم يذكر كأنه لم يشترط شيأ ولو اشترط مسيل الماء مع الشرب يستحق ذلك كله بالشرط ولو اشتراها بكل حقهو لها كان له المسيل والشرب لانهما من حقوقها فالمقصو دبالاراضي الانتفاع لها وأنما لتآتي ذلك بالمسيل والشرب فكانتمن حقوقها كالطريق للدار وكذلك لو اشترط مرافقها لان المرافق مايترفق به فاعا يتأتى الترفق بالارض بالشرب والمسيل وكذلك لو اشترط كل قليل وكثير هو فيها أو منها كان له الشرب والمسيل لانه من القليل والكشير ثم الراد بقوله منها أي من حقوقها ولكنه حــذف المضاف وأقام المضاف اليه مقامه ومثل هذا الحذف عرف أهلاللسان واذا استأجرأرضا فليس له مسيل ماء ولا شرب فيالقياس اذا أطلق العقد كما في الشراء فالمستأجر يستحق بالعقد بذكر الحدود كالمشترى فكما أن الشرب والمسيل الذي هو خارج عن الحـدود المذكورة لايستحق بالشراء فكذلك بالاستثجار ولكنه استحسن فجمل للمستأجر مسيل الماء والشرب هنا مخلاف الشراء لان جواز الاستثجار باعتبار التمكن من الانتفاع ( ألا ترى ) أن مالا ينتفع به لايجوز استثجاره كالمهر

انصنير والارض السبخة والانتفاع بالارض لايتأتى الا بالشرب والمسيل فلولم يدخلهما يفسخ المقدوالمتعاقدان قصدا تصحيح المقد فكان هناذ كرالشرب والمسيل بخلاف الشراء فموجبه ملك العين (ألا ترى) أن شراء مالا علك الانتفاع مه جائز نحو الارض السبخة والمهر الصغير فلا يدخل في الشراء ما وراء المسمى بذكر الحدود وفي الكتاب ذكر حرفا آخر فقال لان الارض لم تخرج من يد صاحبها يهني أن بعمة الاجارة لا يتملك المستأجر شيأ من العين وأنما يملك الانتفاع به في المدة المذكورة فلو أدخلنا الشرب والمسيل لم تنضرر صاحب الارض بازالة ملكه عنها وفي ادخالهما تصحيح العقد فأما البيع يزيل ملك العين عن البائع فني ادخال الشرب والمسيل في البيع از الة ملكه عما لم يظهر رضاه به وذلك لايجوز وهذا ِ نظیر ما تقدم أن الثمار والزرع بدخل فی رهن الاشجار والارض من غیر ذکر ولا پدخل في الهبة واذا ثبت أن مدون الشرط يدخل الشرب والمسيل في الاشجار فمم الشرط أولى وكذلك ان شرط كل حق هو لها أو مرافقها أو كل قليل وكثير هو فيها أو منها فعند ذكر هذه الالفاظ يدخل الشرب والمسيل في الشراء فني الاجارة أولى واذا كان نهر بين قوم لهم عليه أرضونولا يعرف كيف كان أصله بينهم فاختلفوا فيه واختصموا فىالشرب فان الشرب بينهم على قدر أراضيهم لان المقصود بالشرب ستى الاراضى والحاجة الى ذلك تختلف بقلة الاراضي وكثرتها فالظاهر أن حق كل وأحد منهم من الشرب بقدر أرضه وقدر حاجته والبناء على الظاهر واجب حتى يتبين خلافه فان قيل فقد استووا في اثبات اليد على المال في النهر والمساواة في السد توجب المساواة في الاستحقاق عند الاشتباء للنا لا كذلك فاليد لا نثبت على الما. في النهر لاحد حقيقة وأنما ذلك الانتفاع بالماء والظاهر أن انتفاع من له عشر قطاع لا يكون مثل انتفاع من له قطمة واحدة ثم الماء لا يمكن احراز مباثبات اليد عليه وانميا احرازه بستى الاراضي فانميا شبت اليد عليمه بحسب ذلك وهذا مخلاف الطريق اذا اختصم فيه الشركا. فأنهم يستوون في ملك رقبة الطريق ولا يعتبر في ذلك سعة الدار وضيقها لان الطريق عين ثنبت اليدعليه والمقصود التطرق فيه والتطرق فيه الى الدار الواسعة والى الدار الضيقة بصفة واحدة مخملاف الشرب على ما ذكرنا فان كان الاعلى لا يشرب حتى يسكر النهرعلي الاسفل ولكنه يشرب بحصته لان فىالسكر قطع منفعة الماء عن أهل الاسفل في بمض المدة وليس لبمض الشركا هـ ذه الولاية في نصيب شركائه يوضحه أن في السكر

احداث شئ في وسط النهر ورقبة النهر مشتركة بينهم فليس لبمض الشركاء أن يحدث فيها شيأ بدون اذن الشركاء وريما ينكسر النهر بما يحدث فيها عندالسكر فانتراضوا على أن الاعلى يسكر النهر حتى تشرب حصته أجزت ذلك بينهم لان المانع حقهم وقد انعدم بتراضيهم فان أصطلحوا على أن يسكر كل واحد منهم في نومه أجزته أيضا فان قسمة الماء في النهر تكون بالاجر تارة وبالايام أخرى فان تراضوا على القسمة بالايام جازلهم ذلك وهذا لحاجتهم الى ذلك فقد يقل الماء في النهر بحيث لا يتمكن كل واحد منهم أن ينتفع بحصته من ذلك الا بالسكر ولكنه إن تمكن من أن يسكر بلوح أو باب فليس له أن يسكر بالطين والتراب لان مه خكسر النهر عادة وفيه اضرار بالشركاء الا أن يظهروا التراضي على ذلك فان اختلفوا لم يكن لاحد منهم أن يسكره على صاحبه وان أراد أحد منهم أن يكترى منه نهرا لم يكن له ذلك الا برضاء من أصحابه لان في كرى النهر كسر ضفة النهر المشترك تقدر فوهة النهر الذي يكربه وفي الملك المشترك ليس لبعض الشركاء أن نفعل ذلك الا برضاء أصحابه كما لو أراد هدم الحائط المشترك أو احداث باب فيه وكذلك ان أراد أن منصب عليه رحا لم يكن له ذلك الا برضي من أصحامه لان ما نصب من الرحا انما يضمه في ملك مشترك الا أن تكون رحا لا تضر بالنهر ولا بالماء ويكون موضعها في أرض خاص له فان كان هكذا فهو جائز يعني اذا لم يكن يغير الماء عن سنته ولا يمنع جريان الماء بسبب الرحا بليجرى كما كان يجرى قبل ذلك وانما يضم الرحا في ملك خاص له فاذا كان مهذه الصفة فله أن نفعل ذلك بندير رضا الشركاء لانه آعا يحدث ما يحدثه من الانبية في خالص ملكه وبسبب الرحا لا ينتقص الماء بل نتفع صاحب الرحا بالماء مع نقاء الماء على حاله فمن عنمه عن ذلك يكون متمنتا قاصدا الى الاضرار به لادافعا الضرر عن نفسه فلا يلتفت الى تعنته وان أراد أن ينصب عليها دالية أو سانية وكان ذلك لايضر بالنهر ولا بالشرب وكان بناء ذلك في ملكه خاصة كان له أن نفعل لما بينا انه تنصرف في خالص ملكه ولا يلحق الضرر بغيره وان أراد هؤلاء القومأن يكروا هذا النهر فانأباحنيفة رحمه الله قال عليهم مؤنة الكراء من أعلاه فاذا جاوز أرض رجل دفع عنه وقال أبو بوسف ومحمدر حمهما الله الكراء عليهم جميعا من أوله الي آخره بحصص الشرب والاراضي وبيان ذلك أن الشركاء في النهر اذا كانوا عشرة فمؤنة الكراء من أول النهر على كل واحد منهم عشرة الي أن يجاوز أرض أحدهم فحينئذ تكون مؤنة الكراء على الباقين اتساعا الى أن يجاوزأرضا

أخرى ثم يكون على الباقين أنمان على هذا التفصيل الى آخرالنهر وعندهما المؤنة عليهم اعتبارا من أول النهرالي آخره لان لصاحب الاعلى حقا في أسفل النهر وهو تسديل الفاضل عن حاجته من الماء فيه فاذا سد ذلك فاض الماء على أرضه فأفسد زرعه فبهذا سين أن كل واحد منهم نتفع بالنهر من أوله الى آخر والدليــل عليه أنه يستحق الشفعة عثل هذا النهر وحق أهل الاعلى وأهل الاسفل في ذلك سواء فاذا استووا في الغنم يستوون في الغرم أيضا وهو مؤنة الكراء وأبو حنيفة رحمه الله يقول مؤنة الكراء على من ينتفع بالنهر بستى الارض منه (ألا ترى) أنه ليس على أصحاب الشقة من مؤنة الكراء شيء واذا جاوز الكراء أرض رجل فليس له في كراء مابق منفعة ستى الارض فلا يلزمه شي من مؤنة الكراء ثممنفعته في أسفل النهر من حيث أجراء فضل الماء فيه وصاحب المسيل لا يلزمه شيُّ من عمارة ذلك الموضع باعتبار تسييل الماءفيه (ألا ترى) أن من له حق تسييل ماء سطحه على سطح جاره لايلزمه شي من عمارة سطح جاره بهذا الحق ثم هو يتمكن من دفع الضرر عن نفسه بدون كرى أسفل النهر بأن يسد فوهة النهر من أعلاه اذا استنبى عن الماء فعرفنا أن الحاجة المعتبرة في التزام مؤنة الكراء الحاجة الى ستى الارض فرع بعض مَشايخنا رحمهم الله أن الكراء اذا انتهى الى فوهة أرضه من النهر فليس عليه شي من المؤنة بعد ذلك والاصح أن عليه مؤنة الكراء الى أن مجاوز حد أرضه كما أشار اليه في الكتاب لان له رأيا في اتحاد فوهة الارض من أعلاها وأسفلها فهو منتفع بالكراء منفعة ستى الارض مالم يجاوز أرضه ويختلفون فيما اذاجاوز الكراء أرض رجل فسقط عنه مؤنه الكراء هل له أن يفتح الماء لستى أرضه منهم من يقول له ذلك لان الكراءقد التهي في حقه حين سقطت مؤنته ومنهممن يقول ليس له ذلك مالم بفرغ شركاؤه من الكرى كما ليس له أن يسكر على شركائه فيختص بالانتفاع بالمأذون شركاؤه ولاجل التحرز عن هذا الخلاف جري الرسم بأن يوجد في الكراء من أسفل النهر أو يترك بمض النهر من أعلاه حتى يفرغ من أسفله قال وقال أبوحنيفة رحمه الله فيما أعلم ليس على أهل الشقه من الكراء شي لانهم لا محصون فؤنة الكراء لاتستحق على قرم لا يحصون ولانهم لايستحقون الشفعة لحق الشفعة ولانهم اتباع والمؤنة على الاصول دون الاتباع (ألا ترى) أن الدية في القتيل الموجود في المحلة على عاقلة أصحاب الحطة دون المشـــ تريين والسكان قال والمسلمون جميما شركاء في الفرات وفي كل نهر عظيم أو واد يستقون منه ويسقون منه

الشقه والخف والحافر ليس لاحد أن يمنع أحــدا من ذلك لان الانتفاع بمثل هذه الانهار كالابتفاع بالطرق العامة فكما لا يمنع أحد أحدا من التطرق في الطريق العام فكذلك لا ينمه من الانتفاع بهذا النهر العظيم وهذا لان الماء في هذه الانهار على أصل الاباحة ليس لاحد فيه حق على الخصوص فان ذلك الموضع لا يدخل تحت قهر أحد لان قهر الماء بمنع قهرغيره فالانتفاع به كالانتفاع بالشمس ولكل قوم شربأرضهم ومخلهم وشجرهم لايحبس عن أحد دون أحد وان أراد رجل ان يكرى منــه نهرا في أرضه فان كان ذلك يضر بالنهر الاعظم لم يكن له ذلك وأن كان لا يضربه فله ذلك عنزلة من أراد الجلوس في الطريق فان كان لم يضر بالمارة لم يمنع من ذلك وان كان يضر بهم في المنع من التطرق يمنع من ذلك لكل واحد منه من ذلك الامام وغييره في ذلك سواء فكذلك في النهر الاعظم فان كسر ضفة النهر الاعظم ربما يضر بالناس ضررا عاما مل حيثأن الماء يفيض عليهم وقال عليه الصلاة والسلام لاضرر ولاضرار في الاسلام وعند خوف الضرر يمنع من ذلك لدفع الضرر وعلى السلطان كراء هذا النهر الاعظم ان احتاج الى الكراء لان ذلك من حاجة عامة المسلمين ومال بيت المال معد لذلك فأنه مال المسلمين أعد الصرف الى مصالحهم (ألا ترى) أن مال القناطر والجسور والرباطات على الامام من مال بيت المال فكذاكراء هذا النهر الاعظم وكذلك اصلاح مسناته ان خاف منه غرقا فان لم يكن في بيت المال مال فله أن يجبر المسلمين على ذلك ومحرجهم لان المنفعة فيــه للعامة فني تركه ضرر عام والامام نصب ناظرا فيثبت له ولاية الاجبار فيما كان الضرر فيه عاماً لأن العامة قل ما ينفة ون على ذلك من غير اجبار وفي نظير. قال عمر رضي الله لو تركتم لبعتم أولادكم وليسهذا النهر خاص لقوم ليس لاحد أن يدخل عليهم فيه ولهمأن ينعوا منآراد أن يستى من نهرهم أرضه وشجره وزرعه لان ذلك شركة خاصة (ألا ترى) أنهم يستحقون بهالشفعة بخلاف الشركةفي الوادى والانهار المظام فانه لاتستحق به الشفعة ثم في الشركة الخاصة التدبير في الكراء اليهم ومؤنة الكراءعليهم في مالهم وان طلب بمض الشركاء فللامام أن يجـبر الباقين على ذلك لدفع الضرر فأما اذا اتفقوا على ترك الكراء فني ظاهر الرواية لا يجبرهم الامام على ذلك كما لو امتنموا من عمارة أراضيهم ودورهم وقال بمض المتأخرين من أصحابنا رحمهم الله يجبرهم على ذلك لحق أصحاب الشقه في النهر قال أبو يوسف وسألت أبا حنيفة رحمه الله عن الرجل استأجر النهر يصيد فيه السمك أو استأجر جهة يصيد

فيها السمك قال لا مجوز لان المقصود بهذاالاستئجار ماهو ءين وهو السمك ولان السمك فىالنهر والاجمة على أصل الاباحة لااختصاص به اصاحب النهر والاجمة فلا يكون له أن يأخذ الموض عنهم بطريق الاجارة والبيع ثم استئجار النهر لصيد السمك كاستنجار المقابض للاصطياد فيها وذلك كله من باب الغرر ولو اشترى عشر نهر أو عشر قناة أو بثر أو عين ماء بأرضه جازلان الارض أصلها مملوكه فتمد اشترى جزأ مملوكا معلوما منءين مملوكة مقدور التسليم مخلاف مالواشترى الشرب يغير أرضه وهو عنزلة مالو باع عشر الطريق مجوز بخلاف ما لو باع حق النطرق فيه ولو استأجر حوضا أو بركة أو بئرا يستقى منه الماء كل شهر باجر مسمى لم بجز لان المفصود الماء وهو عين لا يستحق اتلافه بالاجارة \* نهر جار لرجـل في أرضر جل فادعى كل واحد مسهما المسناة ولا يعرف في يد من هي قال أو حنيفة رحمه ألله هى لرب الارض ينرس فيها ما بداله وليس له أن يهدمها وقال أبو بوسف ومحمد المسناة لصاحب النهر وأصل المسئلة أن من حفر نهرا باذن الامام في موضع لاحق لاحد فيه عند أبي حنيفة لا يستحقله حربما وعندهما يستحق له حريما من الجانبين لملقى طينه والمشي عليه لاجراء الماء في النهر وحريم النهر عندهما يقدر عرض النهر حتى اذا كان قدر عرض النهر يقدر ثلاثة أذرع فله من الحريم بقدر ثلاثة أذرع من الجانبين جميعاً وفي اختيار الطحاوي رحمه اللهمن كل جانب ذراع ونصف وفيا نقل عن الكرخي رحمـه الله أنه يستحق من كل جانب تقـدر عرضالنهر عندهما فاستحقاق الحريم لاجل الحاجة وصاحب النهر محتاج الى ذلك كصاحب البئروالمين ومتىكان الممنى فى المنصوص عليه معلومانعدى الحبكم بذلك المعنى الى الفرع وحاجة صاحب النهر الى المشي على حافتي النهر ليجري الماء في النهر اذا احتبس بشي وقع في النهر فأنه لا عكنهان يشي في وسط النهر وكذلك يحتاج الى موضع يلقي فيه الطين من الجانبين عند الكراء لما في النقل الى أسفله من الحرج مالا يخني وأبو حنيفة رحمه الله يقول استحقاق الحربم ثابت بالنص مخلاف القياس فلا يلحق به ما ليس في معناه من كل وجه والنهر ليس في معنى البثر والعين لان الحاجة الى الحريم هناك متحققة في الحال وهنا الحاجة موهومة باءتبار الكراء وقد محتاج الىذلك وقد لايحتاج ثم هناك الانتفاع لايتأنى بالبئر بدون الحريم وهنا يتأنى الا فأن يلحقه ذلك بمض الحرج في نقل الطين أو المشى في وسط النهر فاذا لم يكن هذا في معنى المنصوص يؤخذ فيه باصل القياس (ألا ترى) ان من بني قصرا في مفارة لايستحق لذلك

حريما وان كان قد يحتاج الى ذلك لالقاء الكناسة فيه وهذا لان استحقاق الحرىم لايكون بدون التقدير فيه ونصب المقادير بالرأي لا يكون فاذا ثبت أن من أصلهما ان صاحب النهر يستحق الحريم قلنا عند النازعة الظاهر شاهد له وعند أبى حنيفة لما كان لايستحق للمهر حريما فالظاهر شاهد لصاحب الارض وعلى سبيل الانتداء في هذه المسئلة هما تقولان عند النازعة القول قول ذياليد وصاحب النهر مستعمل لحريم النهر لاستمساك الماء فىالنهر والقاء الطين عليه والاستمال يدفعها فباعتبار أنه في يده جعـل القول قوله كما لو اختصا في ثوب وأحدهما لابسه وأبو حنيفة يقول الحريم منجنس الارض صالح لما تصلح لهالارض وليس من جنس النهر ومنحيث الانتفاع كما ان صاحب النهر بمسك الماء بالحريم في نهره فصاحب الارض يدفع الماء بالحريم عن أرضه فقد استويا في استمال الحريم ويترجح جانب صاحب الارض من الوجه الذي قررنًا فكان الظاهر شاهدا له فله أن يغرس فيه ما بداله من الاشجار ولكن ليس له أن مهدمه لان لصاحب النهر حق استمساك الماء في نهره فلا يكون اصاحب الارض أن سطل حقبه مهدمه نمنزلة حائط لرجل ولآخر عليه جذوع لا يكون اصاحب الحائط أن يهــدم الحائط وان كان مملوكا له لمراعاة حق صاحب الجذوع واذا قال الرجل لرجل اسقني يوما من نهرك على أن أسقيك يومامن نهرى الذي في مكان كذا لم يجز لان مماوضة الماء بالماء لا تجوز وان كان البدل مملوما لجهالة الشرب ومعنى الغرر فلان لاتحوز مماوضة الشرب بالشرب ومعنى الغرر والجهالة فيـه اظهر وأولى وكذا لو قال اسقني نوما تخدمك عبدى هذا شهرا أو برقبته أو بركوب دابتي هذه شهرا أو بركوبها كذاكذا يوما وماأشبه ذلك فهو كله باطل لممنى الغرر والجهالة وعلى الذى أخذ العبد رده ان كان قاعًا بعينه وقيمته ان كان مستهلكا وان كان شرط خدمته شهرا وقلم استوفاها فعليه أجر المثل لان خدمة العبد ورقبتسه محل للمقد فاذا استوفاه محكم عتمد فاسمد كان عليه عوضه وليس له بما أخذ الآخر من شرعه قيمة ولا عوض لان الشرب ليس بمحل للمقد فلانتناولهالمقد فاسدا ولا جائزا وكل عقد لاجواز له محال فهو كالاذن فكما آنه لوستى أرضه باذنه لم يكن عليــه عن بهر مرو وهو نهر عظيم قريب من الفرات اذا دخــل مرو كان ماؤه قسمة بين أهله بالحصص لكل قوم كوى مدروفة فأخذ رجـل أرضا كانت موانا ولم يكن لها من ذلك

النهر شرب ثم كري لها نهرامن فوق مرو في موضع لا يملكه أحد فساق الماء اليها من ذلك النهر المظيم قال أن كان هذا النهر يضر بأهل مرو ضررا بينا في مائهم فليس له ذلك وعنمه السلطان منه وان كان لا يضربهم فله ذلك ولم يكن لهم ان يمنعوه لان الماء في هذا الوادي على أصل الاباحة ولكل واحد من المسلمين حق الانتفاع به اذا كان لا بضر بنير ، وهذا لانه مالم مدخل في المقاسم لايصير الحق فيه خالصا للشركاء ولهذا وضع المسألة فيما اذا اكرى نهرا من فوق مرو فاذا كان لايضربهم فبصرفه لايمس حقوقهم ولايلحق الضرر بهم فلا يمنموه من ذلك وأذا كان يضربهم فكل أحد ممنوع من أن يلحق الضرر بثيره فكيف لايمنم من الحاق الضرر بالعامة والسلطان ما ثب عنهم في النظر لهم فيمنعه من ذلك لا بطريق آنه يختص به بل لأنه الى تسكين الفتنة أقرب فاما لكل أحــد أن يمنمه من ذلك والضرر يتوهم من وجهين أحدهما من حيث كسرضفة الوادي والثاني آنه بكثر دخول الماء في هذا النهر وربما شحول أكثر الماء الى هذا الماء ليضر باهل مرو وقيل له فان كان رجل له كوي معروفه أله أن يزيد فيها قال ان كانت الكوى في النهر الاعظم فزاد في ملكه كوة أو كوتين ولا يضر ذلك بأهل النهر فله ذلك لان الماء في النهر الاعظم لم يقع في المقاسم بعد فهو على أصل الاباحة كمان كانتبل أن يدخل مرو فزيادة كوة أو كوتين في خالص ملكه لايكون أقوى من سبق نهر ابتداء من هذا النهر الأعظم وهو غير ممنوع من ذلك كما بينا فهذامثله فان كان نهرخاص لقوم فأخذ من هذا النهر الاعظم لكل رجل منهم في هذا النهر كوى مسماة لشربه لم يكن لاحد منهم أن نزيدكوة وان كان لا يضر باهل النهر الخاص لان الماء في هذا النهر الخاص قد وقع في المقاسمة والشركة في هــذا النهر شركة خاصة حتى يستحق فيها الشفعة وليس لبمض الشركاء أن يزيد فيما يستوفى على مقــدار حقه سواء أضر ذلك بالشركاء أو لم يضر فزيادة كوة في فوهة أرضه يكون ليزدادفيه دخول الماءعلي مقدار حقه وهو كالشركاء في الطريق ليس لاحدهم أن يحدث فيه طريقا لدار لم يكن لها طريقا في هذه السكة الخاصة بفتح باب حادث فان قيل كيف يمنم من احداث الكوة في لوح هو خالص ملكه قلنا لان الكوى منهم سبب لبيان مقدار كل واحد منهم فلولم يمنع من ذلك لكان اذا تقادم العهد ادعى لنفسه زيادة حق واستدل بالكوى ان كان الماء يدخل في هــذه الكوى في الحال فسبب المنع ظاهر فان مايدخل في هذه الكوى زيادة على حقه في النهر وكان هذه المسائل

سأل عنها ابراهم بنرسم وأبوعهمة سعد بن معاذ المرويان أبا يوسف أو ابن المبارك رضي الله عنهم ثم فرع محمد رحمه الله على ذلك فقال فسألته هـ للأحد من أهل هذا النهر الخاص أن يتخذ عليه رحاماء يكرى لها نهرا منه في أرضه يسيل فيه ماء النهر ثم يميده اليه وذلك لايضر بأهل الشرب قال ليس له ذلك لانه من أعلاه الىأسفله مشترك بينهم فليس لاحد منهم أن يحدث فيه حدثًا ولا يتخذ عليه جسرًا ولا قنطرة الا برضاهم بمنزلة طريق خاص بين قوم والجسر اسم لما يوضع ويرفع مما يتخذ من الخشب والالواح والقنطرة مايتخذ من الآجر والحجر ويكون موضوعاً ولا يرفع وكل ذلك يحدثه من يتخذه في ملك مشترك فلا يملكه الا برضاهم سواء كان منهم أو من غيرهم ثم من يتخذماذا كرى له نهرا منه ففيه كسر ضفة النهر وتغيير الماء عن سننه فلا بد أن منتقص الماء منه فاله اذا كان مجرى على سسننه لا يتبين فيه نقصان واذا انفرج يتبين فيه النقصان وان عاد الىالنهر وكذلك المين أوالبركة | یکون بین قوم فالشرکه فیهماخاصة کما بینا وسألنه عن نهر بینرجلین له خس کوی من هذا النهر الاعظم وأحد الرجلين أرضه في أعلى هذا النهر والآخر أرضه في أسفل هذا النهر فقال صاحب الاعلى أن أربد أن أشد بمض هذه الكوى لان ماء النهر يكثر فيفيض في أرضى واتأذى منه ولا يبلنك حتى يقل فيأتيك منه ماينفمه قال ليس له ذلك لانه يقصد الاضرار بشريكه ثم ضرر النزلاء يلحق صاحب الاعلى نفعل صاحب الاسفل بل تكون أرضه في أعلى النهر وبمقابلة هذا الضرر منفعة أذا قل الماء ولو سد بعض الكوى يلحق صاحب الاسفل ضرر لنقصان صاحب الاعلى وهو ممنوع من ذلك كما لو أراد أن يسكر النهر وكذلك لو قال اجمل لي نصف هــذا النهر ولك نصفه فاذا كان في حصة ســددت منها ما بدا لي وأنت في ا حصتك تفتحها كلها فايس له ذلك لان القسمة قد تمت بينهما مرة بالكوى فلا يكون لاحـــد أن يطالب بقسمة أخرىوفى القسمة الاولى الانتفاع بالماء لكل واحد منهما مستدام وفيها يطالب هذا به يكون انتفاع كل واحد منهما بالماء في بمض المدة وربما يضر ذلك بصاحب الاسفل فان تراضيا على ذلك فاهما ما تراضيا عليــه فان أقاما على هـــذا التراضي زمانا ثم مدا لصاحب الاسفل أن ينقض فله ذلك لان كل واحد منهما معير لصاحبه نصيبه من الشرب في نوبته من الشهر وللمعير أن يرجع متى شاء وكذلك لورثته بعد موته لانهم خلفاؤه في ذلك وهذا لأنه لا يمكن أن يجمل ماتراضيا عليه مبادلة فان بيع الشرب بالشرب واجارة الشرب

بالشرب باطل وسألته عن نهر بين رجلين لهما أربع كوى فاضاف اليها رجل أجنبي كو تين في بهرهما برضاهما حتى اذا انتهى الى أسفل النهر كرى منه نهرا الىأرضه ثم بدا لاحدهما أن ينقضه بعد زمان أو بدا لورثته أو لبعضهم بديد موته نقضه فله ذلك لأنهدم أعاروا الاجنبي النهر ليجرى ماءه فيه الى نهره خاصة فلهمأن يستردوا العارية متى شاؤا لكل واحدمنهم ذلك في نصيبه (ألا ترى) أن لاحدهم أن يأبي ذلك في الابتداء فله أن ينقضه أيضا في الانتهاء وهــذا لان رضا بمض الشركاء معتبر في حقه لافي حق بقية الشركاء (ألا ترى ) أن من أراد أن تنظرق في طريق مشترك شركة خاصة فيرضى مه بمض الشركاء دون البمض لم يكن له أن تنظرين فيه وهـذا لانه لايتصور انتفاعه خصيب التراضي على الخصوص بل يكون انتفاعه بنصيب جميع الشركاء فليس له أن ينتفع بنصيب المائم الا برضاه وسألنسه عن نهر خاص من النهر الاعظم بين قوم لكل واحد منهم نهر منه فمنهم من يكون له كوتان ومنهم من يكونله ثلاث فقال صاحب الاسفل لصاحب الاعلى انكم تأخذون أكثر من نصيبكم لان دفقة الماء وكثرته وفي رواية لان دفسة الماء وكثرته من أعلى النهر فدخل في كواكم شئ كثير ولا ماء هنا الا وهو قليــل غائر فنحن نريد أن ننقصكم بقدر ذلك ونجمل لكم أياما مملومة ونسد فيهاكوانا ولناأياما معلومة تسدون فيهاكواكم قال ليسلهم ذلك ويترك على حاله كما كان قبل اليوم لانها قسمت مرة فلا يكون لبعضهمأن يطالب بقسمة أخرى ثم الاصل ازما وجد قديما فانه يترك على حاله ولا يغير الا محجة وقد ذكر ناهذا في أول الوكالة في حديث عُمَان رضي الله عنه حيث قال أرأيت هذا الضفير أكان على عهد عمر رضي الله عنه ولو كان جور الماء تركه عمر رضي الله عنه وكذلك ان قال أهــل الاسفل نحن نريد أن نوسم رأس النهر ونزيد في كواه وقال أهمل الاعلى ان فعلتم ذلك كثر الماء حتى يفيض في أرضنا وينزلم يكن لاهل الاسفل أن يحدثوا فيه شيأ لميكن لانهم يتصرفون فيما هو مشترك على وجه يضر ببعض الشركاء فيمنعون من ذلك وانباعرجل منهم كوة له فيه كل يوم بشيء مملوم أو أجرة لم يجز لانه غرر لايمرف وهو ليس عملك وبيع مجرد الحق باطل وسألته عن هذا النهر اذا خافوا أن ينبثق وأرادوا أن يحصنوه فامتنع بعضهم من الدخول ممهم قال ان كان فيه ضرر عام أجبرتهم جميعًا على تحصينه بالحصص لأن في ترك الإجبار هنا تهييج الفتنة وتسكين الفتنة لازم شرعا فلاجل التسكين يجبرهم الامام على تحصينه بالحصص فان لم يكن

فيه ضررعام لم أجبرهم عليه وأمرت كل انسان أن يحصن نصيب نفسه يعني بطريق الفتوى لان التدبير في الملك يكون الى المالك فاذ الم يكن فيه ضرر عام كان له رأى في ذلك من التعجيل والتأجيل وربما لايتمكن منه في كلوقت ولا يتفرغ لذلك بخلاف الكرى فان بعض الشركاء في هذا النهر الخاص اذا امتنع من الكرى أجبر عليه اذا طلبه بعض الشركاء لان ذلك شيء قد النزموه عادة فحاجة النهرالي الكرى في كل وقت معلوم بطريق العادة فالذي يأبي الكرى يريد قطع منفعة الماءعن نفسه وشركائه وليس لهذلك فلهذا أجبر عليه فأما البثق فموهوم غير معلوم الوقوع عادة فاذا لم يكن فيــه ضرر عام لايجبر الممتنع من ذلك لحق، وهوم لشريكه وسألته عن رجل اتخذ في أرض لهرحا ما. على هذا النهر الاعظم الذي للمامة مفتحة في أرضه ومصبه في أرضه لا يضر بأحد فأراد بمض جيرانه أن يمنموه من ذلك قال ليس له أن عممه لان تصرفه في خالص ملكه وشق نهر من هذا النهر الاعظم لمنفعة الرحاكشق نهر من هذا النهر الاعظم ليســقى به أرضا أحياها وقد بينا أنه لا يمنع من ذلك لانه لم بدخل الماء في المقاسم بعد فهذا مثله قال وسألته عن هذا النهر الاعظم اذا كانت عليه أرض لرجل خدها الماء فنقص الماء وجرز عن أرض فاتحذها هـذا الرجل وجرها الى أرض قال ليس له ذلكلان الارض جرز عنها الماء من النهر الاعظم وهو حق العامة قد محتاجون اليه اذاكثر الماء في النهر الاعظم أو تحول الى هذا الجانب فليس له أن يجملها لنفسه بأن يضمها الى أرضه اذا كان ذلك يضر بالنهر ومنهم من يروىجرز وهو صحيح قال اللة تعالى أو لم يروا اناز نسوق الماء الي الارض الجرز وسألته فةلت بلغني أن الفرات بأرض الجزيرة يجرز عن أرض عظيمة فيتخذها الرجل مزرعة وهي في حدد أرضه قال ليس له ذلك اذا كان يضر بالفرات لان هـذا حق عامة المسلمين وان كان لا يضر بالفرات فله ذلك عنمدهما بغير اذن الامام وعند أبى حنيفة رحمه الله اذن الامام بمنزلة إحياء الموات قال واذا حصنها من الماء فتمد أحياها لان هــذه الارض صالحة للزراعة والكال لا يتمكن من زراعتهالاجل الماء فاذا حصنها منه فقد أحياها فأما سائر الاراضي فبمجرد التحصين لا يتم الاحياء بل ذلك تحجر فانهـ انما تصير صالحة للزارعة اذا أحرق الحصائد فيها وبتي الحشيش منها وكربها فبذلك يتم احياؤها وسألته عن نهر بين قوم يأخــذ من هــذا النهر الاعظم له فيه كوى مسمأة ولكل رجل منهم نهر من هذا النهر الخاص فأراد زجل أن يسدكوة له ويفتح كوة أعلى من تلك في ذلك النهر قال

ايس له ذلك لانه يكسرضفة النهر المشترك ويريد أن يزيد في حقه لان دخول الماء في أعلى النهر من كوة يكونأ كثر من دخوله في أسفل النهر في مثل تلك الكوة وهذا بخلاف الطريق فمن يكون طريقه في أعلى السكة الخاصة اذا أراد أن يجمله في أسفل السكة لايمنع منمه لاز هناك هو تنصرفه لايزيد في حقه فهو الذي يتطرق في ذلك الطزيق سواء كان باب داره في أعلى السكة أو في أسفلها ثم هناك انما يتصرف في حائط هو ملكه بفتح باب فى أسفله (ألا ترى) انه لو أراد أن يفتح بابين أو ثلاثة أو يرفع جميع الحائط لم يمنعه أحد من ذلك بخلاف الكوي فانه ان أراد أن يزيد كوة أخرى منم من ذلك فكذلك إذا أرادأن بحولها من جانب الى جانب وسألته عن هـذه الكوى لو أراد صاحبها أن يكربها فيسفلها عن موضعها ليكون أكثر لاخسفها من الماءقالله ذلك لانه بالكرى يتصرف في خالص ملكه (ألا ترى) ان له أن يكرى جميع النهر فكذلك له أن يكري هذا الموضع قال رضي الله عنه وكان شيخنا الامام رحمه الله يقول هذا اذا علم أنها في الاصل كانت مسفلة فارتفعت بانكباس ذلك الموضع من الماء فانه بالكري يعيدها الى الحالة الاولى وذلك حقه فاما اذاعلم أنها كانت جذه الصفة فاراد أن يسفلها منع من ذلك لانه يريد أن يزيد على مقدار حقه من الماء وكذلك ان أراد أن يرفع الكوىوكانت متسفلة ليكون أتل للماء في أرضه فله ذلك وعلى ما قال شيخنا الامام رحمه الله هذا اذا كان هو بالرفع يسيدها الى ما كانت عليه في الاصل فأما اذا أراد أن ينيرها عما كانت عليه في الاصل فيمنم عنه ( قال الشيخ الامامرحمه الله) والاصبح عندى أنه لا يمنع على كل حال لان القسمة في الاصل باعتبار سمة الكوةوضيقها من غير اعتبار السفل والترفع هو العادة بين أهل مرو فانما عنم من يوسع الكوة ويضيقهاولا عنم من أن يسفلها أو يرفعها لأنه ليسافيه تغيير ما وقعت القسمة عليه وسألته عن نهر خاص لرجل من هذا النهر الخاص أراد أن يقنطر فيه ويستوثق منه قال له ذلك لأنه يتصرف في خالص ملكه وان كان مقنطرا أو مستوثقا منه فأراد أن ينة ص ذلك لملة أو غير علة فان كان ذلك لا نربد في أخذ الماء فله ذلك لانه يرفع بناء هو خالص ملكه وان كان يزيد فيأخذه الماء منع منه لحتى الشركاء فان أراد أن يوسع فم النهر منع من ذلك لانه بهذا التوسع يرفع ضفة النهر المشترك من الجانبين وهو ممنوع من ذلك ثم يزيد على هذا مقدار حصة في أصل الماء أمافي الموضع الذي لاتكونالقسمة بالكوى فنير مشكل أو في الوضعالذي تكون القسمة بالكوى اذا وسع

فمالنهر احتبس الماء في ذلك الموضع فيدخل في كواه أكثر مما يدخل اذا لم يوسع فم النهر وكذلك اذا أراد أن يؤخر الكوى عن فم النهر فجعلها في أربعة أذرع من فم النهر الى أسفله فليسله ذلك لان الماء يحتبس في ذلك الموضع فيدخل في كواه أكثر بما يدخل اذا كانت الكوى في فم النهر وسألته عن رجل مات ممن له هذا الشرب قال الشرب ميراث بين ورثته لأنهم خلفاؤه يقوءون مقامه في املاكه وحقوقه وقد تملك بالميراث مالا علك بسائر أسباب الملك كالقصاص والدبن والحزر يملك بالارث فكذلك الشربوان أومى فيه بوصية جازلان الوصية أخت الميراث ثم ماامتنع البيع والهبة والصدقة في الشرب للفرور والجهالة أو لمدم الملك فيه في الحال والوصية بهـذه الاسباب لاتبطل (ألا ترى) أن الوصية عا يُمر نخيله المام يصح فكذلك الوصية بالشرب وسألته عن أمير خراسان اذا جمل لرجل شربا في هذا النهر الاعظم وذلك الشرب لم يكن فيما مضى أو كان له شرب كوتين فز ادمثل ذلك وأقطمه اياه وجمل مفتحه في أرض يملكها الرجل أو فيأرض لايملكها قال ان كانذلك يضر بالعامة لم بجز فان كان لايضر بهم فهو جائز اذا كان ذلك في غـير ملك أحد لان للسلطان ولاية النظر دون الاضرار بالعامة فقيما لا يضر بالعامة يكون هذا الاقطاع منه نظرا لمن أقطعه اياه وفيما يضر بهم يكون هــذا الاقطاع اضرارا بالعامة وليس له ذلك يوضحه ان فيما يضر مهم لكل واحد منهم أن يمنع من ذلك فالامام في الاقطاع يكون مبطلا حقه وله ولاية استيفاء حق المامة لا ولا ية الابطال وفيما لا يضربهم قد كانله أن يحدث ذلك بنير اقطاع من الامام فبمد الاقطاع أولى واذا أصنى أمير خراسان شرب رجلوأرضه وأقطمها لرجل آخر لم يجز وبرد الى صاحبها الاول والى ورثته والمراد بالاصفاءالفصب ولكن حفظ لسانه ولم بذكر لفظ الغصب في افعال السلاطين لما فيه من بعض الوحشة واختار لفظ الاصفاء ليكون أقرب الى توقير السلطان وكانأ بوحنيفة رحمه الله يوصي أصحابه بذلك فينبغي للمرء أن يكون مقبلا على شأنه حافظا للسانه موقرا لسلطانه ثم في هذا الفعل السلطان كغيره شرعا قال النبي صلى الله عليه وسلم على اليد ماأخذت حتى ترد وتمليك ملك غيره من غير المالك يكون لغوا فيجب رد ذلك على صاحبه ان كان حيا وعلى ورثته بعد موته وهكذا فيما حازه لنفسه من أملاك الناس (ألا ترى) ان عمر بن عبد العزيز رحمه الله لما استخلف أمر برد أموال بيت المال على أربابها لان من كان قبله من بني أمية كانوا أخـــذوها ظلما واذا تزوج الرجل المرأة على شرب بغير

أرض فالنكاح جائز وليسلها من الشرب شئ لانالشرب مدون الارض لايحتمل النمليك بعقدالمماوضة ولانه ليس بمال منقوم ولهذا لايضمن بالاتلاف بعقد ولابغيره ثم هو مجهول جهالة متفاحشة فلايصح تسميته ولكن بطلان التسمية لاعنع جو ازالنكاح بمنزلة ترك التسمية فيكون لها مهر مثلهاان دخل بها والمتمة انطلقها قبل الدخول بها ولو ان امرأة اختلمت من زوجها على شرب بغير أرض كان باطلا ولا يكون له من الشرب شيُّ ولكن الخلع صحيح وعليها أن ترد المهر الذي أخدنت لانها أطمعت الزوج بهذه التسمية فيما هو مرغوب فيمه فتكون غارة له بهذه التسمية والفرور في الخلع يلزمها رد ما قبضت كما لو اختلمت بما في بيتها من المتاع فاذا ليس في بيتها شي والصلح في الدعوى على الشرب باطل لان المصالح عليه مما لا بملك بشئ من الممقود وقد بينا أن ما لا يستحق بشي من الممقود فالصلح عليمه باطل وصاحب الدعوى على دعواه وحةــه فان كان قد شرب من ذلك الشرب مدة طويلة فلا ضمان عليه فيه لان الشرب ليس عجل للمقد أصلا فكان العدد فيه كالاذن المطلق فان كان الصاح عليه من قصاص في نفس أو فيمادونه فالصلح باطل وجاز العفو وعلى القاطم الدية وأرش الجراحة لان الصلح من القود على شرب نظير الخلع على ممنى أن جهالة البدل وأن تفاحشت في كل واحد منهما فالخلع والصلح صحيح باعتبار أنه اسقاط ليس فيه تمليك الا ان في الصلح عن القود أذا لم يثبت المسمى وتمكن في التسمية معنى الفرور بجب رد الدية وفي الخلع بجب رد المقبوض لان النفس تنقوم بالدية والبضع عند خروجه من ملك الزوج لا يتقوم فيجب رد المقبوض لدفع الضرر والغرور ولو مات صاحب الشرب وعليــه ديون لم يبع في دينه الا أن يكون معه أرض فيباع مع أرضه لان في حال حياته كان لا يجوز منه بيم الشرب بدون الارض فَكذا بعد موته وقدتكام مشايخنا رحمهم الله في أن الامام ماذا يصنع بهذا الشرب فنهم من يقول يتخذحوضا ويجمع فيه ذلك الماء في كل يومه ثم يبيع الماء الذي جمعه في الحوض شمن معلوم فيقضي به الدين ( قال الشيخ الامام الاجل ) رحمه الله والاصح عندى انه ينظر صاحب أرض ليس له شرب فيضم ذلك الشرب الى أرضه وببيعهما برضاه ثم ينظر الى قيمة الارض بدون الشرب ومع الشرب فيجعل تفاوت ما بينهما من الثمن مصروفا الى قضاء دين الميتوما وراء ذلك لصاحب الارض وان لم مجد ذلك اشترىءلي تركة هذا الميت أرضا بنير شرب ثم ضم هذا الشرب اليها وباعها فيصرف النمن الى قضاء ثمن الارض المشتراة وما يفضل

من ذلك للفرماء وكذلك لو أوصى أن يباع من هذا الرجل أو يوهب له أو يتصدق عليه كان ذلك باطلا لانه لو باعه بنفسه في حيانه لم يجز فكذلك اذا أوصي أن ساع منه بمدموته قال الا أن يكون معه أرض فيجوز من ثائه يربد الهبة أو الصدقة أو المحاباة في البيع فان ذلك يجوز من ثلثه قال وان أوصى أن يستى أرض فلان يوماأو شهرا أو سنة من شربه أجزت ذلك من ثلثه لما بينا أن الوصية بالشرب كالوصية بالفلة المجهولة وذلك شفذ من ثلثه وأن مات الذي له الوصية بطات وصيته في الشرب قال وهي عنزلة الخدمة يعني اذا أوصى بخدمة عبده لانسان فمات الموصى له بطلت الوصية وهـذا لان الشرب كالمنفعة الا أنها مجهولة جهالة لاتقبل الاعلام والخدمة تقبل الاعلام مبان المدة فيجوز استحقاقها بالاجارة اذاكانت مملومة فيجرز استحقاقها بالوصية من الثلث وان لم يكن معلوما ببيان المدة فكذلك استحقاق الشرب بالوصية بجوز وانكانت مجهولة والكن الاستحقاق للموصى له باعتبار حاجته فيبطل بموته لان الورثة يخلفونه فيما كان ملكا أو حقا متأ كدا له وذلك غـير موجود في الشرب كما في الخدمة فان أوصى أن يتصدق بشرمه على المساكين فهذا باطل لان حاجة المساكين الى الطمام دون الماء واعا يحتاج الى الشرب من له أرض وليس للمساكين ذلك ولا بدل للشرب حتى يصرف بدله الى المساكين فأنه لايحتمل البيم والاجارة فكان باطلا وكذلك لو قال في حيانه هو صدقة في المساكين ان فعلت كـذا فقعله لم يلزمه شي لانه لاطريق لننفيذ هذه الوصية في عينالشرب ولا في بدله الا أن يكون معه أرض فحينئذ تصحوصيته ونذره فتنعقد يمينه فاذا حنث يجب تنفيذه فىالنصدق بمينه أو بقيمته بعد البيم ولو أوصى بان يستى مسكينا بمينــ ه في حياته فذلك جائز فيه باعتبار عينــ كما لو أوصى له يمين مخلاف مأاوصي به في المساكين فتصحيح تلك الوصية باعتبار التقرب الي الله تعالى بجمل شي من ماله خالصاً لله تمالي ليكون مصروفاً إلى سدخلة المحتاجين وذلك لا تأتى في الشرب بدون الارض ولو باع الشرب بعبد وقبض العبد وأعتقه جاز عتقه ويضمن قيمته لأن العـقد في العبد فاسد فان شراء العبد من غير تسمية الثمن يكون فاسدا فكذلك عند تسمية الشرب والمشترى شراء فاسدا يملك بالقبض فينفذ العتق فيه وعلى المشتري ضمان القيمة وكذلك لو كانت أمة فوطئها فولدت منه كانت أم ولد وعليه قيمتها وعترها وذكر هــذه المسئلة في موضع آخر من هذا الكتابولم يذكر المقد وهو الاصحوقد قال في البيوع في المشتراة

شراء فاســدا وليس عليه عةر في وطئها وقد بينا في البيوع وجــه الروابتين والتوفيق بينهما وكذلك لوأجره بعبد فاعتقه لان البدل في الاجارة اذا كان عينا فهو كالمبيم فيصير مملوكا بالقبض وينفذ المتق فيــه ويجب رد قيمته ولو ادعى شربا في بدى رجل انه بغير أرض فانه ينبني في القياس أن لا يقبل منه ذلك لان شرط صحة الدعوى اعلام المدعى في الدعوى والشهادة والشرب مجهول جهالة لا تقبل الاعلام ولانه يطلب من القاضي أن نقضي له بالملك فى المدعى اذا أثبت دعواه بالبينة والشرب لايحتمل التمليك بنسير أرض فلا يسمم القاضي فيه الدءوي والخصومة كالخر في حق المسلمين ولكن في الاستحسان يقبـل ببينة ويقضي له به لان الشرب مرغوب فيه ومنتفع به وقد يكون الاستحقاق فيه للانسان منفردا عن الارض بالميراث والوصية وقد يبيع الارض بدون الشرب فيبقى له الشرب وحده فاذا استولى عليه غيره كان له أن يدفع الظلم عن نفسه بأنبات حقه بالبينة ثم القاضي لا يملكه بالقضاء شيأ ابتداء ولهذا لاينفذةضاؤ دباطنا فيالاءلاك المرسلةوانما يظفر نقضاء حقه أو ملكهوالشرب محتمل ذلك ( ألاتري )انه يقضي له بالدين بالحجة والدين في ذمة الغير لا يحتمل التمليك التداء واذا كانت لرجل أرض ولرجل فيها نهر يجرى فإراد رب الارض أن لا يجرى النهر في أرضه لم يكن له ذلك بل يترك على حاله لانه وجدكذلك لان موضع النهر في يد صاحب النهر لانه مستعمل له باجر اءمائه فيه فعند الاختلاف القول قوله في أنه ملكه فان لم يكن في يده ولم يكن جاريا سألته البينة على أن هذا النهر له فان جاء ببينة قضيت به له لا بانه حق نفسه بالحجة وان لم يكنله بينةعلى أصلالنهر وجاء ببينة أنه كازمجراه في هذا النهر يسوقه الى أرضه حتى بسقيها منه أجزت ذلك لانهم شهدوا له محق مستحق في النهر وهو المجرى وقد بينا نظائر هذا في الطريق والمسيل وبينا أن الجهالة هناك لا تمنع قبول الشهادة فكذا المجرى هنا وكذلك المصب اذا كان مهر وذلك يصب في أرض أخرى فنعه صاحب الارض السفلي المجرى وأقام بينة على أصل النهر أنه له وأقام البينة على أنله فيه مصبا أجزت ذلك لان المصب كالمسيل ولو أقام البينة ان له مسيل ماء على سطح جاره كانت البينة مقبولة فهذا مثله ولو ســـقي الرجل أرضه أو شجرها أو ملاَّ ها ماء فسال من مائها في أرض رجل فنرتها لم يكن عليه ضمانها لانه في هذا التسبيب غير متعد بل هو متصرف في ملك نفسه والانسان أن تتصرف في ملك نفسه مطلقاً والمتسبب أذا لم يكن متعدياً في تسببه لا يكون ضامنا كحافر البئر وواضم الحجر في

ملكه وهو نظير ما لو أوقد النار في أرضه فوقع الحريق بسبب ذلك فانه لا يكون ضامنا لكونه متصرفا في خالص ملكه وكذلك لونزت أرض جاره من هذا الماء ولو اجتمع في هذا الماء سمك فصاده رجل كان للصياد لقوله عليه الصلاة والسلام الصيد لمن أخذه وهو نظير ما لو اصطاد من أرض رجـل ظبيا فانه يكون له دون صاحب الارض وان كان لصاحب الارض أن عنمه من الدخول في أرضه واذا كانت لرجل أرض فيها مراعي فاجر مراعيها أو باعها كل سنة بشيء مسمى ترعي فيهما غنم مسماة فان ذلك لا يجوز لان المقصود هو المقصودبه استهلاك العين وشراء ما هو مجهول لا يعرف فيكون باطلا كبيم الشرب وأجارته ولو أخذ صاحب الارض شيأ من هذا فاحرزه ثم باعه كان جَائزًا بمنزلة الماء الذي أحرزه في الاوالي وهذا لان ملكه بالاحراز فيه قد تم وهو متقوم لكونه منتفعاً بهولو كان زرع رجل قصيلا في أرضه ثم أجره من رجل يرعي فيه غنمه كان باطلا لان المقصود بهذا الاستنجار استملاك المين ولانه أنما يستحق بالاجارة مالا مجوز بيعه والقصيل عين مجوز بيعه فلايستحق بالاجارة على المستأجر قيمة مارعت غنمه من ذلك لانهصار مستوفيا مستهلكا له محكم عقد فاسد وهذا مخلاف الكلا في المرعى فقد نبتُ ذاك من غير أنبات أحد فكان على أصل الاباحة الشــترى والبائع في الانتفاع به سواء وهذا مما استنبته صاحب الارض فيكون مملوكا له حتى لو باعه جاز بيمه وأنما لمرتجز اجارته لما قلنا ولمعنى الغرر فيسه فاذا أتلف ملكا متةوما لغيره بسبب عقد فاسد كان مضمونا عليه بقيمته ولو استأجر مرعى لعبد بعينه فرعاه في تلك السنة لم يضمن ما رعي ويأخذ عبده لان المقد كان فاسدا فيسترد عبده بحكم المقد الفاسد فان كان المؤاجر قد أعتقه أو باعه جاز ذلك ويضمن قيمته لانه ملك بالقبض يحكم عقد فاسد فينفذ عتقه فيه وهذا لان البيم محل للملك فينفذ العقد مقيدا بحكمه وهو نظير مااذا اشترى عبدا بشرب بخلاف العبد بالريح فهناك وان قبض المشترى لاعلكه ولا ينفذ عتقه فيه بمنزلة البيم بالميتة والدم لان الريح لا يتقوم بالعبد بحال ولا يدخل في العـقد أصلا فبتسميته يخرج السبب من أن يكون تمليك مال عال فاما الشرب والكلا فما مجوز أن يستحق بالمقد تبعا للارض وهو منتفع به شرعا (ألا ترى) انه يتصور فيــه الاحراز الموجب للملك وبعد الاحراز يكون مالا متقوما فقبل الاحراز لنمقد العقد بتسميته على

ما هو محل للتمليك بالعمقد فينفذ عتقه فيه بعد القبض ولو تزوج امرأة على أن برعي غنمها في أرضه سنة كان لها مهر مثلها لان شرط صحـة التسمية أن يكون المسمى مالا متقوما في نفسه أو يستحق مذكره تسليم مال والكلاء والشرب قبسل الاحراز ليس عال فلا تصح تسميته في النكاح ولو أوصى بكلا في أرضه سنين أو وهبه أو صالح عليه من قساص أو مال كان القول فيــه كالقول في الشرب لاستوائهما في المعنى فيكل واحــد مهما مبقى على شرك الاباحة قبل الاحراز ولوأحرق كلاء أوحصائد في أرضه فذهبت النار عيناوشها لا وأحرقت شيأ لغيره لم يضمنه لانه غير متمد في هذا التسبب فان له أن يوقد النارق ملك نفسه مطلقا وتصرف المالك في ملكه لانتقيد بشرط السلامة قال بمض مشابخنا رحمهم الله وهدا اذا كانت الرياح هادية حمين أوقد النار فاما اذا أوقد النار في يوم ريح على وجمه يعلم أن الريح بذهب بالنار الى ملك غيره فانه يكون ضامنا عنزلة مالو أوقد النارفي ملك غيره (ألاتري ) أن من صب في ميزاب ماثعا وهو يعلم أن ماتحت الميزاب انسان جالس فافسد ذلك المائم ثيامه كان الذي صبه ضامنا وان كان صبه في ملك نفسـه ولو أن رجـلا أني طائفة من البطيحة مما ليس لاحمد فيه ملك مما قد غاب عليمه الماء فضرب عليه المسناة واستخرجه وأحياه وقطع مافيه من القصب رأتها له غنزلةأرض الميتة وكذلك ماعالج من أجمة أو جزيرة فى محر بعد أنالا يكون لاحد فيه ملك لان هذا كله من جملة الموات وقد بينا حد الموات فاعاد ذلك هنا وذكرأن كل أرض من السواد والجبال التي لا يبلغها الماء من أرض العرب مما لم يكن لاحــد فيها ملك فهو كله من الموات ومراده ما كان من فناء العمر أن وقد بينا أن ذلك من حق السكان في العمران ولو أحياه وكان له مالك قبل ذلك رددته الى مالكه الاول ولم أجمل للثاني فيه حقا ولكنه ضامن لما قطع من قضبها لان ملك الغير محترم لحرمة المالك فلا يكون له أن يتملك عليه بالاحياء بغير رضاه ولكنه أتلف ماقطم من قضبها وكانت ممسلوكة لصاحبها فعليه ضمانها وان كان الثاني قد زرعها فالزرع له وهو ضامن لما نقص من الارض عَزَلَة من غصب أرضا فزرعها وان احتِفر الرجــل بترا في مفازة باذن الامام فجاء رجل آخر واحتفر في حريمها المذكورة بئراكان للاول أن يسد مااحتفر هالثاني لان حرم البئر صار مملوكا لصاحب البئراذا حفر دباذن الأمام والثاني متعدفي تصرفه في ملكه فلايستحق مهذا التصرف شيأ ولانه ضامن للنقصان وللاول أن يأخذه بسد ما احتفر وهو عرق ظالم

ولا حق له بظاهر الحـديث وكملك لو بني أو زرع أو أحدث فيــه شيأ الاول أن يمنعه من ذلك لما كمه ذلك الوضع وما عطب في بئر الاول فلا ضمان عليه فيــه لانه غــير متعد في حفره وماعطب في بئر الثاني فهو مضمون على الثاني لا به متعد في تسبيه ولو النب الثاني حفر بئرا باس الامام في غير حريم الاول وهي قريبة منه فذهب ماء البئر الاول وعرف ان دهاب ذلك من حفر الثاني فلا ني له عليه لانه غير متمد فيما صنع بل هو محق في الحفر في غير حرىم الاول والماء تحت الارضغير مملوك لاحد فليس لهأن مخاصمه في تحويل ما. بُثره ا الى بئر الثانى كالتاحر اذا كان له حاموت فانحد آخر نجنبه حامونا لمثل الملك التجارة فكسدت تجارة الاول بذلك لم يكل له أن يخاصم الثانى ولو احتفر قناة بنير اذن الامام في مفازة نم ساق الماء حتى أبي به أرضا فاحياها فانه تجمل لقاله ومخرج مائه حريما على قدر ما يصلحه وهدا بناء على قولهما فاما عند أبي حنيفه رحمه الله اذا ممل دلك باذن الامام يستحق الحريم للموضع الذي يقع الماء فيه على وجه الارض فأما اذاكن بغير اذن الامام فلا وهذا عنزلة مالو أخرج عينا الا أنه تحرز عن بيان المقدار فيه بالرأى ولم بجد في القناة نصا بعينه فقال حرعه بقدر ما يصلحه فاما في الوضع الذي لا يقع مـؤه على الارض من القناة فبمنزلة النهر الا أبه بجرى تحت الارض وقد بينا الكلام في الحريم للنهر فكذلك القاة واذا كانت القناة على هذا الوجه زين رجلين والارض بينهما تماستحيا أحدهما أرضا أخرى فأراد أن يسقيها لم يكن له ذلك عنزلة بهر مشترك بينرجاين وهذا لانه يريد أن يستوفى أكثر من حقه ونثبت لهذه الارض الاخرى شربا من هذه القناة فلا يملك ذلك الا برضا شريكه ولوكان نهر بين قوم لهم عليه أرضون لكل رجل منهم أرض معلومة فأراد بعضهمأن يسوق شربه الىأرض أخرى لم يكن لها في ذلك النهر شرب فيما مضى فليس له ذلك لانه يستوجب بذلك في النهر غير ما لم يكن له قبل ذلك أما اذا كان يستى أرضه التي لها شرب من هذا النهر مع ذلك فهويستوفى أكثر من حقه وانكان يريدأن يسوق شربهالاولالي هذه الارض الاخرى لم يكن له ذلك أيضالانه اذا فعل ذلك وتقادم المهدادعي للارض شربا من هذا النهر مع الاول واستدل على ذلك بالنهر المعدلاجراء الماءفيه من ذلك النهر الى هذه الارض فهذا معنى قوله يستوجب بذلك في النهر شربا لم يكن له قبل ذلك وكذلك لو أراد أن يسوق شرمه في أرضه الاولى حتى ينتهى الى هذه الاخرىفليس له ذلك لانه يستوفى فوق حقه فالارض تنشف بمض

الماء قبل أن ينتهي الى هذه الارض الاخرى ثم هذا بمنزلة طريق بين قوم اذا أراد أحدهم أن يفتج فيه طريقامن دار أخرى وساكن تلك الدار غير ساكن هذه الدار فهو ممنوع من ذلك وقد بيناالفرق في كتاب القسمة بين هذا وبين ما اذا كانساكن الدارين واحدا واذا أراد هذا الرجل أن يستى من هذا النهر نخيلا في أرض أخرى ليس لما في هــذا ألنهر شرب فليس له ذلك كما لو أراد أن يســقي زرعا من هذه الارض الاخرى واذا استأجر أصحاب النهر رجلا يقسم بينهم الشرب كل شهر بشي معلوم ويقوم على نهرهم فذلك جائز لانالمقد يتناول منافعه التي توجدني المدةوهي معلومة ببيان المدة والبدل الذي بمقابلتها معلوم وان استأجروه بشرب من النهر مكان الآخر لم يجزلان الاجرة اذا كانت معينة فهي كالمبيع والشربلايجوزأن يكون مبيعا مقصودا ويكون لهأجر مثلهلانه أوفاءمنافعه بمقدفاسد ولو أعطوم كنفيلا بذلك لم يجز ولو لم يكن على الكفيل شئ لان الكفيل انما التزم المطالبة بما هو مستحق على الاصيل وليس على الاصيل من تسليم الشرب شي فكذلك لا يجب على الكفيل واذا احتفر القوم بينهم نهرا على أن يكون بينهم علىمساحة أراضيهم وتكون نفقته بينهم على قدر ذلك ووضعوا على رجـل منهم أكثر مما عليه غلطا رجع بذلك عليهم لانهم استوفوا ذلكمنه بغير حق فعليهم رده ولو وضعوا عليه أقل من نصيبه رجعوا عليه بالفضل لانه تهين انه ماأوفاهم بعض ماكان مستحقاً عليه ولم يوجد منهم اسقاطشي من حقهم عنه فيكون لهم أن يرجموا عليه بالفضل. وأذا كان نهر بين قوم فاصطلحوا على أن يسموا لكل رجل منهم شربا مسمى وفيهم الغائب والشاهد فقدم الغائب فله أن ينقض لانقسمتهم لم تكن بحضرته ولا بحضرة نائبه ولا ولاية لهم عليـه في تمييز نصيبه بالقسمة فيكون له أن سطلها ليستوفي حقه فان كانوا أوفوه حقه وحاز وهو تسموه وأبانوه فليس له أن ينقض لانه لو نقض احتاج الى اعادته من ساعته ولا يمكن من النقض لدفع الضرر عن نفسه ولا ضرر عليه في هــذا الموضع فكان في النقض متعنتا ولا تجوز الكفالة بثمن الشرب ولا بالاجرة بمقابلة الشرب لان ذلك ليس بمستحق على المطاوب فلا يصح التزام المطالبة بالكفالة فان نقد الكفيل الثمن رجم به على البائم الَّذي نقده ان شاء لانه استوفى منــه مالم يكن مستحقاً له وان شاء رجم به على المشترى لأنه أدى عنه باس، ثم يرجم به المشترى على البائم لأنه ملك المؤدى بالضمان فكان عنزلة مالو أداه بنفسه واذا وكلرجل وكيلا بشربه يسوقه الي أرضه وبقوم

عليمه فهو جائز لان جهة الانتفاع بالشرب تنمين وقد أناب الوكيل فيه مناب نفسمه فلا بحتاج بيانه لصحة التوكيل لان الحاجة الى البيان لنمكن الوكيل من تحصيل مقصود الموكل وذلك فيمالا تكون الجهة متعينة فيه وليس له أن يبيع شرب أرضه كماليس لصاحب الشرب أن يبيمه بنفسه ولا أن يستى أرض غيره لان ذلك تبرع وعطلق التوكيل لاعملك النبرع كمن وكل غيره بمأنه ملك الحفظ بهذا اللفظ دون التبرع واذا انخهذ الرجل مشرعة على شاطئ الفرات ليستقى منها السقاؤن وبأخذمنهم الاجر لم يجز ذلك لانه لم يبتمهم شيآ ولم يؤاجرهم أرضا معناه المهم يأخذون الماء من الفرات في أوانيهم والماء في الفرات غير مملوك إصاحب المشرعة ثم الموضع الذي اتخذ فيه المشرعة من الارض غير مملوك له وثو كان مملوكا فهو لم يؤاجرهم ذلك الموضم (ألا ترى) أنه في يده على حاله وشرط اجارة الارض تسليمها الى المستأجر ولاتهم لا ينتفعون بالارض وانما ينتفعون بالماء فما يعطونه من الماء لايكون عوضا عن منفعة الارض بل هو أكل مال الغير بالباطل ولو تقبل هذه المشرعة كل شهر بشي مسمى تقوم فيـه الدواب أجزت ذلك لانه التزم الاجر بمقابلة منفمة الارض فان ايقاف الدواب في موضع من الارض انتفاع بها ويد المستأجر تثبت عليه بايقاف الدواب فيها وهي معلومة ببيان المدة فصحت الاجارة لذلك وكذلك لو استأجر رجل قطعة منها بوما يقيم فيها بفيير آلة جاز وهـذا بخلاف الاول فان السقائين مااستأجروا موضما معلوما ولا بينوا لوقوفهم مدة معلومة فبطلت الاجارة هنساك للغرر والجهالة وان كانت هذه المشرعة لا علمكها الذي آنخــذها فلا ينبغي له هــذا ولا يصلح له بمنزلة من أراد أن يبني دكانًا في الطريق ليؤاجره من الناس منع من ذلك وهذا لان في الطريق حق عامة المسلمين فكذلك في موضع المشرءة من شـط الفرات حق جميع المسلمين فلا ينبغي له أن يحول بينهم وبين حقهم بأنخاذ المشرعة فيه ليؤاجره فيكتسب لنفسـه ولو كانت في موضع لا حق فيـه لاحـد فاتخذ مشرعة في ذلك المكان كان للمسلمين أن يستقوا من ذلك المكان بنمير أجر كما كان لمم ذلك قبل أن تتخذ فيه مشرعة وهذا لان بتصرفه لاعلك ابطال حق المسلمين ولا أن يحول بينهم وببن حوائجهم وأعما أرخص له في ذلك اذا كانت الارض له علك رقبتها فحينةذ لاحق لاحمد فيه خصوصاً في غير وقت الضرورة ولو أراد المسلمون أن يمروا في تلك الارض ليسقوا من ذلك الماء فمنعهم منه فان لم يكن له طريق غيره لم يكن له أن عنعهم وان كان علك رقبتها

ولكنهم يمرون في أرضه ومشرعته بغير اذنه لان الموضع موضع الحاجة والضرورة فالماء سبب لحياة العالم قال الله تعالى وجعلنا من الماء كل شيُّ حي فاذا لم يجدوا طريقا آخر كان هــذا الطريق متعينا لوصــولهم منــه الى حاجتهم فليس له أن يمنعهم من ذلك فان كان لهم طريق غير ذلك كان له أن يمنهم من ذلك لانه لاضرورة الى التطرق في ملكه وهو نظير من أصابته مخمصة بباح له أن يتناول من طعام الغير فان كان عنده مثل ذلك الطعام لم يكن له أن يتناول من طمام الغير بغير اذَّنه الا أن هناك عند الضرورة بجب الضمان لما في التناول من اتلاف مال متقوم على صاحبه وهناليس في المرور بين أرضه اتلاف شيٌّ عليه واذا كان لرجل نهر في أرض رجمل فأراد أن مدخل في أرضه ليعالج من النهر شيأ فمنعه رب الارض من ذلك فليس له أن مِدخل أرضه الا أن يمضى في بطن النهر وكدلك القناة والبئر والمين لانه لاحق له في أرضه ولا نفع للحاجــة الى التطرق في أرضه لتمكنه من تحصيل مقصوده بان يمضى في أرض النهر مع أن هذا فيه ضرر خاص وفي الاول ضررعاموقد بتحمل عند الحاجة الى دفع الضرر العام مالا يتحمل عند الحاجة الى دفع الضرر الخاص فان كان له طريق في الارض فله أن يمر في طريقه الى النهر والدين والقناة لانه يستوفى ماهو مستحق له واذا اصطلح الرجلان على أن يخرجا نفقة يحفران بها بئرا في أرض موات على أن يكون البئر لاحــدهما والحريم للآخر لم يجز لانهما قصــدا التفرق بين شيئين ثبت الجمع بينهما شرعا وهو البئر والحريم ثم استحقاق الحريم على طريق التبه لنمكن الانتفاع به من البئر فلا يجوز أن يستحق بالشرط مقصودا منفصلا عن البئر شمفي هذا الشرط اضرار بصاحب الارض لانه لايتمكن من الانتفاع ببئره من غير حربم واعتبار الشرط للمنفعة لاللضرر وسواء كانت المنفعة مينهما مختلفة أو متفقة واناشترطا أن يكون الحريم والبئر بينهما نصفين على أن ينفق أحدهما أكثر مماينفق الآخر لم يجز لان النفقة عليهما بقدرالملك فشرط المناصفة في الملك يوجب أن تكون النفقة بينهما نصفين شرعا فيكون اشتراط زيادة النفقة على أحدهم امخالفا لحركم الشرع فان فعلا كذلك رجع صاحب الاكثر سعف الفضل على صاحبه لأنه أنفق بامر صاحبه فلا يكون متبرعاً في حصة صاحبه واذا كانت بئر في أرض بين رجلين فباع أحدهما نصيبه من البئر بطريقه في الارض فان ذلك لا يجوز لانه يبسم طريقا بينه وبين آخر وأحدالشريكين في الارض لا علك أن يبيع طريقا فيها الا برضا شريكه ولو باع نصف البئر بغير طريق جاز

ولم يكن له طريق فى الارض لما بينا أن بتسمية البئر فى البيع مطلقا لا يدخل الطريق الخاص فى ملك الفسير كما أن بتسمية الدار والبيت فى البيع لا يدخل الطريق وان باع نصيبه من الارض مع البئر ونصيبه نصف الارض جاز كله لان البيع معلوم والمشترى يقوم مقام البائع في ملكه ولا ضرر على الشريك فى صحة هذا البيع والله أعلم

## - واب الشهادة في الشرب كالهرب

(قال رحمه الله ) واذا كان لرجل نهر في أرض رجل فادعي رجل فيه شرب يوم في الشهر وأقام البينة على ذلك قضى له به وكذلك مسيل الما. لان الثابت بالبينة كالثابت بالفاق الخصمين عليه وقد بينا أن الجهالة في الشرب والمسميل لا تمنع آساته بالبينة ولو ادعي يومين في الشهر فجاء بشاهـ د على يوم في رقبـة النهر وشاهد آخر على يومين فني قياس قول أبي حنيفة رحمه الله لا يقضي بشيء وفي تولمها يقضي بيوم وهو نظير ما تقدم من اختلاف الشاهدين في التطليقة والتطليقتين والالف والالفين وان كانالمدعى بدعي شرب يوم في الشهر لم تقبل الشهادة لانه كذب أحد شاهديه وان شهدوا أن له شرب يوم ولم يسموا عددا ولم يشهدوا ان له في رقبة النهر شيأً لم تجز شهادتهم لانِ الشهود به مجهول جهالة يتعذر على القاضي القضاء ممها وان ادعى عشر نهر أو قناة فشهدله أحــدهما بالمشر والآخر باقل من ذلك فني قول أبي حنيفة رحمه الله الشهادة باطلة وان شهدوا بالاقرار لاختلاف الشاهـدين لفظا وممـني وعلى قولهما تقبل على الاقل استحسانا وان شهد أحدهما بالخس بطلت الشهادة لانه قدشهد له با كثر بما ادعى واذا ادعي رجل أرضا على نهر شربها منه فاقام شاهدين انها له ولم يذكر الشرب سببا فانى أقضي له بها وبحصته من الشرب لان الشرب تبع الارض واستحقاق التبع باستحقاق الاصلوان شهدوا له بالشرب دون الارض لم نقض له من الارض بشي لان الشهود به تبع ولا يستحق الاصل باستحقاق التبع (ألا ترى ) انهم لو شهدوا له بالبناء لا يستحق موضمه مرن الارض ولو شهدوا له بالارض استحق البناء تبعا وكذلك الاشجار معالثمار واذا ادعي أرضا في يد رجل فشهد له شاهد أنها له وشهد آخر على اقرار ذي اليد مذلك لم تقبل الشهادة لاختلافهما في المشهود به فان أحــدهما شهد باقرار هو كلام محتمل للصدق والكدب والاخر شهد لهملك الارض وهما متغايران ولو كاتب رجل عبده

على شرب بغير أرضأو على أرض وشرب لم يجز أما الشرب بغير أرض فلا يستحق بالنسمية في شيُّ من عقود المعاوضات في الارض مع الشرب اذا لم تكن بعينها فهي مما لا يستحق دينا بشئ منء تود الماوضات وان كانتأرضا بمينها لنيره لم يجز أيضا لان عقد الكتابة يستدعى تسمية البدل فتسمية عين هو مملوك لفير العاقد لايكون صحيحا كالبيم ولا تتصور أن يكون تملوكا لان كسبه عند الكتابة تملوك للمولى فأنما يصير هو أحق بكسبه بعد الكتابة فيكون هــذا من المولى مبــادلة ملكه علـكه وقد بينا اختلاف الروايات في الكنابة على الاعيان في كتاب العتاق وان شهدشاهدأن فلانا أوصىله بثلث أرضه وتلث شريه وشهد آخر بثلث شريه دون أرضه فانه يقضى شاث الشرب له لأنفاق الشاهدين عليه لفظا ومعنى وليس له في ثلث الارضالا شاهد واحد ولو أوسى ثلث شربه بغير أرضه في سببل الله تمالي أو في الحج أوالفقراء أو فىالرقاب كان باطلا لانصرفالموصى به الى هذه الجهات يكون بتمليك المين أو بالبيم وصرف النمن اليها والشرب لايحتمل شيّاً من ذلك فان كان أوصى شاث حقـه في " النهر في كل شئ من ذلك جاز لانه أوضى معه بشئ من الارض بعني أرض النهر وهو مما يحتمل التمليك مع الارض واذا كان لرجل أرض وشرب فادعى الرجل انه اشترى ذلك منه بالف فشهد له شاهد آنه اشترى الشرب والارض بالف وشهد الآخر آنه اشترى الارض وحدها بغيرشربأولم بذكر شربا فهذهالشهادة لأنجوز لان المشترى يكذبأ حدشاهديه ولان القاضي لا تمكن من القضاء بالشرب له لان الشاهد على شراء الشرب مع الارض واحد والمدمىغير راض بالنزام الالف عقابلة الارض بدون الشرب فان كان هذا الثاني شهد آنه أشتراها بكل حقهو لها أو بمرافقها أو بكل قليل وكيثير هو فيها أو منها جازت الشهادة لان الشرب بدخل في شراء الارض بذكر هذه الالفاظ وانما اختلف الشاهدان في العبارة بمد اتفاقهما في الممنى وذلك لا يمنع العمل بشهادتهما كما لو شهد أحدهما بالهبة والآخر بالنحلة ولو جحد المشترى البيم وادعي رب الارض آنه بإعها بالف بنير شرب فزاد أحد شاهديه الشربأوالحقوق أو المرافق لم تجز الشهادة لان البائم سكذب أحد شاهديه واذا باع الرجل شربا بأمة وقبضها فوطئها فولدت منه فهي أمولد له لا به ملكها بالقبض بحكم عقد فاسد وهو ضامن لقيمتها ولم يذكر العقر هنا وقد بينا أن هذا هو الاصح خصوصا فيما اذا تعذرردها بان صارت أم وله له ولو وطئها رجـل بشبهة وأخذ بائم الشرب المهر أو قطع رجل بدها

أو فقأ عينها فاخذ المشترى ارش ذلك ثم ماتت الجارية عنده ضمن قيمتها والارش والمهر له لانه انما يضمن قيمتها من وقت القبض فيتقرر ملكه فيها من ذلك الوقت فكان الارش والعةر حاصلا بعد ملكه فيكون له وهذا مخلاف الولدفانها لو ولدت ثم ماتت فالمشترى ضامن لقيمتها وعليه رد الولد مع رد القيمة لان الولد ليس بموضعن جزء مضمون منها وأنما تقررله الملك بالضمان فيتقرر الملك في المضمون أو فيما هو عوض عن المضمون أو فيما هو تبع للمضمون لان التبع يملك علك الاصل والولد بعد الانفصال ليس عضمون ولا هو عوض عن المضمونولاهوتب للمضمون فلا يسقط عنه وجرب رد الولد تتقرر الضمان عليه في الام فاماالارش فبدل جزء مضمون وقد سلم بدل هذا الجزء لمشترى الشرب حين ضمنه قيمتها صحيحة فلا يجوز أن يسلم له بدل آخر اذكا بسلم للمر ، بدلان عن شي واحد وكذلك المهر فانه ءوض عن المستوفى بالوطء والمستوفى بالوطء فى حكم جزء من المين وقد ضمن قيمة جميم المين فيسلم له ما كان بدل جزء من المين \*فان قبل المستوفى بالوط، في حكم جزء والكنه جزء غير مضموز ألا ترى ) أنه أذالم يتمكن بالوط ، تقصان فيها وتمذر استيفا المقر من الواطئ ردها الشترى ولم يضمن شيآ \*قلنا نم المستوفي بالوطء جزء غير مضمون حقيقة ولكنه في حكم جزء من المين الذي هو مضمون ولهذا تلنا ان وطء المشترى بمنع الرد بالميب أو بمنزلة جزء هو أُمره كالكسب فالكسب تبع للمضمون في حكم الملك فكذلك العقر المستوفى من الواطئ \* فان قيل فالولد أيضا خلف عن جزء هو مضمون وهو النقطان المتمكن بالولادة ولهـــذا ينجبر به \* نلنا الخلافة بحكم أتحاد السبب لالانه عوض عن ذلك الجزء وأنما يمتنع رد العوض لوصول مثله الى بائم الجارية وذلك غير موجود في الولد ولو كانت حية فأخذ البائم الجارية تبعها الارش والمهر لأنه لم تقرر ملك المشترى فيها بل انعدم من الاصل بردها ولأنه كان يلزمهرد هذا الجزء حال قيامه فكذلك يلزمه رد بدله ملم رد الاصلوالله أعلم

## نه ﴿ باب الخيار في الشرب كا

(قال رحمه الله) واذا اشترى أرضا بشربها وهو بالخيار ثلاثه أيام وفى الارض زرع قد اشترطه معها ثم ستى الزرع من ذلك الشرب أو من غيره أو ستى بذلك الشرب زرعا في أرض أخرى أو نخلا أو شجرا فهذا رضا وقطع للخيار لانه تصرف فى المشترى تصرفا

بصفة المالك وهولا علكه شرعا الاباعتبار الملك ويقصد عباشرته اصلاح لللك واحراز مفكان دليه الرضا تقرر ملكه ودليه الرضا في اسقاط الخيار كصر يح الرضا ولوكان الخيار للبائد وصم شيأ من ذلك فهو قطع للخيار وفسخ للمقد لانه مقرر لملكه عا باشرمن التصرف فيه وكدلك لو كانت نخيلا فلقحها أو أرضا فكربها أو سرقنها فهو فطع للخيار وفسخ للمقدلا به مقرر لملكه وكذلك لوجد النخيل أو قطف الكرم فهذا كله تصرف باعتبار الملك وتقصد به احراز الملك واصلاحه واذا اشترى عشر نهر أو بئر على آنه بالخيار ثلاثةأيام ثم ستى أرض له من ذلك فهذا قطع للخيار بخلاف مالو ستى منه نقرا أو غنما له أو استقى للشقة من البئر أو للوضوء فهذا لا يكون رضاً لان ستى الارض هو المقصود بالبئروالنهر ولا علىكه شرعاً الا باعتبار ملكه فاقدامه عليــه يكون تقريرا لملكه وأما الاستقاء للشقة فغير مقصود بالنهر والبئر ولانختص ذلك بالملك شرعاً فاقدامه عليه لا يكون دليل الرضا بملكه \* يوضحه أن قبل البيع كان يملك الاستقاء من هــذا البئر للشقة فكذلك بِمــد فسخ البيع بملكه فعرفنا أنه لاأثر للبينع فيه وان اقدامه عليه لا يوجب تنفيذ البيع فأما ستى الارض فما كان يملكه قبل البيع ولا بعدفسخ البيع بل أنما يمكن منه باعتبار البيع فاقدامه عليه تقرير للبيع وكذلك لوكان الخيارللبائعفالاستقاء للشقة لايكون قطمالخياره لان تمكنهمنه ليس باعتبار قيام ملكه | شرعا (ألاترى )انه يتمكن منه بعد تمام البيم بالاجارة بخلاف ستى الارض منه واذا اشترى نهرا وهو بالخيار ثلاثة أيام فستى أجنبي أرضا له من ذلك النهر والمشـترى لا يعلم به فليس هذا بقطع للخيار لانه لم يتمكن بفعل الاجنبي نقصان في العين ولا وجد من الشترى دليل الرضا به بخلاف مالو عيبه أجنبي في يد المشترى فان خياره انما يسقط هناك لنمكن النقصان في المين وعجزه عن رده كما قبض واذا اشترى مهرا بقناة وأسقط الخيار ثلاثة أيام فانسقي أرضه مما اشترى فهواجازة للبيم وان سقاها مها باع فهو نقض للبيم لانخياره فيما باع خيار للبائم فسـقيه للارض مما باع دليل تقرر ملكه فما باع وفيما اشترى دليل الرضا تملكه ولو أذالاً خر هو الذي ستى أرضه منهما أو منأحدهما لم يكن هذا نقضا للبيعولا اجارة لان البيع في جانبه لازم وهو غير متمكن من اسـقاط خيار صاحبه وهو نظير مالو اشترى عبدا لجاريته وشرط الخيار لنفسه ثلاثة أيام فانأعتق ماباع فهو نقضمنه للبيعوان أعتق مااشترى فهو اجازة وان فعل ذلك صاحبه لم يكن نقضا ولا اجازة لان عتق صاحبــه فيما باع لم ينفذ

لزوال ملكه وفيما اشترى لاينفذ لانه لم يملكه فان خيار البائم يمنع خروج المبيع عن ملكه ولو اشترى بئرا وهو بالخيار ثلاثة أيام وقبضها فانخسفت أو انهدمت أو ذهب ماؤها أو نتص نقصانا فاحشا لزمه البيم لتغير المبيم في يد المشترى فانه باختياره يملك الرد كما قبض ولا علمك الحاق الضرر بالبائع بالرد عليــه متغيرًا وقد عجز عن ردٍّ، كما قبض ولو كان الخيا. للبائع فذهب ماؤها عند المشترى فالبائع على خياره ان شاء أمضى البيم وأخذ النمن وانشاء إ رد المبيع وأخذ فيمة النقصان لابها نسيبت في ضمان المشترى وذلك لا عنع البائع من التصر ف محكم خياره وأذا فسنخ البيع بقيت مضمونة عند المشترى بالقبض والمقاريضمن بالقبض مجهه المقد فلهذا ضمنه المقصان ولوكان الخيار للمشترى فبناها وطواها حتى عادت كماكانت لم الذي سـقط واذا اشـترى بثرا وحريمها بشرط الخيار وفي حريمها كلا فارعاها الغيم وأبامها في عطن البير لم يكن هـ ذا رضا عمرلة مالو سقى مها عما له أو أباتها في العطن لان عكنه من الكلا شرعا ليس باعتبار الملك فقد كان متمكنا منه قبل البيع وبعد فسخ البيع مخلاف مالو حفر بشرا في حريما أو بني فيها فان هذا التصرف لا يملكه الا باعتبار ملكه فيكون اقدامه عليه دليل الرضاولو كان فيه شجر مما ننبته الناس فافسدته الغنم أو قلمته كان هذا ملزما له لانه عمزلة الميب الحادث في مد المشترى وذلك مسقط لخياره وكذلك لو فعل ذلك أجنى ولو هدم البئر انسان فضمنه المشترى قيمة الهدم كان ذلك منه قطعا للخيار لان قبل التضمين سقط خياره للتمنيت والتضمين تصرف باعتبار الملك فلا يجوز أن يعود مماسقط من الخيار وكرى النهر وكسر البئر رضا بالبيع لان هذا التصرف لايفمل الافى الملك على قصد الاصــلاح فهو كالبناء والحفر في القناة وان وقع في البئر ما ينجسه من عــذرة أو شاة أو عصفور أو فارة فماتت فذلك يلزمه البيم سواء وجب نزح جميم الماء أو نزح بمض الدلاء لان الماء قد تنجس بما وقع في البئر قبل النزح منه فالنجاسة في الماء عيب في العرف والتعيب في ضمان المشتري مسقط لخياره واذا استعار من رجل نهرا ليستى منه به أرضه ثم اشتراه على أنه بالخيار ثم سقى به أرضه فهذا قطع للخيار لأنه بعد الشراء أنما ستى به بحكم البيع لابحكم الاستمارة فان الاعارة "نقطع بزوال ملك البائع بالبيعالثابت في حقه فتقدم الاستمارة وجودا وعدما عنزلة وكدلك لو باع المشرى الشرب بغيراً رضاً و ساوم به أو أجره اجارة صحيحة

أو أجر الشرب اجارة فاسدة أو رهن واحدا منهما أو تزوج عليه أو أعاره واحدا منهما فزرع المستمير الارض أو ستى بالشرب أو لم يفعل فهــذا كله قطع للخيار لان ما باشر من التصرف لايفعله الا المالك عادة فاقدامه عليه دليل الرضا بملكه ولو اشترى رحاماء بنهرها والبيت الذي هو فيه ومتاعها على أنه بالخيار ثلاثًا فان طحن بها لم يكن رضا بها لان الطحن للاختبار لاللاختيار فان مقصوده من اشــتراط الخيار آنه ينظر هل يتم مقصوده بها أولا يتم ولا يعرف ذلك الا بالطحن فهو نظير الاستخدام فىالماليك وركوبالدابة للنظر الى سيرها فان نقصها الطحن أو انكسرت فهذا رضا منه بسبب التعيب في ضمانه لابسبب إلطحن ولو اشـــترى أرضا وشربا وقال لي الرضا الى ثلاثة أيام ان رضيت أجزت وان كرهت تركت أو قال لى الخيار ثلاثة أيام فهذا جائز لان المقصود مهذه الالفاظ اشتراط الخيار لنفسه ثلاثة أيام وآنما يبني الحكم على ما هو المقصود واذا باع أرضا وشربا بجارية واشــترط الخيار ثلاثة أيام وكان مع الجارية مائة درهم فانفقها لم يكن هذا رضا بخلاف ما اذا قبل الجارية أو جامعها أو عرضها على البيع لان الجارية متعينة في العقد فاقدامه على تصرف فيها هو دليــل الرضا بملكها ويكون اسقاطا للخيار فأما المائة التي قبضها فغير متعينة في العقد ( ألا ترى ) انه كان لمشترى الارض أن يمطي غيرها وانه بمد الفسخ لايجبعلي البائم رد المقبوضمن الدراهم بمينه فلا يكون تصرفه فيها دليل الرضا محكم البيع فكان على خياره بعد انفاقها ولو اشترى أرضا وشربا وشرط الخيار في الارض دون الشرب أو في الشرب دون الارض فهــذا بيم فاسد لان الصفقة واحدة والثمن جملة والذىلم يشترط الخيار فيه يتم البيم فيه وثمنه مجهول بمنزلة مالو اشترى ُو بين ثمن واحد على أنه بالخيار في أحدهما بمينه واذا اشترى العبد التاجر أرضا وشربا بشرط الخيار ونقض ولاهالبيم أو اجاز وفنقضه باطل سواء كان على العبد دين أو لم يكن لانه حجر خاص في اذزعام واجازته تصبح ان لم يكن عليه دين لان كسبه ملكه (آلا ترى) أنه يتمكن من التصرف فيه بالبيع والهبة ويسقط به خيار العبد لامحالة فكذلك يصحمنه اسقاط خيار موان كانعليه دين لم يجزلانه أجنبي من كسبه لا يتمكن فيه من التصرف المسقط لخياره فكذلك لا يملك اسقاط خياره فيــه قصدا وان كان نهر بين قوم لهم عليــه أرضون ولبعض أرضهم سـوانى فى ذلك النهر ولبعضها دوالى وبعضها ليست لها ساقية ولا دالية وليس لها شرب معروف من هذا النهر ولا من غيره فاختصموا في هذا النهر وادعى

صاحب الارض أن لها فيه شرباً وهي على شاطئ النهر فانه ينبغي في القياس أن يكون النهر بين أصحاب السواني والدوالي دون أهل الارض لان يد أصحاب السواني والدوالي ثابتة عليه بالاستمال وليس لصاحب الارض مثل ذلك اليد فهو نظير مالوتنازع اثنان في توب وأحدهما لابسه والآخر متعلق بذيله أوتنازعا في دانة وأحدهما راكبها والآخر متعلق بلجامها ولكنه استحسن فقال النهر بينهم جميعا على قدر أراضيهم التي على شط النهر لان المقصود بحفر النهرستي الاراضي لا أتخاذ السواني والدوالي ففيما هو المقصود على حالهم على السواء في اثبات اليد فهو غنزلة مالو تنازعا في حائط ولاحدهما عليه جرادي أو بواري أو تنازعافي داية ولاحدهماعليها علاة أومنديل فانه لا يترجح بذلك لانه تحمل ليس عقصود فوجوده كمد. 4 فكذلك اتخاذ السـواني والدوالي على النهر تبع غمير مقصود فلا يترجح بذلك صاحبه فان كان يعرف لهم شرب قبل ذلك فهو على ذلك المعروف والا فهو بينهم على قدر أراضيهم لان الشرب لحاجة الاراضي فيتقدر بقدر الارض وان كان لهذا الارض شرب معروف من غير هذا النهر فلها شربها من ذلك النهر وليسلما من هذا النهر شئ لان الارض الواحدة لا مجمل شربها من نهرين عادة فكون شرب معروف لمامن نهر آخر دليل ظاهر على أنه لا شرب لما في هذا النهر وأن كانت على شطه ولان صاحب هذه الارض أنما كان يستحق لها شربا من هذاالنهر لحاجة الارض الى الشرب وقد المدم ذلك بالشرب المروف لهامن نهر آخر فال لم يكن لها شرب من غيره قضيت لها فيــه بشرب ولو كان لصاحبها أرض أخرى الى جنبها ليس لها شرب معلوم فاني أستحسن أن أجعل لاراضيه كلها الكانت متصلة الشرب من هذا النهر وفي القياس لا يستحق الشرب من هذا النهر للارض الاخرى الا بحجة لان هذه الاخرى غير متصلة بالنهر بل الارض الاولى حائلة ببن النهر وبينها ولكنه استحسن فقال لابد للارض من شرب لان الانتفاع بها لا يتأتى الا بالشرب والظاهر عند الصال أراضيه بمضها ببعض ان تشرب كلها من هذا النهر فيجب البناء على هذا الظاهر ما لم تتبين خلافه فان قيل الظاهر يمتبر في دفع الاستحقاق لا في أنبات الاستحقاق والحاجة هنا الى انبات الاستحقاق قلنا نم ولكن استحقاق المتنازعين له في هذا النهرغير ثابت الاعثل هذا الظاهر فيصلح هذا الظاهر له معارضا ومزاحما لخصمائه وان كان الىجانب أرضه أرض لآخر وأرض الاول بين النهر وبينها وايس لمذه الارض شرب معروف ولا بدرى من أبن كان شربها فاني أجمل لما شربا

من هذا النهر أيضًا لانمافررنا من الظاهر لا يختلف بأنحاد بالله الارضين واختلاف المالك الا أن يكون النهر معروفا لقوم خاصا بهم فلا أجمل لغيرهم فيه شربا الا ببينة لان المنازعين هنا دليل لاستحقاق سوى الظاهر وهو اضافةالنهر اليهم وهذهالاضافة اضافة ملاءأواضافة احداث أنهم همالذين حفروا هذا النهر وهو مملوك لهم فلايستحق غيرهم فيه شيأ الا ببينة فان كان هذا النهر يصب في أجمة وعليـه أرض لقوم مختلفين ولا يدرى كيف كانت حاله ولا لمن كان أصله فتنازع أهل الارض وأهل الاجمةفيه فاني أقضى به بين أصحابالارض بالحصص وليس لهم أن يقطموه عن أهل الاجمة وليس لاهل الاجمة أن عنموه من المسيل في أجتهم لاز النهر أنمايحفر لسقى الاراضي في العادة فالظاهر فيه شاهد لاصحاب الاراضي وهم المنتفعون بالنهر فى ستى أراضيهم منه ولكن لاهل الاجمة نوع منفعة أيضا وهو فضل الماءالذي يقمفي أجمتهم فلا يكون لاصحاب الاراضي قطع ذلك عنهم بالظاهر ولاصحاب الاراضي منفمة في مسيل فضل الماء في الاجمة فلا يكون لاصحاب الاجمة أن يمنعوهم ذلك عنزلة حائط تنازع فيه رجلان ولاحدهما فيمه اتصال تربيع ولآخر عليه جذوع فالحائط لصاحب الاتصال وليس له ان يكان الآخر رفع جذوعه وهــذا لان ما وجد على صفة لاينير عنها الابحجة ملزمة والظاهرلا يكفي لذلكولو أن رجلا بني حائطا من حجارة في الفرات واتخذ عليه رحا يطحن بالماء لم بجز له ذلك في القضاء ومن خاصمه من الناس فيه هدمه لان موضم الفرات حق العامة بمنزلة الطريق العام ولو بني رجل في الطريق العام كان لكل واحد ان يخاصمه في ذلك وسهدمه فأما بينه وبيناللة تعالى فان كان هذا الحائط الذى بناه فىالفرات يضر بمجرىالسفن أو الماء بان لم يسمه وهوفيه أثم وان كان لايضر باحد فهو في سمة من الانتفاع بمزلة الطريق المام اذا بني فيه بناء فان كان يضر بالمارة فهوآثم فيذلك لقوله عليه الصلاة والسلام لاضرر ولاضرار فيالاسلام وان كان لايضر بهم فهو في سعة من ذلك ومن خاصمه من مسلم أو ذى قضى عليه بهدمه لان الحق فيه للناس كافة فالمسلم والذى في هذه الخصومة سواء (ألا نرى) أدللذى حق المرور في الطريق كاللمسلم فكان اه في هذه الخصومة من المنفعة عثل ما للمسلم وكذلك النساء والمكاتبون وأما العبد فلا خصومة له فى ذلك لان العبد تبع لمولاه فلاحق له فى الانتفاع بالطريق والفرات مقصود بنفسه مخلاف المكانب والمرأة فهما فبذلك كالحروالصي بمزلة العبد تبع لاخصومة له فى ذلك والمنلوب والمعتوه كذلك الا أن بخاصم عنــه أ وه أو

وصيه ولافائدة في هــذا الجواب الذي قاله أنه يخــاصم عن الصبي والمجنون أبوه أو وصيه لأنهما مخاصهان في ذلك عن أنفسهما وان كانا قد أسقطا حقهما فهذا بما لا يسقط بالاسقاط فلامهني لخصومتهما على وجه النيامة وهما يملكان ذلك عن أنفسهما وان كان نهر بين رجلين لاحدهما ثنثاه وللآخر ثلثه فاصطلحا على أن يستى صاحب الثلث منه نوما وصاحب الثلثين يومين فهو جائز لانهما اقتسها ماء النهر بينهما على تراض والمناوية بالايام في هــذا كالقسمة قال الله تعالى ونبئهم أن الماء قسمة بينهم كل شرب محتضر وقال تعالى لهما شرب وليكم شرب يوم معلوم واذا كانت الارض في يد الشــترى وهو بالخيار ثلاثة أيام فهدم البائم بناءها أو أفسد نهرها أو برها لم يكن للمشترى أن يرد بخياره وقد لزمه البيع ويضمن البائع قيمة ذلك لانها تعيبت في ضمان المشترى والبائع صار كالاجنبي لان البيعمن جهته تم التسليم وكذلك لو كان المبيم عبدا فقتله البائم في بد المشترى كان البيم لازما للمشترى بالثمن وعلى البائم قيمته وكذلك لو اشترى ثوبا وقبضه ولم بره فحرقه البائع في يد المشترى لزم البيام للمشترى وهذا كله قول أبى حنيفة ومحمد وهو قول أبى يوسف الاول ثم رجع فقال لايسقط خيار المشترى بما أحدث البائم في المبيم وليس البائم في ذلك كغيره من الاجانب لان تعذر الرد عند التعيب في ضمان المشترى لدفع الضرر عن البائع وقد وجد منه الرضا بهذا الضرر حين عيبه بخلاف مااذا عيبه أجنى والصحيح أن هذا الخلاف في خيار الشرط وخيار الرؤية وخيار الميب سواء وقد بيناالمسئلة في كتاب البيوع ثلاثة نفر بينهم حرث حصدوه وجموه وفي يد أحدهم وضموه ليحفظ لهم فزعم آنه قد دفع نصيب الرجلين الى أحدهما والمدفوع اليه ينكر ذلك والآخر ينكر أن يكون دفع اليه حقه أو يقول دفع اليه بغير أمرى أوبقي الثلث في يد الثالث وقالالدافع دفعت الىصاحى ثلثه أوحقه ثم قال دفعت اليه أيضا بعد ذلك ثلث صاحبه بامره وهما ينكران ذلك قال يقتسمون الثلث الذي يقي في يده بينهم أثلاثا ويضمن ثلثما دفع فيكون الآخرين بينهما نصفين وهذه المسئلة تشتمل على أحكام ثلاثة حكم الاختصاص وحِكَاداء الامانة وحكم الخلاف فاما بيان حكم الاختصاص فنقول جميع الزرع كان مشتركا بين ثَلاثتهم وكان الحافظ أمينا في نصيب الآخرين ودعواه الدفع الى أحدهما باس صاحبه بمنزلة دعواه دفع نصيب كل واحد منهما اليه والقول قول الامين في براءته عن الضمان ولكن قوله في استحقاق شيء على صاحب والثلث الذي بتي في يده مشــ ترك بين ثلاثتهم

باءتبار الاصل لانه جزء من ذلك المشترك فهو يدعي استحقاق نصيب الآخرين من هذا الثلث عليهما فلا يقبل قوله في ذلك وبقسم هذا الناث بينهم أثلانًا باعتبار شركة الاصل (ألا ترى )أن المكيل لو كان مشتركا بين اثنين فظهر نصفه في يد أحدهما وزعم انصاحبه قد استوفى النصف الآخر وجعد صاحبه وحلف بجعل هذا النصف مشتركا بينهما والنصف الآخر كالتاوي فكذلك هنا اذا حلف الآخران على دءواه يجمل هــذا الثلث بينهم أثلانا وأما حكم الامانة فقد زعم انه دفع نصيب المدفوع اليه من الثلثين اليه فالفول فيه قوله مع اليمين لانه أمين ادعي رد الامانة على صاحبه ولكن بيمبنه ثبتت براءته عن الضمان ولا يثبت الوصول الى من زعم أنه دفع اليه كالمودع اذا ادعى رد الوديعة على الوصي فان الوصي لا يكون ضامنا للصبي شيآبيين المودع وأما حكم الخلاف فقد زعم أنه قد دفع نصيب الآخر الى شريكه ودفع الامين الامانة الى غير صاحبها موجب الضمان عليه الا أن يكون الدفع بامر صاحبها فقد أقر بالسبب الموجب للضمان في نصيبه وهو ثاث الثلثين وادعي المسقط وهو أمره اياه بالدفم اليــ فلا يقبل قوله في ذلك الا يحجة وعلى المنكر اليمين فاذا حلف غرم له ثلث الثلثين ثم هذا الناث بين الآخرين نصفان لانهما متفقان على أنه لم يدفع اليه شيأ وان هـذا المقبوض جزء من المشترك بينهما أو بدل جزء مشترك فيكون بينهما نصفين باعتبار زغمهما ، رجل عمد الى نهر المسلمين عامة أو نهر خاص عليه طريق العامة أو لقوم خاص فاتخذ عليه قنطرة واستوثق من العمل ولم يزل الناس والدواب بمرون عليه حتى انكسر أو وهي فوقع انسان فيه أو داية إ فمات أو عبر به انسان وهو براه متعمداً يربد المشي عليه فلا ضمان عليه في شيء من هذا لان مافعله حسبة وقد وجد الرضامن عامة المسلمين بآنخاذهم ذلك الموضع ممرا فكانه فعله باذن الامام فلهذا لا يصمن ماتلف بسببه وان وضع عارضة أو بابا في طريق المسلمين فمشي عليـــه انسان متعمدا لذلك فانكسر الباب وعطب الماشي فضمان الباب على الذي كسره ولا ضمان على واضع الباب الذي عطب به لان الماشي متعمد المشي على الباب مباشر كسره (ألا ترى) أن منأوطاً انسانا فقتله كان مباشرا لقتله حتى تلزمه الكفارة وواضع البابوان كان في تسببه متعديا ولكن الماشي تعمد المشي عليهولايعتبر التسبب اذا طرأتالمباشرة عليه كمنحفر بثرا في الطريق فتعمد انسان القاء نفسه في البئر أو ألقاه فيه غيره لا يكون على الحافر شيُّ وعلى هذا من رش الطريق فتعمد انسان المشي في ذلك الموضع وزلقت رجله وعطب لم يكن على

الذي رش ضمان مجلاف من مشي على ذلك الوضع وكان لا يبصره بان كان أعمى أو كان ليلا فينتذيجب الضماذعلي الذي رش الطربق اذا عطب به الماشي وتمام بيان هدده الفصول في الديات وأصلاح النهر العام على بيت آلال لانه من تمام نوائب المسلمين ومال بيت المال ممد لذلكولو أن الوالى أذزلرجل أن ينصب طاحونة على ماء لقوم خاصة في أرض لرجل ولا يضر أهل النهر شئ وأهل النهر يكرهون ذلك أو يضرهم والوالى يرى فى ذلك صلاحا للمامة فأنه لا ينبغي أن يضع ذلك الا باذن صاحب الارض وصاحب النهر لانه ملك خاص وليس الامام ولاية النظر في الملك الخاص لانسان بتقديم غيره فيه عليه بل هو في ذلك كسائر الرعايا وأنما يثبت له حق الاخذ من المالك عند تحقق الضرورة وخوف الهلاك على السامين بشرط الموض كما يكون لصاحب المخمصة فلهذا لم يمتبر اذن الامام هنا \* أهل مدينة بنوها بمدقسمةااوالي بينهم وترك فيها طريقا للماءة فرأى ااوالى بمد ذلك أن يعطى بعض الطريق أحداً ينتفع مه ولا يضر ذلك الهل الطريق فان كانت المدينة للوالي فهو جائز وان كانت للمسلمين فلا ينبغي له أن يمطى منها شيأ ولا ينبغي للذي يعطى أن يأخـــذ من ذلك شيأً | لان الحق في ذلك الموضع نابت للمسلمين والامامولاية استيفاء حقهم دون الاسقاط وايثار | غيرهم عليهم في ذلك (ألا ترى )أن الرجـل لما جاء بكبة من شعر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال أخذتها من الني و لاخيط بها برذعة بمير لى فقال عليه الصلاة والسلام اما نصيبي منهانهو لك فلما تحرز رسول الله صلى الله عليه وسلم من تخصيصه بتلك الكبة دون سائر الغانمين عرفناأن على كل والى اذبتحرز من مثل ذلك أيضا \* قوم اقتسموا أرضا لهم بينهم بالسوية ثم اختلفوا في مقدار الطريق فان كانوا قد اختلفوا بمد تمام القسمة فالقول قول المدعى عليــه لانكاره حق الغير فيما في يده وان كانوا لم يفرغوا من القسمة جعلوا الطريق بينهم على ماشاؤا وقد بينا الكلام في الطريق في كتاب القسمة وان الاثر الروى فيــه بالتقدير بسبعة أذرع غير مأخوذ به والى ذلك أشار هنا فةال بلغنافي ذلك عن عكرمة أثر يرفعه اذا اشتجر القوم في الطريق جمل سبمة أذرع ولا نأخذ به لانا لاندري أحق هذا الحديث أملا ولو علمناانه حق أخدنا به ومدنى هذا آنه أثر شاذ فيما بحتاج الخاص والعام الي معرفته وقد ظهر عمل الناس بخلافه فان الصحابة رضي الله عنهم فتحوا البلاد ولم ينقل عن أحد انه أخذ مهذاالحديث في ا تقدير الطريق المنسوب الى الناس بسبعة أذرع فعرفنا ان الحديث غير صحيح ولو علم انه حق

وجب الاخذبه لان ماقدره صاحبالشرع عليه الصلاة والسلام بتقدير يجب العمل بهولا يجوز الاعراض عنه بالرأي قولهم عشر بستات من ماء يجرى لهم جميعاً في نهر ومنهم من يرى عشر منتات وهو صحيح أيضا وكل واحد من اللفظين مستعمل في قسمة الماء وكل منت ست بستات و كل بست ست شعرات وهو معروف بين أهل مرو ومقصوده ماقال اذا اصفى منها من رجــل منهم وقطع ذلك من بهرهم محق الذي أصفى عنــه من غير قسمة فهو شريكهم فيما بتي والذي أصفى من حقهم جميعا فالاصفاء هو الفصب فممناه اذا غصب الوالي نصيب أحد الشركاء من الشرب وجعل ذلك لنفسه أو لغيره فهذا المفصوب يكون من حق الشركاء كلهم وما بقي مشترك بينهم على أصل حقهم لأن المفصوب كالمستهلك وما توى من المشترك يتوى على الشركة وما يبقي يبقى على الشركة فهذا مثله رجلله مجرى ماء يجرى الى بستانه أو يجرى الى دار قوم ميزاب له أو كان له ممشى في دار قوم قد كان عشى فيه الى منزله فاختلفوا في ذلك من أبن يعلم أنه للمدعى قال اذا شهدوا ان له طريقا فيهما أو مجرى ماء أو مسيل ماءقبات الشهادة وقضي له بذلك لأنه يدعى لنفسه حقا في ملك الغير فلا تسمع دعواه الا محجة وما غاب عن القـاضي علمه فالحجة فيه شهادة شاهدين ولا حاجة بالشاهدين الى بيان صفة الطريق والمجري والمسـيل وان كانوا لو بينوا ذلك كان أحسن وقد بينا هذا في كتاب الدعوى والله أعلم بالصواب

معرض ألجرء الثالث والعشر ون من كتاب المبسوط للامام السرخسي الحنفي رحمه الله كالله المجرء الثالث المجرء الرابع والعشرون وأوله كتاب الاشربة ﴾

## - ﴿ فَهُرُسُتُ الْجُزُ الثَّالَثُ وَالْعَشْرِينُ مِنْ كُتَابِ الْمِسُوطُ لَلْامَامُ السَّرِخْسِيرَ حَمَّاللَّهُ

## صحيفة

- ٢ كتابالمزارعة
- ١٧ باب الزارعة على قول من يجيزها فالنصف والثلث
  - ٧٥ بأب ماللمزارع أن يمنع منه بعد العقد
- ٧٧ باب الارض بين رجلين بدفعهاأحدهما الى صاحبه مزارعة
- ٣٠ باب اجماع صاحب الارض مع الآخر على العمل والبذر مشروط عليهما
  - ٣٧ باباشتراطشي بمينه من الريم لاحدهما
  - ٣٦ باب مانفسد الزارعة من الشروط ومالا نفسدها
  - ٣٨ باب الشرط فمأتخر جالارض وفى الكراب وغيره
    - ٤٤ باب المذر في المزارعة والاستحقاق
      - ٥٦ باب المذر في الماملة
  - ٦٠ باب ما يجوز لاحد المزارعين أن يستثنيه لنفسه وما لا مجوز
    - ٦٢ باب عقد الزارعة على شرطين
    - ٧٧ باب اشتراط عمل العبد والبقر من أحدهما
      - ٧٠ باب التولية في المزارعة والشركة
    - ٧٥ باب تولية المزارع ومشاركته والبدر من قبله
  - ٧٨ باب دفع المزارع الارضالي رب الارض أو مملوكه مزارعة
    - ۸۰ باب الشروط التي نفسد المزارعة
    - ٨٣ باب الزارعة يشترط فيها المعاملة
      - ٥٥ باب الخلاف في المزارعة
  - ٨٨ باب اختلافهما في الزارعة فيما شرط كل واحد منهما لصاحبه
    - ٩٧ باب العشر في المزارعة والماملة
      - ١٠١ باب الماملة

صحيفة

١٠٤ باب من المعاملة أيضا

١٠٧ باب الارض بين الرجلين يمملان فيه أو أحدهما

١١٥ باب مشاركة العامل مع آخر

١١٨ باب مزارعة المرتد

١٢٦ باب زارعة الحربي

١٢٣ باب مزارعة الصي والعبد

١٢٦ بابالكفالة في المزارعة والماملة

۱۲۸ باب مزارعة المريض ومعاملته

١٣٧ باب الوكالة في المزارعة والمعاملة

١٤٣ باب الزيادة والحطفي المزارعة والممامله

١٤٤ باب النكاح والصلح من الجناية والخلع والعتق والمكاتبة في المزارعة والمعاملة

١٤٧ باب عمل صاحب الارض والنخل فيها بأمر العامل أو بغير أمره

١٥٠ باب اشتراط بمضالعمل على المامل

١٥٥ باب ، وت الزارع ولا يدرى ماصنع في الزرع واختلافهما في البذر والشرط

١٥٨ باب الزارعة والماملة في الرهن

١٦٠ باب الشروط الفاسدة التي تبطل وتجوز المزارعة

١٦١ كتاب الشرب

١٩٣ باب الشهادة في الشرب

١٩٥ باب الخيار في الشرب